١

مُقدّمة

رسالة الصحافة في الحضارة الإنسانية

بقلم رفيق المعلوف

تتألف مجموعة الأبحاث والمقالات هذه من تسعة أجزاء أقدمها الى المكتبة العربية على ثلاث دفعات. وهي نصوص مختارة مما نشرتُ في الصحافة اللبنانية والعربية مدى نصف قرن بين عامَيْ ١٩٥٢ و٢٠٠٢، تشهد من موقع بعيد عن أي التزام أو محاباة، بانقلابات وتبدلات حاسمة طرأت على المغامرة الإنسانية والمجتمع الحضاري في مفصلٍ انتقالي نوعي بين قرنين وألفيّتَيْن، لم يعرف له التاريخ مثيلاً.

وقد رتبْت هذه المجموعة على أساس مراحل ثلاث من حياتنا الوطنية والقومية بوجه عام، بدءاً من السنة ٢٠٠٢ وانتهاء بالسنة ١٩٥٢، أي أنني اعتمدت تقويماً تاريخياً عكسياً لتوارد الأحداث في سياقها الزمني المطرّد، فبوّبت الأثر على الشكل الآتي:

* **الإصدار الأول الذي أضعه اليوم بين** يدي القارئ، وهو يشمل المختار ممّا كتبتُ بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٢، في جريدة «النهار» البيروتية، ويتألف من ثلاثة أجزاء، عنوانها الجامع: «نهاية الألف الثاني».

* **الإصدار الثاني الذي** دفعته الى الطابع، وآمل بوضعه في التداول قبل نهاية السنة المقبلة. وهو يتألف أيضاً من ثلاثة أجزاء عنوانها الجامع «دفاتر القهقرى»، ويتضمّن أعمق وأفضل ما أنتجت بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٥، ونشر في الصحف اللبنانية والعربية تباعاً.

* **الإصدار الثالث والأخير** الذي أعكف حالياً على جمعه وتشذيبه وتبويبه، آملاً أن يكون جاهزاً للانضمام الى الإصدارين الأولين قبل نهاية السنة ٢٠٠٥. وهو يتألف كذلك من ثلاثة أجزاء عنوانها الجامع «من عصر الى عصر»، ويتضمّن عيون المقالات التي نشرت بين عامي ١٩٥٢ و١٩٦٩.

أمّا اختياري النهج المعاكس في نشر المجموعة بحيث تمشي القهقرى من السنة





٢٠٠٢ الى السنة ١٩٥٢ عوض أن تتدرّج حسبما تقضي طبيعة الأشياء، من أسفل الى أعلى. فيعود الى يقيني بأن الأحداث الأقرب هي الأرسخ في حافظة القارئ وذهنه، وهو كلّما تعمّق في تقصّي معانيها واستطلاع مضامينها، حفزته الملاحظات الآنيّة على إذّكار الماضي واستجلاء ملامحه في الحاضر، حتى تكتمل عنده المقارنة بين أواخر الأحداث وأوائلها، فيتمكّن عندئذ من الارتفاق الذهني على الشواهد الغابرة لاستخلاص العبر من الوقائع الراهنة.

وأمّا الأبحاث التي نشرت بعد السنة ٢٠٠٢ في الصحافة اللبنانية والعربية، فقد عزمت على إصدارها في جزء لاحق خاص، إن قيّض الله لي مَلاوة من العمر وكفاية من اليسر، فأكون قد أنجزت بذلك نشر الأثر الصحفي برمته، عسى أن يجد فيه الباحثون من رواد الثقافة والفكر السياسي والأدب والتاريخ ما يركنون اليه في اكتناه الأسباب والوقائع التي جعلت النصف الأخير من القرن العشرين مساوياً، بل فائقاً في تألقه الإيجابي، لكلّ ما صنعه الإنسان عبر الأزمنة في بناء الحضارة.

في زمن الخوارق العلمية

ولعل أكثر ما أسعفني في استجلاء هذه الحقيقة المتّصلة بخصوصية المرحلة المشار اليها من القرن العشرين، أنه تيسّر لي أن أواكب طيلة خمسين عاماً، عبر المراصد الصحفية التي دأبت على غربلة أنبائها باهتمام بالغ، وأنا أعمل في مراكزها المتقدمة وأعتلي منابرها المشْرفة، حركة العلوم التي انتقلت بعد الحرب العالمية الثانية، من بوتقة الآراء النظرية وأطر المعادلات الحسابية في الجامعات والمراكز المتخصصة والمخابر الفردية والجماعية الناشطة، الى ميادين التشخيص العلمي الدقيق والتطبيق الواسع الناجز على المستوى العالمي.

فخلال هذه الوثبة الانتقالية الهائلة، من عصر «الثورة الصناعية» في أواسط القرن التاسع عشر الى عصر «المعجزة الصناعية» في النصف الأخير من القرن العشرين، حقق الإنسان خوارق لم يكن يحلم بمثلها ولا خطرت يوماً في مخيلات الشعراء أو حتى في الرؤى والتصوّرات السلفية الإيحائية التي لم يخلُ زمن من عجائبها والتي يدعي الملهمون من سَدَنة الغيوب وحرّاس أغلاق السموات امتلاك أسرارها وتفسير لمحاتها.

للمرّة الأولى، حقق الإنسان في هذه المرحلة التاريخية الفريدة حلم الطيران الجماعي المعجز. فبعد أن كان الطيران اجتهاداً فردياً خارقاً، ثمّ إنجازاً حربياً محدود الأثر في ميادين القتال، تحوّل الى اداة اتصال رئيسية بين الشعوب



والمجتمعات والقارات، على كلّ صعيد اقتصادي أو سياحي أو سياسي أو ثقافي، وبات السلاح الأساسي الأول الحاسم في الحروب. واختلف بوجود الطيران المتطوّر مفهوم «الغربة» و«الهجرة»، وأصبح العالم قرية متواضعة يجتازها الإنسان من أقصاها الى أقصاها في ساعات معدودة، بلا عناء ولا شقاء، والى حدّ بعيد جداً بلا محاذير ولا أخطار.

وللمرّة الأولى، بعد ألوف القرون، تحققت إنجازات كانت تعتبر حديث خرافة في الأزمنة الغابرة!.. فالمرايا السحرية التي تريك المحجوب من الأشخاص والأشياء، والتي يكثر ذكرها في أساطير الأوائل، أصبحت متيسّرة في بيوت الأواخر، وأعني بها أجهزة التلفزة. كذلك البريد الذي كان يُتكل في نقله على الحمام الزاجل من بلد الى آخر طرداً وعكساً في حدود جغرافية ضيّقة، ولا يسلم في معظم الأحيان من الضياع بحكم الأرصاد البشرية وأعاصير الطبيعة وفتك الجوارح والقناصة، بات أدنى الى السمع والبصر من الصوت الأليف القريب والرقيم الحاضر الناجز، بفضل المخاطبة والمكاتبة والمراسلة والمطالعة والمناظرة بالوسائل الإلكترونية التي لن يكون آخرها ما نكتشفه كلّ يوم من أسرار الكومبيوتر والأنترنت.

الهاتف الآلي أغنى الإنسان عن هواتف المنام وحدس المنجمين والشوافين، والهاتف الإلكتروني المبرمج يريك اليوم في ثوان معدودة صورة محدّثك الذي يبعد عنك ألوف الأميال عبر الصحارى والقفار وآفاق البحار.

ولو شئنا تعداد ما ابتدعه الإنسان في أعوام قلائل من روائع الاختراع لعجزت عن استيعاب ذلك الكتب الموسوعية وقصرت عن حصره ذاكرة الأنام، ومجامع التاريخ. فمن كان يتصوّر في مطلع القرن العشرين، ان ذلك الآدمي المستحدث من جماد وطين سيصل في نهاية هذا القرن الى غزو الكواكب والتحكم بأطوار الحياة وبعث الكائن الحيّ من نطفة في أنبوب، وهندسة الوراثة وتحديد الجنات، والاعتداء على وظيفة الخالق باستنساخ مخلوقاته.

كلّ ذلك الإنجاز البشري كان يتجلّى أمامي في الصحافة يوماً بعد يوم، فأشخص الى ما يجري في هذا العالم حائراً منشدهاً، والناس حولي كالمباهيت في غمرة العجب العُجاب، مستسلمون لسبات اليقظة يتقرّون أطرافهم لمساً ويتمتمون متوجسين همساً، مخافة أن تكون تلك الخوارق التي خرجت بالإنسان عن حجمه وجنحت به عن العبّارة القصيرة بين مهده ولحده، نُذراً باقتراب الزمن الآخر والزوال الوشيك.

ولم تكن الصحافة ذاتها في منأى عن





هذه التحولات الكبرى، فقد شهدت انتقالها أيضاً من حرفة متواضعة ذات رسالة خلقية سياسية وثقافية تتوخى تعميم المعارف والمعلومات الخبرية ونشر الآداب والعلوم والفنون في محيطها القريب، الى صناعة كبرى جاوزت كلّ أفق بعيد، وهي تستهدف المكاسب المادية قبل التنوير المنزّه والتثقيف المجرّد، كما تعتمد الإثارة أكثر مما تلتمس الحقيقة، وتتغافل عن القضايا الوطنية والإنسانية الكبرى عندما تتعارض هذه مع مصالحها المحدودة الصغرى. يضاف الى ذلك أنها أصبحت متعدّدة الأنشطة. فبعد أن كانت تخاطب فئة معينة من المتعلمين القراء الحائزين قدراً من الثقافة العالية أو المتوسطة، إذا بها اليوم تطاول فئات واسعة وجماهير عريضة من المستمعين والمشاهدين.

مهنة تؤخذ وتكتمل بالممارسة

ولا بدّ لي قبل الولوج الى أعماق المهنة الصحافية واكتناه أصولها ومفاعيل أدائها ومرماها، من كلمة عابرة حول تجربتي الشخصية في إطارها واستخلاص ما تيسّر خلال تلك التجربة من عبر. فقد باشرت العمل في الصحافة منذ العام ١٩٤٧. وكان لمعرفتي بدقائق العربية فضل أساسي في اختياري لوظيفة مصحّح في إحدى الجرائد المحلية المعروفة بأجر زهيد. فركبت هذه المغامرة بحماسة واندفاع، رغم اعتراض أبي الذي كان يخشى، رحمه الله، أن تصرفني مهنة «الكذب والتلفيق» هذه – كما كان يسمّيها – عن دراسة الحقوق، لا سيما وأنني كنت أهلاً للمحاماة ما دمت بحسب تقويمه ويقينه، أديباً خطيباً منيع الثقافة ذَرِب التصرّف بلسان العرب ولغة الفرنجة. لكنني كنت أدرك تماماً أن في عداد المحامين من يضاهي أكذب الصحافيين وأكثرهم تلفيقاً. فخالفت رأيه ونفضت نعلي عند أبواب الجامعة مزهواً، ثم هرعت الى احتراف «مهنة المتاعب» ودخلت معترك الصحافة شاكي السلاح لا ألوي على أحد ولا أقف عند ذكرى.

وعلى أن الراتب الذي عيّنه لي صاحب تلك الجريدة مقابل أتعابي لم يكن يكفي لتنقلاتي العادية، إلاّ أنّني قنعت بذلك الجهد المضاعف وريعه الضئيل لسببين أساسيين: الاول هو أن تصويب النصوص مع تدقيقها عوّدني استعمال المعجم والركون اليه كلما أشكلت علي لفظة أو عبارة، حتى أصبح القاموس عندي صنو القلم جواراً وقرباً، فأغنى مفرداتي وعزّز إلمامي بالعربية واشتقاقها المعجز وبيانها العبقري. وأمّا السبب الآخر، فهو أن وظيفة المصحّح كانت تدفع الي بمواد الجريدة قاطبة لتفحُّص لغتها والوثوق من صواب عباراتها فتستقرّ جميعها في سلّتي قبل



وصولها الى الطابع، الأمر الذي يسّر عليّ الإحاطة الكاملة بأبواب الصحيفة وأساليبها في اجتذاب القارئ، من المقالة الافتتاحية الى الكلمات المتقاطعة وأخبار الولادات والوفيات.

لذلك أقول اليوم بكلّ صدق وأمانة واعتزاز، وقد مرّ أكثر من خمسين عاماً على احترافي المهنة المالقة الغرّارة، أنني تخرجت من مشغلها الفريد وهو مصدر كلّ إعلام ومنبته الأساسي، ماهراً في إعداد المستحضرات القرائية الشهية وتبويبها وتقديمها على موائد فاخرة تلائم الأذواق المرهفة والمعد القوية.

وبعد ثلاثة أعوام قضيتها في ذلك «المطبخ» الأساسي، إن جاز التعبير، بدأتُ المسيرة الكبرى في ميادين الصحافة، وتنقلت عبر المؤسسات التي عملت فيها تباعاً من وظيفة مخبر جوّال، الى رتبة محرّر ثقافي، الى كاتب تحقيقات، فمحرّر سياسي في الشؤون المحلية والعربية والدولية، ثم سكرتير تحرير، حتى وصلت الى رئاسة التحرير وهو المركز القطبي الذي شغلته أربعة وثلاثين عاماً في صحف مختلفة، وتفرغت بعده للكتابة متمتعاً بالشهرة العريضة، والتوقيع المطلوب غير المعروض في منابر الرأي اللبنانية والعربية كافة.

وأبادر في مستهل هذه المقدمة العامة لمجموعة أبحاثي ومقالاتي الى تدوين ملاحظة أساسية، هي أنني أعني هنا بالصحافة، الصحافة المقروءة، وليس أي صحافة مسموعة أو مرئية أخرى. فأنا لم أطرق في حياتي المهنية باب الإذاعة والتلفزة وغيرهما من وسائل الإعلام إلاّ انطلاقاً من التعليق السياسي والبرامج الفكرية التي تنتسب الى الوسيلة الأم، أي الى الصحافة المقروءة. وعلى أنني أولي صحافة الإذاعة والتلفزة والسينما، وصحافة النصوص الإعلانية، وصحافة الجرائد الرسمية، كلّ اهتمام واحترام، وربما كنت قد أسهمت في بعضها ظرفياً بقدر ضئيل محدود، في مناسبات اضطرارية عارضة، إلاّ أنني ألفت القارئ الى أنني أقصد بالصحافة والعمل الصحفي في مجمل هذه المقدمة، الصحافة الأساسية الأولى القائمة على مغالبة الأرق في حكّ الورق، وهي بأي حال، الأوقع في الذهن والأرسخ في الحافظة.

وأستطيع القول في ضوء ما تمرست به من عمل واختبار وما ترسّمت من سلوك فكري مستقلّ، أن الصحافة ليست علماً يدرس في الكتب واختصاصاً يسعى اليه المريد في المعاهد والجامعات، بل إنها مهنة يتمّ تحصيلها بالقدوة الحسنة والاجتهاد الهادف والمراس الطويل، عبر استلحاق متواصل للأحداث الطارئة والوقائع المستجدّة على مسرح الحياة.

ولكي لا أسهب في عرض تجربتي الشخصية فأبدو كمن يكتب سيرته الخاصة أو يدوّن مذكراته في غير أوانها،



لا بدّ لي عقب هذا الاستطراد المفيد من تعيين ثلاثة فصول للبحث الذي تنكّبت في المقدمة العامة لمجموعة «مفكرة الأيام»، وهي كما يلي:

١- في هوية الصحافي وشخصيته وطبيعة عمله.

٢- في مضمون المادة الصحفية وأغراضها.

٣- في رسالة الصحافة وغاية وجودها.

أولاً: من هو الصحافي؟ وماذا يعمل؟

في البدء كان الصحافي هو الصحيفة كلّها. يصدرها بنفسه ويطبعها في مطبعته الحرفية، ويحرّر أخبارها وتعليقاتها، ويبوبها كيفما اتفق، ويجمع إعلاناتها، ويستوفي مردودها المالي، ويتولى توزيعها بنفسه على المشتركين ودكاكين المدينة.

كان الصحافي يولد مع صحيفته ويموت معها كما تموت هي أيضاً بموته.

ولم تكن بضاعة الصحافي أكثر من ورقة على صفحتين، تصدر استثنائياً في بعض المناسبات الخاصة على أربع صفحات. ذلك في أوروبا خلال القرن الخامس عشر مباشرة بعد اختراع الطباعة على يد الألماني غوتمبرغ. أمّا في شرقنا العربي فقد أصدر بونابرت بعد احتلال مصر أول صحيفة عربية سنة ١٧٩٩، بعنوان «الحوادث اليومية»، وظلّت الجرائد تصدر بذلك الحجم المتواضع (أي من صفحتين الى ٤ صفحات) طيلة القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين(١).

وعلى أن تاريخ الصحافة موضوع جدير بالاهتمام يحتوي كلّ عناصر التشويق، إلاّ أنه يخرج عن إطار البحث الذي نحن

(١) فيما يلي بعض الصحف الأولى التي صدرت في العالم العربي خلال القرن التاسع عشر:
- حديقة الأخبار: أول جريدة سياسية لبنانية أصدرها خليل الخوري سنة ١٨٥٨.
- لسان العرب: أصدرها نجيب الحداد سبط الشيخ ناصيف اليازجي في الاسكندرية.
- كوكب أميركا: أول جريدة عربية أصدرها نجيب عربيلي في الولايات المتحدة.
- الهدى: أصدرها نعوم مكرزل في نيويورك ولا تزال تصدر الى اليوم.
- الجوائب: أصدرها أحمد فارس الشدياق في الأستانة.
- الطبيب: مجلة أصدرها خليل سعادة سنة ١٨٨٤ مع الشيخ إبراهيم اليازجي.
- الوقائع المصرية: أصدرها محمد علي باشا في مصر سنة ١٨٢٨.
- المبشّر: أصدرها ملك فرنسا لويس فيليب في الجزائر سنة ١٨٤٧.
- المناظر: أصدرها نعوم لبكي في سان باولو- البرازيل سنة ١٨٩٨.





بصدده. لذلك أكتفي بذكر بعض المحطات التاريخية الرئيسية في الشروح المثبتة أدناه، وأعود الى التركيز على هوية الصحافي وطبيعة عمله، فأقول إنّنا لا نستطيع إطلاق هذه الصفة على كلّ من يعمل في صحيفة عادية أو مؤسسة إعلامية. فليس العاملون في قسم الطباعة أو التوزيع أو الإدارة العامة أو المحاسبة أو غيرها من دوائر الصحيفة أو المؤسسة الإعلامية صحافيين. وحتى صاحب الجريدة أو المؤسسة قد لا يكون صحافياً على الإطلاق. وإذا كان لا بدّ لهؤلاء جميعاً أن يتميزوا بحاسة صحفيّة معيّنة نظراً للعمل الذي يقومون به في تأمين لوازم الإصدار أو الإرسال، فهيهات لا يحصلون بذلك على الهوية الصحفية الكاملة، بل إن الصحافي الحقيقي هو الذي يقدّم لهم المواد الأولية فيعملون على تظهيرها وإخراجها بحيث تغدو جريدة مقروءة أو إذاعة مسموعة أو مرئية.

الصحافيون ثلاث فئات

ولو أخذنا على سبيل المثال جريدة أو مجلة كبرى وعرضنا مختلف الأعمال والوظائف التي يقوم بها المنتسبون اليها، لتبيّن لنا أن هؤلاء ينقسمون الى ثلاث فئات: الأولى فئة الصحفيين المحترفين، والثانية فئة الصحفيين الفنّيين، والثالثة فئة الموظفين الإداريين.

* أمّا الصحافيون المحترفون فهم أصحاب «الهوية الصحفية الإجرائية»، ويتألفون من محرّرين على درجة عالية من الثقافة، متخصّصين في تغطية الأبواب المختلفة، كلّ في قطاعه. فمنهم من يحرّر الشؤون المحلية أو الإقليمية أو الدولية فيكتب الأخبار التي يجمعها المخبرون أو التي تصدر عن وكالات الأنباء، وذلك بالأسلوب الخاص الذي تمتاز به الصحيفة، ومنهم من يعنى بالشؤون الثقافية، ومنهم من يهتم بالتحقيقات الكبرى والريبورتجات المصورة والمنوّعات والطرائف، وفي عدادهم أيضاً من يدقق المقالات المقبولة ويعيد كتابتها إن كانت ركيكة الأسلوب أو يختصرها إن كانت أطول من المكان المعيّن لها، وآخرون يلمّون بلغة أو لغات أخرى فيتولون نقل النصوص الأجنبية وتعريبها بالصيغ البيانية المناسبة.

ويدرج في عداد هؤلاء الصحفيين المحترفين أيضاً كتّاب المقالات والتعليقات الأساسية التي تظهر في كلّ إصدار، كالمقالة الافتتاحية وغيرها.[٢]

---

(٢) كانت الصحف في القرن التاسع عشر وأوائل العشرين توظف علماء لغويين بين محرّريها لتدقيق النصوص تفادياً للأخطار اللغوية. وقد استغنت عن هؤلاء فيما بعد لقلة اهتمامها بالرسالة التعليمية وإهمالها مسألة اللغة.



* وأمّا الصحافيون الفنّيون، فهم أصحاب «الهوية الصحفية التكميلية» ويتألفون من جهاز المخبرين الثابتين في مراكز رسمية ذات أنشطة واهتمامات متصلة بالأحداث المتنوعة، وهي أرض صالحة لتسقط الأنباء واستنساخ النصوص المهمة. وفي عداد هذه المراكز قصور الحكم وأجهزة الأمن والوزارات الرئيسية، كوزارة الخارجية والعدل والداخلية والمال وغيرها، والمدن الرئيسية في الداخل والعواصم الكبرى في الخارج، وسفارات بعض الدول ومكاتب المنظمات الإقليمية والدولية الخ ويرادف هؤلاء جهاز المخبرين الجوالين الذين يتنقلون من مكان الى آخر بحسب الوقائع الحادثة وتطوراتها أو ينتدبون لمتابعة القضايا الطارئة واستقاء المعلومات من مصادرها.(٣)

وفي عداد الصحفيين الفنيين كذلك المصوّرون والرسّامون والمخرجون والمصحّحون والخطّاطون عموماً.

* وأمّا الموظفون الإداريون، فلا تنطبق عليهم صفة رجال الصحافة إلاّ بمقدار علاقتهم برئاسة التحرير التي يرتبط بها مباشرة سكرتير التحرير والصحفيّون المحترفون والفنّيون جميعاً. ولكن الإداريين يفيدون عادة من وجودهم في المؤسسة الصحفية أو الإعلامية للظهور أمام المجتمع الأهلي والسياسي بمظهر الصحافيين. ويمكن القول إن هؤلاء أصبحوا بعد أن تطورت الصحافة من حرفة متواضعة الى صناعة كبرى، عصب الحياة المادية في المؤسسة المتنامية باستمرار، وهم الواجهة الاجتماعية والاقتصادية التي لا تقوم بدونها للتحرير الصحفي قائمة. فالجريدة التي ليس لها جهاز إداري يتولى توزيعها لا يقرأها أحد، ولو استكتبت أرسطو وأفلاطون. والجريدة التي ليس لها جهاز خاص للعلاقات العامة والإعلان، تتضاءل مواردها وتضطر بالتالي الى تخفيض عدد محرّريها والاستغناء عن الأكفاء منهم لعدم قدرتها على تلبية الشروط المادية لتعاملهم معها، فتسقط عن مستواها وتفقد جمهرة قرّائها النافعين والنافذين. كذلك فإن الصحيفة التي تتدنّى خصائص

(٣) مرّت على الصحف مراحل كان يتعيّن عليها خلالها الاتكال على مخبرين محترفين يوزعون ما يجمعونه من أخبار على مراكزها الخاصة، أو تتلقى الأنباء من مخبريها الحصريين، وكان معظم تلك الأخبار منصوصاً بلغة هزيلة ويحتاج الى إعادة كتابة. وقد تحسنت صياغة الخبر على يد وكالات الأنباء المحلية والدوليّة، إلاّ أن الجرائد التي تحترم نفسها ظلّت حريصة على تحرير ما يصلها من أنباء بالأسلوب المميّز الذي تختص به.



امتيازها الطباعي بفعل انعدام الرقابة أو التقصير الإداري تنفّر الناس وتصرفهم عن مطالعتها، والصحيفة التي يعمّ الفساد جهاز المحاسبة فيها أو تنتابه الفوضى ويصيبه الهدر سرعان ما ينعدم التوازن بين مصاريفها ومداخيلها ويعرّضها ذلك للإفلاس.

الصحافي .. ما له وما عليه

وانطلاقاً من هذه المعطيات جميعاً نستطيع التأكيد أن الصحافيين يتكاملون في المؤسسة الصحفية كتكامل العسكريين في المؤسسة العسكرية، لأنهم يخوضون باستمرار حرباً مع الوقت، وحرباً مع الإتقان، وحرباً مع قارئ لا يشبع ولا يرحم. ولا يستطيع أي جيش في العالم أن يربح معركة بوجود أبطال عظماء، قوّادهم مماليك، والقيّمون على إسعافهم وغذائهم ومرابط خيلهم صعاليك!.

غير أن الزعماء السياسيين وأساتذة العلوم الإنسانية والمفكرين الاجتماعيين ينظرون الى الصحافي بوجه عام من زاويتين متناقضتين. فمنهم من يرى فيه رسولاً حضارياً وثقافياً رائداً، ومنهم من يعتبره شيطاناً مثيراً للفتن مفسداً للمجتمع.

وفيما نسمع نابوليون بونابرت يقول: «أنا لا أخاف جيشاً مغيراً قدر ما أخاف نقداً عنيفاً يكتبه صحافي»، نسمع في الوقت نفسه المفكّر البريطاني الساخر جورج برنارد شو ينعت الصحافي «بتاجر الفضائح» ويقول «إنه يدعي الثقافة لمجرّد كونه يعرف عناوين بعض الكتب، ويبحث عن الحقيقة في معجن الكذب»!

والواقع أن الصحافي يختلف عن هذين الوصفين الى حدّ بعيد. فهو أشبه بإنسان يمشي وبيده جرس، لو مرّ بنصر مبين أو حكم أمين لأخذ يقرع الجرس بحماسة واهتمام، ولو مرّ بجريمة أو بؤرة فساد، لمضى يلفّ على ضرّاب الجرس حزاماً من القطن بحيث يسمع له حفيف دونما طنين. لكنه يخاف كلاب السلطان التي يزعجها بحضوره في كلّ مكان، واستماعه الى كلّ حديث، واهتمامه بما ليس يعنيه ويعني الناس، فتنشط في مراقبته وتستأسد في مطاردته، فيطلق العنان لجرسه يضجّ كما يشاء، رفيفاً يوم الصفاء أو طنيناً يوم الفداء، أو قرقعة في كلّ يوم، حتى يلجم السلطان كلابه ويصغي الناس الى ما يقول ويبدئ، وهو الذي يهزّ العروش ويطلع الأقمار من الأوجار، وله في كلّ أفق مدار وفي كلّ أذن قرار.

لكنه بمقدار ما يستطيع افتداء الخير في الزمن الرديء، يبدو قادراً على اجتباء الشرّ في الزمن المريء. ولا قياس لشخصيته إلاّ على أساس التزامه المثل الراسخة والأخلاق التراثية التي يعتبرها فيما يمخض من تجارب ويشهد من مثالب



ومقالب، مجرّد «موضة» رائجة أتيح له أن يعبر بواسطة جرسه المرتبط بجسمه وروحه عن موقفه منها كما يشاء وبالأسلوب الذي يرتأي، لأنه لا يراعي جمهرة الناخبين ولا يدين بالولاء لجبّار عنيد يتصيد الأنصار بالترغيب أو الترهيب!!

ومن بديهيات تعامله الفطين مع الأحداث،ومراقبة أطوارها والتماس خواتيمها، يرسخ في عقول الناس أن الصحافي عرّاف الغيوب فتراهم يسألونه بثقة واهتمام عن مصير القضايا العامة التي تشغلهم، وتوقعات الحرب والسلم، وتقلبات البورصة والأسعار العالمية للسلع، ومواقع النقد المحلي من النقد النادر، الى آخر ما يندرج في خانة المجهول من أمور الحياة والكون، حتى يغرّروه بنفسه ويوهموه بقدرته الفائقة على كشف أغلاق الوجود، فيجنح في كثير من الأحيان الى تصديق ما يدّعيه وهو يكذّب نفسه عنه، ويغنيه التكهن فيه عن التحقّق منه، فيخسر الكثير من تجرّده وموضوعيته، بحيث أنه لو أصاب كبد الحقيقة في بعض الظروف الدقيقة لاحقاً لم يجد من يصدّقه، فيصدم وهو يسمع من أقرب المقربين اليه أن كلامه «حكي جرائد»

كذلك فإنّ الصحافي المؤمن برسالته وسويته الخلقية يظلّ فقيراً ذكياً يخدم الأغنياء الأغبياء، وكثيراً ما تدفعه الحاجة الى مطلب حقّ يسمّيه المغرضون تسوّلاً، ويطلق عليه المتضررون منه صفة الابتزاز، أو تلزمه الفاقة بتملّق السلطان الجائر فيسارع موالي السلطان الى وصفه بالعميل، أو يفضح سلوكاً اجتماعياً منحرفاً شاذاً، فيقال إنه فاسق. وليس أسهل على الحاكم الطاغية من تدبير قتله واغتياله أو تشويه جسده أو طرحه في غيهب السجن أو على رصيف المنفى ويكون هو العارف الموقن حقاً دونما استعلاء ولا محاباة أن سلاحه أمضى من السيف، وأن له قلماً إذا نشب أدمى، وأنه لو عومل بالتي هي أحسن لَعَذَرَ وشكر وأوفى. ولعله في تفاوت الآراء حول شخصيته بين الجهلة، يؤمن، وهو يشاهد تزاحم البشر على الثروة والجاه، وتكالب الحكام على المنافع والمصالح، وكتمان الانحراف والشذوذ في المجتمع، سياسياً واقتصادياً وثقافياً وفكرياً وجنسياً، وأحياناً كثيرة، إجرامياً... يؤمن بأنه هو الإنسان الإنسان الذي لا يدعي التقى وهو كافر، ولا يلبس الحرير وهو حقير، ولا يدافع عن العفة وهو فاسد، أو يبدي الإيمان وهو زنديق، أو يتظاهر بالوطنية وهو جاسوس ولسان حاله يقول مع الإمام عليّ: «إنّ من طلب الحقّ فاخطأه خير ممن طلب الباطل فأصابه.»

ولا يتوهمنّ أحد أنني هنا أعالج صورة



الصحافي الحقيقي بالمساحيق البيانية، لأنني التصقت بهذه المهنة الكأداء منذ شبابي الأول وتحزّبت لرهطها الأثير، لكنني أشهد بصراحة وثقة وإيمان، من خلال تجربة طويلة في مجاذبة الحياة نعيمها المفقود أنّ الأولوية في شأن الحقيقة هي لمن ينشرها ويذيعها وليس لمن قيّض له أن يعرفها فقط، والأفضلية في طلب الحقّ هي لمن يقاتل في سبيله وليس لمن يتشدّق به في مجالس القوقعة والفراغ، والأسبقية في قهر المظالم هي لمن يتصدى لها مباشرة بشجاعة ويبدّد ظلمها وظلمتها بالحكم العاجل والقضاء العادل، وليس لمن يفسح في تعليلها للحقوقيين، وترتيب مصيرها للمحاكم، ثمّ يطرحها في مزاد الفلاسفة وجدلهم العقيم حول طبيعة الحقّ وملائكته والباطل وشياطينه لكي يتمكن السلطان أن يحسم أمر تلك المظالم سلباً أو إيجاباً بعد شيب النسور في زمن غير مسمّى

وأوجز بجملة واحدة بعد هذا العرض المختصر لطبيعة الصحافي وشخصيته والعمل الذي يقوم به، هي أنّه الإنسان الوحيد في عصرنا المتأخر الباهت، الذي يعطي بلا منّة، ويُقْدم بلا خوف، ويبذل من رصيده بلا حساب، ويجابه بلا استغناء، ويكسب دونما استخذاء، ويقتل بلا سيف جارح، ويحيي الموات بكلمات، ويجاهد بصمت، ويجادل في الممكن لا في المطلق، يخاصم حتى الحمام، ويصادق حتى الجمام، مصيره متروك وزمامه مهتوك، وهو الى ذلك يأبى دائماً، ولو أبدى الهدانة واللّدانة أحياناً، أن يكون سلعة في تجارة مالك مملوك.

ثانياً: في المادة الصحفية وكيفية التعامل معها

أمّا المدى الذي تتحرّك الصحافة في آفاقه بحيث تؤمّن المواد الأولية لصناعتها الفريدة، فيتسع اتساع الحياة والكون. وانطلاقاً من هذا المفهوم الشمولي للمواضيع الصحفية تَوافَقَ أرباب المهنة على أن تُفرد في الصحيفة الجدّية الناجحة، سواء أكانت مقروءة أو مسموعة أو مرئية، أبواب مختصّة بوقائع الوجود والطبيعة والمغامرة الإنسانية في كلّ علم وفنّ، وأحوال المجتمع البشري، واختلاف الزمن وأهله وأطره الحياتية والحضارية في الماضي والحاضر ثمّ توقّع ما يختزن هذان للمستقبل من فجاءات عاجلة وتطورات آجلة.

فلا بدّ أن تعنى الجريدة أو المجلة ذات المنفعة العمومية بالأخبار المحلية والإقليمية والدولية وتقدّم لقرّائها آخر المستجدات في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والرياضية،



وقضايا الأمن والدفاع، وبدائع الفن والأدب والعلوم والتقنيات المتطورة، فضلاً عمّا يتعلّق بنهضة المرأة، وفتوحات الطب، وطرائف الحياة، وحاجات الإنسان المعاصر، وأسرار الفضاء والكشوف المتصلة بالكواكب، وعلم الهيئة(٤) والهندسة الوراثية، والجنات الأصلية، واستنساخ الكائنات الحيّة، الى ما هنالك من أبواب التسلية المفيدة والمباريات المعلوماتية وغيرها.

وإذا كان الخبر أساس المادة الصحفية، وكان التعليق عليه أداة لتوقيعه في الأسماع وترسيخه في الأذهان انسجاماً أو استنكاراً، فإنّ الأبحاث والمقالات العميقة ذات المراجع الموثوقة تشكّل الطبقة الأرستوقراطية بين مواد الصحيفة، خصوصاً عندما يذيّلها أهل الفكر والاختصاص بتواقيع وافرة الثقة والاحترام عند الناس. وعلى أن تنوّع أغراض المادة الصحفية وأبوابها يفرز المجتمع طبقات حسبما يرغبون فيه ويهتمّون له، إلاّ أنّ الذين يقرأون ما وراء الأخبار والتعليقات والمقالات والصور والأفلام المتلفزة والمذاعة، يمسكون على قدر ما وهبوا من ملكات الحسّ والحدس، بسلك خفي ينتمي دائماً الى السياسة.

والذين يقبلون عموماً على شراء صحيفة ما، هم فئات متنوعة وطبقات مختلفة كما سبق وأشرت. لكنهم لا يتجاوزون ٢ في المئة من المواطنين في بلدان العالم المتخلّف حيث تنتشر الأمّية من جهة، ويصعب من جهة ثانية على معظم المتعلمين شراء الصحيفة لضيق ذات اليدّ. أمّا في البلدان المتطورة التي تنعم بالرخاء النسبي، فإنّ عدد الذين يقرأون صحيفة كلّ يوم يقتصر على ٢٠ في المئة فقط من المواطنين. ذلك أنّ المتعلمين الذين تتجاوز نسبتهم ٧٥ في المئة من القراء، ينعمون عموماً بالأمن والاستقرار، وهم يفضلون بالتالي شراء الكتب والموسوعات، ولا يقبلون على الجرائد والمجلات إلاّ في الأزمات الخطيرة المستعصية. وفي استطلاع هادف للرأي قامت به جريدة «واشنطن بوست» في العاصمة الأميركية بالتعاون مع شبكة (أن. بي. سي.) التلفزيونية، أن مبيعات الجريدة المذكورة ارتفع بنسبة ٨٠ في المئة بين سكان واشنطن خلال الأشهر الستّة التي أعقبت الهجوم الإرهابي على مركز التجارة العالمي في نيويورك ومبنى وزارة الدفاع في العاصمة، وأن ٧٠ في المئة من المواطنين الذين كانوا يفضلون

---

(٤) علم الهيئة يقصد به علم الفلك في تعبير القدماء.



برامج الترفيه والتسلية أصبحوا يصرفون وقتاً مضاعفاً لتقصي التطورات السياسية ومتابعة نشرات الأخبار. ولا غرابة أن يعرض القراء في العالم المتطور، عن مطالعة الجرائد ويقبلوا على بعض المجلات الاستعراضية عموماً، كما يصرفون أوقات فراغهم في مشاهدة البرامج التلفزيونية المثيرة، وذلك في مراحل الاستقرار العادي من حياتهم. ذلك أنهم يوفرون الوقت للعمل أولاً، ثمّ للرياضة والكفاءة الجسدية ثانياً، وللمتعة الجنسية ثالثاً، وللعلائق الاجتماعية رابعاً، وللراحة والاستجمام خامساً، وهم في ذلك أدوات صامتة في دوّامة لا ترحم، وليسوا راغبين في متابعة أخبار الحرب الدائرة منذ أربعين سنة في جنوب السودان مثلاً، أو مدى تأثير الغازات المنبعثة من دواخين المصانع على حرارة الأرض في منتصف القرن الحادي والعشرين

تدخل السياسة في الصحافة

ولا بدّ هنا من تقرير واقع بالإضافة الى هذه الطبقية التي تتميّز بها الصحافة عموماً (ولا سيما المقروءة منها)، وهو أنّ السياسة تحتل أبواب الصحافة كلّها. فلو تناول القارئ العادي مقالة أدبية تدافع عن الشعر الحديث أو القديم، لما أدرك أن وراء ذلك سياسة تهدف الى تحطيم التراث أو المحافظة عليه وكثيراً ما يتلقّف القارئ العادي باهتمام دفاع كاتب ماهر عن الزراعة والمجتمع الزراعي في بلد يقوم اقتصاده على موارد أخرى، وهو لا يدرك أن هدف ذلك الكاتب قد يكون محاربة التجارة والخدمات التي تعزّز اقتصاد بلاده لغاية في نفس يعقوب. وربما أفردت إحدى الصحف مجالات واسعة للرياضة الجماعية في إطارها، فلا يفقه القارئ ذلك التطوّع الرياضي وأنه قد يرمي الى تعبئة الشباب في أطر رياضية سطحية لصرفه عن الاهتمام بالشؤون المصيرية والقضايا الرئيسية الكبرى وكثيراً ما يتأفّف أرباب العائلات المحافظة من عرض الأجساد النسائية العارية في إحدى الصحف أو البرامج التلفزيونية وحرص هذه الوسائل الإعلامية على ترغيب الأجيال الجديدة بالجنس، وهم لا يدركون أن وراء ذلك شعاراً خطيراً ظهر بعد الحرب العالمية الثانية قوامه بالإنكليزية (Make love not war) أي (عليك بالحبّ دون الحرب) الأمر الذي يدعو الشباب الى الانخراط في المتعة الجنسية دون الواجب النضالي، ويصرفهم بالتالي عن الصراع الفكري والروحي والجسدي لنصرة قضايا الحق في الميادين الوطنية والقومية والإنسانية. ومن المعروف أساساً والمتفق عليه بين العلماء والمؤرخين، أنّ الانهيار الخلقي في المباذل الحسّية والمهالك الجسدية كان



السبب الرئيسي الذي قضى على الأمم العظمى فترهلت وذهبت ريحها. وما ينطبق على مسألة الجنس في هذا المجال ينطبق أيضاً على ترغيب الصحافة أحياناً ووسائل الإعلام جميعاً مع الأسف الشديد، بالجريمة والعنف والشذوذ، وذلك باسلوب علني ممجوج أو مبطّن خبيث، يشجع اليافع الطري العود المحدود البصيرة، على التشبّه الأخرق بابطال تلك المغامرات اللّعينة، وسلوك طرائق مفردة بعيدة عن سلامة المجتمع وانتمائه الروحي والخلقي.

وأبادر في معرض التركيز على تدخل السياسة في أبواب الصحافة الى تقديم بعض الادلة على ذلك من تجربتي الشخصية.

* ففي سنة ١٩٥٨ كنت أتولى عمل سكرتير التحرير في جريدة كبرى تؤيد الرئيس جمال عبد الناصر وثورة يوليو(تموز) ١٩٥٢، وجُلّ ما كانت دهشتي عندما وصلت الى المكتب ذات يوم، ورأيت حول مقرّ الجريدة أكثر من ألف شخص. فسألت عن سبب تلك التظاهرة الغريبة. فقيل لي إنه يعود الى الجائزة التي وضعها المحرّر المختص بالكلمات المتقاطعة!. وبعد أن تركت المسألة تسير مسارها بالاتفاق مع رئيس التحرير، وأُعطيَت الجائزة لمستحقها، دأبنا على فحص ما جرى، فتبيّن لنا أن ذلك المحرّر كان قد وضع عقدة في الكلمات المتقاطعة التي تنشر كلّ يوم، يحق لكلّ من يجد حلّها الاشتراك في مباراة باليانصيب يحصل الفائز فيها على مبلغ قدره ألف ليرة لبنانية، مع سفرة الى تركيا وإقامة أسبوع في ربوعها.

لقد كان السؤال في الكلمات المتقاطعة هو الآتي: «تنظيم عسكري قد يربح الحرب على زعيم كبير». وكان الجواب الذي ينطبق على تقاطع الكلمات: «حلف بغداد»!

* وفي سنة ١٩٦١، كنت رئيس تحرير جريدة معارضة، وفوجئت بضابط في مخابرات الجيش يدخل الى مكتبي صباحاً وبيده مسدّس وهو يرغي ويزبد ويكاد يصفعني قائلاً: أنظر. «هل أنت رئيس تحرير أم عميل حقير؟!» وبعد أن جمعت روعي في صاعق مؤجل، واستعدت رباطة جاشي، نظرت الى الجريدة التي وضعها أمامي، فرأيت صورة حذاء فوق صورة رئيس الجمهورية الأمير اللواء فؤاد شهاب! الواقع أنني ذهلت لذلك، خصوصاً وأن رأس الحذاء كاد يلامس رأس الرئيس لولا الشريط الفاصل بين عنوان الجريدة وإطار الصورة. ثمّ عملت على إخماد ثورة ذلك الضابط بما أوتيت من فنّ الكياسة والسياسة حتى لان واستكان، فودّعته بلباقة بعدما استمهلته ٢٤ ساعة لكشف الحقيقة. وتبيّن لي بعد التحقيق الصارم الذي أجريته أن قسم



الإعلانات في الجريدة كان قد طلب نشر إعلان لأحد مصانع الأحذية في مكان بارز من الصفحة الأولى. ولكن المسؤول عن تبويب تلك الصفحة الرئيسية كان شمعونياً يكره الرئيس شهاب وعهده ونظامه، فتدبّر في آخر الليل، والجريدة على الطابع، أن يضع رأس الحذاء فوق رأس الرئيس!!.

* أمّا في سنة ١٩٦٩، فقد دخل عليّ شيخ من أسياد الشيعة في النجف الأشرف، وكنت أيضاً رئيس تحرير جريدة كبرى، فقال لي بلهجة حاقدة صارمة: «كيف يتقدم نعي هذا التاجر الوغد المتآمر على نعي آية الله (فلان)، وقد دفعنا لجريدتك ثمن الإعلان مضاعفاً مطمئنين الى أنه سينشر في رأس أول عمود مخصّص للوفيات!»

ومن نكبات المهنة ومقالبها أن ذلك التاجر كان فلسطينياً من أعيان بيروت، وكان المتوفي من آل البيت، والصراع يومها على أشدّه بين الفلسطينيين المتسلطين على الجنوب وبين أهالي جبل عامل خصوصاً واللبنانيين عموماً.

وبعد جهد جهيد أقنعت الشيخ الوقور المعترض بأنني لا أقصد بذلك شراً، فأنا أرأس تحرير جريدة شيعية، ولا يسعني حتى لو أضمرت سوءاً، أن أقدم تاجراً تافهاً على إمام علم من أبناء بنت رسول الله.



وممّا اتضح لي بعد مراجعة المعنيين بالأمر أن قسم الإعلان كان قد أرسل الى التحرير لائحة الوفيات وعلى رأسها اسم الإمام المتوفي، لكن مساعد المخرج للصفحة المختصة بالموضوع كان فلسطينياً متطرفاً نقل نعية الإمام الى الموقع الثاني.

لا للتهويل. ولا للتهوين

ولعل أهم الصفات التي يتعين أن تمتاز بها المادة الصحفية هي السويّة الخلقيّة بالدرجة الأولى. ولا يجوز التساهل في هذا الأمر أياً كانت محسّنات الانحراف ومغريات الكسب واعدة ضاغطة، كما لا يجوز أن تتجلّى المبادئ المثالية في بعض أبواب الصحيفة دون أبوابها الأخرى، كأن يقف كاتب الافتتاحية مثلاً عند رأي مبدئي شريف، يناقض سلوكاً آخر في نشر خبر ينضح بالشتيمة والشماتة والأذى أو يجنح فيه كاتبه الى الابتزاز المالي والتجنّي المعنوي. فالموقف الأخلاقي للصحيفة كلّ ثابت لا يتجزأ، يردفه استقلالها السياسي وتجرّدها الفكري والعقائدي، وتحرّرها من ربقة الولاء لفرد أو جماعة حزبية أو مذهبية. ذلك أن القارئ والمستمع والمشاهد سرعان ما يكتشفون الانحياز ويفرّقون من الشبهة والزور. وهم ليسوا من الغباء بحيث

يستمرئون السمّ في الدسم. ولو شعروا لحظة واحدة أن الوسيلة الإعلامية التي ينصرون قد خرجت عن تجرّدها واستقلالها وسلكت سبيلاً آخر متعصباً أو متحزّباً أو متكسباً، لانصرفوا عنها فوراً الى غيرها.

ويتعيّن ألاّ تسقط المادة الصحفية الى درك السفاهة والابتذال ممّا يلائم ذوق الأخلاط النافر ومزاج السوقة، باعتبار أنه قد يكون سبيل رواج أفضل وانتشار أعمّ للوسيلة الإعلامية. فالصحيح هو في واقع الأمر خلاف هذا التوجّه الذي يؤدي الى نفور المجتمع واستهجانه، كما يعزّز الانطباع البديهي بتهافت الصحيفة وسقوطها عن سويتها المعهودة. كذلك يجب أن تظلّ العبارة المستعملة في العنوان والنصّ بعيدة عن التهوين الذي يستتبع إغفال القارئ، والتهويل الذي يحدث في قلبه الهلع والخوف.

وأذكر في صدد هذا التهويل أنني كنت سكرتير تحرير جريدة «الجريدة» الواسعة الانتشار سنة ١٩٥٧ يوم وقع صدام مسلّح بين عائلتين متنافستين في إحدى الكنائس بلبنان الشمالي ذهب ضحيته عدد لا يستهان به من القتلى، فنشرتُ وقائع ذلك الحدث البارز تحت عنوان: «مجزرة في كنيسة» وصدّرتُ بها أخبار الصفحة الأولى. لكنني فوجئت صبيحة اليوم التالي بأحد صاحبي الجريدة الكاتب الفرنكوفوني الكبير جورج نقاش(٥) يدخل عليّ في مكتبي حاملاً ذلك العدد من الجريدة، قائلاً: «لقد صدمني عنوانك يا رفيق!! هل فكّرت لحظة بما يمكن أن تحدث كلمة «مجزرة» من ردّات فعل خطيرة، ربما تكون «مجازر» انتقامية، في منطقة محافظة متوترة قبليّة العادات والتقاليد، وفي ظرف من الانقسام الوطني كالذي تجتازه البلاد اليوم؟!»

كنت أنتظر في الواقع ابتسامة عريضة

---

(٥) تأسست جريدة «الجريدة» سنة ١٩٥٢، وكانت رائدة في تطوير الصحافة اللبنانية والعربية تحريرياً وطباعياً. وعلى أن أحد صاحبيها الأستاذ جورج نقاش الصحافي الفرونكوفوني المحترف الذي كان يملك من قبل جريدة «الاوريان» (L'Orient) قد أسهم الى حدّ بعيد في التأسيس لانطلاقتها التقني والمهني، إلّا أن شريكه وصاحبها الآخر المحامي الأستاذ نصري المعلوف أسهم في التأسيس لانطلاقتها الوطني والقومي، باعتباره كان في ذلك الحين أحد رجال الطليعة من رفاق بطل الاستقلال رياض بك الصلح، وأحد اللذين أسهموا في وضع «الميثاق الوطني» المشهور. وقد أمدّ الله في عمر نصري المعلوف الذي دخل النيابة والوزارة مراراً بعد ذلك، وأسهم سنة ١٩٨٩ في وضع «وثيقة الوفاق الوطني» في الطائف ودستور الجمهورية الثانية.



وتهنئة صريحة من ذلك الصحافي المعلم على الجهد الذي بذلته في تقصّي النبأ واستكمال وقائعه، ثمّ إبرازه على أنه خبر مهمّ تنفرد به جريدتي. لكنني أصبتُ بوجع نفسي وقلق وجودي مرير عندما وقعت كلمات الأستاذ المجرّب في أذنيّ وارتبكت حيناً ثم تماسكت، وقلت: «أليست هذه في الحقيقة مجزرة؟». فنظر اليّ ببعض العطف والصفح وقال مبتسماً: «نعم إنها كذلك. ولكن الحقيقة أن تعرفها أنت وتحسن التقرير الصائب إن كانت ممّا يتعيّن أن يعرفه الناس كلياً أو جزئياً، أو ربما تلميحاً، لأن الكلمة أخطر من رصاصة أو قذيفة، وليس كلّ ما يعلم يقال.» ثمّ أردف حائلاً دون أي تعليق يصدر عني: «لو أصيب الجنرال ديغول بانزعاج طارئ اضطره الى مغادرة العرض العسكري في ١٤ تموز(٦)، هل يجوز لجريدة «فرانس- برس» مثلاً أن تصدر بعنوان «ديغول يبول في سرواله وينسحب»؟؟!!

لقد ضحكنا معاً بصوت عالٍ إثر تلك المداخلة الطريفة، وجلست بعد أن فارقني الرجل مستعيداً ما ذكره لي زميل كان يعمل في جريدة «بيروت» لصاحبها الصحافي محيي الدين النصولي، وقد نشر ذلك المحرّر خبراً في الصفحة الأولى بعنوان «فضيحة كبرى في بنك سوريا ولبنان»، كاد يطرد بسببه من الجريدة!. ذلك أن صاحب «بيروت» استدعاه في اليوم التالي الى مكتبه وأنّبه بشدّة، قائلاً: «تحرّيت الأمر فتبيّن لي أن أحد موظفي البنك اختلس ألف ليرة فهل نسمي ذلك فضيحة كبرى؟!! إنّه استهتار بمصالح الناس وإساءة خطيرة الى سمعة بنك الدولة! أتعرف يا فلان أن عنوانك هذا أدّى الى سحوبات فورية غير متوقعة لو تعرّض لها أي مصرف آخر لما استطاع تلبيتها وحكمت عليه بالانهيار الوشيك؟!!»

ويجدر الاهتمام بعد هذا الإعراض المبدئي عن التهويل والتهوين، بتقويم سليم لعناصر المادة الصحفية، بحيث يتمّ إبراز الأخبار والمقالات وسائر النصوص والصور بناء على سلّم أولويات يراعي مقدار تأثيرها في نفوس القراء ومدى انتفاعهم بها واحتفالهم بمواضيعها. ونلاحظ في معطيات هذا التدبير أن هنالك مادة صحفية جامدة وأخرى متحركة خاضعة للتبدلات الزمنية حكماً. ونقول في هذا الصدد أن المقالات والأبحاث والنصوص الترفيهية واللقطات المصوّرة المستقلة عن الأحداث، هي من المواد الجامدة التي قد لا تحتاج الى

---

(٦) ذكرى ثورة ١٧٨٩ والعيد الوطني الفرنسي.



متابعة، في حين أن الأخبار والتحقيقات هي في عداد المواد المتحركة، باستثناء خبر الوفاة الذي يندرج في بوتقة ماضٍ لا يليه مستقبل. أمّا سائر الأخبار فهي أشبه بالكائنات الحيّة، تولد وتشبّ وتهرم ثم تموت، وكذلك معظم التحقيقات والريبورتاجات التي يتعيّن استكمال تطوّراتها واستلحاق انعطافاتها ومفاجئاتها يوماً بعد يوم حتى خواتيمها.

ثمّ إنه قد تكون طبقية الأسماء في طليعة الآفات الملازمة للصحافة. فكثيراً ما تقتصر أسماء العلم الواردة في الجرائد والمجلات على فئة سياسية او متسيّسة من الناس دون سائر الفئات. ولو أحصينا عدد المعنيين بالسياسة الذين ترد أسماؤهم في الصحيفة أو المواضيع التي تعالجها، لرأينا أنه يشكل ٧٥ في المئة من المادة الصحفية، في حين أن ما يفرد من المساحة الإعلامية لسائر البشر وشؤونهم وقضاياهم ذات الأهمية البالغة في حياة المجتمع الإنساني، لا يتجاوز ٢٥ في المئة فقط، وهو خلاف ما يمليه المنطق ويستأديه الوفاء الكامل للرأي العام والأمانة الواجبة لرغبته وطموحه.

في لغة الصحافة وشروطها

تلك هي بوجه عام الملامح والخطوط الرئيسية للمادة الصحفية وخصائصها المميّزة التي يجب في أي حال أن تلائم رغبة الجمهور وما يفرضه المقتضى الإعلامي في المناسبات والمواضيع كافة. وتبقى مسألة اللغة وهي الحلة الأنيقة والهندام السوي لهذه المادة وطريقة عرضها أمام الناس. فلا بدّ من توافر شرطين أساسيين للغة الصحافة كي تكتسب قدراً من الجاذبية والفائدة، فيرتاح اليها القارئ والمستمع، دون أن ينفرا تلقائياً أو يجنحا الى الخطأ تفكيراً وتعبيراً.

أمّا الشرط الأول فيتعلّق بالاداء السهل الممتنع الذي يلج الأسماع والأذهان مباشرة بلا غموض ولا تعقيد، ويكون منزّهاً عن الإغراب يتجنّب فيه الكاتب استعمال ألفاظ وعبارات غير مألوفة عفى عليها الزمن، ويحتاج تفسيرها الى معجم، كما يحاذر عثرات الاقلام ويدقّق تدقيقاً صارماً في صحّة الكلمة وسداد معناها دونما احتفال بما هو رائج على ألسنة العامة، ثم التأكد من سلامة موقعها من الإعراب وقواعد الصرف والنحو، لأن لغة الصحافة ذات رسالة تعليمية بالإضافة الى رسالتها التثقيفية والإعلامية، وكثيراً ما تصبح الأخطاء شائعة بين الناس على أنها عين الصواب.

وأمّا الشرط اللغوي الآخر، فهو الإيجاز حتى الاختزال مع التقانة والجودة ورشاقة الأسلوب. فلا نفع في الإطالة والحشو الذي يشتّت الفكر وينتقص من



قدرة القارئ أو المستمع على التركيز والانتباه. وكما أن أبسط النصوص أقربها الى الأفهام، كذلك فإنّ أقصرها يكون أسرعها نفاذاً الى الحافظة واستقراراً في خزانتها.

ولا يكفي اختصار النصوص وحده، بل يتعيّن أن تكون للصحيفة سوية لغوية واحدة، فلا يشعر من يقرأها انه ينتقل فجأة من لغة راقية وبلاغة أصولية، الى نوع من التعبير الطُمطماني التافه، إن هو ترك مقالة ركنية فيها وعكف على أخبار ومنوّعات من الطرائف او الأنباء العادية.

وتحضرني في هذه المناسبة ذكرى معبّرة. فقد دخل مكتبي في جريدة كنت أرأس تحريرها سنة ١٩٦٩، رجل يطلب نشر خبر عند منتصف ليل عاصف ممطر. ولم يكن هنالك من المسؤولين عن الإعلان من يتلقى الخبر منه ويقبض التعويض المحدّد لنشره. فاستمهلته بعض الوقت لكتابة ذلك الخبر حول تأجيل احتفال كبير بسبب سفر الداعي اليه، بعدما استوضحته اسم الداعي وغير ذلك من العناصر التي يقتضيها النصّ. وما إن مرّت عشرون دقيقة وأنا أعالج الموضوع، حتى رأيت الرجل يتوجّه اليّ وقد ضاق صدره ونفد صبره ليقول باستغراب: «كان يمكن أن تكتب مقالة افتتاحية في هذا الوقت يا أستاذ.» لكنني لم أحر جواباً في ذلك الليل الداجي البهيم، وقلت له بعد أن نقدني ٢٠ ليرة لبنانية، «غداً تقرأ وأنت مطمئن»

وفي صبيحة اليوم التالي جاءني صاحب الخبر وسمات وجهه طافحة بالبشر، وبادرني قائلاً: «لا أعرف كيف أشكرك على هذا الكلام الموجز الواضح الذي يعادل في نظري أهم من مقالة افتتاحية.»

عندها تريّثت لحظة وسألته: ماذا تعمل في الحياة؟ قال: ماسح أحذية. فقلت له: عندما يلمع بين يديك حذاء جميل ألا تفكّر بأن تصنع مثله؟ قال: نعم. لكنني لا أملك مالاً يؤهلني لصناعة الأحذية!

لقد مضى على هذه الحادثة أكثر من ثلاثين عاماً، علمت بعدها أن ذلك الرجل أصبح من أكبر صنّاع الأحذية، وأنا اليوم لا أنتعل حذاء آخر غير الذي يقدمه لي. وسألني مرّة: ما الذي جعلك تكتب ذلك الخبر العادي بنفس الاهتمام الذي تكتب به مقالة افتتاحية؟ قلت إنه إقتداء بأميركي موهوب عظيم يدعى كارنجي، كان يجمع علب السردين الفارغة في أزقة مانهاتن ويبيعها بثمن رغيف. وبعد جهد وكد واحتساب طيلة أربعين سنة، أصبح من أغنى أغنياء العالم. فسئل مرّة كيف جمعت هذه الثروة الطائلة؟ قال: «كنت أنفذ العمل العادي بأسلوب فوق العادة!»

«ولو لم أكتب أمامك يا عزيزي خبر التأجيل الذي حملته اليّ بأسلوب فوق العادة، لما انتقلتَ من ماسح أحذية الى



صانع أحذية تتمسح بها خدود الحاسدين!»

وختاماً لهذا الفصل المتعلّق باللغة أورد نصاً كتبه العلاّمة إمام العربية الشيخ إبراهيم اليازجي في «الضياء» على سبيل التوعية والتذكرة يقول فيه:

«والحاصل ان الجرائد بما هي عليه من كثرة الانتشار والتداول بين أيدي القراء، وتواصل ظهورها على الايام تُعدّ من اعظم العوامل وابعثها اثراً في اخلاق المجتمع وعوائده ومعارفه وعقائده وطبقات مداركه، حتى في لغته ووجوه التعبير عنده، لأنها بتكررها على الذهن واللّسان، ترسخ عباراتها في ملكة قارئها كما ترسخ خطتها المعنوية في معتقده، حتى انّه إذا رام الكتابة نزع بها الى اسلوب الجريدة التي ألف مطالعتها، وربما قلّدها عن غير قصد.»

«بل قد رأينا اصحاب الجرائد انفسهم، لكثرة ما يطالع بعضهم جرائد بعض، قد تعاوروا انفاسهم بينهم وقلد بعضهم بعضاً حتى في اللحن والخطأ، بحيث لا تكاد تجد كلمة محدثة او تركيباً جديداً في واحدة من تلك الجرائد إلاّ تجده بعد ايام قد انتشر في سائرها وألحق بتعابيرها الخاصة، حتى اصبحت فيه تلك الجرائد في كثير من الفاظها واصطلاحاتها لغة بحالها، وانتشر كثير من الفاظها على السنة العامة فيما يخوضون فيه من مباحثها.»

ثالثاً: في رسالة الصحافة وغاية وجودها

ومهما يكن من أمر، فقد بلغت الصحافة في عصرنا شأواً لم تبلغه أي وسيلة من وسائل التعبير والتنوير في أي عصر آخر. وأفادت خصوصاً من مبادئ الحرّية التي انبثقت عن الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ «وإعلان حقوق الإنسان والمواطن»، ثم بدأت مساراً تصاعدياً مذهلاً بعد الثورة الصناعية في أواسط القرن التاسع عشر واعتماد العديد من الأنظمة الأوروبية مبدأ حرّية الرأي في دساتيرها، حتى استوت على أريكة مجدها كياناً حضارياً واجب الوجود بعد الحرب العالمية الثانية مع تأسيس الأمم المتحدة وصدور شرعتها، ثم «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» عام ١٩٤٨.

وتشير آخر الإحصاءات الصادرة عن منظمة الاونسكو سنة ٢٠٠٠ الى وجود ٧٥٠٠٠ جريدة في العالم، بينها ١٧،٠٠٠ جريدة يومية، ويناهز مجموع قراء المطبوعات اليومية وغيرها ملياراً ومئتي مليون إنسان في مختلف البلاد والأمصار. وقد تسبّب هذا الازدهار الصحافي حكماً في مطامع تبيّتها الاحزاب والجماعات السياسية الهادفة الى تدمير الإنسانية وسوقها في مزالق الخطر ومنعطفات الانحراف. ولا شكّ في أنّ الكثيرين من روّاد هذه المهنة أرادوا لها أن تكون أداة خير وفضل عميم على الحضارة، وتفتّح الإنسان، وتطوير نظرته الإيجابية الى الحياة، وسبيلاً الى فضّ المغالق، وتعميم الثقافة، وتوسيع الكشوف العلمية، ونصرة الآداب التراثية والفنون. لكن جماعات حاقدة وجدت في هذه الأداة الفاعلة منطلقاً الى التخريب والتدمير، فشجعت من خلالها العصبيات وتعهدت



بواسطتها نشر الموبقات، وحوّلتها الى آلة تجتذب الشرور وتشوّه التعبير السليم والتفكير السديد.

ولا غرو أن يحدث مثل هذا التقزيم للعمل الكريم على يد الإنسان. فالذي اخترع النقد في زمن حمورابي(٧) كان يهدف بالتأكيد الى تسهيل التبادل التجاري والتعامل بين الناس، فجاء من يستغل هذا الإنجاز الحيوي البنّاء ويصرفه عن أهدافه الأساسية للسيطرة والتسلط وإذلال الشعوب وإقامة صراع طبقي لا نهاية له في هذه الدنيا بين الأغنياء والفقراء، وإخضاع الدول وحكّامها والأمم وعباقرتها لهيمنة من يملك المال ويحتكره ويتصرف به لتقريب آجال المصلحين وتطويل أعمار المفسدين.

ثمّ إن الذي اخترع النظام العام والتزم الشرائع الدينية السماوية، إنما كان يهدف بالتأكيد الى صلاح البشرية واستقامة وجودها واعتصامها بالمثل العليا والأخلاق، واجتناب عثارها في وحول الزور والسفك والزنى والانحطاط، فجاء من يجعل الدين أدياناً تتصارع فيما بينها بأدوات الشرّ والجريمة النكراء، ويحلّ العصبية محلّ التقى، ويوكّل الشيطان بحوزة الله في كلّ زمان ومكان، ولم يبقَ من روح الدين مع الأسف إلاّ القليل حيث فشا النكر والكفر والضلال.

وغنيّ عن التوكيد أن قوى الإساءة والأذى تدخلت في معظم الأنشطة والمآثر الحضارية في التاريخ البشري لتحوّلها أعمالاً باطلة وإنجازات سيئة. لكن هذا الافتراء المشين لم يبدّل حقيقة الأشياء ولا جوهر الأهداف. وكما أنّ الذين اضطهدوا الأنبياء ونكّلوا بالشرفاء الصالحين سقطوا جميعاً في قنوات الهَمَل المرذول فيما يتألق العظماء المضطهدون في سماء الخلود، كذلك لن يبقى من لوثة الشرّ في الصحافة شيء حين تنتصر التوعية وتستقر المفاهيم الصحيحة في الأذهان وتنهزم الأميّة الخلقية والمسلكية والثقافية في صفوف الجماهير، فتغدو هذه قادرة على التحقق الواعي من صواب ما تقرأ وما تسمع أو تشاهد.

ولكن هذه القدرة الاستيعابية التمييزية التي سبقتنا اليها الأمم المتطورة في تراقيها الى مستوى نقد الذات ونقد ما يعرض عليها واختيار ما يناسب أخلاقها وأذواقها منها، يتعين أن تستعين مخض السنين وتلتمس تجارب الأيام لتحقيق

---

(٧) أشهر ملوك البابليين. عاش في القرن الثامن عشر قبل الميلاد، وأقام دولة عظمى بين دجلة والفرات، وهو أول من دون شرعة للحياة الاجتماعية في عصره وأول من صك النقد.



ذاتها والوثوق من كفاءتها، وهو صنع أجيال يتناغم فيها الحكم السياسي النزيه العادل، والرخاء الاقتصادي العميم، والسلم الأهلي الوافر الطويل الأمد.

فأين نحن اليوم في العالم العربي من هذا؟

إنّ أقبح من إطلاق الصحافة على رَسْلِها وترك الإعلام على غاربه في الوطن العربي، هو اعتماد التطويق والتطويع والتجميد سبيلاً الى حشد الأمة في برزخ واحد بين بحرين أحدهما يمثل ظلم الحاكم للرعية والآخر يمثل ظلم الرعية للحاكم!!

وإذا كان إطلاق الحرّية الكاملة للصحافة والإعلام يعرّضنا دائماً مثلما عرّض الأمم المتطوّرة قبلنا لأزمات خطيرة تلزم الحاكم بالاستقالة وتؤثر سلباً على بعض التقاليد الاجتماعية التي قد تكون في حدّ ذاتها قابلة للزوال باختلاف الأزمنة وتبدّل الناس والعقائد والأحكام، فإنّ تقييد الحرّية الصحفية والإعلامية وضغطها في قمقم «الصبر المستحيل» أمور من شأنها أن تدفع بوجودنا كلّه الى نكبات رهيبة أين منها الأزمات العارضة. فهي تخلع الحاكم خلعاً وتعرّضه للسحل أو الانتحار، كما تقلب مفاهيمنا وتقاليدنا الاجتماعية رأساً على عقب، فتدفعنا الى نوع من «البله الحضاري» الذي يجرّدنا من كلّ إرادة أو موقف أو قرار، ويطرحنا كوماً سلبية انفعالية مستسلمة لقرار إبادتها البطيئة، بلا شخصية ولا كرامة.

لذلك كلّه، ولمّا كنت قد عملت في الصحافة اللبنانية أكثر من خمسين سنة متواصلة، في إطار من الحرّية شبه الكاملة، أستطيع القول إن التمتع بالحرية المطلقة ربما كان في بعض الأحيان أسوأ من التململ في التبعية المطلقة. فقد دخلت السجن سبع مرات في ظلّ هذه الحرّية كما دخل غيري من كبار الصحافيين. وهو ما لا يحصل عادة بالنسبة للصحافيين في البلاد التوتاليتارية المغلقة. لكنني أباهي بأنني كشفت الحقيقة حول الديموقراطية التي يدّعيها حكام هذه البلاد وهم يبيّتون عكسها تماماً في كونهم أوليغارشيين وليسوا ديموقراطيين صحاحاً، والاوليغارشية أسوأ من التوتاليتارية لأنها دكتاتورية طبقة وليست دكتاتورية فرد، في حين أنّ أحداً من الصحافيين الخاضعين لحكم التوتاليتارية في بلدان عربية أخرى، لم يدخل السجن إلاّ نادراً، لا لأن الرحمة تعمر قلوب حكّامها، بل لأنه يقيم ويتحرك داخل سجن وطني أكبر وأوسع من أي سجن يمكن أن يطرح فيه.

وانطلاقاً من هذه التجربة أستطيع القول إنّ الحرّية المطلقة والتبعية المطلقة وجهان لعملة واحدة والحقيقة المطلقة تختلف عنهما تماماً.

إنها «ثقافة الاحترام» التي تكبح



تجاوزات الحرّية بروح المسؤولية وتعصمها من الفوضى، كما تحطم أصفاد التبعية بالإبداع المدهش الذي يتخطى حجرية النظام، والرقابة الذاتية التي تقطع ذرائع الاستبداد.

* * *

وفي الختام ألفت القراء الذين شرّفوني باقتناء هذه المجموعة الى أنني امتنعت كلّياً عن تبويبها طبقاً للمواضيع الكبرى المطروقة في الصحافة. فأنا لم أفرد مجلداً أو أكثر للسياسة المحلية أو العربية والعالمية، كما لم أخصص جزءاً للوجدانيات وآخر لنقد الأدب والفن، وثالثاً للخصوصيات، أو رابعاً لذكر الوقائع العلمية والأحداث الخارقة والأعلام البارزين الخ... بل أثبتت النصوص كما وردت في الصحف بتتابع تقويمها التاريخي، وذلك تجنباً للملل الذي يحدثه عند القارئ اقتصار المجلّد الواحد على باب واحد، وإذكاءً لحماسته في الانتقال من موضوع الى آخر عبر التسلسل التاريخي للمقالات والأبحاث وارتياحه لتنوّع أغراضها.

وأنا فيما أستميح القراء الكرام صفحاً وعذراً لما قد يخالف آراء بعضهم أحياناً في سياق هذا المنثور من الأفكار والخواطر المترامية في الزمن خمسين عاماً، أو ما قد يأخذونه علي من عثرات أو هنات متحتّمة بفعل قصوري عن بلوغ الكمال وهو لله وحده، أسأله تعالى أن يشمل هذا الأثر برضوانه ويسدّد خطاي في متابعة حمل الرسالة هو الذي علمنا بالقلم وهدانا سواء السبيل.

رفيق المعلوف

١٣/ ١١/ ٢٠٠٢





فهرس

العنوان	الصفحة

العنوان	الصفحة

العنوان	الصفحة

العنوان	الصفحة

العنوان	الصفحة

العنوان	الصفحة

العنوان	الصفحة

العنوان	الصفحة

١

ميتران الأول وميتران الثاني

الرجل الذي خسرته فرنسا منذ أيام كان يستعين أسراره على أقداره، ويخفي وراء قناعه الرّخامي وابتسامته الرمزية الهادئة نفساً مضطربة يسحقها التأمل وترهبها المسيرة الإنسانية نحو عتبات المجهول!

إنّها حقيقة فرانسوا ميتران الذي بقي رجل سياسة طيلة نصف قرن، حتى وصل إلى الرئاسة عام ١٩٨١، فأخذ يتحوّل تدريجاً إلى رجل دولة، ثمّ إلى فيلسوف.

أمّا في مرحلة العمل السياسي، فقد بدّل «ميرتان الأول» قناعه مراراً.

عرف كيف يتسلل بالحيطة القصوى من معسكر المارشال بيتان الذي منحه أرفع وسام لدى حكومة فيشي، إلى معسكر الجنرال ديغول، حيث أصبح من أبطال المقاومة في الحرب العالمية الثانية.

وما أن تمّ تحرير فرنسا حتى انقلب على ديغول وراح يكيد له كيداً سياسياً دقيق الاحتراف، الأمر الذي جعل الجنرال يصفه بالرجل «الغامض الماكر».

ثمّ إن «ميتران الأول» هذا، أي الخبير السياسي الزئبقي، رأى من الضروري أن يستند إلى قاعدة شعبية، ولو متواضعة، لمواجهة الجنرال العملاق. فراح يبحث في دساكر الجمهورية عن جماعة منسيّة يبني عليها زعامة سياسية! وهداه حدسه الألمعي إلى الحديقة الاشتراكية التي قرّح تربتها جفاف الأزمنة بعد جان جوريس وليون بلوم(*)، فدخلها بدون تردّد، وربّما بدون اقتناع. ويومها، أي في بداية الستينات، قال فيه غي موليه كلمته الشهيرة: «هذا البورجوازي الأصيل تعلم كيف يتكلم بلغة الاشتراكيين وكأنه منهم!».

الحكاية طويلة، حكاية ميتران مع ديغول، في انتخابات ١٩٦٥، وفي أحداث ١٩٦٨، وبعدها، حيث أفاد من رتابة عهد بومبيدو وفضائح عهد جيسكار، فأنعش الوردة الاشتراكية الحمراء وحملها سنة ١٩٨١، متحالفاً مع الشيوعيين في ذروة الحرب الباردة، من الدسكرة الباريسية المهملة إلى قصر الإيليزيه.

لقد استعمل «ميتران الثاني» في سدّة الرئاسة ماكيافيلية «ميتران الأول» بنكهة ديمقراطية، لتثبيت حكمه، فبادر أولاً إلى التخلّص من الشيوعيين، ثمّ ترك



الاشتراكيين يتآكلون بضعة عشر عاماً في صراع المصالح، وهو يمسك بخيوطهم الواهية، ويلوّح بها لليمين المكبوت الذي تمكن أن يفقده، هو أيضاً، بريقه الجذّاب خلال تعايشه معه وترويضه له في الشراكة السلطوية مرّتين.

كذلك استطاع بقوة شخصيته وصلابة إرادته، أن يحقق على الصعيد الداخلي إنجازات باهرة في الضمان الاجتماعي والتحدي الاقتصادي وفي ميادين الثقافة والبحث العلمي، وأن يدفع أوروبا، عبر معاهدة ماستريخت في اتجاه الوحدة الشاملة، فاستحق بفخر لقب «الملك» في أعرق نظام جمهوري، وأسقط نهائياً من ذاكرة العالم صورة «المغامر» التي انطبع بها «ميتران الأول»!

(*) اثنان من روّاد الحزب الاشتراكي الفرنسي.

ولكنّ هذا الرجل الذي قهر نفسه وراضها على احترام الداء والابتسام للموت لم يستطع أن ينتصر على شكّه الفلسفي وخوفه من المجهول.

يقول جان غيتون المفكر الفرنسي الكبير واللاهوتي المؤمن، في كتابه: «حكاية عصر وسيرة عمر»: «لم أعرف رجلاً كالرئيس ميتران، يحمل هموم العالم ومسؤولية الحكم والمصير في دولة عظمى كفرنسا، وهو مع ذلك يأتي بمروحيّته إلى كوخي الريفي ليحدّثني في شؤون الغيب ساعات ويطلب مني الأدلة النظرية القادرة على إقناعه بوجود الله والحياة الآخرة!».

١٩٩٦/١/١٧





تعرّى لأنه ليس لديه ما يخفيه!

في ١٢ كانون الأول (ديسمبر) الماضي انتخبت مدينة سان فرانسيسكو الأميركية أول محافظ أسود في تاريخها هو المليونير ويللي براون الذي بدأ حياته ماسح أحذية.

وقد حصل براون على ٥٧ في المئة من الأصوات مقابل ٤٣ في المئة كانت من نصيب منافسه فرانك جوردان المحافظ السابق لسان فرانسيسكو الذي عرف بأخلاقه السوية وإدارته الممتازة وتفانيه في خدمة المدينة.

فلماذا خذل الناخبون فرانك جوردان وهو على هذا القدر من النزاهة والأمانة؟

قال لي أحد الأصدقاء المتحدرين من أصل لبناني في سان فرانسيسكو، وكان يقوم بزيارة خاصة للبنان قبل أسبوعين، أن بعض المغرضين من أنصار ويللي براون اتهموا جوردان باستغلال منصبه للإثراء بطريقة غير مشروعة. ولما أحرجه الصحافيون بالأسئلة خرج عن طوره، فنزع ملابسه وطلب من مندوبي التلفزة أن يصوروه عارياً تحت الدوش!

وقد فسّر المحافظ هذا التصرف بأنه رسالة إلى المواطنين كي يدركوا جميعاً أنه نظيف وليس لديه ما يخفيه أو يخجل به على الإطلاق!!

قال صاحبي متابعاً: لكن هذه التقليعة الغرائبية، صدمت أهالي المدينة بدلاً من أن تعجبهم، وفسروا ذلك «الستربتيز» الرسمي بأنه دليل اختلال عقلي.

كنت أحدق في صاحبي مذهولاً وهو يروي حكاية فرانك جوردان، وأفكر في العميد ريمون إده الذي ما انفكّ يطالب طيلة حياته السياسية بتطبيق قانون «من أين لك هذا». ومع ذلك لم نسمع أن ضميراً واحداً دفع بصاحبه في لبنان، لا إلى التعري أمام التلفزيون، ولا حتى إلى الاعتراف بأنه سارق ومختلس على طريقة الرئيس السابق لكوريا الجنوبية. بل، على الأقل، إلى الإعلان عن موجوداته وأمواله المنقولة وغير المنقولة وكيفية حصوله عليها.

لا شك في أن تقليعة فرانك جوردان ظاهرة غريبة مستهجنة، لكنها تندرج في إطار السذاجة الارتجالية التي يختص بها الشعب الأميركي وحكّامه. وإذا كان أهالي





سان فرانسيسكو قد خذلوا فرانك جوردان، فلأنه شك في اقتناعهم بأنه نظيف، وليس لأنه تعرّى كي يثبت لهم ذلك!

أما عندنا، فلو تعرّى جميع المسؤولين أمام التلفزيون ليثبتوا أنهم غير مختلسين ولا مرتشين ولا مأجورين، فقد يصدقهم أو لا يصدقهم أحد. لكن شعبنا الذي فقد المناعة المكتسبة سيعيد انتخابهم في كلا الحالين، لأنه تعوّد ألاّ يحاسب أحداً!. مع العلم أن معظمهم عراة تظهر قباحة أبدانهم وتضخم جيوبهم من خلال أزيائهم... وهم، مع ذلك لا ينفكون يخدعون سذاجتنا الانحلالية بملابس الملوك ودموع التماسيح!.

١٩٩٦/١/١٧





أنا لا أنتظر... ولذلك أنتحر!

قرأت في إحدى الصحف أن شاباً عراقياً من بادية الرمادي ألقى بنفسه في نهر الفرات منتحراً، لأنه لم يتمكن من دفع المهر المطلوب لوالد الفتاة التي أحبّ، وهو يعادل ٥٠٠ دولار أميركي!

هذه الحادثة وأمثالها من حوادث الانتحار التي نسمع بها كل يوم، في مجتمع فقد شبابه، مع الأسف، نعمة الصبر والإيمان والثقة بالنفس، ذكّرتني بحكاية جدتي أيام الطفولة، وهي حكاية ابن الخباز الذي عشق بنت الملك، فطلب والدها مهراً لها، على سبيل التعجيز، أن يأتيه الفتى بنجمة معلقة في باب السماء خلف البحار السبعة!

المهم أن الشاب قَبِلَ التحدي. وبعد رحلة شاقة في ظلام البحار السبعة، حيث قتل التنين الجهنمي، والأفعى ذات الرؤوس السبعة أيضاً، وطائر الرخّ الذي يحجب الشمس، والفارس الأزرق، وعملاق الريح، وآخر ملوك الجن، وكل من تصدى له من حرّاس باب السماء... وصل إلى موقع النجمة، فقال له شيخ الزمان القابع هناك: إنها غابت منذ ألف سنة!

وفي الحكاية أن ابن الخبّاز حزن حزناً عظيماً، وعاد إلى قصر الملك خائباً دامعاً، فسأله هذا الأخير عما فعل. قال: لا شيء! قال الملك: ألم تقتحم البحار السبعة؟ قال: نعم! قال: وأين النجمة؟ قال: ذهبت منذ ألف سنة!

عندها قال الملك: كنت أعرف ذلك، وأعرف أيضاً أنها ستعود إلى مكانها بعد ألف سنة!

فقال الفتى: لا بأس. ننتظر!!

ولما رأى الملك أن الشاب جادّ في موقفه ورهانه، خاف أن يموت بعد حين، فتخرج ابنته عن طاعته بعد وفاته، وقرر أن يزوّجه بها في حياته.

ما أعظم الفارق وما أعمقه، بين تلك القدرة على الانتظار وهذه السهولة في الانتحار...

بين حكاية جدتي، وحكايات جريدتي.

١٩٩٦/١/٢٤







تأكيد الشقاق في طلب الوفاق

مع فائق الاحترام لوثيقة الوفاق الوطني التي انبثقت عن مؤتمر الطائف وكانت فصل الخطاب ومسك الختام لستة آلاف ليلة وليلة من الشقاق الوطني في بلد يختزن ستة آلاف سنة من الحضارة، لا بد من الاعتراف بأن خير دليل على وجود الانقسام واستشراء الخلاف بين اللبنانيين، هو الحديث المتواصل في موضوع الوفاق!.. وليس أبلغ من أهل الشقاق والنفاق في الدعوة إلى هذا الوفاق... تماماً كما أنه ـ والقول لسعيد تقي الدين رحمه الله ـ ليس أبلغ من القحبة في الدفاع عن العفة.

وتذكّرنا عبارة «الوفاق الوطني» بأختها عبارة «الوحدة الوطنية» التي ظل مجتمع الأمّيّة السياسية عندنا يلوكها بفخر واعتزاز، ويفرغها من محتواها بالاضطرار على الاجترار، حتى سقطنا دفعة واحدة من سطحية «الوحدة الوطنية» إلى أرضية «الوهدة الوطنية» بفعل انتحار!..

كذلك تذكّرنا عبارة «الوفاق الوطني» بابنة عمها عبارة «العناق الوطني». بين البسطة والجميزة مثلاً، أو بين بعقلين ودير القمر، أو بكفيا والشوير، أو زغرتا وبشري... إلى آخر ساحات العناق الأخوي في الجمهوريات اللبنانية المتصالحة ـ المتناحرة سابقاً!

وما دام الشيء بالشيء يذكر، فلا بدّ من سرد عبارات التسامح والتفاهم والتعايش والتناغم والتآلف والتآزر إلخ... وكلّها «وطني» والحمد لله... لكن كثرة استعمالنا لها أدّت مع الأسف إلى اقتناع راسخ لدى أصدقائنا وأعدائنا معاً، بأن دعوتنا الدائمة لتلك الخلائق تدل على ابتلائنا بأضدادها، كالتعصب والتنافر والتنابذ، وغيرها من الكلمات السلبية المدرجة في خانة التفعُّل والتفاعل.

الحقيقة أن اللبنانيين كانوا دائماً، حتى في أوج الصراع الدامي، ولا يزالون بعده، متحّدين متفاهمين ومتسامحين، ولولا عقاقير السحرة وتمائم المشعوذين المهرة من دهاقنة السياسة وعملائها، أولئك الذين يصفهم الفيلسوف الكندي بقوله إنهم «حجبوا أبصار فكرهم عن نور الحق، ونكّلوا بذوي الفضائل الإنسانية التي قصّروا عن نيلها، وكانوا منها في الأطراف الشاسعة بموضع الأعداء ذبّاً عن كراسيهم المزوّرة التي نصبوها عن غير





استحقاق للترؤس والتجارة»...

لولا هؤلاء المنسحقين أمام الإرادات الأجنبية، المتجبرين على الأخيار والشرفاء من شهود البلية في الرعية، لما أصبح لبنان مثلاً يضرب في الجاهلية والبابلية والبربرية!..

فكم كان أولى بالمسؤولين عن مصائرنا أن يتميّزوا بالترفُّع والتجرُّد والتفاني، وعفة القلب واليد واللسان، بدل أن يصوّروا للعالم كل يوم أن بلدنا في شقاق، من خلال دعوة اللبنانيين إلى الوفاق.

١٩٩٦/١/٢٤







تركيا الكمالية وجاذبية الإسلام

الذين قرأوا تاريخ تركيا الحديث قراءة الباحث المدقق لم يستغربوا إطلاقاً تفوُّق حزب «الرفاه» الإسلامي بزعامة نجم الدين أربكان في الانتخابات النيابية الأخيرة.

كذلك لم يستغربوا فوز هذا الحزب في الانتخابات البلدية قبل عامين، وخصوصاً في أنقرة وإسطمبول، وسوف لن يستغربوا غداً فوزه أو فوز حزب إسلامي آخر في أي انتخابات مقبلة وحصوله على أكثرية برلمانية توصله إلى الحكم.

ذلك أن الحركة الكمالية التي تمثلها اليوم أحزاب اليمين كانت قد فصّلت للأتراك في أوائل العشرينات بعد انهيار العثمانيين، ثوباً علمانياً أوروبياً لم يلبسوه إلا مسايرة للغازي مصطفى كمال الذي أنقذهم بانتصاره على أربعة جيوش أجنبية محتلة.

وعلى رغم الإصلاحات الاجتماعية الكبرى التي قام بها أتاتورك، والثورة التي أحدثها في أساليب الحياة ومناهج الفكر والثقافة والسياسة، فإن العلمانيين الكماليين لم يتمكنوا من اختراق التلاحم الكياني بين الوجدان التركي ورسالة الإسلام... تماماً كما أن الثورة البولشيفية الملحدة لم تتمكن من اختراق التلاحم الكياني بين الوجدان الروسي والإيمان المسيحي بعد سقوط القياصرة.

ثم إن الحركة الكمالية لم تكتفِ بكبت الأتراك في مسألة الدين والإيمان، بل عملت على كبتهم في المسألة القومية وحكمت بانفصالهم كلياً عن الشعوب الإسلامية ذات الجذور الطورانية التركمانية المنتشرة في أواسط آسيا وجنوب شرق أوروبا، من سور الصين إلى الأدرياتيك. وكان أتاتورك قد فرض هذا الانفصال في خطاب شهير أمام الجمعية التأسيسية للجمهورية سنة ١٩٢٤ دعا فيه الأمة التركية إلى عدم التوسع خارج حدود الأناضول طمعاً باسترداد ممتلكات الأمبراطورية العثمانية أيّاً كانت الأسباب الموجبة.

وقد حمل الأتراك هذا الكبت المزدوج على مضض أول الأمر. لكنهم في الثلاثينات أقرّوا بفوائد العلمنة التي ميّزتهم بالحداثة والطابع الأوروبي دون سائر الشعوب الآسيوية، كما اعترفوا بعد



ذلك بفوائد العزلة التي جعلتهم يلتزمون الحياد التام في الحرب العالمية الثانية فيسلمون من آفاتها.

وكان من الطبيعي أن يربط الأتراك مصيرهم بعد ذلك بمصير «العالم الحر» خلال الحرب الباردة، وذلك نظراً للعداء التاريخي القائم بينهم وبين الروس، فأفسحوا في بلادهم للقواعد النووية الأميركية وسلموا الأميركيين مفاتيح سياستهم واقتصادهم وجميع مقومات وجودهم.

ولكن سرعان ما بدأ الشعب التركي يتحسس وضعه المأسوي الخطير، بين ضغط سلطوي أميركي من جهة، تجسّده الأنظمة العسكرية المستبدة حيناً والحكومات المدنية الفاسدة أحياناً، وتهديد توسعي سوفياتي من جهة ثانية، يخفي تحت قناع الاشتراكية والعدالة مطامع بطرس الأكبر في البحار الدافئة... فراح ذلك الشعب يبحث عن مأمن يسلم فيه من العثار وسلاح يسترد به الاعتبار، ونظر في تاريخه ومحيطه وظروفه الموضوعية، فلم يجد أفضل من الإسلام.

وقد ظهرت الحركة الإسلامية في تركيا منذ أعوام السبعين، لكنها ظلت تعبّر عن نفسها بأسلوب خجول محاذر طيلة عقدين من الزمن، حتى أوتيت الفرصة التاريخية بتفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار جدار برلين، فانتقلت بسرعة مذهلة من الكتمان إلى الإعلان.

ومما ساعد في بعث التوجه الإسلامي والتأييد القومي لحزب «الرفاه» أن الأميركيين أداروا ظهورهم للأتراك وأصبحوا بين ليلة وضحاها شركاء الروس، بل شهود زور على حروبهم الإقليمية، فيما أصيب المسلمون المتحدرون من أصول تركمانية طورانية بهزائم نكراء في أذربيجان، وتعرضوا للمجازر ومحاولات الإبادة في البوسنة والشيشان.

وقد آلم الأتراك إلى حد بعيد، أن يكون رئيسهم، في هذه المرحلة العصيبة بالذات، سليمان دميريل المعروف بسياسته الأميركية، وأن تجلس على أريكة محمد الفاتح وسليمان القانوني سيدة أنيقة يحبها العالم كله ولا يرهبها أحد،(*) وأن يتورط الجيش في حرب تافهة أعلنها «المجهول» على الأكراد، وأن تصبح تركيا التي منعت اليهود خلال ٤٠٠ سنة من العودة إلى فلسطين، حليفاً رئيسياً لدولة إسرائيل، وأن يموت الشعب التركي فقراً وجوعاً في بلاد غنية ذات موارد هائلة...

كل هذا، ويتساءلون في محافل الدول العظمى، كيف، ولماذا، يعود الأتراك إلى الإسلام وتنمو الأصولية الإسلامية في صفوفهم! وهم يبحثون، ربما، عن دواء يشفي تركيا من الأصولية على طريقة





الجزائر!

إنه تقدير خاطئ وتفكير عقيم، لأن حروب الأتراك لا تزال متواصلة منذ أكثر من ٧٠٠ سنة دون أن يسجل التاريخ في عدادها حرباً أهلية واحدة!

وأخيراً، كم يكون أفضل وأجدى وأصحّ، لو يعالج «نادي الأقوياء» هذه الأصولية وغيرها من الأصوليات النامية، سواء أكانت دينية أم عرقية، بالسلوك الأخلاقي القائم على العدل، لأن المسألة كلها مسألة أخلاق في تعامل «النظام العالمي الجديد» مع الشعوب.

١٩٩٦/١/٣١

(*) يقصد السيدة طانسو تشيلر زعيمة حزب «الطريق القويم» اليميني التي كانت رئيسة وزراء تركيا في تلك المرحلة.





قصيدة الحب وخريطة السجن!

كان رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريس ينظم الشعر في شبابه ويضع كلمات الأغاني لبعض الملحنين! وقد عثرت بين أوراقي على قصيدة ألقاها سنة ١٩٨٥ أمام خريجي كلية الإعلام في جامعة تل أبيب(١).

القصيدة عنوانها «الحب»، وهي تعبّر عن عدم ثقته بمنظمة التحرير الفلسطينية، ومما جاء فيها:

«الزهرة تقول: عندما تحبني، ماذا تعني؟ أن تقتلعني!

العصفور يقول: عندما تحبني، ماذا تعني؟ أن تحبسني في قفص!

السمكة تقول: عندما تحبني، ماذا تعني؟ أن تحرقني في مقلاة!

وعندما تقول منظمة التحرير أنها تحبنا، ماذا تعني؟

أن يكون مصيرنا كمصير الزهرة يا ترى، أم مصير العصفور، أم مصير السمكة؟!».

نحلل قصيدة بيريس وندقق في معانيها، فنكتشف أن عنوان «الحب» هنا يعني ضده، أي «البغض»! وهو في علم البيان «مجاز عكسي» ينطوي على تورية، ويفترض أن يكون الشيء الموصوف أو المعنى المطروق الذي وُصف أو سُمّي بعكسه، شائعاً معروفاً.

فلو قلنا مثلاً أن هذا الرجل «رحيم كنيرون»، لعنينا بالتأكيد أنه سفّاح طاغية، باعتبار أن نيرون معروف بالسفك والطغيان.

ولما كانت العداوة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية يوم نشرت هذه القصيدة، شائعة معروفة، فقد تعيّن أن نفهم بالحدس الطبيعي والبداهة العفوية، أن الحب الذي تعلنه المنظمة باهتمام هو البغض الذي تضمره باتزان.

وتتجلى في القصيدة ثلاث حالات من «الحب المبغض» إن جاز التعبير، أراد بيريس أن يخص بها منظمة التحرير، مغفلاً في الوقت نفسه إنها حالات إسرائيلية!

حالة اقتلاع الزهرة التي تعني الرغبة في «طرد» الآخر وإبعاده،

وحالة اعتقال العصفور وحبسه في قفص التي تعني «تحجيم» الآخر وتقييد حركته،

وحالة إحراق السمكة في مقلاة التي



تعني «إبادة» الآخر والقضاء عليه كلياً.

بعد مرور عشرة أعوام على نشر قصيدة بيريس، تبين أن دولته، وليس المنظمة، هي التي استطاعت أن تفرض على الآخر الحالة الوحيدة المعقولة والممكنة بين الحالات الثلاث، وهي اعتقال العصفور وحبسه في قفص!

وفيما كانت المنظمة طيلة هذه الأعوام تسرج الخيول وتقرع الطبول، من لبنان الأخضر، إلى اليمن السعيد، إلى سواحل قرطاج، في طلب المستحيل الذي يرضيها ويغضب العالم، وهو اقتلاع الزهرة أو إحراق السمكة، كان بيريس يعمل جاداً في طلب الممكن، حتى استطاع أخيراً أن يحبس العصفور في أغرب قفص متشابك عرفه التاريخ، وقد وضع نصب عينيه أن يرضي العالم ولو أغضب نفسه!

فالخريطة التي وضعت لمناطق الحكم الذاتي تبدو وكأنها نسج العناكب، أو دليل «البص» في مدينة لندن[٢]!

هنالك الخط الأخضر الذي يفصل بين دولة إسرائيل وقائمقامية عرفات حيث المدن والقرى الفلسطينية المحررة ونصف المحررة (على قياس المجنزرة ونصف المجنزرة)، وحيث المستعمرات الإسرائيلية الحالية وأخواتها المستقبلية... وهنالك الخطوط الحمر والزرق والسود التي تحد مناطق الحكم الذاتي والمناطق ذات السلطات المختلطة، عملاً باتفاقي (أوسلو ـ ١) و(أوسلو ـ ٢)، بالإضافة إلى الطرق التي يمر بها اليهود، والطرق التي يسلكها الفلسطينيون، وحواجز التدقيق والتفتيش، ومراكز الجيش الإسرائيلي، إلخ...

كل هذا، باستثناء القدس وجوارها، وفي انتظار خرائط (أوسلو ـ ٣ ـ ٤ ـ ٥)، لتكريس نظام العاصمة الأبدية!

إنه الواقع المرّ الذي لم يعد مرّاً على أحد من المحيط إلى الخليج، اللهم إلا على إسرائيل التي قبلت به على مضض!

لقد تحولت قصيدة الحب، إلى خريطة سجن في عقل شمعون بيريس.

وفي خيالنا العربي المريض تتحول الخرائط إلى قصائد في مدح السلام!

١٩٩٦/١/٣١

---

(١) القصيدة منشورة نقلاً عن «يونايتد برس» في عدد «النهار» بتاريخ ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٨٥.

(٢) نشرت الخريطة المشار اليها جريدة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية في ١٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٥، ونقلتها عنها الصحافة العالمية.



مصائب العامة في دولة الخاصة

حتى التخصيصة (Privatisation) التي يسمّيها بعضهم «خصخصة» - ولا إدري كيف اخترعوا هذه التسمية وفي أي مرجع لغوي عثروا عليها - حتى التخصيصية هذه تخضع في لبنان لناموس العشوائية الذي يحكم فوق حكم الحاكمين.

فكلما استرخى اللبنانيون واستناموا بفعل الخور الذي يحدثه الجوع، وفراغ الذهن الذي يحدثه فراغ الجيب، خصتهم دولة الخاصة، المتخصصة بالخصوصيات دون العموميات، بمشروع جديد من مشاريع التخصيصية للقرن الواحد والعشرين.

الكل يعرف أن التخصيصية شرّ كلها، وخصوصاً عندما تتولاّها شركات أجنبية، وشرّ ما فيها أنه لا بد منها.

ففي الأسباب الموجبة لاعتماد التخصيصية أن خزائن الدولة خاوية كمغارة الذئب، لم يترك لصوص الحرب فيها من الأموال ما يكفي لولائم السلم، فكيف بمشاريع الإعمار.

أما الإدارة الحكومية التي يفترض أن تكون الأداة التنفيذية لتلك المشاريع، فنائمة نومة أهل الكهف منذ أيام العثمانيين، ولم يظهر في عهود الاستقلال جمعاء، من عهد الشيخ بشارة الخوري رحمه الله، إلى عصر الشيخ رفيق الحريري أطال الله عمره، أي مسيح قادر على إحيائها وبعثها من عالم الأموات.

ولو تمت المعجزة يوماً فاستيقظت إدارتنا من رقادها الأبدي، لعاودتها فضائلها الحميدة فوراً، وازدانت دوائرها بالفوضى والفساد والرشوة والنهب الحلال، على ما كان واقع الحال وما يزال منذ أجيال.

وفي الأسباب الموجبة كذلك أن أصحاب الملايين من اللبنانيين المقيمين في الخارج، لا يزالون، مع الأسف، متردّدين في العودة إلى الوطن وتوظيف أموالهم في أعظم ورشة عرفها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، لأنهم كما يبدو غير واثقين من أمن البلد ولا مطمئنين إلى مصيره! برغم ما أظهرته دولة الخاصة في الأسابيع الأخيرة من حرص على أرواح العامة، مواطنين ومستوطنين، بدليل امتناعها عن تنفيذ مذكرات الإحضار



الثلاث التي أصدرتها بحق «أبو محجن»(*)، والتي كان مجرد التلويح بها كافياً لهروبه من المواجهة وتواريه عن الأنظار!!

لهذه الأسباب وغيرها مما لست أذكره، وجب اللجوء إلى التخصيصية التي أصبح اللبنانيون مقتنعين جميعاً بأنها الدواء الكريه المرّ الذي لا بدّ لهم من تناوله على مضض لتأمين الشفاء، ولو بعد عشر من السنين أو عشرين.

ولكن، لماذا تكون مشاريع التخصيصية هنا، ولا تكون هناك؟

ولماذا يعمد المسؤولون إلى تلزيم هذا المشروع في هذا القطاع، ولا يعمدون إلى تلزيم مشروع غيره في قطاع آخر يكون بأمسّ الحاجة إليه؟

ولماذا لا تبدأ دولة الخاصة بالمشاريع التخصيصية التي تهم العامة؟

ولماذا لا يضعون سلّم أولويات في تلزيم الأعمال والمشاريع؟

وهل يعرف الرئيس الحريري الذي دخل المغامرة اللبنانية بمال شجاع، والمال عموماً جبان، أن جيوباً كثيرة تمتلئ اليوم بمجرد تقرير الأولويات؟

على سبيل المثال وليس الحصر، نذكر أن العميد ريمون إده كان قد اقترح منذ أكثر من عامين إنشاء «مترو» تحت الأرض لاستئصال أزمة السير التي يعتبرها الاقتصاديون الخبراء رأس الأولويات.

وقد أيّد العديد من المهندسين المختصّين هذا المشروع باعتباره يحسم نهائياً مشكلة السير، من صيدا إلى جبيل، وفي معظم بيروت الكبرى وضواحيها المتخمة، كما أفتوا بإمكان استثناء «مملكة سوليدير» في منطقة الأسواق من شبكة «المترو» حفظاً للآثار واحتراماً لتجول السيارات الفخمة والمصفحة في «بيروت سيتي»!

ولكن العبقريات الانتهازية في دولة الخاصة رأت أن الأوتوستراد الدائري سيكون أجدى وأنفع، وخصوصاً عندما يقذف بألوف السيارات المنتشرة فوق رحابه اللولبية، إلى زواريب بيروت وسراديب ضواحيها التي لا تتّسع حتى للمشاة وطوابير الدراجات والباعة المتجوّلين!

ومن عجائب ما اجترحته تلك العبقريات في دولة الخاصة، بناء قصر للمؤتمرات والثقافة، والبلد يكاد يكون منعدم الثقافة والحصافة، إلى أجل غير مسمى، أما الوزارة المختصّة بالثقافة فيه، فهي وزارة بدون ملاك ولا مقرّ، وهي تسكن حالياً، وإلى أجل غير مسمّى أيضاً، في مكتب الوزير!

هكذا كتب علينا أن نقبل بما وراء الأكمة وتحت الطاولة وخلف الباب، وأن نظن خيراً ولا نسأل عن الخبر، خبر





الصفقات والسمسرات، حتى لو حدثنا بها من يعلم! ومن يدري فقد يكون هنالك من يعلم خلاف علمه! والله أعلم، وفوق كل ذي علم عليم.

ويجب ألاّ نعترض عندما تسرج الجياد قبل أن يتم صنع المركبة وتجهيزها وإحضارها، لأن ذلك من خصائص الحكم الذكي وطبائع الدولة الراشدة! إنه نهج أصيل عريق في تراث الجمهورية الأولى وكتاب الجمهورية الثانية، أضيف إليه عنوان جديد هو «التخبيص في معرض التخصيص»!.

١٩٩٦/١/٣١

(*) فلسطيني محكوم عليه بالإعدام لقتله الشيخ نزار الحلبي مرشد «الجماعة الإسلامية» المعروفة «بالأحباش» في لبنان، والذي لجأ إلى أحد المخيمات الفلسطينية التي لا تستطيع الدولة اقتحامها لأسباب سياسية وإقليمية ودولية.





نبوءة «مونتيغو» وقيامة روسيا

يقول الكاتب الفرنسي إميل مونتيغو في كتابه «آراء حرة في السياسة والأخلاق» الذي نشر عام ١٨٥٧: «إن هاجس المساواة يحكم ضمير الأمة الروسية منذ القِدَم، وقد يلجأ الروس إلى الثورة والعنف إن لم يتمكنوا من إقناع القيصر بتحقيق رغبتهم في العدالة الاجتماعية!».

هكذا تنبأ مونتيغو بالثورة البولشفية الحمراء التي أطاحت عرش آل رومانوف، قبل ستين سنة من قيامها على يد لينين عام ١٩١٧، كما تنبأ بالثورة الليبرالية البيضاء التي أطاحت قياصرة الشيوعية، قبل ١٣٢ سنة من قيامها على يد غورباتشوف عام ١٩٨٩.

ويقول خبراء السياسة الروسية أن نبوءة مونتيغو ستتم للمرة الثالثة عما قريب، بسقوط إمبراطوية يلتسين.

فقد بلغت تجاوزات هذا الحكم المزاجي مداها في الأعوام الثلاثة الماضية، الأمر الذي جعل الشيوعيين الجدد يفوزون مؤخراً بـ١٥٧ مقعداً من أصل ٤٥٠ تتوزعها الأحزاب الخمسة الاخرى والمستقلون في مجلس الدوما (البرلمان)، كما أتاح لهم إيصال مرشحهم غنادي سليزنيف إلى رئاسة هذا المجلس في كانون الثاني (يناير) الماضي بأكثرية ٢٣١ صوتاً، وهو مؤشر على تداعي سلطة يلتسين وترجيح خلعه عن رئاسة الجمهورية في أجل غير مسمّى.

ومما يعزز احتمالات النهاية غير السعيدة للقيصر الجديد الذي وصفه المناضل الوطني الروسي سيرجي كوفاليف بـ«الجثة السياسية» بعد مجازر الشيشان، إن الشعب الروسي الذي نكّل به النظام السوفياتي الجائر خلال أكثر من سبعين عاماً، كان يتوقع من يلتسين عملية إصلاحية جذرية تجترح قيامة روسيا، وإنجازاً وطنياً خارقاً ينتزع احترام الديموقراطيات الحديثة وإعجابها، فإذا بالمشهد الكئيب الذي برزت ملامحه السوداء في مختلف القطاعات يصدم الأمة الصابرة ويخيّب آمالها.

ذلك إن المافيا زحفت على البلاد بأسلحة فاقت أسلحة نابليون وأسلحة هتلر فتكاً وتدميراً...

باسم الانفتاح الاجتماعي انتشرت الجريمة المنظمة والدعارة وتجارة الرقيق



الأبيض والكحول والمخدرات بأرقام قياسية لم يعرف لها مثيل في أي بلد آخر.

وباسم الحرية الاقتصادية تعرضت الثروة الوطنية الهائلة لابتزاز المستثمرين الأجانب، وما كاد الشعب يعتق من ربقة البيروقراطية الشوهاء، حتى ألقي في أتون المجاعة وقوداً للرأسمالية المتوحشة.

وتحت عنوان الإصلاح الإداري والتخصيصية المنتجة، أصبحت الفوضى مكرمة والفساد إبداعاً. وقد تسبب الإهمال والتواكل في تحول السهوب الروسية، من القطب الشمالي إلى بحر «آرال» في آسيا الوسطى، مكبّات ومحارق للنفايات السامة، وبؤراً تختزن التلوث الإشعاعي!

يضاف إلى ذلك مفاعلات منعدمة الصيانة تنذر بانفجارات مأسوية على غرار ما حدث في تشرنوبيل، ومواد مشعة مطروحة بالمزاد في الأسواق العالمية، وترسانة من السلاح النووي القادر على تدمير العالم في دقائق، متآكلة سائبة تحت إمرة قيادات إقليمية متنافرة لا تعرف ما تريد!

وقد تزامن هذا الجرف التدميري الرهيب مع فتح الجروح القديمة التي لم تندمل منذ قرون في القفقاس خاصرة روسيا. وإذا كانت حروب جيورجيا قد حظيت بحل مؤقت على يد شيفارنادزه، فإن حرب الشيشان التي لم تنته فصولاً، ستظل في رأي العارفين بدقائق الخلفيات السياسية والتاريخية، مستعصية الحل، إلى أن تعم الحروب الإقليمية حزام روسيا الإسلامي من البحر الأسود إلى بحر قزوين، أو تحل قيادة غير هذه القيادة في الكرملين.

ومهما يكن من أمر، فالظاهر أن واشنطن بدأت تكتشف الخطأ الجسيم الذي ارتكبته عندما سمحت باجتزاء المرحلة الانتقالية، فاطلقت روسيا من عقالها السوفياتي بعد حبس دام أكثر من سبعين عاماً، دون أن تتعهد بالعناية الفائقة والأخلاقية المفترضة عملية اندماج روسيا في العالم الحر.

لذلك بدأ الأميركيون، ولو متأخرين، يوجهون الانتقادات بأسلوب خجول إلى سياسة يلتسين التي صنعوها بأيديهم، كما بدأت صحافتهم تعرب، ولو بتحفُّظ، عن إعجابها بخصمه اللدود الجنرال ألكسندر لوبيد الذي يحظى بتأييد الشيوعيين الجدد، ويحتكر الثقة الشعبية، منذ تمكن بحسن التدبير، لا بالقتل والتدمير، أن يحتوي الحركة الانفصالية في مولدافيا ويحول دون تورط موسكو في حرب أشد وأدهى من حرب الشيشان، بل أوسع إطاراً وأبعد مدى.

فهل تصح نبوءة مونتيغو هذه المرة أيضاً، ويطيح الشعب الروسي بالقيصر الجديد؟!

وهل تعود روسيا إلى تصحيح



المعادلة الدولية بوجه جديد لا يزعج الغرب المتوجس المضطرب، خصوصاً بعدما تبين أن الشيوعيين الجدد إصلاحيون ديموقراطيون لا يملكون من الشيوعية إلا الاسم؟!

لقد دلت التجربة في بولندا إن ذلك ممكن بعد أن سقط «ليخ فاونسا» أمام خصمه الشيوعي الذي فاز بالرئاسة وسارعت البراغماتية الأميركية إلى تأييده.

إن العالم يبحث عن توازن الأقوياء الذي يفتقده الضعفاء منذ انهيار الاتحاد السوفياتي السابق. والولايات المتحدة نفسها تبحث عن ضريب عادل في الحلبة الدولية يأخذ نصيبه من العثرات والهزائم والمخازي في رعاية «النظام العالمي الجديد».

١٩٩٦/٢/٧





نواب الجمهورية بين الكثرة العددية والقلة النوعية

لا أعرف الأسباب التي أوجبت أن يتألف مجلس النواب اللبناني من ١٢٨ نائباً. ولكني أراهن أنه لا يوجد في المجلس الحالي نائب واحد يعرف أسماء جميع زملائه أو نصف تلك الأسماء على الأقل!

عفواً. ربما كان الرئيس بري وهيئة مكتبه، أو بعض أعضائها فقط، يستطيعون استظهار معظم الأسماء المدرجة في اللائحة البرلمانية، بعد شحذ القريحة ومخض الذاكرة!

ولو أفردنا من لائحة النواب الأماثل أربعين اسماً تناهت معرفتها إلى الأذهان بفعل حضورها المشهود في الساحة الوطنية، أو نشاطها الفكري واختصاصها القانوني، أو غير ذلك من دواعي الشهرة... لو نزعنا هؤلاء من اللائحة وسألنا أي مواطن عادي هل سمع بالثمانية والثمانين الباقين، لأجاب قطعاً بالنفي! إلا إذا عثر بينهم صدفة على شقيق أو صديق، أو أحد أهل بيته وأبناء عشيرته.

ومع ذلك ترتفع كل يوم في المجتمع السياسي أصوات تطالب بزيادة عدد النواب، على رغم أزمة السير الخانقة في أروقة البرلمان!

رب معترض يسأل: وهل من الضروري أن يحفظ النائب أسماء جميع زملائه، وأن يحفظ المواطن أيضاً كل تلك الأسماء؟ وهل يعقل أن يكون ذلك ممكناً في الدول الكبرى التي يحسب نوابها بالمئات؟!

الحق يقال أنه اعتراض في موضعه بالنسبة للديموقراطيات العريقة حيث يسود نظام الأحزاب في الحياة النيابية، وحيث ينتخب المواطنون أحزاباً وبرامج سياسية بصرف النظر عن الأشخاص وامتيازاتهم وخصائصهم الذاتية.

أما النظام البرلماني في لبنان، فهو فريد من نوعه لا يشبه أي نظام برلماني آخر في العالم.

فالديموقراطية البرلمانية عندنا ذات وجهين: وجه أوروبي فرنسي تجسده المؤسسة الدستورية وأنظمتها وما أنيط بها من صلاحيات التشريع ومراقبة الحكومة، ووجه عشائري عربي السمات قضى بأن تكون للنيابة نكهة الزعامة وامتياز الرئاسة الموروث عن المجتمع القبلي والاقطاع القديم!



ولذلك تعين أن تقوم الممارسة النيابية في لبنان على نشاط الأشخاص دون الأحزاب، كما تعين أن يختصر عدد النواب في غياب التكتلات الحزبية الكبرى، بحيث لا يتحول الطابع الشخصي للمارسة إلى فوضى في إطار التضخم العددي الضاغط. وعندما يكون عدد النواب محدوداً تصبح العلائق بينهم أوثق وحفظ أسمائهم أوفر حظاً من نسيانها.

فلو عدنا إلى زمن الانتداب، قبل أن نستقل ويبدأ الزعماء والرؤساء بتفصيل المجالس النيابية على قياس مصالحهم وأطماعهم، لوجدنا أن الدول المنتدبة كانت أعرف منا بواقعنا، فاعتمدت المحافظة دائرة انتخابية وخفضت عدد المقاعد في المجلس النيابي قدر المستطاع. وهنا جدول يبين تطور هذا العدد في برلمانات الانتداب:

- ١٧ عضواً في اللجنة الادارية للبنان الكبير (أيلول - سبتمبر ١٩٢٠ - آذار - مارس ١٩٢٢).
- ٣٠ عضواً في المجلس التمثيلي الأول (أيار - مايو ١٩٢٢ - كانون الثاني - يناير ١٩٢٥).
- ٣٠ عضواً في المجلس التمثيلي الثاني (تموز - يوليو ١٩٢٥ - أيار - مايو ١٩٢٦).
- ٤٦ عضواً في مجلس النواب الأول (تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٢٧ - أيار - مايو ١٩٢٩).
- ٤٥ عضواً في مجلس النواب الثاني (تموز - يوليو ١٩٢٩ - أيار - مايو ١٩٣٢).
- ٢٥ عضواً في مجلس النواب الثالث (كانون الثاني - يناير ١٩٣٤ - حزيران - يونيو ١٩٣٧).
- ٦٢ عضواً في مجلس النواب الرابع (تشرين الأول - أكتوبر ١٩٣٧ - أيلول - سبتمبر ١٩٣٩).
- ٥٥ عضواً في مجلس النواب الخامس الذي تحقق في عهده استقلال البلاد (أيلول - سبتمبر ١٩٤٣ - نيسان - أبريل ١٩٤٧).

ورغم أن عدد النواب لم يبلغ الستين إلا مرة واحدة طيلة عهد الانتداب الذي دام ربع قرن، فإن معظم التشريع اللبناني الذي ما زال يعمل به إلى يومنا هذا، قد استُنّ في تلك الحقبة التأسيسية الأولى من تاريخ الجمهورية.

وفي تلك المرحلة، كان كل اللبنانيين، في كل لبنان، يعرفون كل نوابهم، أيام لم يكن هنالك تلفزيون، ولا حتى إذاعة، وأيام لم تكن الصحافة المطبوعة في العاصمة تصل إلى أبعد من حدود ما يعرف اليوم ببيروت الكبرى!

ولم يكن دفاع المرشح يومذاك عن طائفة، أو تعصبه لها، هو المقياس الذي يعتمده المواطنون في انتخابه، بل كانت



مواقفه الوطنية وزعامته الشعبية أو مستواه العلمي وعبقريته الفكرية أو السياسية، أي مجمل امتيازاته الشخصية هي التي تكسبه تأييد المواطنين.

بصرف النظر طبعاً، عن تزوير الدولة المنتدبة للإرادة الشعبية، في بعض الحالات الخاصة والظروف الاستثنائية، وهي ـ أي الحالات والظروف المشار إليها ـ ذات ملف يبدو صغير الحجم، ضئيلاً، خجولاً، إذا قيس بملفات التزوير الفاضح الذي اعتمد في معظم الدورات الانتخابية من ٢٥ أيار (مايو) الشهير سنة ١٩٤٧، إلى يومنا هذا.

يضاف إلى ذلك أن الدولة تحولت في عهود الاستقلال المجيدة إلى دويلات مذهبية حاقدة متنافرة، وأصبحت المجالس النيابية بعديدها المجهول وجديدها الباهت أندية مكتظة بالتفاهة، ومنابر تتباهى بانتفاخ الفراغ، يعتليها خطباء رُطَيْنيّون معظمهم يتلعثمون في قراءة المطولات التي كتبت لهم!

١٩٩٦/٢/٧





٢٢

أميركيون يهود يتجسّسون لإسرائيل

في مذكرة داخلية سرية وجهت إلى منفذي المشاريع الخاصة بوزارة الدفاع الأميركية، حذرت خبيرة في شؤرن الأمن لدى البانتاغون تدعى ديبوره هيرنيك من وجود عناصر مندسة في قطاع الصناعة الحربية تسرّب المعلومات التكنولوجية الحديثة إلى جهاز المخابرات الإسرائيلي «الموساد» خصوصاً فيما يتعلق بأقمار التجسس والصواريخ الدفاعية والرادارات، وغيرها من الأسلحة المتطورة.

وتشير المذكرة إلى أن الموساد يختار هؤلاء العملاء من الأميركيين اليهود مستغلاً مشاعرهم العنصرية وإعجابهم بإسرائيل لاكتساب ولائهم، كما يستدرج عناصر أميركية أخرى غير يهودية إلى احتراف التجسس باغراءات مادية سخية.

ولعل النقطة الأهم التي ركزت عليها صاحبة المذكرة هي كون إسرائيل حليفة رئيسية للولايات المتحدة على الصعيدين السياسي والعسكري، ولذلك أوصت بأن تبذل الأجهزة الأميركية المختصة بمكافحة الجاسوسية جهوداً مضاعفة، وأن تبتكر أساليب متطورة غير تقليدية لاكتشاف أولئك العملاء الداربين.

وما إن تسربت هذه المذكرة إلى أقطاب اليهود الأميركيين - مع العلم أن مجرد تسربها إليهم، وهي ذات صفة سرية وطابع اداري داخلي، يؤتي الدليل القاطع على صحة ما ورد فيها - حتى انفجر الغضب الصهيوني على السيئة الحظ ديبوره هيرنيك من قبل الجمعيات اليهودية المتطرفة التي بادر زعماؤها النافذون إلى اتهام البانتاغون «بالعداء للسامية» وحملوا بعنف على المسؤولين في وزارة الدفاع الأميركية، مما اضطر الوزير وليام بيري إلى التنكر للخبيرة العسكرية العاملة في ادارته، ثلاث مرات قبل صياح الديك، وإلى إعلان سحبه المذكرة رسمياً في كانون الأول (ديسمبر) الماضي، مؤكداً باحترام وتواضع أنها «غير مطابقة للحقيقة ولا تعبّر في أي حال عن موقف وزارة الدفاع»!

وامعاناً في أسلوب الاقتحام الذي يعتمد عنصر المباغتة والمكابرة لتدمير معنويات الخصم، كتب المعلق القريب من المخابرات العسكرية الإسرائيلية «يوسي ملمان» في جريدة «هاآرتس» تحت عنوان «العالم كله يعرف» بتاريخ ٣١ كانون



الثاني (يناير) الماضي يقول: «إن إسرائيل كانت حتى نهاية الثمانينات تستعمل اليهود الأميركيين للحصول على معلومات، وهو إجراء عملاني معروف من الجميع!» وكأن المعلق المذكور أراد أن يقول بطريقة غير مباشرة أنه لم يطرأ في التسعينات ما يبدّل هذا التقليد الذي كان معتمداً في الثمانينات، وبالتالي فإن الخبيرة الأميركية على حق، وكل ما ورد في مذكرتها صحيح! ولكن أرونا من فضلكم ما تستطيعون أن تفعلوه لمنعنا من التجسس عليكم!

ليس هذا وحسب، بل أنه عملاً بمبدأ «التحدي لمنع التعدي» الذي وضعه آباء الحركة الصهيونية، وزيادة في ارباك وزارة الدفاع الأميركية في مسألة المذكرة، وكأنما هو تحذير لها وانذار، أقدمت حكومة تل أبيب في كانون الثاني الماضي، على منح الجنسية الإسرائيلية لليهودي الأميركي جوناثان بولارد المحلل البحاثة في البحرية الأميركية الذي زود إسرائيل بمعلومات واسعة حول التقنيات الإستراتيجية السرية، فحكم عليه في اميركا بالسجن المؤبد عام ١٩٨٥. وكانت هذه المعلومات مهمة ودقيقة إلى حد أن كسبار وينبرغر وزير الدفاع الأميركي في ذلك الحين قال بالحرف الواحد: «هذا الخائن كان يجب أن يعدم رمياً بالرصاص».

ومعروف أن رؤساء الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عهد مناحيم بيغن ثم إسحاق شامير، ما زالوا يلحون على الرؤساء الأميركيين في طلب العفو عن بولارد، لكن هؤلاء لم يتجاوبوا حتى الآن مع الطلب المشار إليه، ولا يعرف هل سيفرج عنه الرئيس كلينتون بعد المراجعات العديدة التي قام بها شمعون بريس بهذا الشأن، وقبله إسحاق رابين، خصوصاً مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الأميركية وحاجة الرئيس كلينتون الراغب في تجديد ولايته إلى أصوات اليهود. الغريب أنه في أثناء ذلك، وبالرغم من كل هذه الغيوم المتلبدة في سماء العلاقات الأميركية الإسرائيلية، يواصل فريق من الخبراء الأميركيين والإسرائيليين أبحاثهم وتجاربهم لتطوير سلاح مضاد للصواريخ القصيرة المدى، أي الصواريخ التي يمكن أن تطلق على إسرائيل من الدول المجاورة لها فقط. ويتم هذا البحث المشترك طبقاً لبرنامج «نوتيلوس» الذي تموله الولايات المتحدة بنسبة ٩٠ في المئة!

وأغرب من الغريب، أن بعض التجارب الخاصة بالسلاح المذكور أجريت منذ أسبوعين، وقالت وكالات الأنباء العالمية نقلاً عن المصادر الأميركية أنها حققت أهدافها بنجاح، فيما حاول الاعلام الإسرائيلي أن يقلل من



أهميتها، لخداع المحيط العربي بالتأكيد، زاعماً أن إنجاز مثل هذا البرنامج المعقد يحتاج إلى سنوات!

هذه الوقائع كلها نشرتها الصحافة العالمية بالعناوين البارزة في الأسابيع الأخيرة، وهي تشكل جزءاً ضئيلاً من ملف التعاون بين الولايات المتحدة وإسرائيل!

يضاف إلى ذلك أن الدولة العبرية ترفض أي التزام بقرارات الأمم المتحدة، كما ترفض التوقيع على أي معاهدة تتعلق بأسلحة الدمار الشامل، سواء أكانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية.

ومع ذلك لا يزال بعض العرب يتوهمون أن الولايات المتحدة قادرة على تبديل مواقف إسرائيل والتأثير على قراراتها حرباً وسلماً، فيما يتضح يوماً بعد يوم أن العكس هو الصحيح!

١٩٩٦/٢/٢٨





الحاجة إلى إعلان عالمي لحقوق الحيوان!

يؤكد إحصاء موثوق تداولته الصحف ومحطات الإذاعة والتلفزة في باريس أن الفرنسيين أنفقوا خلال السنة الماضية على الكلاب والقطط وسائر حيوانات الزينة في بيوتهم، كالعصافير والببغاوات وغيرها، ٢٢ مليار فرنك، أي ما يساوي ٤ مليارات و٤٠٠ مليون دولار!.

أما في أفريقيا الفرنكوفونية السوداء التي كانت دولها الحالية مستعمرات فرنسية في النصف الأول من هذا القرن، وأصبحت بعد الاستقلال مناطق نفوذ لفرنسا تربطها بها معاهدات اقتصادية وثقافية وعسكرية، فتفيد احصاءات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أن مليوناً وسبعمئة ألف إنسان ماتوا من الجوع، أو بعبارة أقل أثارة لحساسيات البورجوازية المرهفة، ماتوا من سوء التغذية!

شعوب تنفجر من التخمة، تنعم بما لذ وطاب، وتأكل حتى الشبع الذي يميت...

وشعوب تتضور في التعس والبؤس، تمتص الطحالب النتنة وتبحث في القمامات عما يقيت!.

في بلاد الأغنياء ينفقون مئات الملايين على الواقي الجنسي، وألوف الملايين على محارم الورق...

وفي بلاد الفقراء يعيش مئات الملايين في صنادق خشبية أقرب إلى التوابيت منها إلى البيوت، ويدفنون عراة بلا أكفان في قبور جماعية تفرغ بعد كل نكبة أو جارفة من رفات الأولين لتستقبل جيف الآخرين!.

في العالم الأول تستنفر أجهزة البوليس وكلاب البوليس، وأجهزة الإعلام وزنابير الإعلام، ويهتز ضمير الرأي العام، إذا قتلت هرة شاردة تحت عجلات سيارة مسرعة، أو لقّح كلب في مختبر لإجراء تجربة علمية...

وفي العالم الآخر تقتل الأوبئة والمجاعات والحروب المصنّعة في مخابر الأقوياء، والحصار الاقتصادي المفروض على هذه الدولة المعترضة على استبداد الأقوياء أو تلك، عشرات الملايين من الأطفال، دون أن يرف للجبابرة الآلهة جفن أو يستيقظ ضميرا!.

كل هؤلاء الضحايا الأبرياء، وآباؤهم وأجدادهم لا يساوون خرزة زرقاء في شسع نعل مادونا إلهة الجنس المتوّجة، أو





فأرة بيضاء في حضن بريجيت باردو حامية الحيوان وإلهة الجنس المخلوعة التي أقامت الدنيا وأقعدتها عام ١٩٩٤ لأن بلدية باريس دعت فريقاً من الصيادين المهرة إلى حرب إبادة ضد الحمام، بعد أن شوهت نفاياته وطبقات سلحه المتراكمة جمال المعالم الأثرية، وشناخيب الكاتدرائيات القوطية، والتماثيل المحيطة بالقصور، في مدينة النور!.

حقوق الإنسان تخطاها الزمن في الحقيقة، وبات حديثها حديث خرافة، بل حديث تخلّف! وعلى الأمم المتحدة أن تستقبل القرن الواحد والعشرين «بالإعلان العالمي لحقوق الحيوان»، لتثبت إنها مؤسسة دولية حديثة تلبي طموحات العالم المتمدن وامتيازات كلابه.

٢٨/ ٢/ ١٩٩٦





الاضطرار على الاختيار بين الجريمة والانتحار

قرأت قبل أيام خبراً مفاده أن رجال الأمن أوقفوا الحاج م.ع. في صيدا بتهمة سلب موظفة من أهالي المدينة مبلغ مليون ليرة لبنانية. وبعد استجوابه واعترافه بالجرم قرروا تسليمه إلى القضاء المختص لمحاكمته، فإذا به يغافلهم ويلقي بنفسه من الطبقة الرابعة منتحراً.

وقد شاء القدر ألا يستجيب لرغبة الرجل، فبقي حياً لكنه أصيب بكسور ورضوض جسيمة نقل من جرائها إلى المستشفى بحال الخطر.

ولما سئل بعد إسعافه عن سبب الانتحار قال أنه حريص على كرامته، والموت عنده أهون من المثول أمام القاضي بجرم السرقة! ثم أقسم تكراراً أنه لم يسرق أحداً في حياته، وأنها المرة الأولى التي يقدم فيها على مثل هذا العمل الشائن، لكنه يعاني ضائقة مادية خانقة، لأن راتبه الشهري لا يتعدى ٢٥٠ ألف ليرة، وهو لا يكفي لتأمين قوته وقوت عياله.

* * *

هذه الحادثة ومئات الحوادث المشابهة التي ترد يومياً في تقارير الأجهزة الأمنية، تؤكد المبدأ القائل بأن الجرائم بنات المظالم، والمعاصي ولائد الحرمان.

فلا شك أن بعض الجنات المرتبطة بالجذور الوراثية تؤهل أشخاصاً معينين لارتكاب الفواحش والجرائم دون سواهم. ولكن هؤلاء الذين يولدون أشراراً بالسليقة هم قلة منحرفة تشكل نسبة مئوية ضئيلة جداً، إزاء الكثرة الساحقة من الذين يولدون أخياراً، لكن مجتمع الظلم والقهر ما يلبث أن يخيرهم بين ارتضاء الموت البطيء أو معانقة الشر واعتماده وسيلة بقاء.

أما المجتمع النظامي المثالي الذي يوفر التربة الصالحة والمناخ الملائم لنمو الفضائل فهو من ضروب المحال.

وأما الإبطال المثاليون الذين يفضلون الموت في الخير والحق، على الحياة في الشر والباطل، فلم يعرف التاريخ منهم بعد سقراط إلا رعيل الأنبياء وأبناء خيال الشعراء.

لذلك يكفي الجمهورية الفاضلة مجداً أن تؤمن الحد الأدنى من الكفاية والعدالة للرعية قبل أن تستعمل حقها في استنان القوانين وتطبيقها.



فحماية الأخيار من الأشرار تتم أولاً بإشاعة العدل وتأمين الكفاف للناس. ومن أساء بعد ذلك إلى الأفراد أو الجماعة تعرض للقصاص بحكم القانون.

ذلك أن تقصير الحاكم في موضوع الكفاية والعدالة هو الذي يزهد أهل الإحسان في الإحسان ويشجع أهل الإساءة على الإساءة.

هذا في الجمهورية الفاضلة، أما في جمهوريتنا الفاجرة فإن الحاكم المسؤول يبادر إلى تعليق سيف داموكليس باسم القانون على رأس من يرتكب الجرم الكبير أو الصغير أو حتى المخالفة البسيطة، متغاضياً عن تقصير دولته في تأمين الكفاية والعدالة وسائر الحقوق المترتبة للرعية على الدولة، قبل محاسبة الرعية على خرق الأنظمة والقوانين.

وفي الجمهورية الفاجرة كل الأمور تجري على هذا القياس!

فالإصلاح الاجتماعي يتم بقمع المضربين أو المتظاهرين، قبل أن تؤمن لهم الدولة أجوراً تحول دون شكواهم.

والإصلاح السياسي يتم بمنع المعارضين من المشاركة في الحياة السياسية والقرار السياسي، قبل أن تتعامل الدولة معهم وتختبر حقيقة نياتهم.

والإصلاح الخلقي يتم بطرح بائس في السجن لأنه سرق موظفة، قبل أن تؤمن له الدولة من الضمانات الحياتية والاجتماعية ما يعصمه من جاذبية السرقة.

الحاكم في الجمهورية الفاجرة يحاكم قبل أن يعدل مع الأسف، ويظلم قبل أن يحاكم.

وهو يؤمن الكفاية لنفسه دون الناس، ويحتكر السلطة دون أن يفكر بمشاركة الرعية، كل الرعية، في كتاب السلطة، عملاً بمبدأ الشورى، لكي لا نقول الديموقراطية، لأنه لا شأن لنا بها من قديم الزمان.

ومع ذلك يطلب الحاكم أن نخضع جميعاً للقانون، تلك الآلة العجماء التي ينكر بواسطتها العدالة، ويقطع المشاركة، ويهتك الشورى!

* * *

إنني أرحم م.ع. وأرثي لحاله. ولو كنت قاضيا لحكمت بأن تعيد الدولة إلى السيدة المغدورة مبلغ المليون ليرة من خزانة وزارة المال... وأن تعفو فوراً عن سارقها المنكوب، لأنه سارق بالإجحاف لا بالاحتراف... وكان أشرف له في أي حال أن يثور على الظلم لا أن ينتحر بسببه.

١٩٩٦/٣/٦



أزمة المجتمع الإسرائيلي وأخطار اللبننة

لو كان مناحيم بيغين أو حتى إسحق شامير في زعامة «ليكود» يوم قتل رابين، ترى هل كان العطف على بيريس وجماعة حزب «العمل» بلغ الحجم الذي بلغه يومذاك في المجتمع الإسرائيلي؟

ولو كان رابين هو الذي يترّأس الحكومة الإسرائيلية اليوم ويقود حزب «العمل» في المعركة الانتخابية، ترى هل كان الرأي العام تحول فجاة وبالسرعة المشهودة إلى معسكر نتانياهو بعد العمليات الانتحارية الأخيرة التي حصدت أكثر من سبعين قتيلاً في القدس وعسقلان وتل أبيب؟

الجواب: كلا، ثم كلا.

لأن درجة الانفعال سلباً أو إيجاباً في مثل هذه الحالات لا يقرّرها حجم الكارثة بل حجم الرجال الذين يواجهون الكارثة.

والدليل الأقرب على ذلك أن شعبية ياسر عرفات لم تتأثر باغتيال فتحي الشقاقي، ثم يحيى عياش، على قصر المسافة الزمنية بين مصرع كل منهما، وبرغم الصدمة العنيفة التي أحدثتها الضربتان في العمق الفلسطيني.



فقد استطاع أبو عمار في غمرة الزلزال العاطفي الثائر ضد إسرائيل، أن يواصل مفاوضاته معها، وأن يحصل على ما يفوق ٩٠ في المئة من أصوات الفلسطينيين في انتخابات الرئاسة ومجلس الحكم الذاتي، وهو ما لم يكن في استطاعة أي قائد بديل من زعماء منظمة التحرير إحرازه على الإطلاق.

القضية إذن بالنسبة للمجتمع الإسرائيلي هي في الدرجة الأولى قضية زعامة. فقد فرغت الساحة في الكيان الصهيوني من صقور الحرب الذين استوعبوا تناقضاته وجمعوا شتاته العنصري والفئوي طيلة أربعين عاماً، وكانوا في نظر الشعب اليهودي بناة الدولة والغزاة المنتصرين في المعارك والقادرين حتى على اجتراح المعجزات (...)

ومن الطبيعي أن يتساءل الإسرائيليون، أين بيريس المسالم، ونتانياهو المكابر، وإيتان الخاسر في حرب لبنان، وغيرهم من رجال الصف الثاني، أين هؤلاء من دافيد بن غوريون، وغولدا مئير، وموشي دايان، وييغال آلون،



ومناحيم بيغين، وإسحق رابين؟

لذلك لم يستغرب أحد في برج المراقبة الإقليمي والدولي، التبدّل الارتجالي الوشيك الذي طرأ على ميزان القوى عكساً وطرداً بين اليمين واليسار، عند مصرع رابين وبعد العمليات الدراماتيكية الأخيرة. فقد أصبح المجتمع الإسرائيلي سريع الانفعال، وبالتالي سريع العطب، لافتقاره إلى الزعامة ذات القاعدة الشعبية العريضة، وذلك إلى حدّ أنه قد يتأثر تكراراً قبل حلول موعد الانتخابات في ٢٩ أيار (مايو)، بحوادث متنوّعة ذات أحجام كبيرة أو صغيرة من شأنها أن تطرأ في أي وقت وتقلب المعادلات لمصلحة هذا الفريق أو ذاك.

* * *

وثمة وجه آخر لأزمة المجتمع الإسرائيلي يتعلق بمسألة العقيدة.

فقد أجمع آباء الحركة الصهيونية الأوائل، منذ مؤتمر «بال» عام ١٨٩٨، مروراً بوعد بلفور عام ١٩١٧، وتأسيس الكيان الإسرائيلي عام ١٩٤٨، على هدف استراتيجي واحد هو قيام دولة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف خاضت إسرائيل كل حروبها ضد العرب، مختلقة ذرائع لتلك الحروب هي أبعد ما يكون عن الهدف الأساسي المذكور الذي حملته النفس اليهودية في أعماقها من زمن التيه إلى يومنا هذا، فكان حلمها العقائدي المثالي ورسالتها الصوفية المقدّسة.

لذلك يرى المتطرّفون الصقور والحاخامون المتشدّدون في الدولة العبرية أن بيريس ورابين جدّفا على قدسية العقيدة الصهيونية عندما تخلّيا عن مشروع إسرائيل التوراتية الكبرى واستعاضا عنه بمشروع «الشرق الأوسط الجديد». ويذهب الغلاة في أقصى اليمين إلى أن الرصاص الذي أطلقه ييغال عمير على رابين كان يجب أن يوجه إلى بيرس، لأن هذا الأخير هو الذي دجّن «الصقر الهرم» وأقنعه بمشاريع السلام!

وفيها يشنّ هؤلاء حرباً تلمودية لا هوادة فيها على رئيس الوزراء، يتّهمون في الوقت نفسه خصمه بنيامين نتانياهو بالانتهازية والوصولية، ويقولون إنه يعمل على تحقيق انتصار انتخابي على حساب العقيدة والعهد، خصوصاً بعدما أعلن التزامه الاتفاقيات التي أبرمت مع الفلسطينيين وملك الأردن، مؤكّداً عزمه على متابعة المفاوضات مع سوريا.

هكذا، ومن خلال تباين التيارين الأساسيين: تيار الأصوليين المثاليين المعتصمين بالدهرية الصارمة، وتيار السياسيين البراغماتيين سواء أكانوا يمنيين أم يساريين، برز للمرة الأولى في تاريخ الدولة العبرية تساؤل كياني



خطير هو «أي إسرائيل نريد؟»

دولة الالتزام المصلحي الذي يلغي الطموح القومي؟

أم دولة الاقتحام التوسعي الذي يحقق الحلم القديم؟

وانطلاقاً من هذه المعطيات الواقعية يعرب خبراء الشؤون الإسرائيلية عن شكوكهم في أن تمرّ المعركة الانتخابية بسلام ما دامت ترتدي طابع الانقسام الحاد على هوية إسرائيل... تماماً كما انقسم اللبنانيون عام ١٩٧٥ على هوية لبنان من خلال تساؤلهم يومذاك «أي لبنان نريد؟». فالسؤال ما لبث أن تحول إلى جدال، والجدال إلى قتال سبعة عشر عاماً، ثم انتهى بعدما أنهى كل شيء... وبقي السؤال؟

ويرى هؤلاء الخبراء أن الكيان الإسرائيلي الذي يبدو متماسكاً في الظاهر، هو أقرب إلى «اللبننة» من أي كيان آخر في المنطقة، ما دام اليمين الأقصى الأصولي والحاقد يفرز أناساً من صنف غولدنشتاين سفاح الحرم الإبراهيمي وييغال عمير قاتل إسحق رابين، وما دام هذا الفريق الذي يتعهد المطامع الدهرية يصفق لهؤلاء المنحرفين ويعتبرهم أبطالاً.

* * *

أما الوجه الثالث والأخير لأزمة المجتمع الإسرائيلي في المرحلة الراهنة، فهو تحول حرب الإبادة ضد الفلسطينيين إلى شركة محدودة المسؤولية ظاهرها وئام وباطنها ظلام.

وهنا أيضاً لا بدّ من التذكير بأن قضية الشعب الفلسطيني كانت ولا تزال قضية محورية في الانقسامات اللبنانية خلال الحرب الأهلية وبعدها، والمعاينة الدقيقة لأسلوب معالجتها في إسرائيل اليوم تحمل على الاعتقاد بأنها ستكون أحد عناصر الانقسام الخطير في مجتمع الدولة العبرية.

فالوطن العنكبوتي الضيّق الذي نشأ عن معاهدات أوسلو ومنح الفلسطينيين إدارة ذاتية يشرف عليها العدو، هو في نظر اليمين الإسرائيلي المتطرّف أكبر بكثير مما كان يجوز التنازل عنه للفلسطينيين من أرض «اليهودية والسامرة»، وهو في نظر أهل الشتات الفلسطيني الذين يربو عددهم على خمسة ملايين، أصغر بكثير من أن يلبي طموحهم ويجسّد حلمهم بالعودة إلى أرض فلسطين.

ومما يزيد الخطاب السياسي عنفاً وحدّة في صفوف اليمين المعتدل واليمين المتطرّف معاً، أن فريقاً من المؤرخين اليساريين الذين تربطهم علائق جيدة بحزب العمل وشمعون بيريس، يؤكد أن الفلسطينيين أرغموا على النزوح خلال حربي ١٩٤٨ و١٩٦٧، ولم يتركوا





فلسطين بملء إرادتهم، لذلك يتعيّن على إسرائيل أن تخيّرهم بين العودة إلى ديارهم أو الحصول على تعويضات مالية(*).

هذه الظاهرة وغيرها من ظواهر الخلاف المستشري بين اليمين واليسار حول خصوصية الوضع الفلسطيني في الداخل، ومدى الاعتراف بحقوق النازحين، ثم تقويم الديناميكية الفلسطينية الجديدة في إطار الحكم الذاتي الذي يسميه المتطرّفون اليمينيون «دفرسوار عرفات» في قلب إسرائيل، كل ذلك يجعل المعركة الانتخابية مفتوحة على جميع الاحتمالات.

وفي كل يوم تسجّل حوادث تصعيدية بين الشرطة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي، فتجهز البنادق وتكفهر الوجوه ويغلب التشنج على المواقف، كما حصل مثلاً في ١١ شباط (فبراير) الماضي قرب رفح في قطاع غزة حيث تقوم السلطة الفلسطينية بإنشاء مطار كاد تضارب الصلاحيات بشأنه بين شرطة عرفات وجيش العدو يؤدّي إلى مجزرة لولا تدخل ضباط الارتباط من الجانبين للحؤول دون الكارثة.

ولعلّ الحادث الأكثر دلالة على التعايش الملغوم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، أن اثنين من ضباط الشرطة الفلسطينية برتبة عقيد داسا بأقدامهما العلم الإسرائيلي خلال تظاهرة قامت بها «حماس» في قلقيلية منذ بضعة أيام، وقد أنذر الجيش الإسرائيلي عرفات بوجوب محاكمتهما في مجلس حربي ومعاقبتهما على ما اقترفاه، وإلا قطع الإسرائيليون مفاوضاتهم معه، فامتثل رئيس السلطة الفلسطينية للأوامر الإسرائيلية فوراً.

يضاف إلى ذلك كله ما تبتعثه العمليات الانتحارية المتعاظمة التي يقوم بها الإسلاميون من أحقاد في أوساط اليمين المتعصّب الذي تعوّد أن يطبق مبدأ العين بالعين والسن بالسن، وما تخلقه تلك العمليات من حرج لياسر عرفات الذي خيّره بيريس، وهو المتضرّر الأكبر منها، بين أمرين أحلاهما مرّ: فأما أن يجرد الإسلاميين من أسلحتهم، ويتعرض للسبّة والمهانة وربما الانتقام الجسدي من قبل شعبه، وإما أن يرفض ذلك ويتعرض لغضب اليهود وانهيار الحكم الذاتي الفلسطيني ومعه أحلام الدولة الفلسطينية إلى الأبد.

وأخيراً يمكن القول أن الازدواجية الفلسطينية، بين غصن الزيتون الذي يحمله عرفات والسيف الذي تمتشقه «حماس»، هذه الازدواجية بدأت بالفعل تدخل إسرائيل في نفق اللبننة تدريجاً! ومن يدري. فقد تظهر في سياق المعركة الانتخابية، أو أيّ مناسبة أخرى، بوسطة ما شبيهة ببوسطة عين الرمانة الشهيرة





تقحم الدولة العبرية في حرب أهلية انطلاقاً من التعقيدات والتحدّيات الفلسطينية، أو يختلق اليمين المتهور ذريعة ما لوقف المفاوضات، وتمزيق الاتفاقات، وافتعال تهجير فلسطيني جديد!

٦/ ٣/ ١٩٩٦

(*) في عداد هؤلاء الباحثين الإسرائيليين، المؤرخ «بيني موريس» (Benny Morris) صاحب كتاب «نشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين» (طبعة جامعة كيمبردج، ١٩٨٨)، والمؤرخ «آفي شلايم» (Avi Shlaim) صاحب كتاب «تواطؤ عبر الأردن: الملك عبد الله والحركة الصهيونية وتقسيم فلسطين» (طبعة جامعة كولومبيا - نيويورك، ١٩٨٨).







١٤ آذار (مارس) ١٩٧٨
كيف تحول الاجتياح المؤقت
إلى احتلال دائم!

غداً في ١٤ آذار (مارس)، يكون قد مرّ ثمانية عشر عاماً على اجتياح إسرائيل للجنوب اللبناني عام ١٩٧٨، واحتلالها ٦٤٠ كيلومتراً مربعاً في الشريط الحدودي الممتد من البحر المتوسط إلى سفوح جبل الشيخ. ويضم هذا الشريط المحتل ٣٣٧ مدينة وقرية، ويبلغ طوله حوالي ٨٠ كيلومتراً ومتوسط عمقه ٨ كيلومترات.

أمّا الهدف الظاهر للاجتياح، حسبما أعلنه المسؤولون الإسرائيليون في ذلك الحين، فقد كان إخلاء المنطقة الحدودية من رجال المقاومة الفلسطينية بعد العملية الجريئة التي قام بها فريق من الفدائيين في قلب إسرائيل، وأدّت إلى نسف أوتوبيس وسقوط أكثر من ٤٠ قتيلاً إسرائيلياً. وكان الفدائيون قد تسلّلوا إلى الشاطئ الممتد بين حيفا وتل أبيب في زوارق مطاطية وقاموا بالعملية المذكورة في ١١ آذار (مارس)، أي قبل الاجتياح بثلاثة أيام.

وأما الهدف الاستراتيجي المستتر للدولة العبرية فكان ولا يزال، إنشاء قاعدة ارتكاز هجومية في منطقة عازلة دفاعية من جهة، وتأمين السيطرة من جهة ثانية على مياه الجنوب وضخها إلى إسرائيل، وهو ما تحقق عبر نفق جوفي يمتد من الليطاني إلى طبريا.

وبالرغم من أن القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن في ١٩ آذار (مارس) ١٩٧٨، أمر بانسحاب الجيش المعتدي فوراً، وإنشاء قوة دولية تشرف على ذلك الانسحاب وتساعد الدولة اللبنانية على استرداد سلطتها الفعلية في مناطق الحدود، وهو ما تكرر وتأيّد بالقرارات اللاحقة ٤٢٦، و٤٢٧ و٤٣٤ و٤٤٤ و٤٥٠ الصادرة عن مجلس الأمن، والتي نصت كذلك على وجوب تطبيق اتفاق الهدنة المعقود عام ١٩٤٩ وإحياء لجنة الهدنة المشتركة بين لبنان وإسرائيل...

بالرغم من تلك الأحكام الدولية الواضحة جمعاء، عرفت إسرائيل كيف



تفيد من الظروف الموضوعية الملائمة لمصالحها واستطاعت أن تفرض واقعاً جديداً في منطقة الشريط الحدودي تحوّل معه اجتياحها المؤقت إلى احتلال دائم!

وبدلاً من أن تسحب جيشها إلى ما وراء الحدود، تركته في مواقعه جنباً إلى جنب مع ميليشيات سعد حداد الذي أعلن «دولة لبنان الحر» وأمّن للمعتدي شرعية زائفة لتبرير وجود قواه العسكرية على تراب تلك الدولة المزعومة.

ولكي تمنع إسرائيل قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من تأدية مهامها جمّدت حركتها كلياً بين نيران مدفعيتها ومدفعية سعد حداد. كذلك منعت الجيش اللبناني من دخول المنطقة الحدودية، وأجبرته على التوقف عند بلدة كوكبا في ٣١ أيار (مايو) ١٩٧٨.

ومنذ ذلك الحين ما انفكّت بندقية المقاومة تنتقل من كتف إلى كتف، وما انفكّ العدو الإسرائيلي يختلق الذرائع لترسيخ احتلاله ودعم جيش لبنان الجنوبي الذي ورث انطوان لحد قيادته من سعد حداد. كذلك ما انفكّ هذا الجيش يؤدّي وظيفة الدرع البشرية لحماية سكان المستعمرات الإسرائيلية في الجليل الأعلى، سواء بحكم الاضطرار كما تدعي قيادته أو بملء الاختيار كما يدعي خصومه. لكنه في واقع الأمر لا يحمي الإسرائيليين في الجليل من هجمات المقاومة بمقدار ما يقدم للمجتمع الدولي عذراً منطقياً زائفاً يبرّر تغاضي ذلك المجتمع عن بقاء الاحتلال.

ولعلّ أخطر ما يتوقف عنده المراقبون في الأشهر الأخيرة، بعدما شاءت مهازل القدر أن تصبح منظمة التحرير الفلسطينية حليفاً لإسرائيل، هو أن الإعلام الصهيوني خلق «توأمة نظرية»، إن جاز التعبير، بين حركة «حماس» و«حزب الله» على أساس أن هنالك تنسيقاً مركزياً بين الفريقين تقوم به إيران التي ترعاهما.

وقد جاءت العملية التي قام بها «حزب الله» في الجنوب، وأدّت إلى مصرع ضابط إسرائيلي برتبة عقيد، وثلاثة من جنوده كما تزامنت مع العمليات الانتحارية في القدس وعسقلان وتل أبيب... جاءت هذه العملية لتؤيّد صدفة، وعلى الأرجح دونما قصد، الادّعاء الصهيوني الذي لا يستند إلى دليل، بوجود قاسم مشترك ومحرّك أساسي واحد للمنظمتين الإسلاميتين.

وأخشى ما يخشاه المراقبون بعد العمليات الانتحارية في قلب إسرائيل، هو أن تتفتح شهية بيريس الذي يعاني تراجعاً خطيراً في شعبيته، على ضربة في عمق لبنان، توسع الشريط الحدودي المحتل أولاً، وتدمر القوة العسكرية لـ«حزب الله» ثانياً، وتعيد ترجيح كفّته في استطلاعات





الرأي الانتخابية على نتانياهو ثالثاً.

خصوصاً أن بيريس قد حمى ظهره في الداخل بفضل شريكه ياسر عرفات الذي تمكن في بضعة أيام أن يسدّد الضربة القاضية إلى عناصر «حماس» وكوادرها العسكرية في مناطق الحكم الذاتي.

ويخطئ من يعتقد أن إسرائيل ستوجه ضربة مباشرة إلى إيران انتقاماً للعمليات الانتحارية الأخيرة، فإن ذلك ممنوع من جانب الولايات المتحدة، لأنه يسيء إلى معادلات دقيقة متصلة بموازين القوى في الخليج يتعهدها الحاسوب الأميركي والروسي معاً بالعناية الفائقة!

أما أن توجه إسرائيل ضربة مباشرة إلى لبنان، فإنه وارد في الحسابات الصهيونية على الأقلّ لزعزعة التلاحم اللبناني السوري من جهة، ولدفع الدولة اللبنانية من جهة أخرى إلى صلح منفرد مع إسرائيل. لكن هذا الاحتمال غير وارد حتى الآن في الحسابات الأميركية بسبب الحماسة اليابوية والفرنسية والأوروبية عموماً، ثم الحماسة السعودية - السورية - المصرية خصوصاً، على الصعيد العربي، لهذا البلد السائب!

لذلك أحسنت الدولة اللبنانية صنعاً باتّخاذ كل الاحتياطات الأمنية الممكنة ووضع الجيش في مستوى التأهب الأقصى، ولكن ذلك وحده لا يكفي!

فالمطلوب، قبل أن ينتهي مؤتمر شرم الشيخ وتبدأ إسرائيل تنفيذ قراراته السرية في معزل عن حسني النية الذين حضروا وأيّدوا قضية حق أريد بها باطل، أن تستفيق وزارة الخارجية اللبنانية من نومتها الدهرية، وأن يعبئ الحكم رجالاً واكبوا الأحداث في آذار (مارس) ١٩٧٨ وخبروا المطامع الإسرائيلية في لبنان منذ تفرّغت له الدولة العبرية كل التفرغ بعد تعطيل الجثة العربية الرهلة في حرب ١٩٦٧، فزرعت في ترابه الخل والملح وجرثومة الفناء...

المطلوب أن يعبئ الحكم هؤلاء الرجال، بالتعاون والتفاهم مع سوريا التي لن تصمد ولن تسلم إن سقط لبنان، كي تنتقل القضية من مستوى التفاعلات الميدانية الصغرى التي لن تشفع بالقضية، حتى لو كانت ذات ديناميكية متزايدة، إلى مستوى المواجهات الاحتوائية الكبرى التي تحرج المجتمع الدولي بحيث يتحول من شاهد زور إلى رادع زور بين شرم الشيخ وجبل الشيخ!

عفواً. إنني أطلب الممكن من المستحيل!

١٣/ ٣/ ١٩٩٦





خطباء المنزلة المعزّزة في المقامات المتلفزة

الخطابة في مأثور تحديدها فنّ الكلام الممتع والمدهش والمقنع. لكنها عندنا فن الإزعاج والإرهاق والإكراه!

ومن صفات الخطيب المصقّع في كل زمان ومكان، أن يكون فصيحاً بليغاً عارفاً بأسرار اللغة وعبقرية بيانها.

أما عندنا فيتعين أن يتشدق بالكلام الفارغ ويلحن في القراءة ويُتأتئ عند الإلقاء، وأن يرفع الاسم بحرف الجر وينصب الفاعل ويجر المفعول به، ويجترح من غرائب الأعراب ما يسحق الأعصاب!

ومن خطباء هذا الأوان الطُمطُمانيّ الأجدب، من يتصدى لموضوع أوسع من دماغه المحدود، وأطول من لسانه المعقود، فيروح يمضغ الكلمات وينثر المعاني الضحلة التي لا صلة بينها ولا رباط، وذلك بأسلوب هجين يحتكر مجامع العيوب ويقذف بها آذان السامعين حتى يتوحدوا في اشتراكية اللعن والطعن والاستنكار، وهو إلى ذلك يخبط في المتاهة خبط عشواء لا يعرف إلى حسن الختام سبيلاً.

ولا يقتصر نادي الخطباء المفوهين على رجال السياسة والزعماء والنواب والوزراء والمستوزرين، والرؤساء والمسترئسين، من زبانية الجمهوريات اللبنانية المتحدة، بل يتسع أيضاً للشخصيات الاقتصادية والاجتماعية والنقابية والروحية والثقافية، وأساتذة الجامعات، وكبار الموظفين، وسيدات المجتمع الأنيقات الرشيقات المشرئبة أعناقهن وصدورهن العامرة إلى عدسات التلفزة بين الهتافات والآهات.

وما من عضو خامل أو بارز في نادي الخطباء، إلا وله طلة أو هلّة تحت أنوار التلفزيون، وهو، ما أن يدخل الحياة العامة، تلبية لنداء الأمة بالطبع (...) وتأدية لرسالتها الخالدة بالتأكيد (...) حتى يباشر إعداد نفسه للأدوار الفوقية على الشاشة الفضية، فيقضي معظم أوقاته في شلبنة اللحية وتخطيط الشاربين وتأهيل البشرة لمستحضرات «الكوزمطيك» ومساحيق الماكياج، ويظل يروض ملامحه على الابتسامات العريضة والمواقف المسرحية، حتى يحين موعد ظهوره أمام المشاهدين في مناسبة ما، فتتوالى عندئذ حركاته وسكناته المصطنعة، من هز الرأس إلى رفع الكتفين أو قلب الشفتين،



إلى التحديق والحملقة والتنديد والتهديد بالسبابة والوسطى، إلى آخر الفنون التمثيلية التي يستظهر حديثه التافه في إطارها مستعلياً منتفخاً وقد حسب نفسه سحبان وائل أو شيشرون العظيم.

ويصر معظم هؤلاء، لا فضّت الأفواه منهم ولا الأحداق، على التحدث بالفصحى، ويأبون إلا أن تسجل النصوص التي تكتب لهم على أشرطة، حتى إذا استفرغوا محتواها تكراراً واطمأنوا إلى انطباع كلماتها المعربة في أذهانهم، أطلقوا العنان لمواهبهم بالصوت الخطابي الجهوري الذي يمزق الآذان وتقشعر لجلجلته الأبدان.

لكنهم إن سلموا من اللحن والعثار بكسر المرفوع وفتح المجرور، فإنهم لا يلبثون أن يشوهوا لفظ الحروف التي يختص بها اللسان العربي وهي لا تلائم العجمة في نطقهم، كالقاف والضاد والظاء والعين، إلخ... وما أكثر ما يصبح القلب في القائمهم كلباً! والاستحقاق استحكاكاً! والضّب دباً! والمُعيب مهيباً!

ومن طريف ما أذكر في هذا المجال، أن أحد المديرين العامين كان يكتب الخطب لبعض الزعماء مقابل خدمات وصفقات عادت عليه بثروة لا بأس بها، وقد بلغ من حقده على أحد رؤساء الجمهورية السابقين، أن استغل كون الرئيس المشار إليه يلفظ القاف كافاً، فكتب له في مناسبة مهمة خطاباً من صفحتين ضمّنه ٦١٤ حرف قاف، فجاء بيانه شبيهاً بالآتي:

«يسعدني أيها الأشقاء أن أكون استحققت ثقتكم في هذا اللقاء الذي تحقق فيه استقلال موقفنا القومي وسقطت الفوارق المختلفة بيننا، فتألق وجه الحقيقة والحق وأصبحت العروة الوثقى مصدر قوتنا وستقرار بلادنا وصدقية قرارنا، إلخ...».

وسرعان ما اكتشف الرئيس مطبات الخطاب الملغوم، فمزقه واستكتب أحد أصدقائه خطاباً آخر بعدما طرد المدير الماكر من بطانته.

وبعد. لو كانت المسألة فقط مسألة قصور عن تجويد القراءة وإعراب الكلمات لما علقنا عليها أهمية تذكر ما دمنا نعرف أن الطبقة السياسية اللبنانية شبه أمّية يندر بين رجالها من ألف القراءة وأحب الكتاب. ولكن المسألة مسألة ولاء وانتماء للوطن. فالذي يجهل لغته القومية أشبه بالمارق من دينه والخائن لوطنه، وخصوصاً عندما يكون في مركز المسؤولية!

والحق يقال أنني لم أسمع بوجود بلد في هذا العالم تستعصي القراءة بلغته القومية على معظم حكامه ونوابه وزعمائه وقادته! ومن باب تحصيل الحاصل أن تكون الكتابة بتلك اللغة أيضاً مستحيلة على هؤلاء، ما دامت القراءة مستعصية إلى



هذا الحد.

ولعل أكثر ما يدعو إلى الخجل أن تكون هذه الظاهرة المستهجنة قد ولدت خلال عهود استقلالنا، في حين أن معظم رجال الدولة أيام الانتداب، وحتى في زمن العثمانيين، كانوا من شيوخ المنابر وأمراء البيان، فيما كان الأجنبي يفرض لغته على البلاد والعباد، في المحاولات الخائبة التي يعرفها الجميع للفرنَجة والتتريك.

وأخيراً، ليت الذين يتناظرون ويدلون بتصريحاتهم في أيامنا هذه أمام عدسات التلفزة، سواء أكانوا سياسيين أم غير سياسيين، ليتهم يتكلمون بالعامية دون الفصحى، فإن ذلك أستر لهم وأرحم للسامعين وأرفق بأذواقهم. وليت الذين يرتجلون الخطب يكتبونها، لأن التدوين يعصم الفكر من مزالق الشطط، والبيان من شوائب الخطأ، ولأن الارتجال يفضي إلى عثرات الألسنة ويكاد يكون مرادف الابتذال.

ولكن بعضهم يعتبر نفسه، مع الأسف، السيد المسيح في خطبة الجبل، أو النبي محمد في خطبة الوداع!

ألا رحم الله امرءاً عرف حدّه فوقف عنده.

١٣/ ٣/ ١٩٩٦







... ويلومونا على انتهاك حقوق الإنسان

ما من دولة في هذا العالم تستطيع القول أنها ضامنة لحقوق الإنسان مئة بالمئة، ولا حتى ١٠ بالمئة! لذلك لا يحق لأي دولة أن تتولى الادعاء العام في مسألة حقوق الإنسان.

وإذا كان صحيحاً أن الجمهورية اللبنانية، التي ليست بالتأكيد جمهورية أفلاطون، تمتهن حقوق الإنسان بنسبة يصعب الدفاع عنها، فصحيح كذلك إن الدول العظمى هي آخر من يحق له التحدث في هذا الموضوع واتهام الدول الأخرى بانتهاك حقوق الإنسان.

لذلك كان أولى بوزارة الخارجية الأميركية قبل أن تتهمنا بالجنكيزخانية في بيان مؤلف من عشرة آلاف كلمة أن تستعيد قراءة التاريخ المعاصر وتعترف بالمظالم التي أنزلتها الإدارة الأميركية بالإنسانية والإنسان داخل حدودها أو في مناطق أخرى من العالم.

ولكي لا نفتح السجل الذهبي لمآثر تلك الإدارة في مجال حقوق الإنسان، ونضيع بين فصوله وأبوابه التي لا نهاية لها، من إبادة الهنود الحمر، إلى إبادة شعب هيروشيما ونكازاكي، إلى البطش العنصري بالآسيويين الصفر والأفارقة السود والأميركيين اللاتين، نكتفي فقط بتسليط الأضواء في هذه العجالة على حالة المجتمع الزنجي في مدينة لوس أنجلس.

* * *

في أواخر القرن التاسع عشر هرب ألوف الأميركيين السود من ولايات الجنوب العنصرية العرقية إلى كاليفورنيا، حيث أقاموا في منطقة «واتس» (Watts) بمدينة لوس أنجلس، وتكاثروا هناك حتى بلغ عددهم في الأربعينات خمسين ألف مواطن كانوا يعيشون في خطر دائم تحت قوانين التمييز العنصري، وبلغ عدد الذين قتلوا منهم على يد جماعة «كو ـ كلوكس ـ كلان» الإرهابية البيضاء في تلك المرحلة أكثر من ألفي بريء لا ذنب له سوى أنه أسود الجلدة.

وابتداء من ١٩٤٢، وبدخول أميركا الحرب، سمح الرئيس روزفلت بما لم يكن مسموحاً به على الإطلاق وهو استخدام اليد العاملة السوداء في الصناعات الحربية، وذلك تلبية لمستلزمات الدفاع.



وقد تعهد الزنوج في كاليفورنيا سراب الأمل عندما صدر هذا القرار الرئاسي، وأبلوا أشرف البلاء في معارك الباسيفيك، لكنهم لم يتمكنوا أن يغسلوا القميص الأسود بالرغم من كل التضحيات، فما لبثت الأمور أن عادت سيرتها الأولى بعدما وضعت الحرب أوزارها.

وفي ١١ آب (أوغسطس) سنة ١٩٦٥، وكان عددهم قد تجاوز نصف مليون في منطقة «واتس»، قاموا بأول انتفاضة ثورية عارمة بسبب القسوة التي دأب على استعمالها آمر الشرطة «باركر» وأعوانه ضد السود، فأحرقوا ونهبوا ودمروا أحياء بكاملها.

ومنذ تلك الحقبة إلى هذا اليوم يعيش زنوج لوس أنجلس البالغ عددهم مليونين ونيفاً (باعتبارهم يؤلفون ١٣ بالمئة من سكان المدينة الذين يناهز عددهم الـ ١٦ مليوناً) في عزلة البؤس والفاقة، وتقدر نسبة البطالة في صفوفهم بـ ٤٠ في المئة، وتنتشر بينهم آفات الكحول والمخدرات والدعارة والأمراض القاتلة على أنواعها، وهم يعاملون من قبل الدولة وجهازها البوليسي بمنتهى الحذر والتشدّد.

وتدافع السلطات المحلية عن مواقفها المتشدّدة تجاه السود، بأنهم أصحاب عاهات نفسية وجنوح طبيعي الى العنف، وتقول إن سلوكهم الإجتماعي ينفر من الإندماج، وهم يتحيّنون الفرص دائماً للقتل في سبيل أي مكسب تافه، وينظرون الى الجريمة على أنها حق من حقوقهم المكتسبة، كما أنهم يسجّلون لحسابهم أعلى نسبة من عمليات الإغتصاب والإعتداء المسلّح وخطف القصّار والنساء وزرع المتفجرات، وكأنهم ينتقمون لما ألحقه بهم الإنسان الأبيض من إضطهاد وإذلال واستعباد خلال قرون.

وعلى أن هذه الإدّعاءات السلطوية تبدو مطابقة للحقيقة والواقع في معظم الأحيان، إلاّ أنها لا تبرّر تجاوزات الأجهزة الأمنية في دولة تعتبر نفسها مؤتمنة على المبادئ الإنسانية طبقاً لما نصّت عليه شرعة الأمم المتحدة من نبذ العنصرية والتمييز بين البشر على أساس المعتقد والعرق واللون.

* * *

فمن غرائب الأحداث التي قلّ مثيلها، وقائع القصة الآتية:(*)

في ٣ آذار (مارس) ١٩٩١ أوقفت سرية من رجال الشرطة سائقاً أسود من أصحاب الكبائر والسوابق الجرمية الخطيرة يدعى «رودناي كينغ» (Rodney King) تجاوز حد السرعة، وذلك بعد مطاردة جديرة بأكثر أفلام الرعب هولاً وإثارة. وقد أمره الشرطيون بالانبطاح فوراً للتمكن من تفتيشه واعتقاله، لكنه



رفض بعناد. وبعد مشادة قصيرة أصر فيها الرجل على موقفه سلّط عليه قائد السرية تياراً كهربائياً من آلة بيده فشلّ مقاومته، ثم انهال عليه مع رفاقه ضرباً بالهراوات أدى إلى إصابته بكسور في رأسه وجسمه واقتاده وهو ينزف إلى دائرة البوليس.

وصدف أن أحد الهواة سجل المشهد بكامله على شريط فيديو باعه إلى شبكة (C.N.N.) التلفزيونية التي عرضته أمام الجمهور بعد يومين من الحادث، فكانت الصدمة شاملة على المستوى العالمي إزاء الطريقة التي تعامل بها رجال الأمن مع الموقوف. ثم أحيلت القضية على لجنة تحقيق خاصة، وجرت المحاكمة في أجواء بلغت أقصى درجات التشنج في ولاية كاليفورنيا وسائر الولايات المتحدة.

في المحكمة كان المحلفون الاثنا عشر من البيض، والشرطيون الأربعة المتهمون بالمبالغة في استعمال العنف من البيض، والقضاة الجالسون على القوس أيضاً من البيض... وكان الحكم الذي صدر في ٢٩ نيسان (أبريل) ١٩٩٢، أي بعد مرور سنة ونيف على الحادث، وحده أسود! فقد برأت المحكمة الشرطيين الأربعة ورفعت عنهم أي مسؤولية عن الحادث.

أما النتيجة فكانت ثورة أشبه بزلزال رهيب دام خمسة أيام في لوس أنجلس وترددت هزاته في أطراف الولايات المتحدة، وقد خلّف وراءه أكثر من خمسين قتيلاً وألفي جريح وخسائر مادية تقدر بمئات الملايين.

* * *

بعد تلك الأحداث الدامية التي وجدت الحكومة الفيديرالية صعوبة قصوى في السيطرة عليها، بلغت الموجة العنصرية مداها وطاول الحقد الأبيض أطراف البلاد، فكان انفجار أوكلاهوما الذي أودى بحياة أكثر من مئتي مواطن بريء وتبنته الميليشيات العرقية البيضاء منذرة بانفجارات أشد منه وأدهى.

ثم ما لبثت موجة الحقد هذه أن اخترقت صفوف الجيش، وتعتبر الجريمة التي وقعت في معسكر «فورت براغ» (Fort Bragg) بمدينة فايتفيل، مؤشراً على التعصب ضد السود وانتشار الأفكار العنصرية بين الجنود البيض. فقد أقدم بعض رجال الفرقة ٨٢ المجوقلة على قتل رجل أسود وزوجته دون أي مبرر معروف، الأمر الذي دفع القيادة العليا إلى تأليف لجنة برئاسة الجنرال لاري جوردان، مهمتها البحث عن العناصر المتطرفة في المعسكرات داخل الولايات المتحدة وفي سائر أنحاء العالم، لتقويم انحرافها أو فصلها عن المؤسسة العسكرية، مع القيام بحملات إعلامية





للتوعية في صفوف القوات المسلحة بحيث
لا تتعرض الأقلية السوداء للمهانة والتنكيل
على يد الأكثرية العنصرية البيضاء.

٢٠/ ٣/ ١٩٩٦

(*) أعداد جريدة «لوس أنجلس تايمس» وجريدة «واشنطن بوست» الصادرة في ٣٠ نيسان (أبريل)، وفي ١، ٢، ٣ و٤ أيار (مايو) سنة ١٩٩٢.





كل شيء بالتوافق حتى عدم التوافق!

سنة ٢٠٠٠ لن تكون فقط بداية قرن جديد، ولكن بداية ألف جديد بعد الميلاد.

وفي واقع الزمن الذي يجري إلى حيث لا يدري، ليس لهذه المحطة التوافقية أي معنى على الإطلاق.

فهي في حدّ ذاتها وجوهر كيانها لا تختلف عن أي سنة أخرى من الماضي أو المستقبل، ولكن توافق البشر على أن يرتبط التأريخ (بالألف المهموزة الساكنة) بحدث معين كميلاد المسيح في التقويم المسيحي أو هجرة الرسول في التقويم الإسلامي، أو غيرهما من الأحداث في التقويم الفارسي أو الهندي أو اليهودي، هذا التوافق هو الذي فرض ترقيم السنين انطلاقاً من الحدث المحوري طرداً وعكساً، أي بحسب وقوعها قبله أو بعده، كما أكسبت أرقامها الكاملة كالمئة والمئتين والألف والألفين أهمية خاصة.

وإذا كان التوافق التأريخي يقترن في ذاكرة الإنسانية بأحداث معينة بارزة، فإن التوافق الحسابي، وأعني حساب أشهر السنة وأسابيعها وأيامها وساعات الأيام ودقائقها وثوانيها، إنما يتصل بأحد النظامين الشمسي أو القمري.

وبعد، فأيا كانت القاعدة التي يعتمدها الإنسان في قياس الزمن، فإنها لا تبدل شيئاً في جوهره وطبيعة مساره منذ بدء الخليقة إلى اللحظة التي نحن فيها، تماماً كما أن رغبات البشر وتوقعاتهم وافتراضاتهم وما يتوافقون عليه أو يختلفون فيه، لا تبدل شيئاً في نظام هطول المطر وانتشار الضحى ومسيرة الفلك المدار.

ثم إن تقويم الزمن وحساب الأيام والسنين ليس وحده توافقياً في الوجود، بل إن معظم القواعد الثابتة والمثل العليا التي وضعت منذ القدم لتنظيم المجتمع البشري هي قواعد ومثل توافقية يؤلف مجموعها دستور الأخلاق الذي اعتمدته الأديان فيما بعد وأكسبته الصفة الإلهية المقدسة.

ولو أنعمنا النظر في نظام التوافق هذا، لتبين لنا أن البشر وجدوا لكل آفة من آفات السلوك الفوضوي المدمر مبدأ توافقياً رادعاً تنهى عن خرقة القوانين الدنيوية والشرائع السماوية جمعاء.

فالتوافق مثلاً على مبدأ الصدق



أوجبه التخريب الذي يحدثه الكذب.

والتوافق على مبدأ الزواج أوجبته الإباحية التي يحدثها الزنى.

والتوافق على مبدأ العفة أوجبته القبائح التي يحدثها الفساد، إلخ...

وإذا كان التوافق على هذه المبادئ والقيم الأخلاقية الفردية قد احترم طوعياً بدرجات متفاوتة واستطاعت القوانين النافذة أن تلزم به الأفراد إلى حد لا بأس به، فإن ثمة مبادئ توافقية جماعية عجزت قوانين الأرض وشرائع السماء في مختلف الأزمنة عن معاقبة الذين يخالفونها وينحرفون بها عن أهدافها الأساسية، خصوصاً في عصر المظالم الذي نحن فيه.

فقد توافق البشر على مبدأ الحرب الدفاعية لحماية مجتمعاتهم، لكنهم سرعان ما انحرفوا عن الموقف الدفاعي وانخرطوا في حروب افتراسية افنائية تعاظمت أهوالها ونكباتها بتطور العلم وآلات الدمار حتى أصبح العالم بأسره مهدداً بالإبادة.

كذلك توافقوا على مبدأ السلطة لسياسة مجتمعاتهم وخدمتها وتنظيم شؤونها، لكنهم ما لبثوا أن تجاوزوا حد السلطة وأصبحوا عبيد شهوتها يرتكبون باسمها الجرائم وهم يتشدقون بالحرية والديموقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

ثم اخترعوا النقد وتوافقوا على أن يكون بديلاً من الموجودات والممتلكات لتسهيل التبادل المالي وتداول الأرزاق، وما عتّموا أن حولوه رباً يعبدونه وصنماً يتفانون في سبيله ويتناحرون، بحيث غدت حضارتهم غابة متوحشة تتآكل فيها الذئاب وتصطرع الكواسر والضواري.

هكذا في نهاية الألف الثاني بعد الميلاد نكتشف أن البشر الذين توافقوا على قياس الأزمنة وقواعد الأخلاق، فبلغوا في نهاية الألفين الأخيرين قمة حضارية لم يعرف لها مثيل في تاريخ الأوائل، قد بدأوا يعملون على نسف الحضارة وتدميرها، حيث توافقوا على ألا يتوافقوا في القضاء على غريزة الحرب، وشهوة السلطة، وعبادة المال!

٢٠/ ٣/ ١٩٩٦





شهادات جامعية تنام على الأرصفة

إذا كان التحصيل العلمي في المراحل الابتدائية والثانوية حقاً أساسياً للمواطن يكسبه الحد الأدنى من الثقافة، وجسر عبور للمجتمع من مغالق الأمية إلى رحاب المعرفة، فإنه في المراحل الجامعية العليا فعل تفوق وامتياز يجب أن يقتصر على أصحاب المواهب ويخضع لنظام انتقائي صارم، كي لا يتدنى مستوى الاختصاص ونوعيته من جهة، ولا يتحول المجتمع من جهة ثانية، إلى تكيّة ثقافية متعطلة.

لذلك يتعين على الدولة أن تضع السياسة العامة والنظام الأساسي للتعليم العالي في ضوء الصورة الواقعية لحركة العرض والطلب في سوق العمل، قبل مباشرة العملية الإصلاحية الكبرى في الجامعة اللبنانية والترخيص العجول للجامعات أو الكليات الجامعية الجديدة.

فقد زاد عدد المتخرجين الجامعيين في الفروع التقليدية كالطب والحقوق والهندسة وغيرها، أضعافاً مضاعفة عما تحتاج إليه البلاد منهم، في حين تلجأ المؤسسات في القطاعين الخاص والعام إلى الاختصاصيين الأجانب لتلبية حاجات علمية أو تقنية متطورة لا تجد لها الاكفاء في خضم الجامعيين المحليين. هنالك إذن تضخم عددي هائل في مرافق معينة، مع هبوط خطير في متوسط النوعية، يقابله نقص فاضح أو فراغ تام في مرافق أخرى.

أما علاج الورم والتضخم، فيتم فقط بتكثيف شروط الانتساب إلى الجامعة من جهة، وربط حق الممارسة المهنية بعد التخرج من جهة ثانية، بإجازة خاصة تمنح على أساس امتحان «كولوكيوم» في جميع الفروع، لاختيار عدد من الفائزين الأول مطابق للحاجة الوطنية.

وأما تدارك النقص فيتم خصوصاً بمنح الأفضلية في الترخيص للفروع الجامعية الجديدة التي تلبي المستلزمات الوظيفية المتطورة بما تملك من أدوات الثورة التكنولوجية المعاصرة وبرامجها.

ولا ريب في أن اعتماد نظام انتقائي دقيق يطبق في مراحل التعليم العالي بالعصمة الخلقية المفترضة، من شأنه أن يؤثر إيجاباً على الوضع القهقري المتردي الذي تتخبط فيه التكميليات والثانويات منذ عهد بعيد، فيحوّل الشباب اللبناني عن طلب الشهادات الجامعية التي لا ينفع امتلاكها



ولا يضر فقدانها، ويسدد خطاه في مجال التعليم المهني الذي يتعين دفعه وإنماؤه بمزيد من حوافز التكامل والتنوع طبقاً لانتشار التقنيات الحديثة واتساع مداها.

ويخطئ من يعتقد أن مثل هذا النظام ينقض مبدأ الحرية الفردية، بل أنه يعصم المجتمع من عثرات أناس كفاءاتهم ليست في مستوى شهاداتهم، وهو لا يحرم أي إنسان من الاختصاص الجامعي الذي يرغب فيه، لكنه يحرر الدولة والمجتمع من الالتزام الجائر بتوظيف الجهلة وأدعياء العلم لمجرد كونهم أصحاب شهادات جامعية.

وبعد، فلا بأس أن يكون اللبنانيون قد تعلموا لبس «الريدنغوت» خلال فترة الاستقلال القصير العمر، قبل أن تندلع الحرب فتقضي على مقومات وجودهم في معرض قضائها على استقلالهم. لكن ما يؤسف له أن يكون اللبنانيون قد نسوا كلياً أو تناسوا في الوقت نفسه أن آباءهم وأجدادهم الذين بنوا وطناً مثالياً بين أمواج البحر ورمال الصحراء، إنما كانوا يلبسون المسوح الخشنة والعباءات، ويعملون بمهارة الأيدي وطهارة القلوب لا باجترار العلم الناقص والجدل العقيم في معاهد جامعية بلا تراث ولا تاريخ، تدفع بنتاجها البشري المنحرف إلى الطريق المسدود.

ولا بد من عودة قريبة إن شاء الله، مع قرّاء «المفكرة» إلى ما أسميه بدون تحفظ «مؤامرة الغاء الفكر» من برامج التعليم الثانوي والجامعي، وهي تقضي بإسقاط مواد اللغة والتاريخ والجغرافيا والفلسفة والمنطق من تلك المناهج بعدما شوهوا مادة الأدب عبر الطريقة المعتمدة في تدريسه.

أما الآن، فأكتفي بالدعوة في ضوء ما تقدم، إلى هجمة لبنانية رسمية وشعبية نحو قطاع الحرف والمهن الذي يشكل حجر الأساس في بناء الوطن، وأقول مع الفيلسوف اليوناني القديم آناكساغوراس:

«الإنسان ذكي لأن له يدين»!

فمن له أذنان فليسمع،

ومن له يدان فليعمل،

«وقل اعملوا، فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون».

١٩٩٦/٣/٢٠





٤٨

لماذا انتحر السفّاح توماس هاملتون؟

لو لم ينتحر سفاح الأطفال توماس هاملتون، بعدما قتل ١٦ طفلاً ومعلمتهم في بلدة دونبلين الاسكوتلندية في ١٣ آذار (مارس) الحالي، ما الذي كان يمكن أن يحصل؟

كان سيقع حتماً في قبضة رجال الأمن عاجلاً أم آجلاً، فيحيلونه على هيئة قضائية للتحقيق.

وبعد أن يتبين للمحققين أن الرجل منحرف شاذ، لا بد لهم من إحالته على لجنة من الأطباء والعلماء النفسيين.

وبعد أن يكتشف هؤلاء أنه مصاب بأمراض سايكولوجية خطرة تفقده السيطرة على نفسه الأمّارة بسفك الدماء، وخصوصاً دماء الأطفال الذكور، يصبح من البديهي أن يعتبروه غير مسؤول عن أعماله. ولكن القانون يفرض عليهم في أي حال أن يقدموه للمحاكمة.

وأمام هيئة المحكمة والمحلفين، لا بد أن يقتنع الجميع بما يكون محامي الدفاع قد بنى عليه مرافعته، وهو أن فاقد العقل غير المسؤول إنسان مريض، والمريض لا يعاقب على الجرائم التي يرتكب، بل يعالج لكي يشفى من مرضه، ثم يجري تأهيله نفسياً كي لا يرتكب جرائم غيرها.

وتقرر المحكمة عندئذ، في ضوء القرائن الطبية والدفوع القانونية، أن المرض الذي يشكو منه السيد هاملتون مستعصي العلاج، فتقضي بأن يحجر عليه في مصحّ كثيراً ما يكون أفخم من فندق بخمسة أنجم، وخصوصاً في دولة متمدنة كبريطانيا العظمى! وهناك يقيم على الرحب والسعة إلى أن توفّق الأبحاث العلمية في اكتشاف العقاقير الكفيلة معالجة مرضه وشفائه منه.

وخلال ذلك الحجر الذي يطول ويطول ويطول، كثيراً ما تحتجب أعراض المرض، فيبدو كأنه تلاشى بمرور الزمن، لكنه يظل كامناً في سرداب النفس. وما يلبث السفاح أن يجد في تلك الأثناء سبيلاً للفرار حيث يعثر على مدرسة ابتدائية أخرى يتمتع في ربوعها الآمنة بارتكاب مجزرة أطفال جديدة!

* * *

في الأعوام الأخيرة من حرب لبنان، كنت قد لجأت إلى فرنسا فيمن لجأ من المواطنين الذين روّعتهم مجازر وأهوال



من نوع آخر في مجاهل بيروت. وقد روى لي أحد الأصدقاء المقربين من الرئيس الراحل فرانسوا ميتران الحوار الآتي الذي جرى بين الأخير ورئيسة وزراء بريطانيا في ذلك الحين السيدة مارغريت ثاتشر، لدى اجتماعهما عام ١٩٩٠ في شمال فرنسا:

ثاتشر: إني أفكر جدياً في إعادة عقوبة الإعدام بعد انتشار الجرائم الشاذة في المملكة المتحدة، وهي جرائم تعاني منها فرنسا فوق ما نعاني. فلماذا لا نصحح معاً هذا الخطأ الجسيم الذي ارتكبناه معاً، بالغائنا العقوبة القصوى؟!

ميتران: لا أستطيع السير في هذا الاتجاه لأنه مخالف لمبادئ الجمهورية. فلا تنسي سيدتي أن فرنسا احتفلت في العام الماضي (١٩٨٩) بالذكرى المئوية الثانية للثورة الفرنسية التي وضعت الإعلان العالمِي الأول لحقوق الإنسان!

ثاتشر: وما علاقة حقوق الإنسان بجرائم يرتكبها سفاحون بالسليقة (Forcenés)؟ وهل أن حقوق الإنسان الفرد أهم من حقوق الإنسانية وحقوق المجتمع الإنساني؟

ميتران: المجرم في رأي معظم العلماء مريض يحتاج إلى مستشفى وليس إلى مقصلة!

ثاتشر: وهل يردع المستشفى أهل السوابق وأعداء المجتمع كما تردعهم المقصلة؟!



ميتران: مسز ثاتشر، حديثنا هذا لن يؤدي إلى نتيجة. لذلك أرى أن تعرضي هذا الاقتراح على أعضاء الحكومة البريطانية وزعماء المعارضة في البرلمان، فإن حصل على التأييد الكافي عرضته بدوري على المؤسسات الدستورية في فرنسا.

ثاتشر: أنا أعرف سلفاً أنهم لن يوافقوني الرأي. وهم يفكرون مثلما تفكر مسيو ميتران! ومن المؤسف أنكم معشر الرجال أصبحتم في عصرنا هذا رهاف المشاعر أكثر مما يجب، ومتأثرين إلى حد بعيد بموضة «الغلاسنوست» دون أن تكترثوا لما نتج عنها!(*)

* * *

لقد عادت «السيدة الحديدية»، كما تسميها صحافة الغرب، إلى بيتها من ١٠ داوننغ ستريت، دون أن يطاوعها البرلمان في إعادة فرض عقوبة الإعدام. وعاد ميتران إلى ربه دون أن تطاوعه نفسه التي أرهقها صراعه المتواصل مع المجهول في متابعة الموضوع... وبقي المجتمع الأوروبي عرضة لأمراض الرخاء!

أما المحققون والمعلقون والحكام ورجال الأمن جميعاً، فقد أجمعوا بعد مجزرة دونبلين في اسكوتلانده على القول: «لا نعرف السبب!».

لكنهم لو فكروا قليلاً أبعد من

أنوفهم المزكومة بروائح العطر ومخادع الاسترخاء والعيش الرغيد، لاكتشفوا أن السبب الأساسي لمثل هذه الجرائم المنكرة يكمن في الرخاء المجاني الذي يحصل عليه المرء بلا عناء. فالرخاء المجاني هذا يقتل الحب بمقصلة الشهوة، والفداء بمقصلة التحدي، والصلاة بمقصلة الجبروت.

ومهما يكن من أمر، فلا بد من الاعتراف بأن توماس وات هاملتون كان أعدل من مجتمعه! لقد شعر في اللحظة الأخيرة أنه ارتكب جرماً يجب أن يعاقب عليه بالموت، وعرف أن القضاء في زمن الرخاء سوف يعاقبه بالمستشفى الإصلاحي الذي لا يشفي ضميره، فقرر أن يطبق العدالة الحقيقية على نفسه بنفسه. ولذلك انتحر!

٢٧/ ٣/ ١٩٩٦

(*) غلاسنوست (Glasnost) كلمة روسية تعني الشفافية وقد نادى بها غورباتشوف في معرض قضائه على الاتحاد السوفياتي.





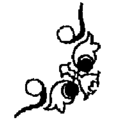
سياسة الإستفزاز في خدمة الإبتزاز...

في تقرير مؤلف من ١٥٠ صفحة نشرته جريدة «واشنطن بوست» مطلع الشهر الحالي، وأوردت فيه معلومات صادرة عن اللجنة المكلفة من قبل الرئيس بيل كلينتون تقويم دور المخابرات الأميركية ماضياً ومستقبلاً، تبرز الأرقام الآتية حول أجهزة المخابرات وعدد أفرادها والمبالغ السنوية المخصصة لها. وقد سمحت اللجنة المذكورة بنشرها انطلاقاً من رغبتها في اعتماد مزيد من «الشفافية»:

١ ـ مكتب الاستطلاع الوطني ـ NRO:
(National Reconnaissance Office)
وهو الجهاز المكلف إدارة شبكة أقمار التجسس: ١٠٠٠ موظف، و٦,٢ مليار دولار.

٢ ـ وكالة الأمن القومي ـ NSA:
(National Security Agency):
٣٨,٠٠٠ موظف، و٣,٧ مليار دولار.

٣ ـ وكالة المخابرات المركزية ـ CIA:
(Central Intelligence Agency):
١٧,٠٠٠ موظف، و٣,١ مليار دولار.



٤ ـ وأخيراً، وكالة مخابرات الدفاع ـ DIA:
(Defence Intelligence Agency):
١٩,٠٠٠ موظف، و٢ مليار دولار.

هكذا يتضح أن الرقم الإجمالي لموازنة المخابرات في الولايات المتحدة هو، كما ورد أعلاه بحسب المصادر الأميركية نفسها، ١٥ مليار دولار سنوياً.

وقد ذكّرتنا هذه الوقائع والأرقام لمناسبة نشرها، بالاقتراح الذي تقدم به السيد جينغريش رئيس مجلس النواب في الكونغرس الأميركي أواخر العام الماضي، طالباً تخصيص مبلغ ١٨ مليون دولار في موازنة الـ «سي.آي.آي» «لقلب نظام الحكم في إيران»!

ولكن الرئيس كلينتون رفض ذلك باعتبار أن مجرد الدعوة إلى قلب نظام الحكم في إيران هو تدخل سافر في شؤونها، ولا يجوز أن يسمح رئيس الدولة العظمى المؤتمنة على النظام العالمي بالتعرض هكذا لبلد مستقل عضو في الأمم المتحدة.

وبعد أخذ ورد، تقرر أن تلبى رغبة الخواجة جينغريش مع تعديل طفيف أدخل

على اقتراحه يقضي برفع المبلغ إلى ٢٠ مليون دولار، وخفض مستوى الإجراء المطلوب، من عملية «قلب لنظام الحكم» إلى عملية «مساندة للقوى الداخلية المعارضة لنظام الحكم»...

وفيما ثارت ثائرة إيران، أصاب المحافل الدولية كافة، بمن في ذلك أعداء إيران وأصدقاؤها معاً، باستثناء إسرائيل، نوع من الذهول أمام القرار الأميركي الذي اعتبر بمثابة إعلان حرب. ولكن العقول الباردة رسمت حيال هذا الموقف المسرحي الغريب علامات استفهام لا تزال ترصد الأجوبة المنطقية لها في الوقائع والتطورات الآتية:

لو أن الولايات المتحدة راغبة فعلاً بالقضاء على النظام الإيراني الذي يرعى ٥٥ مليوناً من البشر، ترى هل تستطيع تحقيق هذا الهدف الكبير بمثل ذلك المبلغ الصغير الذي لا يكاد يكفي لتحريك الأسطول الأميركي ليلة واحدة في الخليج؟ ولو أن الهدف الأميركي الحقيقي هو التخلص من النظام الإيراني، أليس أقرب منالاً وأسلم عاقبة أن يستعان على ذلك بأسلوب الكتمان المغلق دون الإعلان الفاضح المسبق؟

ثم لو أن الدولة العظمى تخطط فعلاً لقلب نظام الحكم في إيران، ترى هل ستكون بحاجة إلى ٢٠ مليون دولار يصادق عليها الكونغرس، في حين أن الموازنة السنوية لأجهزة المخابرات الأميركية تزيد على ١٥ ألف مليون؟!

أسئلة عديدة متصلة بهذا الموضوع ظلت بدون جواب. لكن ثمة حقيقة واحدة يعرفها الخليجيون من خلال تعاملهم الطويل مع البراغماتية الأميركية، هي أن الاستفزاز كثيراً ما يتضح أنه ينطوي على هدف الابتزاز.

ومهما يكن من أمر، فأولياء الأمر حريصون على تذكير أعدائهم من حين إلى حين، بأنهم على استعداد دائم لعرض نسخة جديدة منقحة عن فيلم «عاصفة الصحراء»، وتذكير أصدقائهم في الوقت نفسه، بالفواتير المستحقة وضرورة تسديدها لتعزيز أمن الخليج.

ولا ننس في أي حال، أن وزير الدفاع الأميركي وليام بيري أعلن في قاعدة ماكديل الجوية في شباط (فبراير) الماضي، وعبر مناسبات أخرى مراراً، أن تحديات العراق وإيران توجب زيادة العدة والعديد للقوات المدافعة عن المنطقة.

اللهم زد وبارك...

٢٧/ ٣/ ١٩٩٦



شروط ثلاثة للفصل بين النيابة والوزارة

لا شك في أن الفصل بين النيابة والوزارة يدعم المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه النظام البرلماني، وهو استقلال السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وما من عالم دستوري أو مفكر سياسي رصين إلا ويؤيد هذا الفصل الوقائي في المطلق، على ما ورد في مشروع الوزير شوقي فاخوري خلال مؤتمره الصحافي بتاريخ ١٥ آذار (مارس) الجاري.

وقد سبق لمبدأ الفصل بين النيابة والوزارة أن أغرى بمثاليته معظم أهل النضال الوطني والحركات الإصلاحية في لبنان خلال السبعينات والثمانينات، كما أن بعض الحقوقيين البارزين أصدروا فتاوى تؤيد اعتماده بالصيغة النظرية. ويمكن اختصار هذه الدفوع الافتراضية عن مبدأ الفصل، التي أسهب الوزير فاخوري في شرحها، بالنقاط الآتية:

أولاً: تعزيز دور الرقابة البرلمانية على الحكومة، وإبطال كون الوزير النائب مراقِباً ومراقَباً في الوقت نفسه.

ثانياً: تبدئة توكيل الناخب للنائب على أي توكيل آخر له من قبل السلطة الاجرائية قد يتعارض مع وكالته الأساسية التي ائتمنه الناخب على موجباتها.

ثالثاً: تأمين استمرار السلطة التنفيذية الذي يشرط استقرارها، وذلك بإسقاط إمكانية التوزير وشهوة الاستيزار في الوسط النيابي، وتجنيب الحكم بالتالي مخاطر الأزمات الوزارية وخسائر التبديلات والتعديلات الوزارية في قطاعي البرمجة والانتاج.

رابعاً: إبراز الطبيعة التمثيلية للنيابة وإطلاقها من كل قيد، مع نبذ التكيف الوظيفي الذي تفرضه الوزارة على النائب الوزير تأميناً لمصالح السلطة التنفيذية.

خامساً: تقرير اختيار الوزراء على أساس الكفاءة والاختصاص التقني دون الموازنة السياسية بين مراكز القوى.

سادساً: تحرير الوزير وكوادره الإجرائية من ضواغط الخدمات الفردية والجماعية، وتسهيل تفرغه للعمل التنفيذي.

سابعاً: توجيه النائب إلى العمل التشريعي الذي يشكل العنوان الأجدر بهويته وجوهر رسالته، وتحسين أداء اللجان النيابية لمهامها بانقاذها من



التصدع كلما لوّح أولياء السلطة التنفيذية لهذا النائب أو ذاك بالمنصب الوزاري.

* * *

تلك هي النقاط الأساسية التي يرتكز عليها اقتراح الوزير، وقد ورد معظمها في اقتراحات سابقة للفصل بين النيابة والوزارة.

وإذا كانت هذه الأسباب الموجبة لتعديل المادة ٢٨ من الدستور التي أجازت الجمع بينهما مقبولة في المطلق على الصعيد النظري، فإنها تفقد الكثير من خصائصها الإيجابية على الصعيد العملي الواقعي، بسبب افتقار النظام السياسي في لبنان إلى شروط ثلاثة واجبة الوجود لتحقيق الهدف الإصلاحي من الفصل بين النيابة والوزارة.

فأول ما يقتضيه نجاح هذا الفصل هو الغاء الطائفية السياسية، لأن مجرد كون المقاعد النيابية والوزارية موزعة حصصاً على الطوائف، يجعل النائب ممثلاً للطائفة وليس للأمة جمعاء، ويجعل الوزير ملتزماً تحصيل حقوق طائفته وتأمين مصالحها بدلاً من حقوق الأمة ومصالحها كافة. كذلك فإن الفصل بين النيابة والوزارة لا يلغي الخدمات الروتينية والمنفعية التي يقدمها الوزير لناخبي هذا النائب أو ذاك، بل يحولها كلما دعت الحاجة من الخانة الشخصية إلى الخانة الطائفية.

أما الشرط الثاني الذي يجب أن يتوافر لنجاح تجربة الفصل بين النيابة والوزارة، فهو ضرورة التغيير الأساسي في طبيعة النظام، وتأمين تحوله النوعي من «شركة سلطوية» إلى «مؤسسة ديموقراطية».

فواقع الأمر في نظامنا السياسي، أن النواب والوزراء يتحركون في دائرة مصالحهم الذاتية أو مصالح تكتلاتهم الطائفية والسياسية. ولو فصلنا بين النيابة والوزارة لما حصلنا على ما نبتغيه من ثورة إصلاحية في العمق، لأننا عندئذ قد نعرض النظام السياسي لديكتاتورية السلطة التنفيذية التي تؤمن استمرارها في الحكم أعواماً طوالاً، مقابل شرائها ولاء الأكثرية النيابية بوسائل شتى.

لذلك يتعين تبديل الذهنية المسيطرة على الطبقة السياسية، وتأهيل هذه الطبقة لممارسة ديموقراطية صحيحة يحكمها الاقتناع بأن تناغم السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظام البرلماني هو رسالة وطنية ديموقراطية وليس «لعبة برلمانية» يتبارى خلالها المجتمع السياسي المراهق في حلبة المصالح والتجاوزات والنكايات التي لا طائل تحتها. ولا فرق عندئذ بين فصل النيابة عن الوزارة أو الجمع بينهما.

وأما الشرط الثالث والأهم لنجاح هذه التجربة، فهو استرجاع الدولة ثقة المواطن، ورد الاعتبار للطبقة السياسية



عند الرأي العام، وذلك بافتعال ثورة شاملة في الادارة اللبنانية، وتأمين الفصل أولاً بين السياسة والادارة، قبل أي محاولة إصلاحية أخرى.

فالنائب لم يصبح ساعي بريد ومخلص معاملات لناخبيه إلا لأن الادارة لا تلبي حاجات أولئك الناخبين، وهو لو لجأ إلى تلك الادارة مباشرة لما حققت رغباته إلا بصعوبة فائقة، لأنها تنتظر دائماً رأي الوزير الذي يفرض سياسته عليها ويسخرها كما يشاء لمصالحه ونفوذه. وهكذا يصبح الناخب حاجباً في باب النائب، والنائب خادماً في باب الوزير!

لذلك، سواء أجمعنا بين الوزارة والنيابة أم فصلنا بينهما، فالنتيجة واحدة ما دامت الادارة مدارة سياسياً. وما دام الأمر كذلك فمن المستحيل أن يتخلى النواب عن التزاماتهم الخدماتية ويتفرغوا للعمل التشريعي، أو أن تكون لهم رقابة فعالة على سلطة تنفيذية تستعمل الادارة وأدواتها المطاوعة لتدجين النواب وانتزاع ولائهم.

وأخيراً، ما أغرب القول أن الفصل بين الوزارة والنيابة سينجح عندنا مثلما هو ناجح في البلدان ذات الأنظمة البرلمانية العريقة. إنه قول مردود على صاحبه بالتأكيد، لأن القوانين الدستورية ليست مواد استهلاكية معلّبة يمكن استيرادها من هذا البلد أو ذاك، واستعمالها في كل زمان أو مكان، بل هي مخض التجارب والمراس الطويل، وقد تلائم هذه الأمة ولا تلائم تلك بحسب الظروف الموضوعية وحركة التاريخ.

تبقى الخلفية السياسية الكامنة وراء اقتراح الفاخوري، وأترك تحصيلها للقارئ الذي يعرف أن السلطات العليا عوّضته درهم النيابة بدينار الوزارة، وقديما قيل أن الفاخوري يدير اذن الجرّة كما يريد...

١٩٩٦/٣/٢٧







ضمير فرنسا

ذكّرتنيهُمُ الخطوبُ التّوالي
ولقد تذكر الخطوب وتنسي

البحتري

بين فرنسا وشعوب الشرق الأدنى، أو «بلاد المشرق» (Pays du Levant) غزل قديم يرقى إلى أزمنة غوابر سبقت فتح القسطنطينية عام ١٤٥٣ وقيام دولة بني عثمان، كما سبقت رحلة كولومبوس في «بحر الظلمات» واكتشاف أميركا عام ١٤٩٢.

لم تكن الولايات المتحدة قد وجدت في ذلك الحين، ومملكة القياصرة الروس لم تكن تتجاوز السواحل الشمالية للبحر الأسود وشبه جزيرة القرم. حتى انكلترة لم تكن قد أصبحت بعد «سيدة البحار»، لأن اسبانيا ظلت تحمل هذا اللقب حتى دمّر أسطولها عام ١٥٨٨ أمام الجزر البريطانية في معركة «الأرمدا».

أما العثمانيون الذين لم يتمرسوا بفنون الملاحة إلا في زمن متأخر، فكانوا منشغلين حتى نهاية عهد السلطان سليمان القانوني بتوسيع فتوحاتهم في البر من سور الصين إلى البوسنة، الأمر الذي جعل البحر المتوسط بحيرة فرنسية في غياب الضريب، لفترة طويلة من الزمن، سلك خلالها الفرنسيون سلوكاً مثالياً مميزاً مع شعوب المشرق العربي، كان بمثابة الكفّارة التاريخية عن إثم الحروب الصليبية وذكرياتها المريرة.

وقد حرص الفرنسيون دائماً، حتى خلال حملاتهم العسكرية في شرق المتوسط، على الظهور بمظهر الرسل الحضاريين دون الغزاة المستعمرين. وخير مثال على ذلك نابوليون بونابرت الذي اصطحب معه عام ١٧٩٨ إلى مصر جيشاً من العلماء والباحثين قوامه ١٤٣ عالماً في مختلف الميادين، بينهم مشاهير في عصرهم أمثال «مونج» و«برتوليه»، و«فوريه»، وأنشأ مؤسسة علمية في القاهرة مهدت للكشوف الأثرية الكبرى في عهد محمد علي باشا وابنه إبراهيم، حيث تمكن «شامبوليون» من فك رموز الهيروغليف وابتكار «علم الآثار المصرية» (Egyptologie) الذي لم يكن معروفاً من قبل.

وتحتسب المؤلفات التي وضعت بمختلف اللغات الحية في إطار هذا العلم بعشرات الألوف من الكتب المنتشرة في



مكتبات العالم الكبرى، كما أن مصر تحتل بفضل آثارها التي تعود عليها بمكاسب سياحية لا يستهان بها إلى يومنا هذا، مركزاً معنوياً وثقافياً مرموقاً على الصعيد العالمي.

ولا ننس أن بونابرت كان أول من ادخل إلى الشرق مبادئ الحرية والمساواة وحقوق الإنسان التي نادت بها الثورة الفرنسية. وليس أدل على ذلك من استهلال بيانه الأول إلى الشعب المصري بعد انتصاره على المماليك في معركة الأهرام، وقد جاء فيه: «أن الناس جميعاً متساوون عند الله، ولا يميز بينهم إلا العقل والفضائل والعلوم».

ويجمع المؤرخون الذين درسوا حملة بونابرت على أن هذا الفاتح الفرنسي كان الوحيد بعد الاسكندر المقدوني، الذي وضع سيفه في خدمة العلم. وقد نمت في أعقاب حملته روابط ثقافية متينة بين مصر وفرنسا، بدأت برفاعة رافع الطهطاوي، ولن تنتهي بطه حسين.

أما العلائق اللبنانية ـ الفرنسية فترقى إلى سبعة قرون. وقد تميزت في العهود الملكية بطابع الحماية للموارنة، لكنها بعد قيام الجمهورية تحولت إلى علائق ثقافية واقتصادية وثقى مع جميع الطوائف اللبنانية، وكانت القنصليات الفرنسية في المدن الساحلية بمثابة مرجعيات علمية وتجارية يؤمها اللبنانيون على اختلاف مذاهبهم وانتماءاتهم.

وتجدر الإشارة إلى أن اللبنانيين هم أول من أرّخ الثورة الفرنسية وعرّف بها في العالم العربي، وفي طليعتهم الكاتب الشاعر نقولا الترك، والأمير حيدر أحمد الشهابي في كتابه «الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان»، وذلك قبل مئة وخمسين سنة من عهد الانتداب.

ولو شئنا أن نعدد معاهد العلم التي أنشأها الفرنسيون في كل من لبنان وسوريا ومصر، وأن نروي سير أعلامهم الذين أمّوا هذا الحوض الشرقي من المتوسط وأسسوا في مدنه الجامعات، وعلموا الطب والهندسة والقانون، ونظموا الجيوش الحديثة والادارات العصرية، لاستهلك ذلك المجلدات.

* * *

وإذا كان العرب يذكرون بأسف ومرارة بعض الصحائف السود من تاريخ الاستعمار الفرنسي في بلدان المغرب العربي، فكيف يمكن للفلسطينيين أن ينسوا المبادرة الانقاذية الفرنسية يوم حوصروا عام ١٩٨٢ في لبنان، وقامت البوارج الفرنسية بنقل رجال منظمة التحرير الفلسطينية إلى تونس.

وكيف تنسى مصر وسوريا موقف الجنرال ديغول بعد حرب حزيران (يونيو)





١٩٦٧، والحظر الذي فرضه على بيع السلاح الفرنسي إلى إسرائيل، وقد هاله أن تكون هذه الدولة التي خلقها الغرب تكفيراً عن اضطهاد اليهود في ألمانيا النازية قد جنحت إلى الجبروت وتحولت رأس حربة للشر والعدوان في محيطها، فقال كلمته الشهيرة التي أقامت المحافل الصهيونية وأقعدتها: «أن اليهود لا يزالون كما كانوا عبر تاريخهم، شعباً يعتبر نفسه متفوقاً ويسعى إلى السيطرة»؟

بل كيف ينسى لبنان وقائع الأيام التي أعقبت هجوم الكومندوس الإسرائيلي على مطار بيروت ليلة ١٩٦٨/١٢/٢٨ وإحراق ١٣ طائرة مدنية من أسطول شركة طيران الشرق الأوسط؟

إن سفير لبنان في باريس يومذاك الأستاذ فيليب تقلا خير شاهد على الاهتمام الخاص الذي لقيه من الجنرال ديغول أمام ممثلي مئتي دولة من رجال السلك الديبلوماسي الذين جاؤوا يهنئونه برأس السنة ١٩٦٩ في قصر الاليزيه، حيث قال له على مسمع من ذلك الجمهور المميز، وسفير إسرائيل في ذلك الحين «والكر ايتان» منقبض الأسارير: «سأراك على انفراد يا سعادة السفير لأعرب لك عن أسفي واستنكاري لما حدث. إنني أرفض بحزم أن يستعمل جيرانكم طوافات «آلويت» الفرنسية لاحراق مطار بيروت».

وبعد، فلا يسعنا في هذه العجالة، أن نكتب سيرة ذلك الضمير الفرنسي، بل الضمير الإنساني العظيم، الذي تعرض للاغتيال مراراً على يد الجنرال «سالان» وأعوانه من القادة العنصريين المتطرفين، لأنه اعترف بحق الجزائر في الحرية والاستقلال وأسس لعلائق جديدة مميزة مع العالم العربي.

وغني عن التنويه بأنه هو الذي وضع مع المستشار أديناور حجر الزاوية في بناء الوحدة الأوروبية، وشجب الأحلاف الدولية وسباق التسلح الذي يقود إلى الحرب، وخرج من دائرة الحرب الباردة ليبني جسور الحوار مع السوفيات.

لكن لا بد من تذكير فرنسا والديغوليين الجدد الذين يحكمونها اليوم، وعلى رأسهم ضيفنا الكبير الرئيس جاك شيراك الذي يصل إلى بيروت غداً، بالحملات التي تعرض لها الجنرال ديغول من جانب الصهيونية، بسبب موقفه الداعم للحق العربي وسيادة لبنان، وهي حملات اعلامية مسعورة ما لبثت أن تحولت إلى مؤامرة سياسية كبرى في أيار (مايو) ١٩٦٨، وأدت إلى الإطاحة بالرجل في نيسان (أبريل) ١٩٦٩.

فقد حاولت الصحافة اليهودية أن تصمه بالنازية والعنصرية والعداء للسامية، وشبهته بشارل موراس، وأدوار درومون، وأدولف هتلر! والأمثلة على ذلك عديدة نذكر منها أن صحيفة «يديعوت



احرونوت» كتبت تقول في ١٩٦٧/٦/١٧، أي بعد أيام معدودة من العدوان الإسرائيلي على مصر وسوريا: «لقد فاق ديغول الزعماء السوفيات حقداً على إسرائيل وأثار في فرنسا من جديد أجواء قضية دريفوس»!

وفي التاريخ نفسه، كان عنوان المقالة الافتتاحية في جريدة «معاريف» الإسرائيلية: «شارل بيتان»!

* * *

تلك هي صورة فرنسا التاريخية الماثلة في ذاكرتنا والتي لا يرقى إليها النسيان ولا يفوتنا الأعراب حيالها عن التقدير والعرفان... فرنسا الحقيقة، وفرنسا الشريك الحضاري، وفرنسا الضمير.

هذه الصورة تكتمل اليوم بحضور الرئيس شيراك شخصياً إلى بلاد الأرز وأرض الكنانة بالتنسيق التام مع الشقيقة سوريا وترحيبها. والزيارة في حد ذاتها تعبير عن قرار فرنسي تلتزم به أوروبا التي لم تكفر، والحمد لله، بأبوّتنا لها، ظلماً وعقوقاً، مثلما كفر بهذه الأبوة سكان القارات والمحيطات البعيدة... أنها تعبير عن قرار فرنسي أوروبي يقضي بإحلال السلام في هذه المنطقة، لأن السلام وحده يستأصل الإرهاب، كل ارهاب، ويقضي في الوقت نفسه بتوفير التوازن الاقتصادي والإنمائي بين شمال المتوسط وشرقه وجنوبه.

وما دامت الزيارة الرئاسية الفرنسية على هذا المستوى المرموق الذي لم نعرف له مثيلاً منذ عقود، وقد عودتنا ديبلوماسية المكوكيين من سعاة البريد أن ندور في الحلقة المفرغة حتى تفرغ عقولنا من الإبداع وقلوبنا من الحب، فلا بد لنا في مثلث القاهرة، دمشق، بيروت، من أن نحلم بتحقيق أمنيات ثلاث:

الأولى أن تدخل أوروبا شريكاً أساسياً في رعاية مفاوضات السلام إلى جانب الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، وذلك عبر مؤتمر يكون التتمة الجوهرية التكميلية لمؤتمر مدريد الاعدادي.

والثانية أن يضاف خلال بحث التسوية، إلى مبدأ «الأرض مقابل السلام»، مبدأ «الأمن مقابل التطبيع». فإذا كان المبدأ الأول يفرض على إسرائيل أن تنسحب من جنوب لبنان والجولان تطبيقاً لقرارات مجلس الأمن ٤٢٥، و٢٤٢، و٣٣٨، فإن المبدأ الثاني يفرض عليها وعلى جيرانها التخلص من أسلحة الدمار الشامل، أياً كان فعلها ومداها، وبالدرجة الأولى سلاح إسرائيل النووي الذي لا يهدد جيرانها فقط، بل يهدد الشرق الأوسط بأسره، كما يهدد أوروبا في عقر دارها وشمالي أفريقيا.

أما الأمنية **الثالثة**، فهي أن يعاد النظر جذرياً باتفاقات أوسلو بين إسرائيل



ومنظمة التحرير الفلسطينية لأنها قدمت حلاً للقضية أقبح من ربطها وتعقيدها. وفي موازاة ذلك، وضع شرعة دولية للقدس تحفظ حقوق الديانات الثلاث، وتحترم ارتباطها الدهري بالحوزة المقدسية.

لقد عرف الرئيس شيراك بأنه رجل القرارات الحاسمة، وآخر الأدلة على ذلك، وهو ليس الأخير، القرار الذي اتخذه في بداية عهده باستئناف برنامج فرنسا النووي، ولم تتمكن أي قوة في العالم أن تثنيه عن موقفه، حتى نفذت إرادته وأعاد إلى فرنسا منزلتها الأولى في التقنيات النووية المتطورة.

ولسنا في أي حال من السذاجة بحيث نسلّم بديهياً بأن الهدف من زيارة الرئيس شيراك للمنطقة هو تعزيز العلاقات اللبنانية الفرنسية أو السورية الفرنسية أو المصرية الفرنسية، وأن الهجمة الديبلوماسية المحكمة التي سبقت هذه الزيارة أو واكبتها إلى عواصم الشرق الأدنى تبتغي إدخال فرنسا من أبوابها التقليدية إلى مغارة الأسواق والمشاريع الاقتصادية التي استبعد فرنسا حلفاؤها الظرفيون عن مفاتيحها السحرية بعد حرب الخليج...

فالمسألة أعمق من ذلك وأكبر وأصدق بكثير!

إنها تشبه عودة «يوليس» إلى «ايتاك» ليخرج المتسلطين بالحديد والنار على بيت أبيه!

ولن يكون هيناً على رئيس فرنسا الكاثوليكي المؤمن أن يحتفل معنا بالجمعة العظيمة في البلد الذي يعاني آلام السيد المسيح منذ ربع قرن، ثم يحتفل معنا أيضاً في لبنان ومصر بقيامته المجيدة، دون أن يمر بقبر المسيح وصخرة قيامته في أورشليم!

إن الواقع الذي لا يكون راهناً يصبح ممكناً بالرهان، والرهان الذي لا يكون ممكناً يصبح راهناً بالإرادة.

ويخلق ما لا تعلمون.

١٩٩٦/٤/٣





وطن بلا ذكريات ودولة بلا ذاكرة؟

الدولة التي لا تملك المحفوظات الدقيقة المبوبة دولة بلا ذاكرة!

والدولة التي لا تملك الأجهزة الإحصائية الفاعلة سفينة بلا بوصلة!

لذلك، واستدراكاً لمثل هذا النقص، انشئت وزارة التصميم العام في أوائل الستينات، وتعين أن تتولى مهام التنسيق بين مختلف الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية، وأن تكون المرجعية الأولى في شؤون التوثيق والإحصاء.

ويوم ارتأت السلطة السياسية إلغاء وزارة التصميم العام في السبعينات لأسباب لا تزال مجهولة، صرفت معظم موظفيها بحجة التوفير، واحتفظت من كوادرها الأساسية فقط «بمديرية الإحصاء المركزية» التي ألحقت برئاسة مجلس الوزراء.

ومعروف أن في صلب اختصاص المديرية المذكورة إجراء مَسح إحصائي ميداني بصورة دورية منتظمة في مختلف المناطق والقطاعات، وإعطاء الأرقام الرسمية لمؤشر الغلاء، وحجم الإنتاج الصناعي والزراعي، ومعدلات الدخل، وميزان التجارة الخارجية، وغير ذلك من المعلومات الأساسية التي لا بد منها لوضع برامج التنمية ورسم السياسة العامة للدولة.

ولكن، منذ الحاقها برئاسة الحكومة، أصبحت «مديرية الإحصاء المركزية» اسماً لغير مسمّى، وتوزع أعمالها وصلاحياتها مجلس الإنماء والإعمار وغيره من الإدارات الحكومية والشركات الخاصة المحلية والأجنبية!

ليس هذا وحسب، بل إن هذه المؤسسة الرسمية تعيش حالة بداوة إدارية وضياع. فليس لها مقر ثابت ولا عنوان محدد! وموظفوها قابعون في بيوتهم يتمثلون قول الشاعر: «نعدد أياماً ونقبض راتباً...».

وفي أي حال، تبقى الازدواجية بالنسبة لوظيفة الإحصاء، بين مؤسسة حكومية لا تعمل، ومؤسسات خاصة تعمل بالتكليف وبدون تنسيق في ما بينها، أهون من الحائط المسدود الذي يصطدم به الباحث عن وثيقة ما في إدارات الدولة التي لا تملك جهازاً مركزياً للمحفوظات!

فالمسألة ليست بنت يوم وليلة، بل



إنها مزمنة تعود إلى عشرات السنين.
وأذكر في هذا الصدد على سبيل المثال، إن وزارة الإعلام كانت قد أعدت عام ١٩٧٣ نشرة خاصة عن وقائع مرحلة الاستقلال لمناسبة ذكراه الثلاثين، وتم توزيع تلك النشرة على الصحف ووكالات الأنباء المحلية والأجنبية.

لكن رؤساء التحرير، وكنت واحداً منهم، طلبوا من الوزارة بعض الصور التاريخية لتلك المرحلة كي تنشر إلى جانب النصوص.

وعبثاً حاول موظفو الوزارة في ذلك الحين أن يعثروا في الإدارات الرسمية جمعاء، من القصر الجمهوري إلى بلدية بيروت، على صورة واحدة من زمن الاستقلال... استقلال الوطن... فإنهم لم يوفقوا!

حتى مصور الحكومة انطوان دالاتي لم يعثر على الضالة المنشودة في محفوظاته الفوتوغرافية المتراكمة يومذاك بلا تبويب ولا تنظيم.

عندها لجأت بصفتي الشخصية إلى الصديق الشيخ ميشال بشارة الخوري الذي أمدني بمجموعة صور استقلالية من أرشيف العائلة، دفعت بها إلى وزارة الإعلام حيث تم تظهير نسخ عنها أرسلت إلى الصحف.

كان ذلك عام ١٩٧٣، ولو تكرر الأمر في يومنا هذا لوقعت الدولة في الورطة نفسها بعد ثلاثة وعشرين عاماً!

فأي دولة هي هذه التي لا نجد في خزائنها وثيقة واحدة، ولا صورة، ولا مطبوعة، تجعلنا نقف عند ذكرى!

١٩٩٦/٤/١٠





لعبة الباطن والظاهر في الانتخابات الإسرائيلية

بعد ٤٨ سنة من قيام دولة إسرائيل، وكل ما حبلت به تلك السنون وخلّفته من عمليات حربية واعتداءات واجتياحات، لا يزال بعض العرب يعتقدون أن هذه الدولة لا تختلف عن أي دولة أخرى، سوى أنها متفوقة على جيرانها بفضل امتلاكها التقنيات الحديثة والسلاح المتطور.

ولكن الحقيقة مختلفة كلياً: الحقيقة أن إسرائيل دولة مموّهة، ظاهرها ديموقراطي برلماني مدني، وباطنها دكتاتوري أوتوقراطي عسكري. وكل من يحمل الجنسية الإسرائيلية هو جندي كامل الانتماء إلى جيش محترف.

ليس هذا وحسب، بل إن جميع الرؤساء والوزراء والنواب والسياسيين والإداريين والديبلوماسيين والقضاة، وحتى الصحافيين وأساتذة الجامعات وأصحاب المهن الحرة والعمال المتخصصين والحرفيين، وكل من يحتل منزلة مميزة في إسرائيل، هم عسكريون تخرجوا من جامعة الجيش وانخرطوا في الحياة العامة بعد أن بلغوا الخامسة والأربعين وهي سن التقاعد للعسكريين.

وهؤلاء جميعاً أعضاء في الأوليغارشية المنبثقة من الجيش والتي تحتكر السلطة والقرار.

وكما أن رجال الصف الأول من زعماء الدولة العبرية أمثال بن غوريون وأشكول ودايان وبيغين، وحتى شامير ورابين وبيريس المخضرم، كانوا أعضاء في العصابات الإرهابية وأشهرها الهاغانا وشترن واللارغون خلال الانتداب البريطاني على فلسطين، كذلك فإن رجال الصف الثاني المرشحين لقيادة إسرائيل في المستقبل المنظور نشأوا جميعاً في كنف «جيش الدفاع الإسرائيلي» الذي تألّف من رجال تلك العصابات بعد قيام الدولة.

أما انتظام هؤلاء العسكريين المحترفين في أحزاب سياسية مدنية توحي للرأي العام في الداخل والخارج بالتنافس على السلطة حيناً والتنافر والتنابذ أحياناً، فهو لا يعدو كونه حفلة تنكرية يقصد بها ذرّ الرماد في العيون وصرف العرب وغير العرب عن الأهبة واليقظة والشكوك.

وخير دليل على ذلك ما ذكرته



جريدة «هاآرتس» الإسرائيلية في ١٩ آذار (مارس) الماضي نقلاً عن مجلة «يو.اس. نيوز اند ورلد ريبورت» الأميركية، من أن الجنرال داني ياتوم الذي عيّن في الأسابيع الأخيرة رئيساً للموساد، ووزير الخارجية في الحكومة الحالية ايهود باراك، وزعيم تكتل «ليكود» المعارض بنيامين نتنياهو، كانوا تابعين جميعاً لسلاح الكومندوس في الجيش، وقد سبق أن اشتركوا معاً في إحباط محاولة قام بها الفدائيون الفلسطينيون لخطف طائرة «سابينا» البلجيكية في مطار اللد عام ١٩٧٢.

فهل نكون من السذاجة بحيث نصدق أن ما جمعه الرهان على الحياة أو الموت بين هؤلاء المحاربين بالأمس، يمكن للسياسة أن تفرقه عبر مواقفهم المتناقضة اليوم؟!

ويتجلى الدهاء، الإسرائيلي بأجلى مظاهره في الانتخابات النيابية بحيث تمارس لعبة الظاهر والباطن بأسلوب ماكيافيلّي دقيق يموّه الحقائق تمويهاً كاملاً.

فالعملية الانتخابية تجري بإشراف المخابرات على أساس تحالفات ومعادلات مدروسة تمنع قيام أكثرية بارزة في الكنيست. ولذلك يصعب على أي حكومة أن تحصل على الثقة في البرلمان بأكثرية تتجاوز الصوت الواحد أو الصوتين، اللهم إلا إذا كانت حكومة ائتلافية تفرضها حالة استثنائية كحالة الحرب.

أما الدعوة إلى انتخابات جديدة، فكثيراً ما تتم لأهداف مستترة تخفيها أسباب ظاهرة، كما حصل أخيراً في تقديم موعد الانتخابات النيابية من ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٦ إلى ٢٩ أيار (مايو). فقد كان السبب المعلن هو أن بيريس يرغب في الحصول على توكيل شعبي مطلق يسمح له بتنازلات كبيرة في الجولان خلال مفاوضاته مع سوريا. وكان عذر بيريس في تقديم الموعد أن موجة التعاطف الشعبي مع حزب «العمل» بعد اغتيال رابين يمكن أن تضعف وتتلاشى إذا امتد انتظار الانتخابات حتى الخريف.

ولو صح أن هذا السبب المعلن هو السبب الحقيقي لتقديم الموعد، لما بادر نتنياهو إلى تبنيه قبل أن ينتهي بيريس من إعلانه، لأنه في منطق المعارك الانتخابية عذر أقبح من ذنب، باعتباره يدعو تكتل «ليكود» إلى الموافقة على تدبير يعزز مواقع خصمه!

ولكن سرعان ما تبين أن وراء الأكمة ما وراءها، كما تبين أن السبب الخفي المستتر لتقديم موعد الانتخابات، وهو ما اتفق عليه سراً بين الفريقين وكشفته الأحداث المتلاحقة فيما بعد، إنما كان التهرب من مواجهة استحقاق السلام الذي يقضي بالإنسحاب الكامل من



الجولان وجنوب لبنان، وكذلك إرجاء المفاوضات المحرجة مع سوريا إلى أجل غير مسمى، ثم الإفادة من العمليات الانتحارية الطارئة والتي لم يعرف حتى الآن بالدليل القاطع من يقف وراءها، لتحويل الاهتمام الدولي عن مسألة السلام ومفاوضاتها المتعثرة، إلى مكافحة الإرهاب الذي تذرعت به إسرائيل لوقف انسحابها من الضفة الغربية، وفرض حصارها الجائر على الشعب الفلسطيني، وتهديدها السافر بضرب المقاومة اللبنانية.

ومن يدري؟ فقد تكشف الأسابيع المقبلة عن أسباب خفية أخرى لتأجيل الانتخابات، قبل حلول موعدها الجديد في ٢٩ أيار (مايو) المقبل، تقلب معادلات كثيرة في الاتجاه الذي يدفع بصقور الحرب الجدد إلى السلطة العليا ويبعث بيريس في رحلة سياحة واستجمام هذه المرة إلى دوحة الشطئان المالحة وسلطنة الخناجر!...

١٩٩٦/٤/١٠







أسمدة من النفايات لتغذية فقراء العالم!

بحلول السنة ٢٠٠٠ يصبح سكان الأرض ٦ مليارات و٥٠٠ مليون نسمة، بعدما كانوا مليارين فقط عام ١٩٢٠!

أي أن الزيادة بلغت ٤ مليارات و٥٠٠ مليون نسمة خلال ثمانين عاماً، وهو رقم قياسي لم يعرف له مثيل في تاريخ البشرية إطلاقاً!

وقياساً على ذلك يتوقع الخبراء أن يصل العدد إلى ١٠ مليارات سنة ٢٠٢٠، و١٢ ملياراً سنة ٢٠٥٠، إذا لم تتم السيطرة على التناسل في السنين العشر المقبلة.

ولعل ما هو أخطر وأدهى من هذا الانفجار السكاني أن نسبة المقيمين في المدن ستبلغ ٥٠ في المئة من مجموع البشر سنة ٢٠٠٠، بعدما كانت ١٠ في المئة في بداية القرن العشرين، و٣ في المئة فقط أوائل القرن التاسع عشر!

ولو توزع هؤلاء (أي الـ ٥٠ في المئة) البالغ عددهم ٣ مليارات و٢٥٠ مليوناً على مدن صغيرة يسكنها أقل من ٢٥٠ ألف نسمة، لأمكن إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية المتفاقمة من جراء التكاثر المطّرد، ولكن معظم هؤلاء يتراكمون تراكماً فوضوياً في مدن يزيد عدد سكانها على ثلاثة ملايين ويتخطى أحياناً عتبة العشرة ملايين إلى ١٥ و٢٠ و٢٥ مليوناً.

أما المعضلة الأساسية فهي أن معظم هذه المدن الكبرى، وخصوصاً العملاقة منها، يقع فيما كان يعرف بالعالم الثالث، ما عدا عشر مدن عملاقة تقع في العالم الصناعي المتطور، نذكر منها السبع الأولى مع عدد سكانها نهاراً، وهي: طوكيو (٢٨ مليوناً) تجمع نيويورك - فيلادلفيا (٢٧ مليوناً)، لوس أنجلس (١٦ مليوناً) موسكو (١٣ مليوناً)، أوساكا (١٢ مليوناً)، باريس (١١ مليوناً)، وشيكاغو (١١ مليوناً).

أما بقية المدن المتضخمة سكانياً، ويفوق عددها العشرين، فكلها في الدول النامية أو المتخلفة، ونذكر منها: ساو باولو (٢٠ مليوناً)، مكسيكو (١٧ مليوناً)، سيول (١٧ مليوناً)، كالكوتا (١٤ مليوناً)، بيونس آيرس (١٤ مليوناً)، بومباي (١٤ مليوناً)، القاهرة (١٤ مليوناً)، ريو دوجانيرو (١٢ مليوناً)، جاكارتا (١٢



مليوناً)، مانيلا (١٢ مليوناً)، شنغهاي (١١ مليوناً)، بانكوك (١٠ ملايين) ودلهي (١٠ ملايين).

وعلى رغم التقدم العلمي والكفاية المادية وتفوق الإدارات الحكومية في العالم الأول، فقد عجز هذا العالم الغنيّ حتى الآن عن إيجاد الحلول الملائمة لما يعرف بأحزمة البؤس التي تطوّق المدن العملاقة في ضواحيها القريبة والبعيدة، حيث يتراكم الملايين من المعوزين والعاطلين عن العمل وتنتشر المخدرات والأوبئة الجنسية وجرائم القتل والسرقة والدعارة والإرهاب، إلى آخر الفصول السوداء في كتاب الزمن المعاصر.

ولكن الدول الصناعية المتطوّرة، وخصوصاً ذات الأراضي الواسعة بالنسبة لعدد سكانها، كالولايات المتحدة وكندا وفرنسا وغيرها، استطاعت أن تحد بدرجات متفاوتة من نزوح الريف إلى المدينة، بواسطة الإنماء، والخدمات الاجتماعية، والمواصلات الالكترونية السلكية واللاسلكية، وشبكات الطرق، وأسباب الرفاهية والترفيه. ولذلك ينتظر أن تحافظ هذه الدول في القرن المقبل على توازنها السكاني وحسن توزيع مواطنيها في أراضيها.

أما في العالم الثالث، فالمشكلة بدأت تتحول إلى كارثة، وهي تقترن بفواجع الفقر ونقص الموارد والتخلف وفساد الأنظمة السياسية والإدارية. لذلك أصبحت معظم المدن العملاقة في العالم الثالث، وهي تزداد عملقة كل يوم، أشبه بقاذورات جماعية تختنق في عبابها الملايين، وكل ما يعود إليها أو يحيط بها ملوّث، من الهواء الطافح بسموم قاتلة تمجها مداخن السيارات والشاحنات، إلى مياه الشفة التي كثيراً ما تمتزج بنفايات البشر المتسربة من مجاري الصرف الصحي، ومعظم هذه المجاري تآكل بمرور الزمن، وهو يعود إلى القرن الماضي ولا أمل بتجديده في بلاد رازحة تحت عبء الديون، خزائنها فارغة وحكامها ينهبون أموالها ويحوّلون الاعتمادات الداخلية والمساعدات الخارجية إلى حساباتهم الخاصة في البنوك العالمية الكبرى.

خلال ذلك كله، وفي خط موازٍ لهذا الوضع البشري الزري، تموت الغابات الخاضعة لمبدأ «اقطع ولا تزرع»، وتتصحر الغياض والمزارع والواحات، وتنقرض فصائل حيوانية كانت إلى الأمس القريب تملأ البر والبحر، وتتقلص طبقة الأوزون، وتزداد حرارة الأرض فتذوب الجبال الجليدية في القطبين ويرتفع منسوب البحار.

وبدلاً من قيام حركة ثورية إصلاحية في العالم بأسره تقودها الأمم المتحدة والدول العظمى لتصحيح الخلل البيئي الذي يتجه بالكون إلى الزوال؛



وعوضاً عن تضييق الفوارق الاقتصادية والاجتماعية المعيبة بين الشمال والجنوب... نجد بعض الشركات الكبرى في العالم الرأسمالي الذي لا يشبع، تجري اختبارات وأبحاثاً مكثفة لاستخراج مواد غذائية من النفايات يسدون بها رمق الجيّاع في العالم الثالث. فتكون أسمدة للبشر شبيهة بالأسمدة التي يمزجونها بالتربة لتغذية النبات، أو يخلطونها مع الفيتامين لتغذية الدواجن والمواشي!..

لا تستغربوا، ولا تستنكروا. فالعالم الثالث مسؤول هو أيضاً، وإلى حد بعيد، عن تخلفه وارتمائه في مزبلة التاريخ. وهو لن يثور على «خضراء الدّمن» هذه، لأنه يعرف بالمعاينة والممارسة أن أخصب المراعي ينبت فوق المزابل.

لقد ألف ذلك، ولن يبالي.

١٩٩٦/٤/١٠





محاولة إرهاب أوروبا
لإبعادها عن شرق المتوسط

يوماً بعد يوم يتّضح أن دورة العنف التي افتعلتها إسرائيل تتخطّى مسألة الاقتصاص من «حزب الله» وتعويم حزب العمل وزعيمه شمعون بيريس في انتخابات ٢٩ أيار (مايو).

فإسرائيل هي التي استدرجت «حزب الله» إلى معركة لم يكن له امتياز توقيتها، وذلك عندما قصفت بلدة ياطر قبل أسبوعين وقتلت ثلاثة مدنيين.

لقد برّرت إسرائيل خرقها لاتفاق تموز (يوليو) ١٩٩٣ بعذر أقبح من ذنب، وهو أن قصف ياطر كان غلطة! متجاهلة أن الغلطة كثيراً ما تكون أسوأ من جريمة!

ولكن أهمية هذا الحدث لا تكمن في سبب قصف ياطر، بل في النتيجة التي أدّى إليها، وهو استفزاز «حزب الله» الذي كانت إسرائيل تسعى إلى استفزازه بأيّ وسيلة في هذه المرحلة بالذات.

مسلسل الأحداث التي وقعت بعد ذلك معروف لا حاجة إلى استظهار وقائعه الدامية وتفاصيله السوداء. وهو يؤكّد للمرة الخمسين أو أكثر منذ العام ١٩٧٨، أن العمليات العسكرية لم تؤد إلى استئصال ما تسميه إسرائيل إرهاباً ويسميه غيرها مقاومة يتزعمها اليوم «حزب الله»، بل أدّت إلى تثبيت هذه المقاومة وترسيخها رغم ما حققته الدولة العبرية من توسّع على حساب لبنان في حملتها الإرهابية الأخيرة حيث مدّت الشريط الحدودي بضعة كيلومترات بتفريغ عشرات القرى من سكّانها على ضفاف الليطاني.

أمّا بالنسبة للانتخابات، فتشير استطلاعات الرأي إلى أن شعبية بيريس التي انهارت بعد العمليات الانتحارية الأخيرة، كانت قد عادت إلى سابق انتعاشها بفضل الحملة المشتركة التي قام بها الجيش الإسرائيلي وشرطة عرفات ضد كوادر «حماس» في الضفة الغربية وغزّة، وبفعل التضييق الذي لم يسبق له مثيل على الشعب الفلسطيني المحاصر، وذلك قبل الفصح اليهودي وكاتيوشا «حزب الله».

وما دام الأمر كذلك، أي أنه ما دامت إسرائيل تعرف بما سبق من تجارب أن حملتها العسكرية لن تستطيع القضاء على





«حزب الله» وأن شمعون بيريس ليس بحاجة ماسّة إلى تلك الحملة، كما يتصوّر بعضهم خطأ لتأمين فوزه في الانتخابات...

فلماذا أقدمت إسرائيل إذن على هذه العملية الواسعة في لبنان؟!

ولماذا تمّ توقيت هذه العملية بعد أسبوع فقط من توقيع معاهدة التعاون العسكري الجوي بين إسرائيل وتركيا؟

ومن أوحى توقيع هذه المعاهدة بعد أسبوع واحد من مغادرة الرئيس الفرنسي جاك شيراك بيروت والقاهرة؟!

ولماذا وقعت المعاهدة الإسرائيلية ـ التركية بعدما تبين للمجتمع الدولي المنعقد في شرم الشيخ أن المجموعة الأوروبية لن تقطع المفاوضات النقدية مع إيران؟!

* * *

المسألة أعمق بكثير وأبعد من أصوات المدافع وصواريخ المروحيات. إنها في رأي بعض المراقبين، طبيعة الصراع بين «الشرق أوسطية» و«المتوسطية»، التي أخرجت إسرائيل وتركيا عن طورهما!

ففي إطار «الشرق أوسطية» أي مشروع «الشرق الأوسط الجديد» الذي ينادي به بيريس، تنفرد بعض الشركات الأميركية التي يملك اليهود أكثرية الأسهم في مجالس إدارتها بخيرات المنطقة، وهو ما يساعد على تحقيق الدولة العبرية حلمها التوراتي من النيل إلى الفرات بالاستعمار الاقتصادي على الأقل، كما تبعد «الغريم» الأوروبي عن دائرة الاستثمار في الموقع الاستراتيجي القطبي بين ثلاث قارات.

أمّا تركيا فتسترد سلطانها المفقود في العالم الإسلامي، وتشفي غليل حقدها على العرب الذين تخلّوا عن الامبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى وأسهموا في زوالها، كما تنتقم، ولو بعد قرن، من الأوروبيين الذين قضوا على «الرجل المريض» وبابه العالي، بعدما كادوا لبني عثمان في عمق دولتهم ما يزيد على ١٥٠ عاماً، وذلك عبر ما يعرف بـ«المسألة الشرقية» في قاموس المؤرخين.

وأمّا في إطار «المتوسطية» التي تنادي بالتعاون والتنسيق التام في مختلف الميادين، بين مجموعة الدول الأوروبية ومجموعة دول البحر المتوسط، فلن يكون لليهودية العالمية دور القيادة العليا، ولن يتمكن محور «أنقرة ـ تل أبيب» أن يقتلع الجذور الأوروبية من المغرب العربي، كما لن تستطيع إسرائيل وتركيا أن تتصرّفا بمصير لبنان وسوريا ومصر وفلسطين، فضلاً عن اليونان وقبرص، تصرّفاً كيفياً يعيد الهيمنة العثمانية المتجدّدة، برأسين هذه المرة، أحدهما في الأناضول والآخر في فلسطين.

* * *



حتى الآن يبدو أن الحلف الثلاثي بين يهود أميركا وإسرائيل وتركيا قد أربك العواصم الأوروبية جمعاء، وخصوصاً باريس التي أعلن رئيسها صراحة في بيروت تمسّك فرنسا بانسحاب إسرائيل من لبنان تنفيذاً للقرار ٤٢٥، كما رحّب بآلية التعاون المتوسطي التي طرحها الرئيس نبيه بري في خطابه أمام البرلمان اللبناني في حضور الرئيس الفرنسي، وهو خطاب يلتقي وخطاب الرئيس شيراك في نقاط رئيسية عدّة، ولا يناقض الثوابت المعلنة لمواقف دمشق.

ولا ننس من جهة أخرى كلمة الرئيس الفرنسي الشهيرة في جامعة القاهرة حيث قال: «إن أوروبا التي هدمت جدار القطيعة في برلين بين الشرق والغرب، مصمّمة على بناء جسر التعاون المثالي بين الشمال والجنوب».

كما يجب ألاّ يفوتنا في أي حال أن الصهيونية وإسرائيل ستعملان بكل الوسائل المتيسّرة لمنع أوروبا من العودة إلى هذه المنطقة بعد استبعادها كلياً في مؤتمر مدريد ١٩٩١ ومنعها من الاشتراك في رعاية المفاوضات أو حتى الانضمام إليها بصفة مراقب!

ومهما يكن من أمر، فقد سجل الحلف المشار إليه، ثلاث نقاط مهمة في المبارزة المزعومة بين اليهودية الأميركية وأوروبا على شرق المتوسط.

الأولى تقديم ما يسمّى مكافحة الإرهاب على مشروع السلام، وبالتالي إسقاط المقولة الفرنسية ـ المصرية ـ السورية بأن إحلال السلام هو السبيل الوحيد إلى التخلّص مما يسمونه إرهاباً.

والثانية وضع سوريا بين فكيّ كمّاشة إسرائيلية تركية تمسك بها الصهيونية.

والثالثة ضرب لبنان الذي تحرص فرنسا وبريطانيا وكل أوروبا على أمنه واستقراره وسلامة أراضيه. وبدلاً من أن تنسحب إسرائيل تطبيقاً للقرار ٤٢٥، بدأت توسيع الشريط الحدودي بحيث تسطو نهائياً على مياه الليطاني.

وفي انتظار المواقف الأوروبية والإقليمية التي لا بدّ أن تنجلي في الأيام أو الأسابيع المقبلة، فتعيد إلى المنطقة بعض التوازن المهدد، يسجل المراقبون بأسف بالغ سقوط أحلام السلام سواء أكانت متوسطية أم شرق أوسطية... وهذه المرة أيضاً، باسم «يوتوبيا» مصطنعة تدعى «أمن إسرائيل»، كانت مدخلاً إلى جميع الحروب في تاريخنا المعاصر.

١٩٩٦/٤/١٧





أشرف من طلب النجدة واستجداء الحماية

الأحداث الدامية التي وقعت في مونروفيا ومُني خلالها أفراد الجالية اللبنانية بخسائر جسيمة في ممتلكاتهم، تفرض على الدولة وضع خطة متكاملة للحركة والمبادرة تعتمد في مثل هذه الحالات المأسوية الخطيرة التي أصبحت بفعل تكرارها من يوميات الحياة اللبنانية في المهاجر المختلفة.

ففي دول أفريقيا السوداء وأميركا اللاتينية وبعض المناطق الآسيوية، وهي جميعاً حديثة العهد بالاستقلال وتحسب في عداد بلدان العالم الثالث، لا بد أن تقع بين الفينة والفينة ثورات وانقلابات سياسية أو حروب إقليمية ومجازر أهلية يكون اللبنانيون أول ضحاياها، باعتبارهم ينتسبون إلى بلد صغير لا يملك القوة الرادعة المرهوبة.

وفي كل مرة تقف دولتنا موقف اليتيم الذليل مستجدية تدخل هذه الجهة القادرة أو تلك لحماية رعاياها المهددين، حتى إذا تم انقاذ الجالية اللبنانية كلياً أو جزئياً بفعل تجاوب المحسنين، وجب أن تدفع دولتنا فاتورة الخدمات الانقاذية، لأن الاقوياء لا يتبرعون حتى بالأعمال والمبرات الإنسانية مجاناً!

ولا يحملنّ أحد كلامي على محمل الانتقاد أو اللوم لأي مسؤول أو أي جهاز لبناني في تعامله مع مشكلات طارئة من هذا النوع، لأن المسؤولين يبذلون قصارى الجهد في تجنب الأسوأ، وذلك ضمن إمكاناتهم المحدودة التي تقتصر في معظم الأحيان على تكثيف الاتصال عبر وزارتي الخارجية والمغتربين بالدول ذات الأساطيل البحرية والجوية القادرة على فرض وجودها في مناطق التوتر، أو تأمين بعض وسائل النقل بالوساطات والشفاعات الفردية المتيسرة.

لذلك نهيب بالسلطة السياسية والمؤسسة العسكرية أن تعملا معاً، وبالسرعة الإجرائية الممكنة على إنشاء وحدة إنقاذ تابعة لقيادة الجيش، تكون مهمتها نجدة المغترب اللبناني في أي مكان من العالم، والتصدي لأي عملية قرصنة قد تطرأ ضد طائرة مدنية لبنانية، أو اعتداء يقع ضد جالية أو سفارة لبنانية في الخارج.

ولا حاجة إلى التنويه بأن المطلوب ليس جهازاً عسكرياً يفوق حجم لبنان



المادي أو يتخطى حدود إمكاناته المتواضعة. فلبنان ليس الولايات المتحدة التي تستعمل قوات المارينز، ولا فرنسا التي تستخدم الكتيبة الأجنبية، أو غيرهما من الدول المتفوقة عسكرياً.

ولكن في استطاعة لبنان أن يمتلك فرقة عالية الكفاءة من رجال الكومندوس متخصصة في العمليات الإنقاذية المعقدة ولديها جهاز بحري وجوي قادر على نقلها فوراً إلى موقع الاضطرابات، حيث تعمل منفردة أو بالتعاون مع إحدى القوى الدولية الرئيسية في المنطقة المستهدفة، وذلك حسبما تمليه الظروف الميدانية الخاصة بالعملية الإنقاذية وحجمها العسكري.

فبصرف النظر عن الحاجة القصوى إلى مثل هذه الفرقة المتخصصة لمواجهة حالات خطف الطائرات أو احتجاز الرهائن، على غرار ما قامت به فرقة ألمانية من هذا النوع في أوائل السبعينات فأنقذت ركاب طائرة «لوفتهانزا» بمطار مقديشو، وما قامت به فرقة إسرائيلية مماثلة أنقذت ركاب طائرة «العال» بمطار عنتيبي، وهو ما نشهده كل يوم في هذه المنطقة أو تلك من عالمنا المضطرب...

بصرف النظر عن فعالية هذا الجهاز في حالات طارئة محدودة يكون قادراً على معالجتها منفرداً، فإن وضعه في حالات أكبر حجماً وأكثر تعقيداً بإمرة إحدى القوى الدولية الكبرى لإنقاذ لبنانيين مغتربين تتعرض حياتهم للخطر، من شأنه أن ينعكس احتراماً للبنان وتقديراً لحكومته عند قادة الدولة الكبرى المعنية وقوتها الضاربة.

وبعبارة أخرى، إن القيادة الأميركية أو البريطانية أو الفرنسية أو سواها، التي تكون أساطيلها قد استعدت لأجلاء رعاياها من بلد مضطرب، سوف تكون أكثر حماسة واهتماماً بإجلاء الرعايا اللبنانيين في الوقت نفسه بناء على مناشدة حكومتهم، عندنا تشعر أن هذه الحكومة دفعت إلى الميدان بفرقة محدودة العدة والعدد لكنها نموذجية الكفاءة والتدريب، وضعتها بتصرف الدولة الكبرى الصديقة التي تدير العمليات.

فالقوي القوي يفضل دائماً أن يكون الأضعف منه سنداً له، لا عالة عليه. والله نفسه عزّ وجل، لا يمدّ يد المساعدة إلى قوم لا يرغبون في مساعدة أنفسهم، ولا يصلح ما بقوم حتى يصلحوا ما بأنفسهم.

وبعد، ربّ معترض يقول بحق أن مثل هذا الجهاز يحتاج إلى موازنة وتمويل يتجاوزان قدرة الدولة في الظروف الراهنة. لكن هذا القول السليم يقودنا إلى افتراض سليم لو حسنت النيات، وهو أن يتم تمويل الجهاز المذكور وتأمين موازنته السنوية من المغتربين اللبنانيين أنفسهم. ونحن على يقين أنهم سيتجاوبون فوراً



دونما تردد، لأنهم سيشعرون، ربما للمرة الاولى، أن الدولة التي تطلب منهم في كل مناسبة توظيف أموالهم في لبنان، ستقدم لهم بالمقابل في هذه المناسبة بالذات، خدمة ثمينة هي التأمين على حياتهم وأرزاقهم، كما تسهم في تعزيز الثقة بلبنان وقيامته من ضريح الهزيمة النفسية والانهيار المعنوي.

فإلى متى سنظل نجترّ التشاؤم ونتعامل مع الممكن كأنه مستحيل؟

١٩٩٦/٤/١٧





لماذا اختار العدو لحملته اسم «عناقيد الغضب»؟

يوم بدأت إسرائيل حملتها البربرية على لبنان في ١١ نيسان (أبريل) الجاري، أعلن المسؤولون في الدولة العبرية أن اسم «عناقيد الغضب» مستوحى من حافظة الكومبيوتر، وحرصوا على التأكيد أن لا علاقة لهذه التسمية إطلاقاً برواية «عناقيد الغضب» (Grapes of Wrath) التي وضعها الكاتب الأميركي جون شتاينبك (John Steinbeck).

تزامن هذا التصريح مع إعلان الإسرائيليين أن أهداف حملتهم هي ضرب مواقع «حزب الله» لمنعه من إطلاق صواريخ «الكاتيوشا» على مستوطنات الجليل الأعلى، ودفع الحكومة اللبنانية إلى مواجهة مع «حزب الله» لتجريده من سلاحه.

وسرعان ما تبين أن التصريحات المتعلقة بالتسمية كانت لتحويل الانظار عن رواية شتاينبك التي يكفي مجرد الإلمام بوقائعها لاكتشاف تضليل العدو وتستره على الأهداف الحقيقية لحملته الإجرامية، وهي تهجير أبناء الجنوب بعد ترويعهم بافتعال المذابح الجماعية، الأمر الذي يزلزل الاستقرار السياسي والنهوض الاقتصادي في البلاد ويقضي على حركة الإعمار وإصلاح البنى التحتية في مهدها، كما يتيح لإسرائيل بالتالي أن توسع احتلالها حتى مدينة صيدا، فتفرض المشاركة في مياه الليطاني بقوة الأمر الواقع، وربما الاستيلاء على الأرض واستيطان المدن والقرى المهجورة أن سمحت الظروف الدولية بذلك لاحقاً!

والآن، ماذا عن الرواية وصاحبها وارتباط موضوعها بالأهداف المستترة للعملية العسكرية!

* * *

ولد الكاتب الأميركي اليهودي الأصل جون شتاينبك في مدينة ساليناس بولاية كاليفورنيا عام ١٩٠٢، وتوفي عام ١٩٦٨. وهو روائي شهير عرف بتصويره الدقيق لمآسي الأفراد والجماعات في سهوب الغرب الأميركي، وقد حاز جائزة نوبل للآداب عام ١٩٦٢، وترجمت مؤلفاته إلى جميع اللغات الحية.

أما رواية «عناقيد الغضب» فقد صدرت عام ١٩٣٩، وأخرجها المنتج



جون فورد عام ١٩٤٠ فيلماً سينمائياً يعتبر من الأعمال الكلاسيكية الرائدة في تاريخ الفن السابع.

وفي وقائع هذه القصة التي اقتبسها شتاينبك من تحقيق صحافي كتبه عام ١٩٣٦، أن إحدى الشركات الاستثمارية الكبرى استغلت هبوب العواصف والأعاصير المتلفة للمحاصيل الزراعية وبيوت المزارعين، على ولاية أوكلاهوما، وما خلفته من دمار وشقاء، فاشترت أراضي المنكوبين ومزارعهم بالثمن البخس، وأرغمتهم على الهجرة والنزوح إلى المجهول.

وكان في عداد هؤلاء النازحين عائلة «جواد» (JOAD) التي ركبت شاحنتها المخلعة وسط الأمتعة والملابس والأفرشة والصناديق وأدوات المطبخ وكل ما يحتاج إليه النازح المشرد في رحيله المأسوي، وانطلقت عبر المنادح والصحارى باتجاه كاليفورنيا، في بلاد يجتاحها الفقر وينتشر فيها القتلة وشذاذ الآفاق ومن تواطأ معهم من لصوص الشرطة وطغاتها المجرمين.

وخلال تلك الرحلة الرهيبة والانتقال العشوائي من مدينة إلى أخرى دون بارقة أمل في الأفق أو فرصة عمل واستقرار في مكان، يموت الجد والجدة فيدفنان في البراري، ويهجر صهر العائلة زوجته الحامل فتصبح عبئاً على أمها البائسة وأخيها طوم بطل الرواية الذي يرتكب في ما بعد جريمة قتل غير متعمدة، وتنتهي القصة بفراره من وجه العدالة تاركاً نساء العائلة وأطفالها بين الشاحنة المخلعة وأنياب المجاعة والموت.

* * *

هكذا يتضح من وقائع القصة أن تسمية «عناقيد الغضب» التي أطلقها العدو على حملته الإجرامية لم تأت صدفة على لسان الحاسوب، بل هي نتيجة خطة تهدف إلى تهجير المواطنين الجنوبيين وتشريدهم في أنحاء البلاد تحت رحمة الجوع والبؤس والموت.

وتطابق أحداث الرواية من جهة أخرى أحداث العملية البربرية مطابقة كلية.

فالشركة الاستثمارية المتوحشة التي أرغمت أصحاب الأرض في أوكلاهوما على النزوح، هي جيش إسرائيل الذي أرغم أهل الجنوب اللبناني على ترك منازلهم وقراهم فراراً من آلة القتل والدمار.

أما الزوابع والأعاصير التي هدمت المنازل وأتلفت المحاصيل وقتلت المزارعين في ولاية أوكلاهوما، فهي ترمز إلى الطائرات والمدافع والصواريخ التي انهالت على المزارعين الآمنين في لبنان الجنوبي ومواطنيه العزل الأبرياء؟

وأما الشاحنة المخلعة التي حملت عائلة «جواد» وأمتعتها من أوكلاهوما إلى



المجهول، فقد شاهد العالم مثلها ألوف الشاحنات وعشرات الألوف من السيارات المخلعة تحمل الجنوبيين المشردين إلى أي مكان بعيد عن صواعق إسرائيل وقذائفها المحرقة.

وتظهر في الرواية وجوه وشخصيات مشابهة تماماً للوجوه التي ظهرت في نزوح اللبنانيين هذا، وكل نزوح قسري يسابق الموت... فهناك الشيخ المتشبث بالأرض الذي يفضل أن يقتل فوق ترابها على أن يغادرها ذليلاً، والقرين الجبان الذي فقد الرجولة والإيمان فهرب من المسؤولية غير حافل بمصير زوجته وأولاده. وهنالك اللص الذي يستغل الفوضى للنهب والسرقة، والإداري المتقاعس عن تأدية واجبه، ورجل الأمن المرتشي الذي يتواطأ مع المجرمين على مواطنيه لاختلاس أموالهم وابتزازهم، إلى آخر من تفضح المحنة سرائرهم الكريهة وتفضّ أغلاق نفوسهم العفنة.

لقد ظل الإسرائيليون يرددون أياماً قبل هدوء العاصفة أن العملية لم تستوف أغراضها ليوقفوا إطلاق النار. والمقصود أنه كانت هنالك عائلات متأخرة عن النزوح أو مترددة فيه، وعائلات أخرى نزحت من مكانها المهدد إلى مكان قريب آمن، كالتي فضلت مركز القوات الدولية في قانا الجليل اللبناني على شاحنة مخلّعة تذرع



قضاء الله بلا رجاء، فكان جزاء هؤلاء الذين لم يفهموا الرسالة إبادة جماعية تقشعر لهولها الأبدان!

وكان منتهى الخبث في إعلام العدو أن بعض السياسيين والضباط المتقاعدين أخذوا يوجهون اللوم إلى الجيش الإسرائيلي وحكومته ويقولون إن العملية العسكرية فاشلة لأنها لم تحقق أي هدف، متجاهلين بلؤم العارف المتغابي أن تهجير نصف مليون إنسان في بلد صغير كلبنان ما زال ينتفض بصعوبة من ركام حربه المشؤومة التي استمرت سبعة عشر عاماً، هو أشد وأدهى من احتلال الأرض، لأنه يؤدي إلى مضاعفات واشتراكات وقلاقل ناشئة عن بابلية التناقضات، من شأنها أن تبيد الوطن الصغير كلياً، أو ترميه بما فيه ومن فيه، على شاحنة مخلّعة تجوب الآفاق إلى الأبد، دون أو يقرّ لها قرار!

* * *

كان الجنرال موشي دايان يقول: «أنا لا أخاف العرب، لأنهم لا يقرأون». وقد تبين هذه المرة أيضاً أن عدونا اللدود أصاب كبد الحقيقة. فلو كان زعماؤنا وقادتنا يعرفون شيئاً عن رواية شتاينبك لتبينوا هدف العملية الإجرامية من عنوانها وربما استطاعوا تخفيف أضرار الكارثة منذ اللحظة الأولى إن لم يكن منعها في حيّز الإمكان.



لكننا تعودنا مع الأسف أن نستعجل الأمر قبل أوانه فنعاقب بحرمانه، أو أن ندركه بعد أوانه فنبادر إلى طيه ونسيانه!

وهيهات لا نتّعظ بالآية الكريمة: «إقرأ باسم ربك الذي خلق».

١٩٩٦/٤/٢٤





بين تركيا وإسرائيل حلف المذابح في نيسان!

في مثل هذا اليوم، ٢٤ نيسان (أبريل) من سنة ١٩١٥، أي منذ واحد وثمانين عاماً، أقدم زعماء «تركيا الفتاة» في حزب «الاتحاد والترقي» أنور وطلعت وجمال، على جمع المثقفين والأعيان من الأرمن المتفوقين في كل علم وصناعة وفنّ، والذين يربو عددهم على ٢٥٠٠ رجل من رعايا الدولة التركية وخيرة مواطنيها، فاقتادوهم من الإستانة إلى برّ الأناضول حيث أمروا بإبادتهم على يد فريق عسكري متخصص بالتصفية الجسدية.

ومنذ ذلك التاريخ، حتى نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨، بلغ عدد الذين أبادهم الأتراك مليوناً وخمسمئة ألف أرمني من أصل مليونين وستمئة ألف كانوا يسكنون أرمينيا الجنوبية، أو ما يعرف اليوم بتركيا الشرقية والوسطى. أما المليون والمئة ألف الباقون، فقد رماهم الجيش التركي في بوادي الشام والعراق تحت أنياب الجوع والأوبئة وقطاع الطرق وديدان الثرى.

الباشوات الثلاثة، أنور وزير الحربية، وطلعت وزير الداخلية، وجمال قائد الجيش الثاني، الذين نفذوا العملية الرهيبة، كانوا يؤمنون بالتطهير العرقي من طريق الإبادة الجماعية، ومع ذلك تحرص الحكومة التركية منذ قيام الجمهورية التي أسسها مصطفى كمال أتاتورك على القول أن العثمانيين هم الذين ذبحوا الأرمن وليس الأتراك! غاسلة هكذا أيديها من أبشع مجزرة في التاريخ الحديث، ومبرئة ذمتها من أي تعويض مادي أو معنوي أقله الاعتراف أمام الملأ - كما فعلت حكومة ألمانيا ومستشارها اديناور بعد مجازر اليهود في الرايخ الثالث - بأن دم الأرمن يقع على الأمة التركية جمعاء، وليس على نظام حكم ذهب مع أوليائه السفاحين إلى مزبلة التاريخ.

فكأن الباشوات الثلاثة لم يكونوا أتراكاً، وكذلك العثمانيين!... وكأن العرب والفرس والفرنجة والطليان هم الذين تداولوا ذبح الشعب الأرمني عبر الأزمنة من القرون الوسطى إلى مطلع القرن العشرين! غريب في الحقيقة هذا التعنت الأحمق والرفض المريب للوقائع التاريخية التي لم يعد يجهلها أحد في العالم، والتي





اعترفت بها القلة العادلة من المفكرين الأتراك أنفسهم، وهي أن الغزاة الطورانيين الأتراك الذين اغتصبوا شرق الأناضول من الأرمن وغربه من اليونان، كانوا منذ حلولهم في هذه الأرض يتعهدون فكرة طاغية وهدفاً استراتيجياً أساسياً هو إزالة «الجزيرة البشرية الأرمنية» القائمة في قلب المحيط التركي. فمنذ القرن الثاني عشر قضى الأتراك السلاجقة والأتراك الأتابكة على آخر مملكة أرمنية كانت تمتد من كاراباخ في أذربيجان إلى حدود سوريا الطبيعية، ودمروا مدن أرمينيا وعاصمتها المقدسة «عاني».

ثم توالى الأتراك العثمانيون على ذبح الأرمن، ورائدهم في ذلك السلطان سليم الأول الذي شردهم في أطراف الامبراطورية عام ١٥١٤ بعد اجتياح مدنهم وقراهم في الأناضول.

ولم يقصّر خلفاؤه بعده أيام كانت لهم الصولة والجولة في أطراف العالم القديم من آسيا الوسطى إلى أبواب فيينا. فقد فرضوا على كل بيت أرمني أن يضع أحد أبنائه الذكور رهينة بتصرف السلطان، على ألا يتجاوز عمره سبعة أعوام، يربى في مؤسسات جيش الإنكشارية ويلتحق به عندما يبلغ أشده.

حتى كان آخر بني عثمان عبد الحميد الثاني الذي جرّد على الأرمن بين عامي ١٨٩٣ و١٨٩٦ حملة مسعورة أودت بحياة أكثر من ثلاثمئة ألف.

وفي ١٩٠٩، خلع الباشوات الثلاثة عبد الحميد الذي كان قد أصبح ألعوبة بيد الدول الأوروبية الكبرى، واستولوا على الحكم باسم رد الاعتبار للقومية التركية. وتحت شعار التعصب العرقي والتفوق العرقي، وفي سبيل «الاتحاد والترقي» (...) أقدموا عام ١٩١٥، بعد هزيمة جيوشهم في مختلف الجبهات، على تنفيذ المذبحة الأرمنية الكبرى التي لم يعرف تاريخ البشرية مذبحة جماعية في حجمها إلا واحدة ذات هوية طورانية هي أيضاً، ارتكبها الفاتح المغولي جنكيزخان في سمرقند حيث أباد سكان تلك المدينة العظمى وبنى هرماً عند بابها قوامه مئات الألوف من الجماجم الفارسية(*).

وباستثناء الشعب الأرمني، ليس أعرف من اللبنانيين والسوريين بعبقرية السفك والإرهاب التي امتاز بها حكم الباشوات الثلاثة في اسطمبول، وأجلّهم قدراً في تاريخنا جمال باشا قائد الجيش التركي الثاني الذي نصب المشانق للأحرار في بيروت ودمشق، وأمات أهل الجبل اللبناني جوعاً، وطوّع شباب العامليين والعلويين في جيشه بالإرغام ليقودهم بالسلاسل عبر صحراء النفّود وأرض الحجاز إلى حرب اليمن، فيعود بالأتراك وحدهم أحياء، ويترك الآخرين



في مصارعهم جثثاً ممزقة تتناتشها سباع البر في الأحقاف.

* * *

إننا ننحني باحترام أمام ذكرى الشهداء الأرمن، وذكرى شهدائنا أمس واليوم، فيما نواجه عدواً ينقض على شعبنا اليتيم الأعزل بالحديد والنار، ليحرق الأطفال والنساء والشيوخ في سيارات الإسعاف ومخيمات حفظ السلام.

ولعل أكثر ما يثير العجب أن يكون أخلاط اليهود الذين استطاعوا الإفلات من قبضة النازية بالأمس قد أصبحوا اليوم، بفضل «النظام العالمي الجديد»، أقرب الناس إلى الذين ابتكروا المذابح قبل أن تخلق النازية ويولد هتلر!

العالم كله يسأل في ذهول، ما هو الجامع المشترك الذي فرض التلاحم العضوي الأخير بين اليهود والأتراك، على ما بينهما من فوارق ونقائض؟! ويأتي الجواب من فم التاريخ بأن ذلك الجامع السحري الفريد هو «شرعنة الاغتصاب» بوسائل الإرهاب... اغتصاب الأراضي واغتصاب الحقوق!

فالإرهاب ضمير المغتصب! وهو، في كل زمان ومكان، سلاح الأمم الافتراسية الرعناء التي يقول الكاتب البريطاني الشهير جورج برنارد شو أنها «تنتقل دفعة واحدة من مرحلة البربرية إلى مرحلة الانحطاط دون أن تمرّ بمرحلة الحضارة»!

١٩٩٦/٤/٢٤

(*) René Grousset, «Vie de Gengis-Khan», Paris 1944, P.274.







مقاطع من دفتر الأيام الدامية

● جميع المحاولات الظاهرة والخفية التي قامت بها إسرائيل لاجتياح لبنان، وتدمير لبنان، وإلغاء لبنان، منيت بالفشل وأسفرت عن فضيحة.

وقد علّق أحد المراسلين الأجانب على المحاولة الأخيرة بقوله: بدأت حرب إسرائيل بـ «عناقيد الغضب» ضد «حزب الله»، وانتهت بعناقيد الهرب من غضب الله!

وقال آخر: كل من دنّس قبر توت عنخ آمون أو غيره من قبور الملوك في مصر القديمة حلّت عليه «لعنة الفراعنة» ولقي حتفه. ويبدو أن هنالك «لعنة لبنانية» حلّت على إسرائيل!

● قال شاعر إيرلندي سائح شاهد المروحيات الإسرائيلية في سماء بيروت وسمع المضادات تطلق عليها بغزارة:

هذا النظام الدفاعي فاشل لا يصيب المعتدي بأذى. ولو كنت مكان اللبنانيين لنشرت في سماء بيروت ألوف المناضيد الصغيرة وشددتها إلى الأرض بشبكة من الخيوط المعدنية، وأرسلت أسراباً من الطيور تحلّق في الفضاء! ففي تقديري أن مثل هذه الوسائل الهزلية الساذجة يعرقل حفلة المروحيات الراقصة على أشلاء المدنيين أكثر مما يعرقلها المضاد.

● ألم يكن أفعل وأجدى لو أضاف قداسة البابا إلى صلواته المباركة، بياناً شديد اللهجة يدين فيه مجازر قانا ويدعو العالم الكاثوليكي إلى موقف حازم ينذر إسرائيل بإيقاف عدوانها على لبنان فوراً وخصوصاً أن السيد المسيح صنع أولى معجزاته في عرس قانا كما جاء في الإنجيل؟!

هذا الكلام سمعته من أحد النازحين المشرّدين، وسمعت آخر يقول: هل تنتظر من الفاتيكان أن يفعل في سبيل قانا أكثر مما فعل في سبيل القدس عندما دخلها الإسرائيليون عام ١٩٦٧ وأجلسوا فريقاً من المومسات العاريات أمام صورة العذراء مريم في كنيسة القيامة؟!

● الأوروبيون غاضبون ثائرون، ولسان حالهم يقول: لقد طفح الكيل!

فمنذ مدريد ١٩٩١ والصهيونية تحاول إبعاد البنت الحقيقية أوروبا عن بيت أبيها في شرق المتوسط، وهو جزء لا يتجزأ منها تاريخياً وجغرافياً واقتصادياً واجتماعياً وحضارياً. وقد تجلّت ردّة الفعل الأوروبية بأجلى مظاهرها لمناسبة



العدوان على لبنان.

القرار الصارم الشجاع جاء على لسان الرئيس الفرنسي جاك شيراك الذي أعلن أن الكهرباء ستعود إلى لبنان في أقل من خمسة أسابيع.

والمتابعة الجدّية الحازمة عبّر عنها وزير خارجيته إيرفيه دو شاريت الذي أعلن منذ وصوله إلى المنطقة أنه لن يغادرها إلاّ بعد إيجاد الحل العادل النهائي الذي يعيد الاستقرار إلى لبنان.

أمّا الانتقام الأعظم للديبلوماسية الأوروبية فقد جاء على لسان السيدة سوزانا أنييلي وزيرة خارجية إيطاليا التي تترأس الدورة الحالية للمجموعة الأوروبية، وذلك بعد التصريحات التي أدلى بها بيريس يوم الأحد مستبعداً أوروبا عن الحل.

فقد أجابت السيدة أنييللي على تلك التصريحات السلبية بقولها: «أستغرب كلام السيد بيريس الذي قابلته أمس وقال لي عكس ذلك!».

المعنى أن هذا الرجل مخادع كذّاب.

١٩٩٦/٤/٢٤





أكرم زعيتر

ثلاثة أحداث لم يقو أكرم زعيتر ابن السبعة والثمانين على احتمالها، فذرف دمعة على العروبة، ودمعة على فلسطين، وزم الحقائب في زمن المنادب ورحل.

الحدث الأول كان غروب الهاشمية في وادي عربة. فقد هاله أن يئد الحسين أحلام الثورة العربية الكبرى، ويطوي ألوية الجهاد، فيعانق رابين فاتح القدس وغاصبها فوق مصارع الألوف من شهداء الجيش العربي البواسل. كما هاله، وهو الذي وقف شبابه ومشيبه على خدمة العرش وصاحب العرش في غياهب المنافي والسجون، ثم في ذوائب الأندية السياسية، وزيراً، أو سفيراً، أو معلم جيل وقائد رعيل... هاله أن يتحول الأردن من جبهة العرب الأولى في مواجهة العدو، إلى باب العبور الأول الذي يسلكه العدو نحو «الشرق الأوسط الجديد»، فتحاً واجتراحاً وتطبيعاً.

أما الحدث الثاني الذي عجل في رحيل الشيخ الأبي، فكان الاستقبال العاطفي الحميم الذي حظي به شمعون بيريس في بعض عواصم الخليج العربي، حيث غمروه بالهدايا النفيسة، من عناقيد اللؤلؤ التي حولها إلى عناقيب الغضب، وخناجر الذهب التي أثارت عطشه القديم إلى الدماء، فتحول بين ليلة وضحاها، من حمامة وادعة إلى صقر جارح يمزق بمخالبه أطفال لبنان.

وأما الحدث الثالث، فكان رصاصة الرحمة يطلقها عرفات على قلب معلمه الكبير وفاء وإكراماً (...) ففي اليوم الذي دعا فيه أبو عمار أهل القضية في المجلس الوطني الفلسطيني إلى وداع السلاح وتعديل الميثاق، مات أبو سريّ، وهو يردد قول هوميروس في الالياذة: «طوبى للذين استشهدوا حول أسوار طروادة. إنهم لم يشهدوا ذل الوطن».

عام ١٩٨٢ كان أكرم زعيتر يدير المركز الثقافي الإسلامي في بيروت يوم دخلها الجيش الإسرائيلي، وأحرق بيته وكتبه وأوراقه وذكرياته، فرحل إلى عمان، هو الذي

ما آب من سفر إلا إلى سفر
موكّل بفضاء الله يذرعه

ويشاء القدر أن يتعين رحيله الأخير إلى الملأ الأعلى في ١١ نيسان (أبريل) الماضي، وهو اليوم الذي بدأت فيه



إسرائيل عدوانها الآثم على لبنان.

قال لي صديق مشترك عندما ذاع خبر وفاته: «لو لم تقتله مأساة فلسطين، لقتلته مأساة لبنان الذي أحبه فوق حبه لفلسطين».

وأذكر من كلماته الشهيرة، قوله في أوائل السبعينات وكان سفيراً في لبنان: «فلسطين قضيتنا الخاسرة، ولبنان قضيتنا الرابحة! لأن ضمير العالم سيكفر عن الجريمة المرتكبة ضد فلسطين بعطف دائم على لبنان».

لقد صدق، والله، أكرم، وكان الشوّاف البصير، حتى بعد وفاته، وبعد عشرين سنة من نسيان العالم لبنان، حيث اهتز ضمير المعمورة بأسرها لمجزرة قانا.

ولكن لبنان الذي شيع بالأمس ضحايا المجزرة وهو دامع القلب والعين، سيظل يذرف الدمع على أطفال قانا وأطفال قلقيلية، وأطفال بحر البقر إلى يوم القيامة.

أما شيخ المنابر وأمير البيان الراحل إلى سدرة المنتهى في جوار العرش الخالد الذي أنكرته العروش الزائلة، فحسبه أنه لم يتنازل في حومة الحق، ولم يفرط يوماً بحرمة الحقيقة، ودخل الجنة حاملاً سراج الضمير.

فسلام عليه بما صبر، ونِعمَ عُقبى الدار.

١٩٩٦/٥/١







هل هي خائفة على إسرائيل أم خائفة منها؟!

«مطوِّفاً، افكر في الكون...
رايت القليل الذي هو خير
يتقدم بخطى ثابتة نحو الخلود.
ورايت الكثير الذي هو شر
يمضي سريعاً...
ينحل. يتبدد. ويموت».

الشاعر الاميركي والت ويتمان
من ديوان «اوراق العشب».

لا أعتقد أن هنالك لبنانياً واحداً يكره الأمة الأميركية ويرفضها في المطلق. بل العكس هو الصحيح. فطالما تعرض اللبنانيون للملامة والتجني من قبل بعض إخوانهم وأصدقائهم القدامى الذين يقولون لهم: أنتم متأمركون!

فاللبنانيون مجموعة أقليات مهاجرة متباينة المشارب والمذاهب والأعراق، نزلت هذه الرقعة من الأرض، وائتلفت على مبادئ أساسية هي، الحرية بمفاهيمها العليا، والاحترام المتبادل، والتسامح الفكري والديني، والوحدة الكيانية ذات التنوع الثقافي.

وصدف أن هذه العناصر التكوينية للشعب اللبناني والمبادئ الأساسية التي ترعى وجوده، هي العناصر التكوينية نفسها للشعب الأميركي والمبادئ الأساسية التي يؤمن بها.

كما تعيّن بفعل هذه الخصائص النوعية الواحدة، أن يكون لبنان، على ضيق مساحته، «عالماً جديداً» في أقصى الغرب الآسيوي، وأن تكون الولايات المتحدة ذلك «العالم الجديد» المماثل في أقصى الغرب الأطلسي.

ولا عبرة في اختلاف الحجم والقوة، وفي كون لبنان من أصغر دول العالم، والولايات المتحدة أعظم دولة في العالم... فالهر كان وسيبقى صورة مصغرة للنمر، رغم أن الذئب والثعلب والضبع قادرون دائماً على افتراس الهر والإيقاع به خلسة أو جهاراً، وليس في عالم الحيوان من يستطيع افتراس النمر أو يجرؤ حتى على الاقتراب منه!

ثم إن معظم اللبنانيين والأميركيين يتشابهون تشابهاً نموذجياً في طباعهم وطموحاتهم وفضائلهم وعيوبهم.

فكلاهما رائد شجاع يبحث عن الآفاق البعيدة ويهوى مقاربة المجهول.

وكلاهما يمتاز بروح المغامرة والإقدام في التجارة والأعمال والشؤون الاقتصادية والمضاربات المالية، ويعتمد





التحدي سبيلاً إلى النجاح.

وكلاهما يؤمن بالجديد في العلم والفكر والأدب والفن، ويرفض المواريث التقليدية في أنماط الحياة.

وكلاهما جبار في المحن، لا يحب الشفقة والمسكنة، ولا يستخذي شاكياً أو يستجدي باكياً.

وكلاهما عنيف انفعالي وصولي انتهازي براغماتي، لا يترهب لمثل أعلى، وكثيراً ما يتجاوز الحد الأخلاقي ويعمل بمبدأ «الغاية تبرر الوسيلة»!

وأخيراً، كلاهما يعبد ربين، الله والمال!!

* * *

أما هجرة اللبنانيين إلى الولايات المتحدة فلم تنقطع منذ أواسط القرن الماضي، وقد لمع الكثيرون منهم في ميادين العلم والفن والتجارة والصناعة والجندية. ومن أبرز هؤلاء الكاتب والمفكر العبقري جبران خليل جبران، وحسن كامل الصباح ابن النبطية ونابغة الكهرباء الذي سجل أكثر من ثلاثين اختراعاً مهدت للعصر الالكتروني، والنطاسي الكبير مايكل دبغي رائد جراحة القلب، والديبلوماسي العريق السفير فيليب حبيب، ومئات غيرهم، بل ألوف، من الألمعيين المتفوقين الذين أسهموا في بناء أميركا الحديثة. ولو أحصي اللبنانيون الذين استشهدوا تحت العلم الأميركي في الحربين العالميتين، لتجاوز عددهم عشرات الألوف.

ثم إن اللبنانيين، جميع اللبنانيين، يعترفون بأن معظم الأموال التي كانت تصل إلى لبنان من الخارج في ضائقة النصف الأول من هذا القرن، يوم لم تكن هنالك مغتربات أفريقية ولا أوسترالية أو كندية، ولا خليجية تذكر، إنما كانت تأتي من الولايات المتحدة. وقد ساعدت هذه الأموال في إعمار لبنان بالمبادرة الفردية من الريف إلى السيِّف بعد النكبات التي حلت به في الحرب العالمية الأولى.

كما لا ينكر اللبنانيون ولا العرب، فضل المؤسسات العلمية الأميركية، وفي طليعتها جامعة بيروت الأميركية وغيرها من الكليات ومراكز الأبحاث والمطابع والمكتبات التي أسهمت مع المؤسسات الفرنسية خصوصاً، والأوروبية عموماً، في بعث لبنان وتخريج ألمع رجالات الشرق العربي وأعظمهم أثراً في نهضة العرب وانفتاحهم على العالم بعد عصور التهافت العثماني وازدهار الاستعمار.

ولا أخال أحداً من المفكرين والباحثين الجدّيين في الولايات المتحدة ينسى ما فعله اللبنانيون في سبيل إدخال أميركا إلى الشرق الأوسط حيث كانت بريطانيا وفرنسا تستأثران بالنفوذ الأقوى، من أمين الريحاني إلى قسطنطين زريق، مروراً برعيل خالد



الأثر من الشعراء والكتّاب والمفكرين والديبلوماسيين ورواد التربية والتعليم، ورجال الأعمال والخطط الإنمائية والمشاريع الحيوية.

* * *

فلماذا حل الجفاء محل الصفاء؟

وما الذي فعلناه لنستحق المقاطعة والصدود، كي لا نقول العداء، من جانب أميركا؟!

السبب معروف لا يجهله ولا ينكره أحد، وهو نزاعنا مع إسرائيل.

ولا بد هنا من تقرير واقع هو أن النزاع المشار إليه، والذي أخذ الطابع العسكري منذ العام ١٩٤٧، لم يستتبع انحيازاً كاملاً من جانب واشنطن في اتجاه إسرائيل إلا ابتداء من العام ١٩٦٩، أي بعد ٢٢ سنة من قيامه.

فحتى عام ١٩٦٩ الذي يعتبر مفصلاً أساسياً في تاريخ القضية، كانت العلائق متأرجحة سلباً وإيجاباً بين الولايات المتحدة وكل من الدول العربية ذات الحدود المشتركة مع إسرائيل، عنيت مصر وسوريا والأردن، وخصوصاً لبنان.

ولا يخفى على من عايشوا تلك المرحلة، أن فرنسا وبريطانيا كانتا، حتى ١٩٦٧، السند الدولي الأهم لإسرائيل، ومصدر سلاحها الأول، والمركز الرئيسي لتدريب كوادرها العسكرية.

ولا يخفى كذلك أن هاتين الدولتين شاركتا إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦، وأن الرئيس ايزنهاور هو الذي أرغم المعتدين الثلاثة على الانسحاب.

وحتى في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، حاول الأميركيون إقناع الرئيس عبد الناصر بالعدول عن سحب القوة الدولية من سيناء، وحذروه من خطر عدوان إسرائيلي محتمل. ولكن الرئيس كان قد اتخذ قراره بلعب الورقة السوفياتية، حتى تبين له صبيحة العدوان مع الأسف، إن السفير الروسي كذب عليه قبل الهجوم بساعات وتسبب بوقوع الكارثة.

وقد عبرت إسرائيل عن حقدها وشجبها للموقف الأميركي في تلك الحرب، بقصف سفينة التجسس الأميركية «ليبرتي» التي كانت ترصد العمليات العسكرية في شرق المتوسط، وإغراقها مع ٧٠ رجلاً يؤلفون طاقمها الفني والعسكري.

في أعقاب تلك الحرب منع الجنرال ديغول، كما هو معلوم، إمداد إسرائيل بالأسلحة وقطع الغيار، واتسعت فجوة الخلاف بينه وبين الدولة العبرية بعد قصف مطار بيروت في نهاية ١٩٦٨، وتعاظمت قوة المقاومة الفلسطينية في لبنان مع تواصل الضغط العربي لاعتبارها بديلاً من الجيوش النظامية في مواجهة



العدو، فكان اتفاق القاهرة ١٩٦٩ الذي أجاز لها الانطلاق من الأراضي اللبنانية إلى عمق إسرائيل، وكانت بداية الأحزان...

فقد انصبت جهود الصهيونية على الأثر، بكل ما تملك من قوى، لكسب الإدارة الأميركية، وما لبثت أن أقنعتها، منذ عهد الرئيس جونسون، بأن لبنان دولة منهارة يمزقها الصراع الطائفي، وأن معظم العرب أدوات طيعة بيد السوفيات، وأن المقاومة الفلسطينية جماعة إرهابية ترمي إلى تدمير إسرائيل وإبادة اليهود!

كل ذلك، بفعل أخطائنا الجسيمة، ومنازعات حكامنا، وعجزنا عن سلوك السبل المنطقية المقنعة، إعلامياً ودبلوماسياً، لتصحيح الموقف الأميركي الذي طوقته مهارة عدونا وبراعته القصوى في اختلاق الذرائع واستغلال التناقضات، وقدرته الفائقة على خطاب سياسي تفهمه واشنطن لأنه مطابق لمنطق حواسيبها الالكترونية دون منطق العواطف.

ومهما يكن من أمر، فإننا لا نجد عذراً للإدارة الأميركية في أمور ثلاثة:

الأول أن تكون راضية بصداقة بعض الحكومات العميلة في العالم الثالث، وعداوة شعوب هذا العالم بأسره.

والثاني أن تكون وافقت على استعمال سلاحها المتطور ستة عشر يوماً متوالية في العدوان الإسرائيلي الأخير، لقتل النساء والأطفال في بلد له عليها أكثر مما لها عليه، ولم تتحرك لإنقاذه إلا بعد ثمانية أيام من تشريد شعبه الأعزل وقصف مرافقه الحيوية، وأن تكون أقدمت على هذا التحرك خوفاً على مركز ممتاز كان يمكن أن تحتله بجدارة فسبقتها إليه دول أخرى، وليس خوفاً على سمعتها وانتصاراً لشرف سلاحها الذي يتصرف به مجرمو الحرب على هواهم!

أما الأمر الثالث والأهم الذي لا نجد فيه عذراً للإدارة الأميركية العظمى، فهو أنها توحي لمن يراقبون الأحداث منذ ثلاثين عاماً، إنها خائفة من إسرائيل، أكثر مما هي خائفة عليها أو مقتنعة بسلوكها!

١٩٩٦/٥/١





تعالوا نخلق جيلاً من فرسان الحواسيب

في الثامن من أيار (مايو) ١٩٤٨ أعلنت القيادة البريطانية في فلسطين عزمها على الانسحاب في ١٤ منه، تنفيذاً لقرار الأمم المتحدة الصادر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، والقاضي بتقسيم فلسطين.

وقد نفذت بريطانيا ذلك الانسحاب في التاريخ المحدد، فأعلنت العصابات الصهيونية فوراً قيام دولة إسرائيل، وردت الدول العربية السبع الحديثة العهد بالاستقلال أو ما يشبه الاستقلال، في ذلك الحين، بإعلان الحرب على الدولة الصهيونية في اليوم التالي، أي في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨.

هذه الدول هي مصر والعراق وسوريا والاردن والمملكة العربية السعودية ولبنان، التي وقعت ميثاق الجامعة العربية في الاسكندرية سنة ١٩٤٦، يضاف إليها الهيئة العربية العليا لفلسطين بقيادة السيد محمد أمين الحسيني مفتي الديار الفلسطينية.

وكان رديفاً للجيوش النظامية السبعة التابعة لهذه الدول، ما سمي «جيش الإنقاذ» المؤلف من مجاهدين متطوعين بقيادة فوزي القاوقجي.

وبعد سبعة أيام فقط من بدء المعركة وقعت الكارثة وحلت النكبة الأولى! فانهزمت الجيوش السبعة ورديفها الانقاذي الذي ما كاديتجمع في سهل صفد حتى انفرط عقده وتفرق أيدي سبأ من دون أن يشترك في أية معركة!

وتوالت بعد ذلك هزائم العرب ونكباتهم خلال ٤٨ سنة متوالية:

* هزيمة حرب تشرين (أكتوبر) ١٩٥٦ (العدوان الثلاثي على مصر) التي انقلبت انتصاراً معنوياً كبيراً لكنه لم يعوض الكثير من الخسائر المادية والعسكرية.

* ونكبة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ التي حققت لإسرائيل توسعاً إقليمياً في ستة أيام، لم يكن لأي فاتح في التاريخ أن يحقق مثله في ستة أعوام، وتركت في النفس العربية جرحاً أبدياً رغيباً.

* وحرب تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣ التي كسب العرب فيها شرف الهجوم للمرة الأولى، وحقق الجيشان المصري والسوري انتصارات ميدانية خارقة، لكنها انتهت بنصف انتصار ونصف هزيمة.



* ثم نكبة لبنان التي بدأت بتخطيط إسرائيلي سنة ١٩٧٥ ولم تنته فصولاً بعد، فيما تواصل الدولة العبرية تعهد نارها وبعث شرارها، بعمليات إرهابية كالتي شهدنا أخيراً تحت عنوان «عناقيد الغضب».

* ونكبة المقاومة الفلسطينية سنة ١٩٨٢ التي نكبت لبنان في الوقت نفسه، وأدت بعد اثنتي عشرة سنة من الضياع الفلسطيني، إلى حكم ذاتي في مناطق معظمها لم يسلم بعد إلى سلطة عرفات، مع أنه كان سباقاً إلى المعروف (...) وقد سارع إلى تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني مكافأة لبيريس وتقديراً لأعماله الإنسانية المشهودة في لبنان (...).

* واخيراً، وليس آخراً، نكبة الجنوب اللبناني الذي اجتاحته إسرائيل أربع مرات من ١٩٧٨ إلى ١٩٩٦، وهي لا تزال تحتله جزئياً، وقد أصبح مصيره معلقاً على تفاهم مكتوب وغير موقع، هو المعروف «بتفاهم نيسان»، ويحمل بين سطوره جرثومة عدم التفاهم أو سوء التفاهم التي قد تنشط في أي لحظة لإطاحته.

* * *

فما الذي دفع بنا إلى هذا المنحدر القهقري؟ ولماذا لم يربح العرب معركة واحدة طيلة نصف قرن، بل تنكبوا الهزائم خاسرين، وحاقت بهم غوائل الأمم المستضعفة؟

يذهب المؤرخون والمفكرون السياسيون والعسكريون مذاهب شتى في تعليل ذلك، فيرده بعضهم إلى التصدع البنيوي والشتات القومي الذي جعل من الأمة الواحدة مجموعة دول ذات أنظمة سياسية متنافرة تتجاذبها مصالح الأقوياء، كما يرده بعضهم إلى الشيخوخة الكيانية التي تصيب الأمم كما تصيب الأفراد، فتجتاز مراحل انحطاط وخمول بعد مراحل القوة والازدهار.

ويرى آخرون أن سبب الانكفاء يعود إلى طبيعة المجتمع العربي الذي بالغ في تعزيز امتيازات الذكورة، وغيب المرأة عن المواقع القطبية والقطاعات المحورية في الحياة العامة، أو إلى غير ذلك من الأسباب الأيديولوجية والقوانين الدستورية التي أسقطت مبادئ الديموقراطية وعززت الأحكام الديكتاتورية في البلاد العربية، إلى ما هنالك من تعليلات أكاديمية أو تقديرات عاطفية ظرفية يصعب الدفاع عنها.

وعلى أن بعض هذه الآراء مما يتداوله الباحثون، يبدو للوهلة الأولى مستوفياً شروط النظريات العلمية الجدية، إلا أنه يسقط في مواجهة الحقائق التاريخية والوقائع الموضوعية المنظورة.

فلا نظن أن التفسخ العربي بلغ في أي زمان أو مكان الدرك الذي تهاوى إليه



عند ملوك الطوائف في الأندلس، ومع ذلك استطاع الوجود العربي أن يتواصل هناك ثمانية قرون سجل خلالها العرب انتصارات ساحقة في معارك لا تعد ولا تحصى.

كذلك لا نعتقد أن امتيازات الذكورة في صدر الإسلام وعصر بني أميّة حيث بلغ الفتح أقاصي المعمورة، كانت أقل اعتباراً مما هي عليه اليوم حيث تقلص رصيد العروبة المعنوي إلى مستواه الأدنى.

* * *

ما هو السبب إذن في استمرار هذا القصور العسكري؟ وهل من سبيل إلى استدراكه بالمعادلة المتوازنة، إن كان التفوق بعيد المنال؟

السبب، بكل بساطة، وبعيداً عن أي فلسفة أو تنظير، هو أننا لا نصنع سلاحنا بأيدينا. فالأمة التي لا تصنع سلاحها بنفسها وتطوره بوسائلها الخاصة وإمكاناتها الذاتية، أمة تنهزم تدريجياً حتى الخضوع أو الزوال.

وقد فهم الرئيس عبد الناصر هذه الحقيقة منذ الخمسينات وعمل بكل الوسائل المتاحة لكسر حصار السلاح الذي فرضه الغرب على مصر، فنوّع مصادر التسلح، وأدخل السلاح التشيكي والسوفياتي إلى المنطقة، ثم قام بالمحاولة الأولى التي كانت الأخيرة مع الأسف، لإنشاء مؤسسة عربية للصناعة الحربية تكفلت الزعازع السياسية التي أعقبت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ بتصفيتها واتهم مديرها شمس بدران بالانحراف والتبذير.

وهيهات لا تنفع اليوم أي محاولة تقوم بها دولة عربية منفردة أو حتى دول عربية مجتمعة، في إيجاد صناعة حربية متطورة. فإن جميع المنشآت العربية القائمة في هذا القطاع تعمل على سد الفراغ في ميدان السلاح التقليدي فقط، وخصوصاً الذخيرة الحربية وبعض قطع الغيار.

أما الجهود التي تبذلها بعض الدول في مجال ما يسمى أسلحة الدمار الشامل، كالأسلحة الكيميائية والبيولوجية، لكي لا نذكر الأسلحة النووية ذات الحيازة شبه المستحيلة، فإن الصهيونية والقوة العالمية العظمى التي تمشي في ركابها سرعان ما تطوّقان تلك الجهود الهادفة إلى الدفاع عن النفس، وتصنفانها في عداد الأنشطة المحظورة التي يفرض منطق الطاغوت أن تخنق في مهدها بالإرغام إن لم تكن إزالتها ممكنة بالحسنى، وذلك إكراماً للدولة العبرية التي يسمح لها بامتلاك ثلاثمئة رأس نووي تستطيع في يوم واحد أن تدمر بها ثلث العالم من سور الصين إلى عمق أوروبا!

هذا من جهة، ومن جهة ثانية لا بد



من الاعتراف بالواقع الجديد الذي طرأ على مفهوم الحرب في الأعوام العشرة الأخيرة. فقد أثبتت حرب الخليج الثانية أن عديد الجيوش وبسالتها في الميدان وخصائصها الدفاعية والهجومية، أمور لم تعد لها أية قيمة على الإطلاق، لأن الحرب أصبحت سباقاً في تحريك الرادارات وقواعد الصواريخ وآلات القصف الموجهة بحيث تصيب أدق الأهداف على بعد مئات الأميال دونما حاجة إلى أي جندي في الساحة، فكأنما هي حرب أشباح تنعكس وقائعها المذهلة على شاشات التلفزة خلال دقائق أو ثوان، ولا أهمية فيها لمن يحمل البندقية، بل لمن يملك مهارة التعامل الأسرع مع أزرار الكومبيوتر!

أمام هذا المشهد العجائبي الموحش الذي تنتفي معه كل مفاهيم البطولة، وتسقط أخلاق الفروسية، ويتمرّغ شرف السلاح في دعارة العين التي تقتل دون أن ترى، وحجرية القلب الذي يظلم دون أن يخفق، وغيابة الوحش الذي يخنق الإنسانية في شبكة عنكبوتية مكهربة خيوطها أشعة اللايزر... أمام هذه البوائق التي لبست لباس الخوارق، هل يجوز أن نيأس ونستسلم ونسعى إلى سراب الحق في الرق؟!

لقد جبنت إسرائيل، وهي تقطف «عناقيد الغضب»، عن إنزال جندي واحد من جنودها إلى الميدان، خوفاً من أن يلقن الاستشهاديون جيشها درساً كالذي لقنه الإغريقي «ليونيداس» وإبطاله الانتحاريون الثلاثمئة لجيش الغزاة الفرس في مضايق «ترموفيل» على أبواب أثينا. لقد جبنت إسرائيل فعلاً، ولكن هذا الجبن يعتبر في نظام الحرب الجديد نصراً مؤزراً يهزأ بكل أمجاد السلاح ويستطيع أن يعطل حتى معجزة الشهادة أو يفقدها على الأقل مبرر حدوثها!

فما الذي نفعله أمام احتكار عدونا وظهيره الوثني الجبار هذا الامتياز التكنولوجي الرهيب الذي يحوّل الصعاليك إلى أبطال والزرازير إلى عقبان؟!

تعالوا نفكر معاً.

تعالوا نبحث عن هراوة سحرية تقضي على التنين، أو على الأقل، تبعثه إنساناً آخر نستطيع التحدث معه والاستماع إليه ودعوته إلى كلمة سواء.

فإن لم يكن ذلك، هلموا نبحث عن ديناميكية جديدة تبعثنا نحن خلقاً جديداً.

تعالوا نعلّم أبناءنا وبناتنا قواعد الحاسوب وخصائص المعضلات الالكترونية، من سن الرضاعة إلى سن الرشد، قبل أوزان الخليل ومسلسل «قفا نبك...».

ولنرسلهم بعدها إلى أطراف المعمورة، فندسهم في المرافق الحيوية



للأمم كما فعل اليهود، ونحثهم على تصوير المخابر التكنولوجية من خلال المشاهد السياحية، كما فعل اليابانيون.

تعالوا نتحول من أمّة تعرب الكلام وتكثر منه، إلى أمة ترى في الصمت خالصة العبر.

تعالوا نحافظ على القليل الذي بقي دون أن نأسف للكثير الذي ضاع.

تعالوا نؤمن أننا ولدنا من العدم وليس لنا تاريخ، ولا في تاريخنا عظيم، إن كذب أحد وقال إن لنا تاريخاً.

أنزلوا أحمالكم، وأجلسوا على رصيف الحضارة، وتأملوا! أما آن الأوان لضرب الأنصاب وتحطيم الأصنام، وبناء المؤسسات الجديدة والصروح الجديدة للمفاهيم والموازين، والوسائل والأهداف، والطرائق والأساليب، والأقوال والأفعال؟!

عفواً. لقد قطع أفكاري خبر عاجل:

* وصلت إلى مطار بيروت صباح اليوم طائرة الأمين العام للجامعة العربية الدكتور عصمت عبد المجيد، بعد ساعات قليلة من وقف إطلاق النار. وقد أعلن سعادته شجبه للعدوان الغاشم، بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن الأمة العربية جمعاء،كما استنكر الجرائم الوحشية التي قام بها العدو وقتله المدنيين الأبرياء في قانا (...).

٨/ ٥/ ١٩٩٦

قول على قول:

بعد يومين من صدور هذه المقالة تلقيت رسالة بتوقيع مصطفى عبد القادر جاء فيها:

«صحيح أن في تاريخ الأمة نكبات ونوازل ولكن الصحيح أيضاً أنها تصمد في مواجهة إسرائيل وأعوانها، وأنها تختزن مقومات للصمود على رغم التراجع الذي وصلت إليه. ولا أقلل كثيراً من قدرة السلاح المتطور ولكن يجب ألا نقلل كذلك من قدرة الإرادة، إرادة التحدي وإرادة البقاء في وجه المعتدي».

«إن الجهود التي تبذل بين الحين والآخر وترمي إلى النهوض بالأمة عسكرياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وسياسياً يجب تعزيزها والوقوف بجانبها لأنها صمام الأمان الذي ينقل الأمة إلى شاطئ التقدم والتطور والرقي. وقد صدرت عن المعهد العبري في تل أبيب دراسة في الثمانينات تطرح أوجه التقدم العربي قياساً إلى ما كان عليه وضع العرب في الأربعينات، وتصل الدراسة إلى أن العرب في حالة تقدم ويتحولون من كمّ إلى نوع».

«لقد أحبط مشروع إسرائيل في لبنان الذي يرمي إلى تقسيمه كانتونات طائفية تتصارع في ما بينها على أن يتم تعميم هذا النموذج على كل الأقطار العربية، واضطرت إسرائيل إلى أن تنسحب من أجزاء في جنوب لبنان تحت ضغط المقاومة الوطنية ضدها بعد



اجتياح ١٩٨٢، وأن إحباط مشاريع إسرائيل التطبيعية مع الشعوب العربية وخصوصاً في لبنان ومصر، وفضح مصر للمخزون النووي الإسرائيلي إن لم تستطع إجبارها على توقيع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وسقوط رهانات إسرائيل على تقسيم العراق والسودان وعدم استطاعتها بجبروتها إن تطوع لبنان وسوريا في مفاوضات السلام حتى الآن، والضغوط التي تمارس على السعودية لإقامة علاقات مع الدولة العبرية، كلها علامات من الصمود يجب ألا تغيب عن بالنا».





إسرائيل أيضاً مستعدة للمشاركة في إعمار لبنان!

أعلن شمعون بيريس في ٣٠ نيسان (أبريل) الماضي، بعد اجتماعه إلى الرئيس كلينتون في البيت الأبيض، أن بلاده مستعدة للمشاركة في إعادة الإعمار وإزالة الدمار الذي أصاب لبنان!

وقال بالحرف الواحد: «أعلمت الرئيس بأن إسرائيل، ستحترم التفاهم الذي تمّ التوصل إليه بشكل دقيق، وسوف تشارك في الجهود المبذولة لإصلاح الخراب الذي لحق بلبنان إلى جانب الدول الأخرى التي ستفعل ذلك. نعم سنشارك»!.

قد يتبادر إلى الأذهان للوهلة الأولى، إزاء تصريح من هذا النوع، أن الرجل يتغابى، أو أنه يستغبي الآخرين، أو أنه مصاب بالخرف المبكّر وهو يتصوّر أن العالم بأسره يجهل كلياً أن الضحية التي يتطوّع لنجدتها هي ضحيته شخصياً وضحية دولته المجرمة.

لكن الحقيقة غير ذلك، وهي تختلف عمّا يحصّله القارئ من التصريح الذي يثير في نفسه القرف والاشمئزاز.

إنه نوع من التحدّي يسمّى في معجم الصهيونية «الاقتحام الوقح» وهو يقضي بأن يعلن المجرم جريمته على الملأ ويفتخر بها من مركز قوّة أمام خصمه وصديقه عندما يكونان أضعف منه، فيربك الأوّل ويعجّل في يأسه وإحباطه، ويستدرج الآخر إلى تأييده بدون تحفظ.

وقد سبق لبيريس أن أعلن قبل ذلك في إسرائيل بكل وقاحة أنه هو الذي يتحمّل المسؤولية الكاملة عن مجزرة قانا، وبدا كأنه غير آسف لما حدث! فأربك خصمه الانتخابي نتانياهو وعطّل قدرته على التشهير به، كما استدرج أنصاره في حزب «العمل» والمؤسسة العسكرية إلى مزيد من تأييده ودعمه.

أمّا في موضوع تبرعاته الإنسانية لإعادة إعمار ما هدمه في لبنان (...) فقد كان مطمئناً عندما أدلى بتصريحه أعلاه، إلى أن أجهزة الإعلام الغربية، وخصوصاً التلفزة التي تتحكم فيها الصهيونية، قد عتّمت على أخبار العدوان ومجازره بقصد تجهيل الفاعل، حتى بات المواطن العادي في الغرب يعتقد أن إسرائيل هي الضحية المعتدى عليها!



هذا بالنسبة للرأي العام في المجتمعات الغربية. أمّا بالنسبة للإدارة الاميركية، فقد حرص بيريس بأسلوبه الاقتحامي الوقح، على استدراجها إلى الانخراط حتى النهاية في المنطق المنحرف الذي أيّدته في البداية بتحفّظ، مع التلميح إلى أنه مستعد للتبرّع في لبنان بجزء مما يمكن أن تتبرّع به أميركا لإسرائيل! عسى أن يحصل على مئة مليون أخرى لإزالة آثار العدوان على كريات شمونة بعد المئة مليون الأولى التي انفقها لضرب قواعد «حزب الله» في الجمهور وبصاليم (...)!

ولا شكّ أن بيريس أراد كذلك من خلال تصريحه، أن يقطع الطريق على أي قرار دولي يحكم في المستقبل على إسرائيل بدفع تعويضات مالية للبنان، فجاء إعلانه المسبق عن استعداده للتبرع بمثابة سكين في حلق الدولة اللبنانية، إذا ابتلعته جرحها، لأنها ستكون قبلت تعويضاً حبياً من عدوّها، وبالتالي اعترفت به!... وإن لفظته جرحها أيضاً، لأن المراجع القضائية الدولية ستأخذ في الاعتبار عندئذ أنه سبق وعرضت إسرائيل المساعدة فرفضت ولا مبرر إذّن للادّعاء عليها.

ولعلّ خير ما ينطبق على إسرائيل وبوادرها السخية هذه، قول الشاعر العربي:

أطعمة الأيتام من كدّ فرجها
لك الله لا تزني ولا تتصدقي

١٩٩٦/٥/٨







في ذكرى الشهداء

ويل لأمة شهداؤها أحياء عند ربهم يرزقون، وأحياؤها شهداء في عقر دارهم يذبحون!

كلما عبرت ذكرى الشهداء ذرفت عبرة على السابقين وعبرات على اللاحقين...

كنت في التاسعة من العمر يوم استوقفت أبي، رحمه الله، أمام نصب من الحجارة المنحوتة الصفراء في ساحة البرج التي سمّيت في عهد الانتداب «ساحة الشهداء»، وسألته: من هما هاتان السيدتان اللتان جلستا هكذا تبكيان وجهاً لوجه؟

فارتبك الرجل وفكّر لحظة ثم قال: إنهما امرأة من حينا وأخرى من الحي المجاور تبكيان ولديهما. ثم شدني بيده وتوارينا في زحمة السيارات وعربات الخيل وصناديق البويجية وسلال الحمالين.

كان جواب أبي معقولاً، لكنه كان غير واضح ولا شاف. فسألت أمي في المساء عن سرّ ذلك النصب، فقالت إن المرأة الجالسة إلى الشرق ترمز إلى المسيحية، والجالسة إلى الغرب ترمز إلى المسلمة، وكلتاهما تبكيان الشهداء الذين شنقهم جمال باشا في ساحة البرج.

وفي اليوم التالي سمعت أبي يعنّف أمّي قائلاً: تدخلين في عقل الصبي أننا مجتمع ثنائي مسلم ومسيحي. أما كان أفضل أن تقولي له ببساطة أن إحدى المرأتين ترمز إلى لبنان، والأخرى إلى سوريا؟؟

كنت واقفاً وراء الباب أسمع الحديث، فتدخلت سائلاً، على غير عادة الأولاد في مجلس آبائهم يومذاك:

ومن هم أولئك الشهداء؟

قال أبي: إنهم رجال شرفاء مؤمنون باستقلال البلاد شنقهم العثمانيون في بيروت ودمشق، ولذلك أقيم لهم تمثال يعبّر عن تلك الحادثة المفجعة.

* * *

مرّت الأيام. وكنت أقرأ في كل سنة، وقد أفرخ روعي واشتد أزري وامتهنت الصحافة، مقالات وأبحاثاً، بعضها يمتدح أولئك الشهداء ويكبر فداءهم، باعتبارهم قاوموا المستعمر التركي وكانوا ضحية الطغيان والإجرام العثماني، وبعضها الآخر يلومهم ويسقط



من قدرهم ويقول إنهم كانوا عوناً للاستعمار الأجنبي على الدولة العثمانية وقد لقوا جزاء الخونة المارقين!

وكنت في كل سنة أتوقع أن يرتفع صوت يحسم هذا الجدل الذي كان ينام ٣٦٥ يوماً ويستيقظ يوماً واحداً في ٦ أيار (مايو)، فلا أسمع أي صوت، وأطوي الجرائد وأنام...

حتى استيقظت في أحد الأيام فوجدت نصباً في ساحة الشهداء كنت قد سمعت من قبل أنه يصنع في إيطاليا، واقتربت منه فلم أشعر على الإطلاق أنه يوحي بالإستشهاد، بل يبدو وكأنه مشهد من مسرحية إغريقية رومانية تتمثل فيها كمالية الإله أبولون وعبادة جسده، دون أي تعبير مؤثر أو ظاهرة خلودية، اللهم إلا حركة تعبيرية واحدة تنبئ باقتحام بطل للمجهول من خلال أبطال يصارعون الموت في ساحة معركة خاسرة(*).

لا أعرف لماذا حزنت في ذلك اليوم على التمثال الحجري البسيط الذي يصور أم أحمد وأم الياس وهما تبكيان... وأدركت في تلك اللحظة ما كتمه عني أبي، وهو أنهما كانتا تبكيان على الشهداء الأحياء، لا على الشهداء الأموات!

* * *

بعدها جاء عصر كل مواطن شهيد من خلال «كل مواطن خفير»، وبدأت صور الشهداء تمرغ الحيطان في زواريب بيروت، وكل لبنان... سنة ١٩٥٨، و١٩٦٩، و١٩٧٣، و١٩٧٥... و... و... و... حتى سنة ١٩٩٦ التي أصبحنا معها كلنا شهداء!

كثيرون هم الشهداء... رؤساء وعظماء وأبطال ومجاهدون وعلماء ومؤمنون... وسفاحون ومجرمون... بعضهم شهود الحق وبعضهم شهود الباطل!

فلماذا لا نلغي احتفالاتنا الوطنية الخاصة بتكريم الشهداء، وقد بات الشهيد الحقيقي عندنا مكتوماً والشهيد الاصطناعي معلوماً! ولماذا لا نحول هذه الذكرى إلى يوم حداد وطني شامل تندرج فيه كل أيام الحداد الأخرى، وكل النكبات التي حلت بنا من ١٣ نيسان (أبريل) إلى ١٤ آذار (مارس)، إلى ١٨ نيسان (ابريل)، إلى ١٠ آب (أوغسطس)، إلى ١٤ أيلول (سبتمبر)، إلى ما هنالك مما لم يعد يذكره أحد، بما في ذلك الذين شنقوا سنة ١٩١٦ وقبلها وبعدها، والذين ماتوا حتف أنوفهم ذبحاً وقهراً وذلاً وجوعاً وتشرداً واغتيالاً وتهجيراً، من سنة صفر إلى سنة ١٩٩٦؟!

شرط أن يقدم كل بيت لبناني ميسور في يوم الحداد الوطني الكبير هذا، مبلغاً من المال إلى كل بيت مقهور يكفيه مؤونة عياله لمدة شهر كامل.





ومن لا يستطيع ذلك، فليقدم ربطة خبز أو زجاجة زيت، أو عنقود عنب، في موسم عناقيد الغضب.

١٩٩٦/٥/٨

(*) هذا التمثال أعيد ترميمه ووضع في مكانه السابق.





كريستوفر والجولة رقم (١٩)
بعد اغتيال بيريس في قانا!

يخطئ من يعتقد أن وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر حمل على موقف الرئيس الأسد من العملية السلمية بدافع الانفعال لأن الرئيس السوري اعتذر عن عدم استقباله ليلة ٢٤ نيسان (أبريل) الماضي بسبب وجود رئيسة وزراء باكستان السيدة بنازير بوتو في دمشق.

ويخطئ من يعتقد أن كريستوفر خرج عن طوره لأنه منزعج محبط أو مجهد عصبياً وخائب معنوياً بعد ١٨ زيارة لدمشق عاد منها جميعاً بخفّي حنين.

فالدبلوماسيون المحترفون، والمستر كريستوفر من أبرزهم في العلائق الدولية المعاصرة، يتميزون بأعلى درجات الصبر والتماسك ورباطة الجأش، وهم يعملون بمبدأ التلميح دون التصريح ويؤمنون بعبقرية الصمت، بل ربما كانوا الفئة الوحيدة في هذا العالم التي لا تزال تطبق بدرجات متفاوتة الحد الأقصى من التعجيز الإلهي للإنسان في قول السيد المسيح: «من ضربك على خدك الأيمن أدر له الأيسر».



إذن، لماذا خرج كريستوفر عن القاعدة الذهبية التي اعتمدها طيلة حياته الديبلوماسية، بأن يقول ما ليس مفهوماً، ويفهم ما ليس يقال، ويكتم ما هو مقول علناً ومفهوم سراً؟!

الحقيقة أن كريستوفر أدرك بعد الفشل الذريع الذي منيت به إسرائيل في حرب «عناقيد الغضب»، وخصوصاً بعد مجزرة قانا التي أثارت غضب الرأي العام العالمي واستنكاره، أن شمعون بيريس سيخسر في انتخابات ٢٩ أيار (مايو)، ولن يعود رئيساً لحكومة إسرائيل، وبالتالي، فإنه هو، أي كريستوفر، لن يعود إلى المنطقة بعد هذا التاريخ!

وأملاً في انقاذ ما يمكن إنقاذه من أرصدة بيريس داخل إسرائيل وفي المجتمع الدولي، ولكي لا تنعكس هزيمته المعنوية انعكاساً سيئاً على موقف اليهود الأميركيين من الرئيس كلينتون عند ترشيحه لولاية ثانية... تعجل كريستوفر فرض التفاهم المكتوب (يعني تفاهم نيسان) الذي قبله بيريس، ولو على مضض، بكل بنوده، بعدما كان يرفض

بعض تلك البنود، وقد عرضت عليه قبل أيام بالصيغة الفرنسية، مدعياً أنها تلائم مصالح سوريا وإيران وجماعة «حزب الله».

كان المهم إذن بالنسبة للوزير الأميركي هو تعويم بيريس سياسياً، أكثر مما هو نجدة المدنيين اللبنانيين الهائمين على وجوههم بين قذائف البوارج وصواريخ الطائرات.

لكنه كان قد سبق السيف العذل ولم تعد جميع التمائم التي يخرجها كريستوفر من عيابه السحرية قادرة على إحياء بيريس الذي تحول إلى جثة سياسية.

ولعل الخطأ الأكبر الذي ارتكبه كريستوفر، وهو المسؤول الأول عن السياسة الخارجية للرئيس كلينتون، أنه لم يحسن منذ البداية تقويم البعد الاستراتيجي الصهيوني لاغتيال رابين.

ذلك إن قتل شخصية سياسية عسكرية من بناة الدولة العبرية مثل إسحق رابين لم يحصل هكذا بعامل صدفة وتخطيط أحد المتعصبين المتطرفين، كما يقال ويشاع لتضليل السذج.

فقد ظهرت بعد الاغتيال مباشرة ردود فعل ترحيبية تبارك الحدث في أوساط المحافل الصهيونية العليا التي توجه سياسة إسرائيل من داخل الولايات المتحدة.

كما تبين أن ييغال عمير قاتل رابين ينتمي إلى مجموعة سرية متشابكة الكوادر التنظيمية تضم حاخامين متشددين وعناصر يمينية مهووسة سرعان ما غيّب التحقيق أسماءها وأدوارها في عملية الاغتيال التي حصرها بعمير وهو ليس بالعير ولا بالنفير، سوى كونه آلة بشرية عجماء تم تنفيذ العملية بواسطتها.

كذلك اتضح فوراً لأبراج المراقبة والتحليل في العالم بأسره أن اغتيال رابين هو قرار صهيوني مركزي بالقضاء على عملية السلام!

وإذا كان المفكرون السياسيون يجدون عذراً لشمعون بيريس الذي حجب عنه منطق عواطفه وطموحاته الرئاسية معنى تلك الرسالة، فإنهم لا يجدون عذراً مقبولاً لحاسوب السياسة الأميركية كريستوفر الذي انجرف بمنتهى الحماسة في تيار بيريس باعتباره رجل السلام، دون أن يتحقق من قوته الفعلية في النزاع الدائر على السلطة بين مراكز القوى الإسرائيلية المتصارعة.

ولا يستبعد المراقبون من جهة ثانية، بعد ثبوت القصف المتعمد للمدنيين اللاجئين إلى مركز القوات الدولية في قانا، وبعد اتهام تقرير الأمم المتحدة الجيش الإسرائيلي بافتعال المجزرة عن سابق تصور وتصميم، أن يكون اليمين المتطرف الذي خطط لاغتيال عملية السلام بقتل رابين جسدياً، قد اختار من العسكريين



الغلاة عميراً آخر أجهز هذه المرة على عملية السلام كلياً بقتل بيريس سياسياً في قانا، وفتح باب الرئاسة على مصراعيه أمام خصمه بنيامين نتانياهو!

لقد فهم كريستوفر الخطأ الجسيم الذي تورط فيه، وبات يتوجس من احتمال سقوط بيريس، واضطراره بالتالي إلى تأدية حساب عسير أمام الرئيس الأميركي الذي صور له مستشاروه، وفي طليعتهم كريستوفر نفسه، أن دعم بيريس ومشروع السلام يضمن له أصوات اليهود الأميركيين، فتبين فيما بعد، من خلال «عناقيد الغضب» ومردودها السلبي على حزب العمل، أن عكس ذلك ربما كان هو الصحيح.

وانطلاقاً من طبيعة المأزق الذي وجد كريستوفر نفسه فيه، يميل المراقبون إلى الاعتقاد أنه وجد في لوم الرئيس الأسد على موقفه الحذر من نيات إسرائيل، صمام الأمان الذي قد يشفع به عند اللوبي اليهودي الأميركي، ويؤكد بقاءه وزيراً للخارجية حتى نهاية الولاية الرئاسية الحالية على الأقل، فيما إذا فاز تكتل «ليكود» ولم يعد هنالك ما يبرر الزيارة رقم ١٩ إلى الشرق الأوسط.

ملحق بدون عنوان

إن الذين قرأوا الصهيونية في مراجعها التاريخية الثابتة يعرفون أن قاعدتها التاكتيكية الأساسية تقوم على الاتصال المباشر بالخصم إن هي ارادت أن يصبح شريكاً لها. ولذلك هي تكره الوساطة والشفاعة في حوارها مع الآخرين، حتى ولو جاءت من الملائكة.

والصهيونية التي أرادها تيودور هرتسل اصولية يهودية متصلبة، تعتبر حزب «العمل» منذ قيام دولة إسرائيل، منظمة واجهة أو كبش فداء، تدفعه إلى الحروب، ثم تقطف مع ظهيرها اليميني تكتل «ليكود» وحلفائه المتعصبين ثمرة تلك الحروب، بإرساء سلام تعتبره دائماً هدنة بين حربين!

من هذا المنطلق، اشترط ابا ايبان الذي كان وزير خارجية إسرائيل عام ١٩٦٧، وهو اصولي متطرف تنكر بزي حزب «العمل»، إجراء «مفاوضات مباشرة» مع العرب. وقد ظل العرب يرفضون ذلك الشرط بضعة اعوام، حتى تيسر الاقتحام السلمي المباشر بعد حرب تشرين (اكتوبر) ١٩٧٣، بمبادرة مناحيم بيغن زعيم تكتل «ليكود» ومطاوعة أنور السادات.

وعلى اساس هذه القاعدة التاكتيكية تعاملت الصهيونية مع الد اعدائها حتى وصلت إلى تدجينهم، بمن فيهم اصحاب فلسطين انفسهم ودولة الفاتيكان المؤتمنة على تراث المسيحية فيها.

ولا تتردد الصهيونية الأصولية من جهة ثانية، في التنازل عن اي مكسب مادي او معنوي حصلت عليه بالحرب عندما يفاوضها الخصم على استرداده بالحسنى، لعلمها أن ذلك



الخصم يشعر في قرارة نفسه أن تنازلها لم يتم بفضل مركزه القوي بل بفضل تساهلها معه. ولذلك تتوقع الصهيونية دائماً أن يعود خصمها فيفرّط بذلك المكسب الذي استرده دونما استحقاق، لتستغل مجدداً ذلك التفريط وكأن التنازل لم يحدث.

وأكثر ما تمجّه الصهيونية المتصلبة هو الحمامة التي تلبس رياش الصقر فجأة، كما فعل بيريس، لأنها تعتبر ذلك من ظواهر التردد وضعف الشخصية.

ولكي نتبين في العمق مدى التشكيك الصهيوني في سياسة بيريس، وهو ما يضع مصيره على كف عفريت في انتخابات ٢٩ أيار (مايو)، يكفي أن نقرأ ما كتبته صحيفة «دافار» الموالية لحزب «العمل» بعد العمليات الانتحارية في إسرائيل التي سبقت «عناقيد الغضب» في لبنان.

قال المعلق السياسي «عوديد ليفشتس» في عدد «دافار» الصادر في تاريخ ١٠/٣/ ١٩٩٦، ما ترجمته:

«حتى بعد العمليات الانتحارية التي حدثت، لا يوجد أي حل لمشكلة الإرهاب إلا السلام الدائم مع الفلسطينيين، وهو يقوم على دولتين لشعبين في حدود ١٩٦٧، مع الاعتراف بعاصمة لكل من الدولتين في مدينة القدس!».

«من يريد إرهاباً أقل، عليه أن يبحث عن طريق أقصر يوصله إلى السلام، لأن البديل الوحيد من الحرب والإرهاب هو السلام. ومن السخف المثير للسخرية ما يزعمه رفول (يقصد رفائيل ايتان قائد الجيش الإسرائيلي في حرب لبنان عام ١٩٨٢، وزعيم جماعة «تسوميت» المتحالف مع «ليكود»)، من أن الحل لا يكون إلا بالقوة».

«فالحكومة الوحيدة التي امتنعت عن الرد العسكري واستعمال القوة عندما هاجم صدام حسين إسرائيل بصواريخه وكبدها خسائر في حرب الخليج، هي حكومة «ليكود» برئاسة إسحق شامير».

«والحكومة الوحيدة التي ادركت أن هوة العداء والدماء لا يمكن أن يتم تخطيها بخطى وئيدة وعلى مراحل، بل بقفزة نوعية واحدة حاسمة، كانت حكومة «ليكود» برئاسة بيغن عام ١٩٧٧. فقد انتخب بيغن في أيار (مايو)، ووعد مصر بكل سيناء لا بجزء منها، وذلك قبل فترة طويلة من بدء المفاوضات، فشجع السادات على زيارة إسرائيل. ولو وعدت حكومة «العمل» الرئيس الأسد بكل الجولان، لا بجزء منه، وأعلنت عزمها على الانسحاب منه دون قيد أو شرط، لما تردد منذ العام ١٩٩٣ في توقيع السلام ومعه رئيس لبنان».

«ولو أن هيرشفيلد وبونداك وعداً الفلسطينيين عام ١٩٦٧ بدولة فلسطينية مستقلة، لا بسلسلة اتفاقات عبر مرحلة انتقالية، كما يحصل اليوم، لكنا نعيش الآن في سلام تام مع الفلسطينيين دونما «حماس» عسكري ولا سياسي يلقي ظلالاً من الشك على فوزنا في انتخابات ١٩٩٦».

«التسويف والتردّد وعدم الوضوح، لم تبطل مفعولها السلبي مزايدة بيريس على اليمين وظهوره مظهر المتشدد! وهذه المزايدة لم تمنع مجزرة الخليل، ولا قتل إسحق رابين، ولن تمنع أبداً إرهاب «حماس»، ولا أي إرهاب آخر!».

* * *

لا شك في أن هذا الكلام الذي نشر في جريدة «دافار» الإسرائيلية، وما يشاكله من





تعليقات ومواقف تعكس الراي العام في صحافة العدو، هو الذي حفز بيريس على ارتكاب خطأ أكبر من جريمته في مهاجمة لبنان، فصدق فيه قول ارملة إسحق رابين لاحد المراسلين الأجانب في أوج حدادها على زوجها: «يصعب على المساعد ان يكون قائداً ناجحاً إلا إذا كان مساعداً فاشلاً، ولا ينطبق هذا على بيريس!».

١٩٩٦/٥/١٥







حضارة الاقتراع اللبنانية وانتخابات ولاية «أوريغون»

بعد ٧٥ سنة من الحياة البرلمانية في لبنان، يقف الباحث مشدوها أمام حقيقة مخزية مخجلة، هي أنه ليس بين المجالس النيابية اللبنانية التي انتخبت منذ العام ١٩٢٠ إلى يومنا هذا، وعددها ثمانية عشر مجلساً، مجلس واحد يمثل الإرادة الشعبية بنسبة تفوق العشرين في المئة.

هذا، لكي لا نذكر المجالس التمثيلية النموذجية في تاريخ الديموقراطية اللبنانية العريقة (...)، أمثال مجلس ٢٥ أيار (مايو) ١٩٤٧، الذي تجلت فيه عبقرية التزوير في سبيل التجديد، ومجلس ٢٠ آب (أوغسطس) ١٩٥٧ الذي كان بمثابة إعلان حرب على إرادة الشعب وأدى إلى انفجار ١٩٥٨، ومجلس ١٩٩٢ الذي بلغت نسبة تمثيله لبعض المناطق أقل من واحد في المئة.

أما أسباب هذا التدني العام في نسبة التمثيل النيابي للإرادة الشعبية، فتعود إلى أن ممثلي الشعب تختارهم هيئات انتخابية لا علاقة لها بالشعب!

فالناخب الأول في لبنان كان ولا يزال المفوض السامي، عنيت به السلطان السياسي الخارجي الذي يبسط نفوذه بوسائل شتى. سمِّه شقيقاً أو صديقاً أو دولة منتدبة أو قوة عظمى أو طغمة محلية نافذة، لا فرق. المهم أن هذا الناخب أصبح جزءاً لا يتجزأ من تراثنا الوطني في جميع العهود.

والناخب الثاني هو سلطان المال الذي يغرر بالكثرة الساحقة من المواطنين الفقراء، فيشتري أصواتهم ويفرض عليهم انتخاب ممثليه دون ممثليهم، كما يتحكم في تأليف اللوائح الانتخابية ويضمن وصول أكبر عدد ممكن من أنصاره وزبانيته إلى الندوة النيابية.

أما الناخب الثالث، فهو سلطان الطائفية الذي تنطلق من دكاكينه كلمات السر إلى فئات جاهلة، أو متعصبة من المواطنين، فيتدافع هؤلاء بحماسة فائقة إلى صناديق الاقتراع، ويصوتوا لمن يزرع الشقاق الطائفي دون الوفاق الوطني.

وأما الناخب الرابع، فهو سلطان الإقطاع السياسي الذي يقود الجماعات الغبية كالسوائم إلى التصويت لمن يخدم مصالحه ويعزز نفوذه.

وهنالك ناخبون أقل شأناً يتحكمون في الإرادة الشعبية ويعملون لحسابهم



الخاص أو لحساب السلاطين الأقوياء ممن ورد ذكرهم أعلاه. وفي عداد هؤلاء أساتذة المافيا وتجار المخدرات وأبطال الشوارع والأزقة من حملة المسدسات، وفريق بائق فاسد من الانتهازيين يتستر بالوظيفة العامة،وجمهرة ما يسمى المفاتيح الانتخابية، وبعض أصحاب المياتم والمدارس والمبرات الذين اتخذوا من المؤسسات الخيرية حجاباً يستر أنواع الكدية والابتزاز.

هؤلاء جميعاً ينتظمون في طبقة سياسية واجتماعية متماسكة قلما يفلت من شباكها المعقدة الفتاكة مناضل حر أو رائد إصلاح وطني أو قائد شعبي مخلص يعمل طبقاً لمنهاج واضح في سبيل قضية حق. وإن تسنى لأحد المرشحين الأخيار أن يصل إلى الندوة النيابية بعامل صدفة ويؤلف مع قلة ضئيلة من أمثاله فريق عمل متجانس منتج، فسرعان ما ينعتونه بالحمرنة والغباوة لأنه شريف، ولا ينفكون يطاردونه بالهزء والتهكم والتحقير لأنه مثالي! حتى ينفجر على المنبر وهو يقرأ مزاميره على صمّ جلامد أميين لا يفهمون ولا يعون، كما حدث مثلاً للشيخ موريس الجميل الذي مات، رحمه الله، حتف بيانه في مجلس مهرجين!...

وبعد، فلو سلّمنا جدلاً أن معجزة حدثت بقدرة فوقية، إلهية أو إنسانية، وأدت إلى تعطيل تلك العوامل والعناصر التي تمنع الشعب من التعبير الحرّ عن إرادته، ثم دعي المواطنون إلى ممارسة حقهم بل واجبهم في الانتخاب، لتبين لنا أن نسبة المقترعين لن تتجاوز العشرين في المئة إياها في أحسن الحالات، لأن أزمة الثقة بين المواطن العادي والطبقة السياسية جمعاء قد تحولت بقوة الاستمرار إلى قطيعة مطلقة.

لذلك نميل إلى الاعتقاد أن تأليف حكومة حيادية تشرف على الانتخابات، وإخضاع العملية برمتها لرقابة دولية، مع إصدار قانون انتخابي يرضي جميع الفئات والاتجاهات الحزبية والمذهبية... كل هذا لن يكون كافياً لتأسيس ندوة نيابية تمثل الإرادة الشعبية تمثيلاً صحيحاً، ما لم تقترن الإجراءات المشار إليها بفرض غرامة مالية على كل مواطن يتخلف عن تأدية واجب الاقتراع دون عذر شرعي، شرط أن تكون قيمة هذه الغرامة مرتفعة إلى حد يصعب معه، حتى على الطبقات الميسورة، أن تسددها دون تذمر وانزعاج.

هكذا فقط نحول دون امتناع الفقراء عن التصويت بداعي القرف، وامتناع الأغنياء عنه بداعي الاستهتار واللامبالاة. فالمسألة لم تعد مقتصرة على الضغوط المادية والمعنوية التي تمارسها الاحتكارات الانتخابية على المواطن، بل



أصبحت ذات علاقة مباشرة بالأوضاع النفسية لهذا المواطن الذي كفر بكل شيء، وبات يعتبر الابتعاد عن الشأن العام، أياً كانت مساوئه الوطنية، مسلكاً خلقياً سليماً يوفر عليه متاعب هو في غنى عنها.

استراحة في ولاية «أوريغون»

في ٣٠ كانون الثاني (يناير) الماضي، انتخب أهالي ولاية «أوريغون» الأميركية نائباً فيديرالياً هو السناتور الديموقراطي «رون وايدن»، وقد تم ذلك بالمراسلة!! وبلغت نسبة المقترعين ٦٦ في المئة، في ولاية لم تتجاوز نسبة المقترعين فيها قبل هذا الحدث ٤٠ في المئة، وهي النسبة المسجلة عموماً في أميركا.

نعم. الانتخاب جرى بواسطة البريد! وكان على كل ناخب أن يسجل اسم المرشح الذي اختاره لتمثيله ويبعث به في ظرف مختوم إلى الهيئة المشرفة على تلك الانتخابات الفرعية لملء مقعد الولاية الشاغر في الكونغرس.

هذه التجربة الفريدة في تاريخ الانتخابات استتبعت مناظرة لم تحسم حتى الآن بين رجال الإدارة والقانون على صفحات الجرائد الأميركية.

فهناك فريق بادر إلى تأييد الاقتراع البريدي باعتباره يرفع نسبة المقترعين من حيث يكفيهم مشقة الانتقال إلى مركز التصويت، كما يوفر على الأجهزة الحكومية نفقات إجرائية للعمليات الانتخابية تحتسب بملايين الدولارات.

وهنالك فريق آخر رفض هذا النوع من الاقتراع لأنه يسقط العازل الانتخابي، وبالتالي يعرّض الناخب للتأثر بآراء عائلته وأصدقائه ومن له مصلحة في ارضائهم.

لقد اختلف الحقوقيون والصحافيون والسياسيون في تقويم الطريقة التي تمت بموجبها انتخابات «أوريغون» الفرعية، لكنهم اتفقوا جميعاً على أنها كانت سليمة ونزيهة مئة في المئة.

هذا المستوى الرفيع من الدقة والنزاهة، لا يعود فقط إلى الإدارة الحديثة والبريد الممتاز، بل يعود بالدرجة الأولى إلى أن أهالي «أوريغون» ليسوا محبطين... وعندهم أخلاق.

١٥/٥/١٩٩٦







معجزة النموّ الاقتصادي وتحدّيات العالم الأصفر

القرن التاسع عشر تميّز باستعمار أوروبا للعالم، كما تميّز القرن العشرون بسيطرة أميركا على العالم. أمّا القرن الحادي والعشرون فيبدو أنه سوف يشهد تفوّق آسيا واستردادها حكم العالم.

مؤشرات كثيرة ودلائل واضحة تنبئ بذلك وتندرج تحت عنوان لا يقتصر محتواه على التفوّق بل يتجاوزه إلى التحدّي، وهو تفجير الطاقة البشرية الهائلة في الشرق الأقصى بديناميكية العلم والعمل.

فالنموّ الاقتصادي الذي يتّجه بخطى سريعة نحو قمة الازدهار في تلك المنطقة ذات الموقع المحوري على صعيد العلائق الإنسانية، سيكون له، عاجلاً أم آجلاً، تأثيره الحركي المباشر في المعادلات السياسية والعسكرية الدولية خلال الأعوام العشرة المقبلة.

وإذا كانت القوى العالمية الرئيسية، وفي طليعتها الولايات المتحدة المعنية مباشرة بمصائر غرب الباسيفيك، تسترهن إرادة اليابان بوجود ٤٧ ألف جندي أميركي على أراضيها، وتحاول قطع الطريق بالتالي على أيّ تعاون استراتيجي بين طوكيو وبيجينغ، بمعاهدات أمنية كالتي نتجت عن زيارة الرئيس كلينتون لليابان في نيسان الماضي، أو باتفاقات تجارية تضمن المصالح الأميركية الظرفية... فإن الطموح الوحدوي في العالم الأصفر ما انفكّ يتزايد أضعافاً مضاعفة عمّا يتزايل، وذلك بفضل تكامله الاقتصادي التدريجي.

لذلك لا بدّ أن تشهد الأعوام المقبلة تصويباً لخريطة التعامل بين بلدان الشرق الأقصى وسائر المجموعات الدولية، انطلاقاً من مبدأ التواصل الجغرافي والتاريخي والأتني في تقدير سلم الأفضليات والأولويات، بحيث تحسب المغامرة الأميركية ألف حساب قبل أن تتمادى في الأسلوب الذي أعتمدته منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بالقفز فوق الحواجز الطبيعية لترسيخ قواعد العملقة.

فالشرق الأقصى يؤلف اليوم ٣٠ في المئة من سكان العالم الذين يقدّرون بما يقارب ستة مليارات.

عدد سكان الصين وحدها مليار



و٣٥٠ مليوناً.

أمّا اليابان فقد تجاوز عدد سكانها الـ ١٥٠ مليوناً.

ولو جمعنا سكان أندونيسيا وماليزيا وبورما وفيتنام وسنغافورة وتايلاند وتايوان وغيرها مما يعرف بدول «منظمة جنوب شرق آسيا»، لحصلنا على ما يقارب ٣٠٠ مليون.

وأمّا سكان جنوب سيبيريا الشرقية والوسط الآسيوي الذي برز بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ومعظمهم من التركمان الطورانيين المنتسبين أصلاً إلى العرق الأصفر، فإن عددهم يناهز ١٥٠ مليوناً.

هكذا يتّضح أن العالم الأصفر يتألف اليوم من نحو مليار و٩٠٠ مليون، في رقعة من الأرض تمتدّ من بحر قزوين إلى بحر الصين، وهي لا تكفي لحياة أكثر من ٥٠٠ مليون بسبب مواردها الطبيعية المحدودة.

لذلك شهد العالم في العصور الغابرة سلسلة انفجارات لهذه الطاقة البشرية الهائلة، تمثّلت في غزوات مدمّرة في اتجاه الغرب سعياً وراء المكاسب المادية، حتى وصلت موجاتها المتعاقبة إلى غرب أوروبا وغسل فرسانها الأشدّاء سنابك خيلهم في المحيط الأطلسي.

وإذا كانت شعوب آسيا الشرقية والوسطى قد تمدّدت عبر التاريخ بالفتح العسكري تخلّصاً من الفقر والضيق، فإنها تعتمد اليوم وسائل الفتح الاقتصادي للغاية نفسها مستخدمة أحدث ما توصّل إليه العلم في ميادين التقنيات الألكترونية.

وقد تمكّنت هذه الشعوب، وخصوصاً في جنوب شرق آسيا، بفضل ثورتها الصناعية المميّزة ووفرة اليد العاملة الرخيصة فيها، أن تنتقل من مرحلة الاجترار الزراعي البدائي إلى مرحلة متقدمة في الاقتحام التكنولوجي، لتصبح في أقل من عقد زمني واحد، ضريباً اقتصادياً رئيسياً للولايات المتحدة وأوروبا في الأسواق العالمية، يضاف إلى الضريب الياباني الذي يحتل منزلة عليا في مجموعة الدول الصناعية السبع، والعملاق الصيني الذي تجاوز مرحلة الاكتفاء الذاتي أشواطاً ليدخل هو أيضاً حلبة الصراع الاقتصادي العالمي.

ولكي نأخذ فكرة أوضح عن تلك النهضة الإنمائية العارمة في جنوب شرق آسيا، نقدم بعض الأرقام المستخلصة من تقارير البنك الدولي ومجلة (Nord-Sud Export) المتخصّصة:

١ ـ بلغت معدلات النموّ عام ١٩٩٥، (٨,٦) في المئة في ماليزيا، و(٩,٣) في فيتنام، و(٨,٣) في سنغافورة، و(٨,٣) في تايلاند برغم الفيضانات المدمّرة، و(٤,٣) في الفيليبين حيث تأثر النمو بكساد موسم الأرز واضطراب الأوضاع الأمنية، و(٧,٣) في أندونيسيا التي شهدت



توظيفات كبيرة للأموال الأجنبية.

٢ - في باب الصادرات حقّقت ماليزيا زيادة مذهلة، من ٤ مليارات دولار عام ١٩٧٠ إلى ١٥٣ مليار دولار عام ١٩٩٤. أمّا أندونيسيا فبعد أن كانت نسبة ٨٠ في المئة من صادراتها تقتصر على النفط ومشتقاته عام ١٩٧٠، أصبحت هذه الصادرات النفطية، في حدود ٤٠ في المئة فقط من حجم الصادرات الإجمالي عام ١٩٩٥، فيما قامت بتصدير النسبة المئوية الباقية قطاعات أخرى. وأمّا تايلاند فقد أصبحت صادراتها ابتداء من عام ١٩٩٤ تفوق وحدها صادرات الهند!

٣ - هنالك بالفعل معجزة اقتصادية في جزيرة تايوان لم يشهد العالم لها مثيلاً من قبل. فعدد سكان تايوان لا يتجاوز ٢٢ مليوناً، مقابل الصين الشعبية التي يناهز عدد سكانها ألفاً وثلاثمئة مليون. ومع ذلك استطاعت تايوان أن تصبح القوة المالية الثانية في العالم بعد اليابان، على صعيد الاحتياط النقدي (٩١ مليار دولار من العملات الصعبة، و٤ مليارات دولار من الذهب).

أمّا البطالة فتكاد تكون منعدمة (٢ في المئة من السكان العاملين)، فيما تحتلّ تايوان المركز العالمي الثالث بعد الولايات المتحدة واليابان في إنتاج الصناعات الألكترونية وتصديرها، كما تعتبر القوّة الرابعة عشرة على صعيد التجارة العالمية، وهي تفرض إنتاجها الصناعي وتوظيفاتها المالية على الصين الشعبية نفسها برغم المطامع الظاهرة لجارتها العملاقة في احتلالها. وفيما تهدد الصين الجزيرة بالاجتياح العسكري تعمل هذه على استعمار الصين اقتصادياً، وقد أنشأت فيها ما يزيد على ٢٧ ألف شركة ومؤسسة صناعية وتجارية مزدهرة!

* * *

في ضوء هذه الأرقام المعبّرة وما تختزن من عناصر التغيير في موازين القوى العالمية عند مطلع القرن الحادي والعشرين، نحدّق في آفاقنا العربية فلا نرى إلاّ صورة الانصياع التام لخطط إسرائيل الاقتصادية الهادفة إلى استعمار «الشرق الأوسط الجديد» بتأييد أميركي واسع يرمي إلى تطويق التحدي الآسيوي وخنقه بين فكيْ كمّاشة أحدهما في بحر الصين والآخر في البحر المتوسط(*).

ويتوقع فريق من الخبراء والباحثين أن تستخدم واشنطن نفوذها الواسع في أنقرة لقطع «طريق الحرير الجديدة»، أي السكة الحديدية القارية الآسيوية بين بيجينغ واسطمبول التي تمّ تدشينها أخيراً في إيران، بحيث لا يتجاوز قطارها الحدود الإيرانية إلى تركيا، فيكون مصير هذا المشروع الصيني الإيراني غير الملائم للمصالح الأميركية، كمصير «سكة حديد الحجاز» التي أنشئت في



مطلع القرن الحالي بين الأستانة ومكّة لخدمة حجاج بيت الله الحرام، لكنها لم تصل إلى أبعد من المدينة المنوّرة.

وبعد، إذا كان بعض التحفّظات العربية تجاه إيران، وبعض الارتباطات العربية بالسياسة الأميركية، يحولان دون الانخراط العربي الواسع في مشروع التكامل الأسيوي الصيني - الإيراني، فما الذي يمنع الدول العربية من خرق الحصار الإسرائيلي الذي بدأ مع الأسف يفرض نتائجه على الصعيدين النفسي والمعنوي قبل حدوثه؟ وما الذي يحول دون أن يتوجّه العرب مباشرة إلى دول الشرق الأقصى لبناء جسر من العلائق المميزة يكون مستقلاً عن سكة بيجينغ - اسطمبول، ويصل تلك المنطقة بالشرق الأدنى؟

الحقيقة أن العرب يستغنون بالنفع دون أن ينتفعوا بالغنى. والبادرة الذكية الوحيدة التي قامت في الاتجاه الصحيح إزاء التحولات الكبرى في الشرق الأقصى هي التي قام بها لبنان، وقد تمثّلت بزيارة الرئيس الحريري لأندونيسيا والوزير السنيورة لليابان.

لكن المسألة تحتاج إلى متابعة، ومتابعة جدّية إلى أبعد مدى، كي لا نقع يوماً في مأزق المبايعة من حيث لا ندري... مبايعة المشروع الإسرائيلي الذي يتربّص بنا الدوائر.

١٩٩٦/٥/٢٢

(*) كتب هذا المقال قبل النكبة التي حلّت «بالنمور الآسيوية» وكانت للتحدّي الأميركي اليد الطولى في تدبيرها حسبما تفيد المصادر الصحفية والدبلوماسية أواخر التسعينات.





لبنان الأخضر بين جبال النفايات وكسارات الجبال

«على من تقرأ مزاميرك يا داود؟»

مكبّات النفايات تحولت إلى جبال في ضواحي بيروت، تختلط فيها جيف الحيوانات النافقة بأجواف الذبائح النتنة، وتمتزج أشلاء اللحوم العفنة وبُرك الصديد الآسن بالمواد الصناعية المشعة والطروح الكيميائية السامة المتسربة من ألوف البراميل المتآكلة.

أما المناطق السياحية في المرتفعات القريبة من الساحل والمشرفة على العاصمة، فقد بدأت فيها الغبراء تحجب الخضراء مع استهلال الربيع وموسم الصحو الذي قيل في قديم الزمان أنه كان موسم الورد والزنابق وشقائق النعمان، في ربى لبنان...

ذلك أن الكسارات التي تملأ صدور الناس بالطحين الصخري المسبب للسرطان، وتغطي بمسحوقها المميت أوراق النبات فتقطع أنفاس الشجر وتحوّل قاماته البهية الفارعة إلى هياكل يابسة جرداء... هذه الكسارات تملأ في الوقت نفسه جيوب فصيلة من دينوصورات الرأسمالية المتوحشة التي تتحكم في مصير هذا الوطن البائس التاعس من مواقع حصينة بنيت بالمال المنهوب وعمالات الحروب!

بالأمس كان أهل بيروت يقصدون أعالي حي الأشرفية للنزهة والتمتع بمنظر البساط الأخضر الممتد من سفح تلك الهضبة إلى ساحل انطلياس وقد انتشر فيه عطر الصنوبر والزيتون وروائح زهر الليمون...

أما اليوم، فلا يهلع المرء فقط لمشاهدة بنايات شائهة من الأسمنت تسكنها معلبات بشرية مخدرة بالهيروويين ومنغمسة في لوثة العنف والدعارة، بل أن أكثر ما ترتعد له الفرائص هولاً وتقشعر له الأبدان قرفاً، هو ذلك الجبل الناتئ في البحر، تحسبه رأس شمرا وهو في الحقيقة رأس برج حمود الذي يتعالى ويبرز عمودياً كأنه ناطحة سحاب في المدخل الشرقي للمدينة.

إنه تمثال القذارة اللبنانية الذي نبت في مكبّ غارق وارتفع إلى علو شاهق، وقد فتحت جرافات الدولة في متنه أوتوستراداً دائرياً تسلكه الشاحنات إلى



قمة القمامة حيث ترمي أحمالها من مرتبع فوقي بهي، فتعطر الأجواء والأرجاء بالروائح الزكية والنسائم المنعشة (...).

هذا في بيروت. أما في الجبل، فإن وجه لبنان السياحي وصورته البيئية المثالية يظهران بملامح أخرى.

في أوائل الستينات زار الرئيس فؤاد شهاب منطقة الشوف لمناسبة رسمية، وسلك في عودته إلى صربا ومنها إلى ريفون، طريق المتن الأعلى، بناء على نصيحة مدير عام القصر الجمهوري في ذلك الحين الرئيس الياس سركيس الذي أراد أن يمتعه بالمناظر الطبيعية الخلابة في القرى المنتشرة بين حمانا وبكفيا قبل التوجه نزولاً إلى صربا.

وقد أخبرني الرئيس سركيس أن الرئيس شهاب توقف لحظات عند وصول الموكب إلى بكفيا وأخذ يحدّق في بلدات ريفون وعجلتون والقليعات التي سطعت مصابيحها في العشية على الجانب الآخر من الوادي، ثم قال له:

ـ ألا يوجد طريق نسلكها من هنا مباشرة إلى كسروان؟

قال سركيس: «لا أعتقد».

فأردف شهاب قائلاً: «يعني ضروري الواحد يمسك دينتو اليمين بأيدو الشمال من قفا رقبتو؟!».

وكان يكني بذلك عن ضرورة المرور بالساحل للانتقال من مكان إلى آخر في الجبل مع أنه يمكن تقريب المسافات بأسلوب آخر.

يقول الرئيس سركيس: في تلك اللحظة أدركت أن الرجل قرر فتح طريق بين المتن وكسروان لجمع الجبل بالاتصال الدائم والتعاطي اليومي في بوتقة واحدة تقرّب ذات البين وتزيد اللحمة بين المسيحيين والدروز.

وقد حرّك الرئيس شهاب في اليوم التالي بالفعل الأجهزة الحكومية المختصة لشق أوتوستراد وليس طريقاً عادية بين بكفيا والقليعات، كلف مبالغ طائلة في مناطق صخرية مستعصية، لكنه جاء نموذجاً في التقانة والجمال، وظل حتى اندلاع الحرب المشؤومة عام ١٩٧٥ مقصد السياح الأجانب يكتشفون خلال عبوره رُواء القرى اللبنانية الوادعة في مناسك الجبل ومخابئه الدهرية الآمنة.

هذه الطريق الوطنية الرائعة التي أرادها الرئيس الراحل صلة وفاق وتوحيد بين الشوفين وكسروان وما يليه من بلاد جبيل والبترون، عبر المتنين العالي والأعلى، كانت تبدو قبل الحروب المأجورة وكأنها أحد مسالك الجنة بين الغياض والأنهار. لكنها ما لبثت أن تحولت بفضل وحوش التمدن إلى مفازة صحراوية بين الشناخيب المسننة والمقالع الجرداء، الداخل إليها مفقود والخارج منها مولود.



ففي كل يوم، بل في كل ساعة، يسقط على جنباتها الموحشة قتيل أو أكثر، بين سيارات مجنونة يقودها منتحرون، وشاحنات هائمة يقودها مجرمون، ناهيك بالحفر والمطبات والمزالق والمزالج التي يضاعف أخطارها الحصى والرمل والماء المهدور والمازوت المنسرب من صهاريج الموت!

لقد حكم تنّين المصالح على تلك المنطقة الجبلية الخضراء بالتصحير تحت شعار التعمير، فأنشأ فيها مكاسر بربرية ينتظم مُجاجُها القاتل في غمائم سود تلف المدن والقرى العامرة في سفح صنين بوشاح من غبار الجحيم يفتك بالبشر والشجر والحجر.

ولعل أبشع صورة يمكن أن يتصورها إنسان، هو المشهد القمري الرهيب حيث ينجرد الصخر في أعماق ذلك الوادي، وقد أكلت جذور الغاب وهجّرت طيره وطردت منه حتى عقاربه وأفاعيه، آلات وحش تقنيّ يتذرّع بإعمار المدينة الكافرة ليقتل الله في الريف الذي خلقه على مثال جنته.

إنه مشروع واحد من عشرات المشاريع القائمة لتمويت لبنان، وتشويه معالمه، فتتحول أجمل مناطقه إلى جثث تتناتشها ذئاب المال والأعمال!

فلكل منطقة جبال نفاياتها لأن منطق الأولويات في هذه الدولة يقضي بأن نقيم في قصر نوافذه من ذهب وقبابه مرصعة بالجواهر، لكنه عائم على مرحاض سيظل يفيض بخيراته حتى نغرق فيها جميعاً!

ولكل منطقة أيضاً كسارات جبالها لأن منطق العمولات في هذه الدولة يقضي بأن تحظى الجرود النائية التي لا حياة فيها ولا نبات، بالحماية الكاملة من خطر التلوث، وأن يتم الترخيص لأصحاب الكسارات بإقامة منشآتهم الصحية والسياحية المثالية في ضواحي المدن والقرى، لكي لا يتكلف هؤلاء الفقراء إليه تعالى زيادات طفيفة على أجور الشحن!

١٩٩٦/٥/٢٢





انتخابات إسرائيل
وسيلة ديموقراطية لتحكيم الأصوليين

لمناسبة الانتخابات الإسرائيلية التي تجري اليوم، لا بد من تسليط الأضواء على الطريقة التي يتم فيها اختيار نواب الكنيست، وهي فريدة من نوعها في العالم، ظاهرها ديموقراطي مثالي، وباطنها استبدادي يكرّس ديكتاتورية الأصوليين المتطرفين من رجال الدين، ويفرض هيمنتهم المطلقة على الحكم!

ينص قانون الانتخاب الإسرائيلي الذي وضع منذ قيام الدولة عام ١٩٤٨، ولم يطرأ عليه سوى تعديلات طفيفة في ما بعد، على كون إسرائيل دائرة انتخابية واحدة، وكون البرلمان، أو الكنيست، يتألف من ١٢٠ عضواً ينتخبون على قاعدة «التمثيل النسبي الصارم».

أما الترشيح فلا يكون إلا ضمن لوائح انتخابية، ويتعين حكماً أن تتألف كل لائحة من ١٢٠ مرشحاً تتدرج أسماؤهم تراتبياً على أساس الترقيم من ١ إلى ١٢٠.

كذلك نص القانون أن يكون الحد التمثيلي الأدنى للفوز بالمقعد النيابي ١,٥ في المئة من أصوات المقترعين، وهي أقل نسبة معروفة عالمياً، كما نص على وجوب تعيين معدل رقمي يحتسب طبقاً لأسلوب معقد، ويكون موازياً للحد التمثيلي الأدنى، أي نسبة الـ ١,٥ في المئة من الأصوات.

انطلاقاً من هذه القاعدة، يقسم مجموع أصوات كل لائحة على كمية الأصوات المحددة في المعدل الرقمي، ويكون الناتج عدد المقاعد التي فازت بها اللائحة في الكنيست.

وبعبارة أخرى لو فرضنا أن المعدل الرقمي المطابق لنسبة الـ ١,٥ في المئة من أصوات المقترعين، حدد بـ ٥٠٠٠ صوت، ونالت اللائحة ٣٥,٠٠٠ صوت، فإنها تكون قد فازت بـ ٧ مقاعد، وهي نتيجة قسمة ٣٥ على ٥.

ثم إن هذه المقاعد توزع على مرشحي اللائحة أولاً بأول، أي أنه لو فاز حزب العمل مثلاً بعشرين مقعداً، فإن هذه المقاعد تكون من نصيب المرشحين العشرين الأول المندرجة أسماؤهم من رقم ١ إلى رقم ٢٠ في لائحة الحزب المؤلفة من مئة وعشرين مرشحاً.

ولا بد من الإشارة في هذا المجال



إلى أن النظام الانتخابي الإسرائيلي وضع خصيصاً على النحو المذكور أعلاه، بهدف تمثيل جميع الفئات والأحزاب الدينية والتنظيمات الصغرى والمجموعات العنصرية المختلفة في البرلمان، والحد في الوقت نفسه من تسلط أحد الحزبين الرئيسيين على الكنيست.

ولكن هذا التشريع الذي لم تتمكن أي حكومة من تعديله، والذي يتمتع في الواقع بكفاءة تمثيلية واسعة لجميع اتجاهات الشعب، إنما يخالف روح الديموقراطية مخالفة كانت، ولا تزال، موضع أخذ ورد، ومصدر جدل عنيف بين علماء القانون والزعماء السياسيين داخل الكيان الصهيوني نفسه. وهنا أهم جوانبه السلبية:

١ ـ لا يحق للناخب أن يجري أي تعديل أو شطب في اللوائح المتنافسة، بل هو ملزم بالتصويت للائحة واحدة بكامل أسمائها وطبقاً لتراتبية أرقامها.

٢ ـ أن تعيين نسبة الحد التمثيلي الأدنى من الأصوات للفوز في الانتخاب، بـ ١,٥ في المئة، (وكان في الأساس ١ في المئة) لا يسهل على الإطلاق آلية الممارسة البرلمانية الفعالة، وإن كان يساعد الأحزاب الصغيرة على دخول الكنيست.

٣ ـ إن اعتماد قاعدة التمثيل النسبي مع نظام اللوائح المغلقة يقضي على حرية الاختيار ويجعل الإنسان الفرد حرفاً منسياً في هيكلية النظام.

٤ ـ النتيجة الأخطر لهذا التشريع تكمن في كونه يمنع أي حزب رئيسي من الحصول على أكثرية ٦١ مقعداً في الكنيست، ولذلك لا يستطيع الحزب المشار إليه أن يؤلف الحكومة إلا بالتحالف مع ممثلي الهيئات والفئات الثانوية الصغيرة التي تقودها الأحزاب الدينية، مما جعل الحاخامين المتشددين يملون شروطهم على رؤساء الحكومات كما يشاؤون، وأول هذه الشروط المكتوبة عادة، هو عدم المساس بقانون الانتخاب الحالي أو تعديله لأنه يؤمن لهم السيطرة المطلقة على البلاد.

أما بالنسبة لانتخاب رئيس الحكومة مباشرة من الشعب، وهو يجري للمرة الأولى في هذه الانتخابات، فقد استلهمه المشترع من النظام الرئاسي الأميركي، ونظام الجمهورية الخامسة الفرنسية الذي وضعه الجنرال ديغول، لإظهار إسرائيل بمظهر الديموقراطية الحديثة، لكنه لا يبدل شيئاً في الواقع، ولا يسمح لرئيس الوزراء المنتخب بتأليف أي حكومة، إلا إذا تكرم عليه غلاة المتطرفين الأصوليين بأصوات نوابهم ونواب حلفائهم لتأمين الأكثرية البرلمانية والحصول على الثقة.

١٩٩٦/٥/٢٩





تحالف أنقرة وتل أبيب
يغتال تحالف اليمين التركي

هنالك ثلاثة خطوط حمر لا يستطيع أي حاكم تركي أن يتجاوزها من دون أن يدفع الثمن غالياً.

الخط الأحمر الأول، هو اعتبار الأجنبي، عندما تفرضه الظروف الموضوعية على تركيا، نصيراً لا غنى عنه، بدلاً من اعتباره شرّاً لا بدّ منه.

فقد غفر الأتراك للغازي مصطفى كمال علمنتهم، ومنع الآذان في مساجدهم، ورفع الحجاب عن نسائهم، وإنزال الطرابيش القفقاسية عن رؤوسهم لتحل محلها البرانيط الفرنجية، غفروا له كل ما افتأت به كيفيا على تقاليد تركيا ومعتقداتها، لأنه كان «البطل» الذي رفض الأجنبي وقاوم الأجنبي، وحوّل تركيا من أرض مشاع يتحكّم بمصيرها القناصل والقياصر، إلى دولة حديثة ما انفكّ يقلّم أطرافها الدهرية اليابسة حتى اكتنز جذعها بالحيويات الجديدة القادرة على مواجهة التحدّيات.

لذلك، فإن كل من يتشبه بمصطفى كمال، يجب أن يكون بالدرجة الأولى في نظر الأتراك، وطنياً متشدّداً رافضاً كل أشكال الهيمنة الأجنبية، وليؤمن بعد ذلك بما يشاء من مبادئ اليمين أو اليسار وأمور الدين والدنيا.

* * *

أمّا الخط الأحمر الثاني الذي لا يجوز أن يتجاوزه حاكم تركي، فهو التسليم البراغماتي النهائي بديمومة الكيان الصهيوني في فلسطين.

فالمفكّرون السياسيون الأتراك، وخاصة المثقفين الذين تربطهم علائق تراثية عضوية بالقوات المسلحة، يتخوّفون بمقادير متفاوتة لكنها متطابقة، من مطامع إسرائيل الإقليمية، ويعتبرونها البديل الذي أعدّه الاستعمار الأجنبي، منذ العهود العثمانية المتأخرة، لخلافة السلطنة، في منطقة يعتبرونها العمق الجنوبي العربي الموازي لعمق تركيا الشمالي الطوراني في القفقاس، ويحرصون بالتالي على «الحقوق التركية المكتسبة» فيها خلال قرون.

كذلك ينظر الكماليون التقليديون إلى إسرائيل بحذر شديد، خصوصاً بسبب امتلاكها السلاح النووي الذي يقلب معادلات التوازن الاستراتيجي بينها



وبين باقي الدول العربية والإسلامية. أمّا الإسلاميون الأتراك فيعتبرونها عدوّاً بكل ما لهذه الكلمة من معنى.

* * *

يبقى الخط الأحمر الثالث، وهو محاولة الفصل بين وظيفة الجيش وإرادة الشعب. فالأتراك يعتبرون الشعب والجيش وحدة كيانية لا تتجزّأ، عملاً بمقولة بسمارك الشهيرة: «كل جندي تركي هو فلاح في بزّة عسكرية، وكل فلاح تركي هو جندي يحمل السلاح».

لذلك تعيّن على الحاكم دائماً ألاّ يوظف الجيش في مسألة يرفضها الشعب كي لا ينقلب عليه الاثنان معاً. وعلى أن السيّدة تانسو تشيلر كانت خلال حكمها المحفوف بالعثرات، تشكو الإعاقة الأنثوية في قيادة أمّة لم تترجّل عن صهوات جيادها يوماً واحداً في التاريخ، إلاّ أنها أدركت حقيقة الانصهار الكلي بين الجيش والشعب وامتنعت بالتالي عن توظيف الجيش في أي حلف علني مع الدولة العبرية التي يرفضها الرأي العام.

* * *

هذه الخطوط الحمر لم يسبق لأيّ حاكم بعد أتاتورك أن تجاوزها بقدر ما فعل ديميريل ويلماظ، وخصوصاً في موضوع التحالف العسكري مع إسرائيل. الأمر الذي عزّز مواقع الإسلاميين وجعلهم أسياد الموقف بلا منازع في الأوساط الشعبية كافة. وخير دليل على ذلك، التظاهرات العاصفة التي قادها الإسلاميون في المدن الرئيسية استنكاراً لعملية «عناقيد الغضب» ومجزرة قانا، وقد شارك فيها مئات الألوف، وكانت بشهادة الإعلام المعادي نفسه التظاهرات الأعنف والأضخم في العالم بأسره خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان.

بعدها تعرّض سليمان ديميريل لمحاولة اغتيال، ولم تفلح عنتريات مسعود يلماظ وتهديداته المتكرّرة لسوريا في امتصاص النقمة الشعبية العارمة، فانفجر الصراع داخل تحالف اليمين، وشرع أنصار «الوطن الأم» و«الطريق القويم» يتراجمان بالتهم والفضائح، كما هدّدت تانسو تشيلر بتعطيل الائتلاف الحكومي وجرّ البلاد إلى أزمة حكم.

أمام هذا المأزق السياسي الناشئ عن تورّط غير مسؤول في حلف إقليمي غير مقبول، يتردّد سليمان ديميريل في حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة، لأن حزب «الرفاه» الإسلامي سيفوز هذه المرة على الأرجح، بالأكثرية الساحقة من المقاعد النيابية، ويستولي على السلطة بالتالية.

كذلك يصعب على الرئيس التركي تشجيع الجيش على القيام بانقلاب عسكري، مخافة أن يتعرّض لانشقاق





خطير ما دام معظم ضباطه وجنوده يؤيّدون ما يطالب به نجم الدين أربكان ودعاة الحركة الإسلامية من إصلاح، وهم يرفضون أساساً حلف أنقرة - تل أبيب خلافاً لموقف بعض القياديين المرتبطين بالخارج.

وفيما يتحوّل محازبو يلماظ وتشيلر بكثافة إلى صفوف الحركة الإسلامية، يخشى المراقبون أن تكون محاولة الاغتيال التي تعرّض لها ديميريل حلقة أولى في سلسلة من أعمال العنف تقود تركيا تدريجاً إلى أزمات لا نهاية لها.

١٩٩٦/٥/٢٩





من براميل السمّ المدفون
إلى طوابير البقر المجنون

نشرت مجلة NATURE العلمية البريطانية في عددها الصادر في ٢٥ نيسان (أبريل) الماضي، دراسة تحمل توقيع أربعة من كبار الباحثين في جامعة أوكسفورد، يؤكدون فيها وجود «جينة» حيوية مشتركة بين البشر والبقر تؤدي إلى مرض «جنون البقر» المعروف علمياً باسم Bovine Spongiforme Encephalopaty والمرض المماثل الذي يصيب الإنسان ويعرف باسم Creutzfeldt-jakob وكلاهما يضرب الجهاز العصبي وخلايا الدماغ ويفضي بصاحبه إلى هلاك وشيك.

وكانت الحكومة البريطانية أعلنت في ٢٠ آذار (مارس) الماضي عن تحول هذا المرض عند الأبقار إلى وباء، وانتشاره بكثافة في بريطانيا، بعد أن كان محصوراً خلال الثمانينات، وحتى عام ١٩٩٥، ببعض الإصابات التي ظهرت تباعاً في بريطانيا نفسها وبعض الدول الأوروبية المجاورة.

وعلى الأثر، اتخذت بلدان الاتحاد الأوروبي إجراءات عاجلة قضت بمقاطعة اللحم البقري البريطاني ومنع استيراد الأبقار من بريطانيا، كما هو معروف، وتنادى الخبراء التابعون لمنظمة الصحة العالمية من جهة أخرى، إلى الاجتماع في جنيف حيث أصدروا في ٣ نيسان (أبريل) ١٩٩٦ توصيات خاصة بهذا الموضوع عممتها المنظمة على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومنها لبنان.

ولا بد من التذكير في هذا المجال بالوقائع الاجرائية والحقائق العلمية الآتية:

* أولاً: تبين للعلماء بالأدلة القاطعة أن أسباب المرض عند الأبقار تعود إلى العلف المصنّع من مواد حيوانية. فقد كانت الصناعة البريطانية سبّاقة إلى إنتاج علف من عظام الخرفان والماعز وغيرها، أقبلت عليها الأبقار بشهية، مع أن البقرة من أكلة العشب، الأمر الذي أدى إلى اختلال بيولوجي قاتل في أدمغتها وأجهزتها العصبية المركزية. وقد تم إتلاف هذه الأطعمة المصنعة فوراً في المملكة المتحدة وتوقفت المصانع عن إنتاجها.

* ثانياً: طبّقت بريطانيا برنامجها صارماً في سبيل التخلص من قطيعها



البقري الموبوء بواسطة المحارق الجماعية، وحذت حذوها فرنسا والمجموعة الأوروبية وباقي الدول التي تستورد البقر البريطاني، وتفاوتت نسبة حرق الأبقار في هذه الدول بحسب استشراء المرض وانتشاره.

* ثالثاً: لم يثبت حتى الآن، من خلال الأبحاث المخبرية التي أجريت أن مرض «جنون البقر» ينتقل حكماً إلى الإنسان، رغم ثبوت انتقاله إلى بعض اللبونات الحيوانية. ومع أن دراسة علماء أوكسفورد المذكورة أعلاه تؤكد وجود «جينة» حيوية مشتركة بين «جنون البقر» ومرض Creutzfeldt-jakob الذي يصيب الإنسان، فإن العلماء المشار إليهم نفوا نفياً قاطعاً وجود علاقة سببية بين المرضين، أي أن يكون المرض البقري هو المسبب للمرض البشري، بدليل أن مرض «جنون البقر» أصاب مئات الألوف من الأبقار البريطانية، في حين أن المصابين بالمرض المشابه له من البشر، هم بنسبة واحد على كل ١٤ مليون إنسان في بريطانيا نفسها. وقد توصل العلماء إلى النتيجة عينها في كل من ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة.

* رابعاً: يجزم تقرير منظمة الصحة العالمية وتوصيات علمائها، بأن الحليب ومشتقاته والجيلاتين وغيرها من المواد الصناعية العائدة إلى البقر، لا يمكن أن تسبب أي أذى، حتى لو كانت من نتاج أبقار مريضة. ومع ذلك فقد شملتها المقاطعة التي ارتدت خلال شهري آذار (مارس) ونيسان (أبريل) طابع الهستيريا الجماعية في بلدان الاتحاد الأوروبي.

* * *

انطلاقاً من هذه الوقائع والمعطيات، أخذت القضية تتسيّس تدريجاً لتصبح جزءاً من الصراع الاقتصادي الدائر بين الدول الصناعية الكبرى داخل المجموعة الأوروبية وخارجها، الأمر الذي جعل الرئيس الفرنسي جاك شيراك، حرصاً منه على تماسك الاتحاد، يعلن خلال زيارته الرسمية الأخيرة للندن، وجوب إعادة النظر في بعض تدابير المقاطعة، لتخفيف الضغط على الاقتصاد البريطاني. وقد تجاوب الرئيس الألماني هلموت كول مع هذا التوجّه فوراً، ممّا عزّز مركز جون ماجور الذي كان قد اهتز اهتزازاً ينذر بحجب الثقة الشعبية عن حزب المحافظين الحاكم.

وهنا لا بد من استدراك عاجل نصارح خلاله المسؤولين اللبنانيين بأنه إذا كان يجوز لفرنسا أو ألمانيا أو أي دولة متطورة ذات أجهزة إدارية موثوقة، اتخاذ إجراء ما برفع المقاطعة للبقر البريطاني وروافد نتاجه بنسبة ١٠ أو ٢٠ أو ٥٠ في المئة، فإنه لا يجوز لنا في لبنان اتخاذ أي إجراء مماثل ولو بنسبة واحد في المئة!



هذا إذا سلمنا جدلاً بأن المقاطعة سارية المفعول عندنا بالجدية الكافية والأمانة الوافية، وهو أمر يشك فيه السواد الأعظم من المواطنين... ذلك أن الذين سمحت لهم ضمائرهم وطاوعتهم نفوسهم العفنة في إدخال النفايات السامة إلى لبنان بين عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨، لا يزالون يسرحون ويمرحون في السوق المحلية بلا حسيب ولا رقيب.

فمن يستطيع التأكيد أن هؤلاء الذين أفلتوا من كل عقاب لم يسارعوا إلى تبديل تجارتهم وتزويدنا البقر المجنون بعد البراميل والمستوعبات المشبوهة التي زرعوها في السواحل والجبال من دون أن تقوم الدولة بأي تحرك جدي للتخلص منها ومعالجة أخطارها البيئية الكامنة؟! ومن يضمن لنا أن لحوم الأبقار التي أنقذها سماسرة المافيا من المحارق البريطانية لم تصبح جزءاً من غذائنا اليومي دون أن ندري؟!

في ١٧ أيار (مايو) الماضي عقد الناطق الرسمي باسم منظمة «غرين بيس» التي تعنى بشؤون البيئة السيد فؤاد حمدان مؤتمراً صحافياً تحدث فيه عن تهاون وزارة البيئة في إيجاد الحل الجذري المناسب لقضية النفايات الإيطالية السامة، ولم يصدر حتى الآن عن تلك الوزارة، أو غيرها من المؤسسات الحكومية، أي رد جدي وثائقي على الاتهامات الخطيرة التي ساقها ممثل «غرين بيس» ضد الجهات الرسمية اللبنانية! وهو استهتار يحفزنا على مزيد من الشك في أن تكون دخلت إلى أسواقنا، خصوصاً في مرحلة العدوان الأخير، كميات من البقر الملتاث، وذلك بالتواطؤ مع بعض العناصر الإدارية الفاسدة.

ولا بد من التنويه أخيراً بأن تقرير منظمة الصحة العالمية الذي سبقت الإشارة إليه كان قد أوصى الحكومات بمنتهى الحزم والمتابعة والتحقق المسؤول في موضوع الأبقار واللحوم المستوردة. فهل حصل ذلك عندنا؟ وبواسطة أي جهاز؟ وكيف؟ وفي أي تاريخ؟!

لماذا لا تصدر الدوائر المختصة تقارير يومية ـ نعم يومية ـ حول البواخر التي تدخل الموانئ والشاحنات التي تجتاز الحدود محمّلة بالمواشي؟ ولماذا لا تصدر بيانات يومية بالمعاينات البيطرية لتلك المواشي والذبائح في المسالخ؟

لقد فتكت «عناقيد الغضب» بأبناء الجنوب، وأخشى ما نخشاه أن تفتك بأبناء لبنان جميعاً طوابير البقر المجنون وبراميل التلوث الملعون.

١٩٩٦/٦/٥





سقوط القوة الجبارة في مبارزة المجهول

ليس أضعف من القوة الغاشمة في التعامل مع المجهول!

المجهول كان بالنسبة لجوليات الجبار الذي صرعه داود على ما جاء في الأسطورة التوراتية، هو حجر المقلاع الذي كان يحمله داود الفتى عندما انبرى لمبارزته.

ويوم عزم الإسكندر المقدوني على اجتياح الهند، تصدى له ملكها «فورك» على ما يقول المؤرخون القدامى، بجيش عرمرم يتقدمه ٧٠٠ فيل وضعها الهنود على خط المواجهة مع جيش الإسكندر القليل العدّة والعدد آملين أن تبيده الفيلة للوهلة الأولى.

فما الذي حصل في تلك المواجهة؟

يقول المؤرخون أن الإسكندر ابتكر سلاحاً ظاهره معلوم وباطنه مجهول. فقد أمر بصنع خيل من الخشب على صهواتها فرسان مجوفة من نحاس مملوءة بالنفط والكبريت، وعند بدء المعركة أطلق تلك الخيول تجري على عجلات بعدما أضرم النار في بطون فرسانها. فلما رأتها الفيلة ظنتها خيلاً طبيعية، فضربتها بخراطيمها، وكان احتراق تلك الخراطيم الهائجة كافياً لارتدادها على جيش الهنود وسحقه بخفافها الغليظة!

إن الأمثلة التاريخية على سقوط القوة العظمى أمام المجهول لا تعد ولا تحصى.

فالبيزنطيون كانوا معتصمين في مدينتهم الحصينة خلف أسوار تعلو أكثر من مئة متر عن سطح الأرض، وهم يملكون زيتاً محرقاً لم يعرف سرّه إلى اليوم، ويقال أن مجرد ضخه على المهاجمين كان كفيلاً إبادتهم مع ركائبهم جمعاء. هؤلاء البيزنطيون صعقوا وانهاروا عندما دوى المدفع الذي صنعه يهود البندقية للسلطان محمد الفاتح، فكان صوته أسبق في إرهاب النفوس من ذخيرته في اختراق الأسوار، بحيث دخل العثمانيون إلى القسطنطينية وأبادوا حاميتها وسكانها.

أما الصليبيون فكانوا معتصمين في قلعة «شقيف أرنون» الحصينة بجنوب لبنان، ودونهم حوض مائي واسع يحيط بالقلعة من جوانبها الثلاثة القابلة للاقتحام، لكنهم لم يفكروا على الإطلاق، كما لم يصدق أحد من المؤرخين فيما بعد،



أن صلاح الدين سوف يتسلل إليهم من الجانب الشرقي للقلعة، وهو منحدر صخري فوق الليطاني يزيد ارتفاعه على ٣٠٠ متر ويؤلف مع النهر زاوية شبه مستقيمة، فيباغتهم ليلاً ويقضي عليهم قضاء مبرماً.

وأما ملك القوط في الأندلس، فلم يكن يتصور أن مجهولاً اسمه «العباءة» سيقضي على جيش الثيران الذي حشده لمواجهة العرب وقائدهم طارق بن زياد. فقد كان العربي يلوّح للثور بالعباءة حتى يتجاوزه فيستدبره بالسيف. وقد انبثقت من تلك الوقعة التاريخية الرياضة الإسبانية المعروفة بمصارعة الثيران.

* * *

المشكلة أن استعلاء القوي واستكباره يعميان بصيرته فيتصور أنه معصوم لا يحول ولا يزول، حتى يتعثر بشباك المجهول وتجنح به سفينة القدر.

لقد كانت الانتفاضة أول مجهول تعرضت له القوة الإسرائيلية الضاربة بسيف القوى العظمى في هذه المنطقة، وظلت دولة «المعجزات العسكرية» حائرة عاجزة عن رد الحجارة المنهمرة على جندوها أعواماً، وقد خارت عزائم قادتها الجبابر وصقورها الكواسر في مطاردة الأطفال عبر الأزقة والزواريب، حتى استسلم أولياؤهم للوعود الكاذبة وانجذبوا إلى سراب الحكم الذاتي في سياق الملل واليأس.

لكن أطفال الحجارة لم يقنطوا ولم يستسلموا، بل تحولوا إلى مجهول آخر لا تقوى عليه جيوش العالم بأسره، هو القنابل البشرية الانتحارية.

ثم كان المجهول الذي أسقط الطائرات الإسرائيلية خلال غزوة «عناقيد الغضب» في جنوب لبنان، من مواقعها الحصينة في الجو، بعيداً عن الانتحاريين من رجال حزب الله على الأرض، فجعلها تختبئ من غضب العالم المستنفر المستفزّ الذي لم يتمكن ـ بالرغم من تعطل ضميره في لوثة القتل والإرهاب الشرعي بين الأفغان والشيشان ومحيط أبيدجان ـ أن يتمتع على طريقة «جيش الله وشعبه المختار»، بمشاهدة رؤوس الأطفال المدحرجة وأشلائهم المعفّرة، في تراب قانا! هذا المجهول الذي يدعى «الضمير العالمي» أسقط الطائرات السريعة العطب، وأسقط معها بيريس!

وأخيراً جاء المجهول الذي يهدد إسرائيل من قلب أخلاطها المتنافرة على لسان السيدة ليا رابين، أرملة رجل ربح لإسرائيل ثلاثة حروب وأراد أن يصافح أعداءه من موقع القوي الذي آمن بالسلام، حيث قالت بعد انهيار الرسالة التي ختمها بدمه وسلّمها إلى بيريس: «سأرزم حقائبي وأرحل!».

لقد أحست ليا رابين بالمجهول الذي



يهدد إسرائيل والمنطقة بأسرها، وربما العالم، وهو مجهول يتمثل في ثلاثة وقائع: الواقع الأول يتعلق بالأوراق البيضاء التي وجدت في الصناديق، وقضيتها مطروحة أمام المحكمة العليا. فإن اعتبرتها المحكمة أوراقاً ملغاة ربح نتنياهو، وإن اعتبرتها أصواتاً سلبية نجح بيريس، أو على الأقل وجبت إعادة الانتخابات، وفي كلا الحالين ستظل القضية معلقة!

أما الواقع الثاني، فهو طبيعة نتنياهو الذي قيل إنه زير نساء، وأنه غامض الانتماء الفكري والسياسي، وأشبه ما يكون بـ «الكابتن مارون عرب» الذي رتّب في الأربعينات مع الجنرال سبيرز عملية استقلال لبنان! وقال فيه الشيخ بشارة الخوري رحمه الله، أنه ليس «كابتن» ولا هو «مارون» ولا هو «عرب»!!

وأما الواقع الثالث، فهو الجرح العميق الذي أحدثه اغتيال إسحق رابين في النفس الإسرائيلية، وقد شاء القدر الذي يفتعل العثرات بمشيئة فوقية، أن يسمح للرجل الذي قتل رابين، بالاقتراع في الانتخابات الأخيرة، خلافاً لشرائع الكون بأسره، التي تقضي بحرمان المجرم حقوقه المدنية، وأولها حق الانتخاب!!

لقد حاول شمعون بيريس عبثاً أن يبلسم هذا الجرح العميق في النفس الإسرائيلية بأسلوب ذكي، يوم قرّر إلهاء المجتمع الإسرائيلي المصطنع بانتخابات مبكرة. ثم حاول أن يبلسمه أيضاً بعملية عسكرية في لبنان تنفس احتقان الجيش. لكنه أخفق.

ولا بد أن يتحول هذا الجرح العميق، عاجلاً أم آجلاً، إلى ورم خبيث يدعى في معاجم التاريخ الحرب الأهلية!

وإلا لما قالت ليا رابين قول قيس بن الملوح في مسرحية أحمد شوقي:

ليلى اتركيني، بلاد الله واسعة
غداً أبذل أحباباً وأوطانا

١٩٩٦/٦/٥





أتباع الشيطان ينتحرون قبل نهاية العالم!

يتبارى المنجمون والراجمون بالغيب في المناداة بالويل والثبور وعظائم الأمور متنبئين بنهاية العالم قبل دخولنا القرن الحادي والعشرين. وهم يعكفون على فك الرموز الكامنة في كتاب «المئويات» الذي وضعه المنجم والطبيب اليهودي نوستراداموس في القرن السادس عشر، ويفسرون بعض فقراته الغامضة على أنها الإنذار الحاسم بقرب النهاية!

ويكبّ آخرون باهتمام بالغ على رؤيا يوحنا التي تنبئ بحوادث خيالية مستغلقة المعاني بعيدة التأويل، كظهور الملائكة نافخين بأبواق الدينونة، وانفتاح أبواب السماء على فرسان القدر، وخروج المخلوقات العجائبية من فجاج الأرض، وانتشار الأوبئة والزلازل، إلى آخر ما هنالك من كوارث وأهوال.

وينشط المنجمون والسحرة عادة عند المفاصل الزمنية واختلاف الحقب والعصور، أو في أزمات الحضارة والمراحل التاريخية الدقيقة كزوال الدول وقيام الحروب. وهم فئتان:

فئة المشعوذين والمتنبئين الدجالين الذين برعوا في ألعاب الخفة واحترفوا النصب والاحتيال.

وفئة المنجمين الأذكياء الذين ألموا بالفلسفة واللاهوت والعلوم الطبيعية وغيرها، وهم أقوياء الشخصية بوجه عام ويتمتعون بدرجة عالية من الثقافة والمعرفة.

أما عناصر الفئة الأولى من أهل الشعوذة والزندقة، فيكاد لا يخلو منهم مجتمع في كل زمان ومكان. وهم يستغلون السذّج ويبتزون أموالهم، ويتجاوزون الحد في بعض الأحيان فيقدمون على أعمال منكرة تنقلهم من مندل السحر إلى مدخل السجن.

ويكتظ العالم العربي بأمثال هؤلاء ممن يستحضرون الجنّ والعفاريت ويكتبون الحجابات أو يرقون للعين ويطردون الشياطين. لكن صناعتهم لم تعرف عند العرب، ولا عند غيرهم من شعوب العالم الثالث في الماضي القريب أو البعيد، قدراً من الرواج والازدهار كالذي تنعم به اليوم في غرب أوروبا.

فقد دلّ استطلاع للرأي نشرته مجلة «لا في» (La Vie) الفرنسية أن ٢٥



في المئة من الفرنسيين كانوا يلجأون سنة ١٩٨٦ إلى السحرة والمبصّرين من كاشفي الطوالع بأوراق اللعب، وقد زادت نسبة هؤلاء في الأعوام الأخيرة فأصبحت ٣٧ في المئة سنة ١٩٩٦.

أما في إيطاليا فتصل نسبة المؤمنين بالسحر والسحرة إلى ٤٤ في المئة، لكنها أقل من ذلك في ألمانيا (٢٤ في المئة) وفي بريطانيا (١٨ في المئة).

ويعزو العلماء هذا الإقبال على دكاكين المبصرين إلى عصاب جماعي ناتج من الإرهاق والانهيارات النفسية وأزمات القلق والاضطراب التي يحدثها تفشي الأمراض المستعصية، كالإيدز مثلاً، وانتشار البطالة، وازدياد العمليات الإرهابية، وما تقدمه التلفزة من أفلام وبرامج مرعبة تتصارع فيها الأرواح والأشباح والمخلوقات العجائبية القادمة إلينا من كواكب أخرى، يضاف إلى ذلك كله الخوف الذي يبعثه في النفوس تهويل المتنبئين بنهاية العالم في نهاية هذا القرن.

* * *

وبعد، مهما تكن مساوئ المتكسبين بالسحر والشعوذة، فإنها تبدو سطحية تافهة عندما تقاس بالعمليات الإجرامية التي يتقنها أساتذة الفئة العليا من المنجمين الحرفاء الأذكياء الذين يعبثون بأمن المجتمعات البشرية ويختارون أتباعهم من الأوساط البورجوازية والطبقات الميسورة.

وإذا كان هؤلاء المحترفون قد عملوا منفردين في العصور الغابرة فتسللوا إلى سرايات الملوك وأجادوا الكيد والتآمر والدسّ للعبث بمصائر عروشهم ونهب أموالهم وسرقة أعراضهم، فإنهم درجوا في عصرنا على الانضواء مجتمعين في خدمة هدف مريب يقضي بتأسيس فرق ومذاهب شيطانية تهدد أرواح الناس وممتلكاتهم، خصوصاً في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية حيث تحميهم القوانين الضامنة لحرية الرأي والمعتقد.

ومن أشهر هؤلاء في التاريخ، المنجم والطبيب الغامض كاغليوسترو الذي نسبوا إليه المعجزات في القرن الثامن عشر، وكان على اتصال وثيق بالبيوتات الأرستوقراطية العريقة والبلاط الملكي الفرنسي في عهد لويس السادس عشر. ويقول فريق من المؤرخين أنه كان الممول الرئيسي للثورة الفرنسية الكبرى التي أطاحت الملكية الفرنسية عام ١٧٨٩، ودقت أسفين الزوال في عروش الأنظمة الملكية الأوروبية جمعاء.

وفي عداد المغامرين المشاهير أيضاً، الراهب والطبيب الدجّال راسبوتين الذي أحكم السيطرة على الأوساط



الأرستوقراطية في عهد نقولا الثاني آخر القياصرة الروس من خلال سيطرته المطلقة على القيصرة آلكسندرة، وقد اغتاله الأمير يوسوبوف، أحد أنسباء القيصر، بعدما اتهمه بالتآمر مع الثوار البولشفيك سنة ١٩١٦.

أما في أيامنا هذه فقد ظهرت مؤسسات مشبوهة تتستر بمظاهر العبادة والنسك، وتتخطى إلى حد بعيد مستوى كاغليوسترو وراسبوتين وغيرهما في إباحة الجريمة واحتراف القتل والإرهاب...

من جوزف جونز الذي نفذ عملية انتحار جماعية مع ٩٠٠ من أتباعه في غويانا بداية الثمانينات!

إلى المسيح الدجّال الذي اعتصم في الولايات المتحدة مع ٩٠ شخصاً من أفراد شيعته في مزرعة حولها معسكراً، فاضطر البوليس الأميركي إلى اقتحامها بعدما انتحر الغورو ونحر أتباعه جميعاً!

إلى الحلقة الأخيرة في السلسلة، وهي انتحار لوك جوريه زعيم جماعة «معبد الشمس» مع ٥٣ شخصاً من جماعته على دفعتين في كل من سويسرا وكندا أواخر سنة ١٩٩٤. وقد عثر في كانون الأول (ديسمبر) الماضي أيضاً على ١٦ جثة محترقة من جماعة «معبد الشمس» هذه في منطقة «فركور» على سفح جبال «الألب» بين سويسرا وفرنسا!

* * *

وفيما يقف العالم واجلاً مذهولاً أمام هذه النزعة إلى الانتحار الجماعي، وهو أمر لم يعرف له مثيل من قبل، تتستر الأجهزة القضائية التي نيط بها التحقيق في الدول المعنية، على مكمن الشر والجهات التي تقف وراءه، فتطوى الملفات دائماً بقدرة قادر بعد التحقيقات الأولية، وتنام في خزائن المحفوظات، حتى يدب النسيان إلى ذاكرة الرأي العام، ويكون أصحاب الفرق اللعينة قد دبروا في تلك الأثناء مجزرة انتحارية جديدة!

أن أخشى ما نخشاه، إزاء هذه الموجة الانتحارية المتفاقمة، هو أن تمتد آفة المذاهب الشيطانية الغامضة إلى مجتمعنا اللبناني المفتون بكل ما يأتي من الغرب والذي يفاخر ويعتز بأنه مجتمع ببغائي مقلّد!

لقد سبق أن شهدنا حوادث انتحار فردية بين شبابنا من مدمني موسيقى الـ «هارد روك» التي تؤدي إلى الميلانخوليا والتوحد وقتل النفس.

فما هي التدابير التي اتخذتها الأجهزة المختصة لحماية المجتمع من هذه التقليعة الخطرة وغيرها مما يصدّره إلى بلدنا المنكوب عالم هستيري يدّعي التمدّن وهو غارق حتى آخر طبقة من



ناطحات سحابه في الوثنية والإباحية والانحطاط؟!

نكتفي بهذا الآن، ولنا عودة إلى موضوع الفرق الانتحارية والمذاهب الشيطانية المنحرفة في مفكرة لاحقة.

١٩٩٦/٦/١٢

وفي ١٩٩٦/٦/٢٤ كتبت السيدة ندى عبد النور إلى رئاسة تحرير «النهار» تقول:

«عجبت واعجبت بـ «مفكرة الأيام» المنشورة في جريدة «النهار» في تاريخ ١٩٩٦/٦/١٢ للأستاذ رفيق المعلوف حول أتباع الشيطان، التي توغل فيها مستقصياً تاريخ المنجمين والراجمين بالغيب ممن يتنباون بنهاية العالم ويدعون إلى الانتحار الجماعي والفردي، تؤزارهم موسيقى «الهارد روك» مبدياً تخوفه أن تمتد آفة المذاهب الشيطانية الغامضة إلى مجتمعنا ومتسائلاً عن التدابير التي اتخذتها الأجهزة المختصة لحماية المجتمع من هذه التقليعة الخطرة».

«أقول اعجبت بكلمة الأستاذ معلوف ـ وكلماته دائماً موضع الإعجاب ـ لتقصّيه عن جهابذة الشعوذة والسحر عبر الأزمان باسلوب تاريخي وعلمي مدّعم بالأرقام والإحصاء ومتكئ على المعرفة والإحاطة الواسعتين».

«وعجبت كيف أن الدولة وأقلام المفكرين لم تتصد لهذه الآفة بحثاً وأساليب وقاية، ومجتمعنا اللبناني يرزح تحت التقليعات المستوردة وهو ينهض من ركام الأحداث الأليمة التي عصفت بلبنان، فهدمته أرضاً وروحاً وفكراً وتناوبت عليه تصدعاً وقلقاً، ناهيك بدور إسرائيل ومجازرها وإرهابها واعتداءاتها. هذه الآفات الزاحفة علينا، المهددة مستقبل شبابنا، عرضت إحداها على القضاء اللبناني لمناسبة انتحار شاب في مقتبل العمر فقرر القاضي ياسين القاري كف التعقبات على رغم رده الجريمة إلى عبادة الشيطان، وقد نشر قراره في جريدة «النهار» في تاريخ ١٩٩٦/٥/٤ وطويت الصفحة. فلا القضاء تصدى لهذه الآفة ولا الدولة تحركت ولا الأجهزة استنفرت. وفي تاريخ ١٩٩٦/٥/١٠ نشرت جريدة «النهار» تمنياً للمحامي رئيف عبد الصمد تحت عنوان «لو توسع التحقيق في عبادة الشيطان»، مهيباً بالقضاء الاتهام وملاحقة مروجي هذه الآفة من مدرسة أو رفاق أو أولياء أمر، لقيامهم بعمل إيجابي أو لالتزامهم موقفاً سلبياً من هذه الجريمة مما يقع تحت المساءلة القانونية في الحالتين، على ما يقول به رجال القانون من وجود الجريمة في العمل الإيجابي أو الموقف السلبي».

«للأسف الشديد، القضاء لم يتوسع في التحقيق وأجهزة الدولة لم تستنفر لملاحقة عباد الشيطان وأعوانهم من المشعوذين. وظل الخطر يتهدد الجيل الصاعد. وأخيراً وليس آخراً كانت للأستاذ المعلوف كلمته في هذه الشان، واعداً بملاحقة الموضوع في مفكرات لاحقة. وأملي في أن يجرد في «مفكرة الأيام» حملة واسعة متكررة عساها تحرك ضمير الدولة فترمم البشر قبل الحجر، وتمسك بزمام الأمور قبل أن تفلت».

وقد وردتني رسائل أخرى تطالب الدولة باعتراض هذا الخطر الداهم على شبابنا، وكتبت مقالات لاحقة بهذا المعنى، لكن يبدو أن «المجهول» الذي يمنع أعظم دول العالم من محاربة الشيطان، حال ويحول دون أن تقدم دولتنا الخيالية على ذلك.





الذي نقض أوسلو ومدريد
هل سيحترم تفاهم نيسان؟!

بعد مرور سبعة أسابيع على «تفاهم نيسان» المكتوب غير الموقع، بدون أن يتم تأليف اللجنة الأمنية المنبثقة عنه، وإعلانها رسمياً، يمكن القول أن الذين وضعوه بدأوا مسيرة صامتة في جنازته، غير مكترثين للقلق الذي يساور أبناء الجنوب، ومعظمهم يحتفظ بسيارته المخلّعة وحقائبه المكتظة بأمتعة الهرب وأدوات النزوح استعداداً لهجوم «عناقيد الغضب» رقم ٢.

فقد ولد هذا المخلوق العجائبي من بطن إسرائيل بعد عملية قيصرية عسيرة فرضتها مجزرة قانا، وما أن رأته أمه حتى بدأت تفكر منذ اللحظة الأولى بطريقة ما لإزهاق روحه في مهده!

إننا لا نشك لحظة في القدرة الفائقة على ضبط النفس التي امتاز بها الجرّاح الفرنسي(*)، منذ البداية وحتى النهاية، في سياق العملية الدقيقة، ولا ننسى الأساليب التي استعملتها والدة الجنين المشوه لمنع ذلك الجرّاح من إخراجه حياً إلى الوجود. كما لا ننسى بأي فظاظة تمكنت من كفّ يد الطبيب الفرنسي عن متابعة الجراحة، وكيف استقدمت خبير الإجهاض الأطلسي على عجل، كي يساعدها على طرحه، فلم يشفع ذلك كله في رد القضاء، وظهر المولود المسخ بصفاته وخصائصه التي تعرفون...

فلا هو ذكر ولا هو أنثى!

لا يربط محلولاً ولا يحل مربوطاً.

ولو سلمنا بأن النص يعرف من عنوانه، فما الذي نفهمه من عنوان هو «تفاهم مكتوب غير موقع»؟!

إن «التفاهم» بلغة القانون الدولي لا يعدو كونه ارتباطاً مبدئياً في منتهى الضعف والهشاشة، بين فريقين أو أكثر. هذا إذا تجسد في نص واضح وتوقيع صريح. فكيف إذا كان تفاهماً مكتوباً بنص غامض، وبدون توقيع؟!

وعلى هذا الأساس يقع التفاهم (Entente) في أدنى مراتب الإلزام القانوني، بعد المعاهدة (Traité)، والميثاق (Pacte)، والتعاقد (Convention)، والاتفاق (Accord)، والشرعة (Charte)، والإعلان (Déclaration)، وحتى الترتيب (Arrangement).

لذلك تعجّل كل من لبنان وسوريا والولايات المتحدة وفرنسا تأليف اللجنة



الأمنية التي نص عليها ذلك التفاهم، مخافة أن يذهب إدراج الرياح عند أول خرق من جانب قوى الأمر الواقع.

لكن إسرائيل التي قبلت به على مضض، ظلت تغالب تلك العجلة بالمراوغة، حتى وضعت التفاهم في طريق مسدود قبل أيام من الانتخابات التي جرت في ٢٩ أيار (مايو) الماضي، زافضة التقيد بمهلة ٧٢ ساعة قبل الرد فيما إذا وقع اعتداء ما على مستوطناتها الشمالية، وهي مهلة يعتبرها أعضاء اللجنة الأمنية ضرورية لإجراء التحقيق اللازم وتحديد الجهة المسؤولة عن الخرق.

ثم تذرعت إسرائيل بمسالة الانتخابات...

وبعد الانتخابات، وقف نتنياهو يعرض عضلاته فوق الحلبة، وما لبث أن قلب الطاولة على المفاوضات والمتفاوضين، والعملية السلمية ومبدأ «الأرض في مقابل السلام»، ومشروع الدولة الفلسطينية، ونصّبه الحاخامون ملكاً على إسرائيل، فراح يقرع طبول الحرب بين قائد الميمنة رفول ايتان، وقائد الميسرة آرييل شارون.

وقيل بعد ذلك في واشنطن وباريس وبيروت، أن اللجنة الأمنية ستؤلف حتماً بعد تأليف الحكومة الإسرائيلية!!

أما وقد أخذ التأجيل الاستثنائي يتحول قاعدة متبعة، فأخشى ما نخشاه هو أن يتم إلحاق «تفاهم نيسان» الهزيل بالقرارات الدولية الحاسمة الجازمة ٢٤٢، ٣٣٨ و٤٢٥ وأخواتها التي كانت المماطلة في تنفيذها مؤقتة فأصبحت مؤبدة، وبات يحكمها منطق التأجيل من جيل إلى جيل!

وبعد، سواء أكانت حكومة نتانياهو العتيدة حكومة حرب أم حكومة سلم، فلن نكون من السذاجة بحيث نصدق أن هذا العدو الشرس الذي مزّق ألوف الصفحات من محاضر المفاوضات، ونقض عهد مدريد بشعار أجوف هو «السلام في مقابل السلام»، ثم أحرق معاهدات أوسلو بأسلوب هتلري صاعق، وقد يكون الآتي أعظم... سوف يقيم وزناً لتفاهم بين طرشان، مكتوب غير مختوم، هو الطرح الذي أفرزته حكومة خصمه قبل أن يوافيها الأجل!.

١٢/٦/١٩٩٦

(*) كان وزير خارجية فرنسا يومذاك ايرفيه دوشاريت صديق لبنان وسوريا يبذل جهوداً ظاهرة وحقيقية لوقف العدوان الإسرائيلي وتوصل بعد جهد جهيد إلى تأمين موافقة إسرائيل على التفاهم المذكور.



خطر كياني مركب
لا يقاوم بتدبير بوليسي

ذكرنا في «مفكرة» الأسبوع الماضي تحت عنوان «أتباع الشيطان ينتحرون قبل نهاية العالم»، بعض حوادث الانتحار الجماعي التي تشرف على تدبيرها بمنتهى الدقة والفعالية جمعيات سرية تمارس طقوساً شاذة باسم الدين، للسيطرة على فريق من ضعاف الشخصية الهامشيين والمنحرفين، فتسطو على إرادتهم وتقودهم إلى الانتحار بحجة استباق نهاية العالم والأهوال التي يفترض أن ترافقها، وهي نكبات أشد من الموت وأدهى، في رأي زعماء تلك الفرق الشيطانية الغامضة.

وقد نشرت جريدة «لوموند» الفرنسية في عددها الصادر بتاريخ ١١ كانون الثاني (يناير) الماضي، تقريراً صادراً عن جهاز «المعلومات العامة» في البوليس الفرنسي يفيد أن هناك أربع فرق مشبوهة تعمل داخل الأراضي الفرنسية وتعد العدة لعمليات انتحارية جماعية، وهي بحسب التقرير المشار إليه كما يأتي:

١ ـ جماعة «بيت الله» المعروفة أيضاً باسم «البيت الأعظم»، (٧٠ عضواً)، وقد اقتبس مؤسسها الغورو برنار بريو مبادئه من حركة «غرال» (Graal) التي نشأت في ألمانيا عام ١٩٢٧، وهي تنذر بنهاية العالم قبل السنة ٢٠٠٠. وجدير بالذكر أن أعضاءها، ومعظمهم أغنياء، وهبوا كل ما يملكون للجماعة التي تقدّر ثروتها بأربعين مليون فرنك.

٢ ـ فرقة «ماييڤ» (Maev) التي تؤمن بنظريات دهرية تعود إلى آلاف السنين. وتقود هذه الفرقة امرأة تدعى نيكول كالوت سبق لها أن حددت نهاية العالم في ٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٨٨، فالبست أعضاء فرقتها الثمانين مسوحاً بيضاء استعداداً لعملية انتحار جماعية في منطقة «لو ڤار»! لكن الشرطة كانت أسبق فداهمت المكان وأنقذتهم من الموت.

٣ ـ الفرقة المعروفة باسم Tabitha's Place، وهي أميركية المنشأ تعمل في فرنسا منذ العام ١٩٨٣ ودستورها يستند إلى تفسير أصولي للتوراة. أما أعضاؤها فيقدرون بنحو ١٥٠ عضواً أشاعوا المال فيما بينهم، وهم



يعيشون حياة زهد وتقشف بانتظار النهاية التي يعتقدون أنها قريبة. ويقود هؤلاء غورو أميركي يدعى ألبرت يوجن سبريغز.

٤ ـ فرقة Methernita التي أنشئت عام ١٩٦٠ في ليندن بسويسرا، ويقودها الغورو پول بومان الذي يدعي أن عظماء التاريخ تقمّصوا شخصه الكريم! وقد حكم عليه في الماضي بالسجن سبعة أعوام لاغتصابه عدداً من القاصرات الأعضاء في جماعته! وأتباع هذا الغورو يبحثون هم أيضاً في ألغاز التوراة عما يشير إلى نهاية العالم. وقد شنّت قوى الأمن الفرنسية في الأسابيع الأخيرة حملة واسعة على مقر هذه الجماعة وأتباعها في فرنسا، فاعتقلت الغورو المنحرف ودمّرت أنصابه الضخمة التي دفع أتباعه إلى عبادتها مدّعياً أنها تمثّله في حيواته السابقة!

* * *

أما في الولايات المتحدة، فإن أمثال هذه الفرق السرية تعدّ بالمئات وهي منتشرة في أطراف البلاد، بعضها ينتمي إلى المافيا، وبعضها إلى جماعة Ku - Klux - Klan المشهورة بجرائمها ضد السود، لكن معظمها تموله الصهيونية، ولا يجرؤ أحد في أميركا على إعلان ذلك خوفاً من انتقام اليهود. ويعتبر أعضاء هذه الفرق المنحرفة التوراة كتابهم المرجعي الأول، وهم يواظبون على قراءتها وحفظها ويسترشدون بأسفارها وأساطيرها بحيث غدت دستور حياتهم ومصدر قرارهم الأخير في مسألة الوجود والعدم.

وثمة هاجس مشترك لدى هذه الفرق جميعاً، هو ضرورة استباق النهاية الحتمية بالانتحار! لأن الإنسان في رأيهم يعيش اليوم آخر الأزمنة، وخير له أن يموت منتحراً من أن يواجه قوارع يوم الحشر!

ومما يعزز الاعتقاد الشائع بأن للأصولية اليهودية ـ الأميركية المتعصبة دوراً في هذه العبادات الجنائزية، الإعلانات التي تدأب على نشرها جريدتا «نيويورك تايمس»، و«واشنطن بوست» دفاعاً عن جماعة «الكنيسة العلمية» (Scientoligic Church) ضد الحكومة الألمانية.

«فالكنيسة العلمية» هذه فرقة غامضة الأهداف ليس لها من الصفة الكنسية الدينية إلا الاسم. أما نشاطها الظاهر فيقوم على المضاربات العقارية التي أكسبتها ثروة طائلة.

وقد نشأت هذه الكنيسة الزائفة عام ١٩٥٤ في الولايات المتحدة وحققت نجاحاً باهراً في وقت قصير بفضل الدعم الذي لقيته من جانب اللوبي اليهودي ـ الأميركي، ثم ما لبثت أن أسست فرعاً رئيسياً لها في ألمانيا.

وبعد أن تمت الوحدة الألمانية قامت



الأجهزة الحكومية بمراقبة الفرقة المشار إليها خلال عامين كاملين، وتبين أن لديها ١٢ ألف منتسب فتحت أمامهم طريق الثروة بواسطة عمليات وصفقات ابتزازية غير مشروعة، الأمر الذي جعل المسؤولين يقررون حلها وحظر نشاطها في الأراضي الألمانية.

وقد ثارت ثائرة أنصارها المنتشرين في الولايات المتحدة لهذا التدبير، فبادروا إلى إدراج نشرات إعلانية في الجرائد الأميركية الرئيسية يقولون فيها أن معاملة الألمان لأتباع كنيستهم تشبه معاملة هتلر لليهود في الرايخ الثالث، وأن النازية المتجددة هي التي تحكم ألمانيا!

* * *

ومهما يكن من أمر، فإن ما يهمنا من هذه الموجة الإلحادية الانتحارية هو استهدافها مجتمعنا اللبناني السريع العطب، وخصوصاً شطره المسيحي المضعضع كيانياً بفعل انتمائه الثقافي الحائر المرتبك، وعجز مؤسساته الكنسية عن تأدية خطاب روحي وفكري قادر على إقناع الشباب المتأثر بالمجتمعات الغربية واتجاهاتها الثورية.

وإذا كانت مبادرة وزير الداخلية الذي أصدر أمره مؤخراً إلى مديرية الأمن العام بوجوب مكافحة الحركات التبشيرية المنحرفة تعتبر بداية جيدة في الاتجاه الصحيح، فإنها لا تكفي وحدها، ولا بد من مواجهة هذا الخطر المركّب بخطة إعلامية واسعة تكون أعمق وأشمل من مجرد تدبير بوليسي، بحيث تتضافر جهود الدولة ورجال الدين والهيئات الاجتماعية والعائلية والتربوية لإيقاف الموجة المتفاقمة عند حدها والحؤول دون اقتحامها قلعة الإيمان بالله والثقة بالنفس وسياج المبادئ الخلقية السامية والمثل العليا.

١٩٩٦/٦/١٩





الولاية الأميركية الحادية والخمسون

يؤكد الكاتب الفرنسي جان دورميسون في مقالة تحمل توقيعه نشرتها جريدة «لو فيغارو» في ٥ حزيران (يونيو) الجاري تحت عنوان «إسرائيل بين الحرب والسلم» أن الرئيس الإسرائيلي الجديد بنيامين نتنياهو يملك الجنسية الأميركية بالإضافة إلى جنسيته الإسرائيلية، شأنه في ذلك شأن معظم سكان إسرائيل «الاشكيناز» الذين استوطنوا فلسطين قادمين من أوروبا.

وما دام الأمر كذلك، وهو يعلن للمرة الأولى، فإن بنيامين نتنياهو يتمتع بالحقوق نفسها التي يتمتع بها أي مواطن أميركي، كما يتعين عليه القيام بالواجبات نفسها.

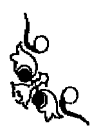
أي أنه كان في إمكان نتنياهو أن يرشح نفسه لرئاسة الولايات المتحدة لو لم يترشح لرئاسة إسرائيل، كما أنه سيكون من حقه، لو أراد، أن يتوجه إلى السفارة الأميركية في تل أبيب للإدلاء بصوته في انتخابات الرئاسة الأميركية التي تجري في الخريف المقبل.

وكان يمكنه أيضاً، باعتباره يحمل جواز سفر أميركيا، أن يدخل القاهرة بدون تأشيرة، ويحضر مؤتمر القمة العربي بصفة مراقب من قبل البيت الأبيض أو سفير فوق العادة للرئيس كلينتون!

وأهم من ذلك كله أن كون الرجل مواطناً أميركياً، يمنح الدولة التي يترأسها امتياز التراب الأميركي! فلو هاجمت دولته أي دولة أخرى أو هوجمت من جانبها، لوجب أن تقف الولايات المتحدة معه في خندق واحد، سواء أكان بينهما حلف عسكري أو لم يكن!

وفي أي حال، فإن معظم اليهود الأميركيين يحملون الجنسيتين الأميركية والإسرائيلية، وهو أمر خطير جداً بالنسبة للأمن القومي العربي، والشاهد الأقرب على ذلك ما حدث في حرب تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣.

فالهجوم المضاد الذي شنته إسرائيل بعد الانتصارات الباهرة التي حققها الجيشان المصري والسوري في الأيام الأولى لتلك الحرب، وكذلك الخرق الذي أحدثته قوات العدو في «الدفرسوار» وتطويقها الجيش المصري الثاني على أبواب القاهرة، كل هذا لا يعود إلى عبقرية شارون العسكرية ولا إلى تفوق الجندي





الإسرائيلي في أرض المعركة، بل يعود فقط إلى التدخل الأميركي المباشر.

فقد بدأت الطائرات الأميركية العملاقة في ١١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، أي في اليوم السادس للحرب، تنقل مباشرة من مستودعات فيلادلفيا إلى العريش ورفح، أحدث المدافع والدبابات والصواريخ الموجهة، بطواقمها الكاملة من اليهود الأميركيين المنضوين في القوات المسلحة الأميركية، بحيث وضعت في الساحة قوة ميدانية ضاربة تصعب مقاومتها إلى درجة الاستحالة!

ولا تزال ماثلة في الخواطر كلمة أنور السادات الشهيرة في ذلك الحين: «إنني لا أقاتل إسرائيل بل أقاتل أمريكا! وأقاتل الجيش الأميركي تحت العلم الإسرائيلي!».

إزاء هذه الوقائع ماضياً وحاضراً، يتساءل المجتمع الدولي المخدوع، لماذا لا تضيف واشنطن نجمة داود إلى نجوم العلم الأميركي، فتضم إسرائيل إلى ولاياتها الخمسين، وعندها يستطيع نتنياهو أن ينتقل في المستقبل من حاكم ولاية إسرائيل إلى رئاسة البيت الأبيض، كما انتقل كلينتون مثلاً إلى تلك الرئاسة من حاكمية ولاية أركانساس!؟

ذلك هو الإستنتاج المنطقي لما تقدّم. لكن أحد الأميركيين المؤمنين برسالة أميركا التسامح والعدالة والحرّية قال لي بعدما قرأت عليه هذه المقالة: «إن الحبل المعروف باسم «لاسّو» الذي يطلقه راعي البقر الأصيل لاصطياد الخيل والجاموس، ليس في استطاعة أي دخيل على رعاة البقر أن يطلقه بالدّقة والفاعلية نفسها، وكثيراً ما يرتد عليه فيطوّق عنقه ويرميه عن جواده (!!!)

١٩٩٦/٦/٢٦







اليابان تستخرج الأدمغة الالكترونية من قصائد الشعراء!

عندما تقرأ أو تسمع كلمة «يابان»، تتبادر إلى ذهنك فوراً صورة الآلة الالكترونية والدماغ الالكتروني، والسيارة، وراديو الترانزستور، والووكمان، وأجهزة التلفزة، والفيديو، والكومبيوتر، والتوكي ووكي، وكل ما يحويه عالم الذبذبات من صرعات...

وتتصور في الحال خريطة الجزر البركانية الضيقة والمكتظة بأكثر من ١٣٠ مليون إنسان، متشابهين تشابه حبات العناقيد الذهبية في عرائش الخريف، يتحركون ويعملون بخفة البرق ودقة الساعة السويسرية، في مدن يتوّجها دخان المصانع وتزنرها أحزمة الفقر.

ثم يبرز أمام عينيك ركام الزلازل والألوف المؤلفة من ضحاياها في مدينة كوبه مثلاً، وضحايا غاز «السارين» القاتل في حافلات المترو بالعاصمة طوكيو، وصورة المسيح الدجال والغورو السفاح «شوكو اساهارا» زعيم جماعة «الحقيقة المطلقة» المنذر بنهاية العالم والداعي إلى إبادة البشرية قبل يوم الحشر.

كل ما في حضارة الأسمنت والفولاذ من قبائح، وفي حيتان المدن الحديثة من فضائح... وكل ما تراه من غرائب العصر الذي نحن فيه، أو تسمع به من عجائب لم يشهد مثلها عبد الله بن قِلابة في خرائب إرَم(*)...

كل شيء يمكن أن يخطر ببالك عندما تذكر اليابان، ما عدا شيئاً فريداً واحداً أبعد من أن تفكر فيه، وهو أن اليابان بلاد الشعر!

فاليابانيون مولعون بالشعر منذ القدم، يتبارون في نظمه وروايته، ويحفظونه باهتمام بالغ ويعلمونه أبناءهم، حتى لقد أصبح الشعر جزءاً لا يتجزأ من حياتهم اليومية.

وتفاخر محطات الإذاعة والتلفزة اليابانية بالبرامج الشعرية التي تتنافس في تقديمها لتجذب ملايين المستمعين والمشاهدين. أما الصحف والمجلات فتخص الشعر بأبواب ثابتة، وكثيراً ما تنشر الجرائد الكبرى أجمل القصائد في صفحاتها الأولى، وأشهرها في هذا المجال جريدة Asahi Shimbun الواسعة الانتشار



التي تنشر قصيدة في صفحتها الأولى كل يوم!

وقد أحصت منظمة الأونيسكو أكثر من ألفي مجلة مختصة بالشعر تصدر دورياً في اليابان، وعشرات الألوف من المجموعات والدواوين الشعرية وكتب نقد الشعر ومختاراته القديمة والحديثة تصدر كل عام، ومنها ما يباع بملايين النسخ ويعاد طبعه مراراً!

كما تفيد تقارير المنظمة الدولية أن هنالك ملايين الهواة الذين يكتبون الشعر بصورة منتظمة، وأكثر أبوابه رواجاً يعرف بـ «الهاي كاي» (Hay - Kay)، وهي مقطعات صغيرة تقتصر كل منها على ثلاثة أبيات. وقد ذكرت الصحف العالمية أخيراً أن امبراطور اليابان اكيهيتو اشترك شخصياً مع أفراد عائلته في مباراة شعرية كبرى نقلها التلفزيون!

* * *

أمام هذا الوجه المضيء المشرق لـ «مملكة الشمس» التي استحقت باعتزاز لقب «مملكة الشعر»، في عالم سيدويّ منحط (نسبة إلى السيدا) يتجه بالإنسانية إلى شرعنة الشذوذ والتماس المتعة في الانتحار...

أمام هذه الأمة التي أخضعت المادة الجامدة للعبقرية المتحركة وتمكنت في أقل من خمسين سنة أن تحتل أرفع منزلة بين الدول الصناعية، متفوقة عليها جميعاً في كثافة الاختراع وفي العديد من التقنيات المتطورة...

أمام هذه الأمة التي آمنت بالعمل دون الجدل، نقف باحترام ونسأل:

أليس في عمق الطموح الياباني ونجاح التجربة اليابانية شيء من الشعر؟!

لقد أظهر تاريخ الحضارة أن كل إنجاز رائع تحقق وتفوق إنما انطلق في الأساس من نزعة أو فكرة شعرية أو إلهام شعري.

أليست العبادة الحقيقية والصلاة المتعالية من قلب المؤمن إلى باب السماء، شعراً تتعانق فيه العاطفة والخيال؟

ثم ترتيب الوجود المتناسق والفلك المدار، وضبط نواميس الحياة وخصائص المرئيات والماورائيات، ومنع أسرار الطبيعة وربط علائقها بمغالق الأزمنة، أليست قصائد إلهية معجزة غراء؟

الفاتحون الكبار، ألم يكونوا في معظمهم شعراء يحلمون باكتشاف المجهول في الآفاق البعيدة، قبل أن يكونوا غزاة يحترفون القتال؟

عندما ركب كولومبوس «بحر الظلمات» إلى العالم الجديد، ألم تكن مغامرته المحفوفة بالأخطار مغامرة شاعر؟

ويوم وصل السلطان سليم الأول العثماني إلى حماة وجلس على بساطها الأخضر يتأمل نواعير العاصي، ألم يغلب



في نفسه الشاعر على الفاتح حيث يقول:

نواعير في وادي حماة إذا جرت
تهيّج مني للبكا مدمعاً عاصي
وإني على نفسي لأجدر بالبكا
إذا كانت الأخشاب تبكي على العاصي

وبعد، ما من إنجاز علمي تحقق إلا وبدأ حلماً أقرب إلى الشعر منه إلى العلم!

وليس أدلّ على ذلك من مثل نيوتن الذي كان غارقاً في تأملاته الشعرية وهو يراقب شجرة التفاح أمام داره بثمارها المدلاّة كالمصابيح، عندما سقطت منها تفاحة على الأرض، فاكتشف مبدأ الجاذبية!

أو مثل لا فوازييه الذي كان يتأمل ميزان البقال ويفكر شعرياً في جمال التوازن وروعته، عندما اكتشف أن استعمال الميزان في المختبر يبدل وجه الكيمياء!

أنا لا أقول أن الشعر هو الذي يحقق التفوق العلمي، ولكنها الروح الشعرية التي تروض النفس على الابتكار، وتبتعث فيها قوة الملاحظة والرغبة الملحة في خلق الجديد وابتداع المدهش.

ولذلك نلاحظ أن ازدهار الاختراعات العلمية يتزامن دائماً في تاريخ الحضارة مع ازدهار الحركة الشعرية.

فيوم كان الشعر العربي في أوجه عند العباسيين وفي الأندلس، بلغت العلوم العربية أرفع مستوى في القرون الوسطى.

ويوم كانت أوروبا ترعى المواهب الشعرية وتزخر بالشعراء من فجر نهضتها في القرن السابع عشر وحتى منتصف هذا القرن، حققت معجزات في ميادين العلم والاختراع لم يسبق لها مثيل.

ثم إن أحدث النظريات الفلسفية المعاصرة تؤكد أن هناك علاقة جوهرية مميّزة بين الشعر والرياضيات على صعيد التركيب المتناسق والمتوازن للمعطيات التجريدية الخالصة.

وانطلاقاً من تواتر هذه الروابط بين الشعر والعلم في مدار التاريخ، يبدي المفكرون الجديون في الغرب مخاوف جدية من أن يؤدي زوال الشعر في الحضارة الغربية المعاصرة إلى فراغ الروح، وأن يسجل الغرب نتيجة لذلك خطوته الأولى في منزلق الجمود العلمي والتقهقر التدريجي أمام اليابان، وحتى أمام الصين التي تتعهد هي أيضاً الشعر والشعراء.

أما نحن في العالم العربي الذي يحقق اليوم أرقاماً قياسية في التهافت والقهقرية على كل صعيد، فلم نهمل فقط تراثنا الشعري الذي يفوق أي تراث آخر في الوجدانيات الإنسانية، بل أهملنا في الوقت نفسه كل مكاسب الفكر والروح التي كان ينعم بها آباؤنا الأقربون في عصر نهضتنا الأخير.

وما دمنا قد خسرنا الشعر وروح



الشعر وأحلام الشعر بما تعنيه من غريزة الدهشة، وجاذبية الخيال، ولذة الابتكار، وبراءة الانفعال، فلن نخترع أي شيء بعد اليوم، اللهم إلا نماذج بشرية تجهل فوق جهل الجاهلين، وتعيش بلا هوية في «الشرق الأوسط الجديد»، لأنها بلا ذاكرة!

١٩٩٦/٧/٣

(*) هي إرَم ذات العماد التي يقول المؤرخون القدامى أن شداد بن عاد بن سام بن نوح بناها في أطراف اليمن وأراد أن يقلد بها الجنة، فشيد فيها القصور والأبراج المسموكة بالذهب والمرصعة بالماس والياقوت، وقد أهلكها الله وساخت في الأرض. ويرد ذكر إرَم في القرآن: «ألم ترَ ما فعل ربك بعاد، إرَم ذات العماد، التي لم يُخلق مثلها في البلاد» (سورة الفجر: ٦، ٧، ٨).
وفي أخبار القدماء أن رجلاً واحداً وصل إلى أطلالها وحمل منها لآلئ وذهباً، هو عبد الله بن قلابة في زمن معاوية بن أبي سفيان.







مصيرنا في طريقين لا ثالث لهما

المشكلة ليست في أن نكون أو لا نكون مع سوريا.

بل المشكلة هي أننا إن لم نكن مع سوريا يتعين حكماً أن نكون مع إسرائيل.

إنه قدرنا الواقعي كيانياً وجغرافياً.

ذلك أن شخصيتنا الوطنية التي تحكمها الطائفية والمذهبية والاقطاعية، والمنفعية المادية، والتكاذب الليفانتيني، والاحتيال السياسي والخلقي، والسطحية الفكرية والثقافية، والتخلف الاجتماعي، والفوضى الاقتصادية... هذه الشخصية الرمادية الزئبقية تمنعنا أن نكون مع ذاتنا!

حتى عندما تقضي الظروف التاريخية المصيرية بأن نختار بين الوجود والعدم، أو بين الحياة والموت، لا نستطيع أن نكون مع ذاتنا! أي مع وطن نؤمن به، ودولة نركن إليها، ومجتمع واحد كامل متماسك يحيا أو يموت واحداً كاملاً متماسكاً غير منقسم ولا منفصم ولا مزدوج.

هذا هو الواقع الذي نتخبط فيه منذ قرون، باعتبارنا كنّا ولا نزال، رقعة فسيفساء متنافرة القسائم، في هذه البقعة الفردوسية من أرض الخالق، عوض أن نكون اللوحة الفنية الخارقة المتناسقة في خطوطها وألوانها.

وقد تعايشنا مع أمراضنا المزمنة تعايش اضطرار، في غياب أي اختيارتحت ربقة الأجنبي، سمّه كما شئت، فرنسياً أو عثمانياً أو مملوكياً أو سلجوقياً أو بيزنطياً، إلى آخر مسلسل الغزاة والفاتحين الذين حكموا بلادنا منذ القدم.

ففي ظل حكم الأجنبي وسطوته لزمنا التقيّة وضبط النفس، ولم نكن نجرؤ حتى على الشكوى أو نجهر بالخصام أو نثير النعرات ونبدي الحزازات الكامنة في الصدور، إلى أن نفذ المقدّر وتزامن حصولنا على استقلالنا للمرة الأولى في التاريخ عام ١٩٤٣، مع ظهور الدولة العبرية عام ١٩٤٨.

ولدى قيام دولة إسرائيل، وهو الحدث النوعي الأبرز في هذه المنطقة منذ الحروب الصليبية التي لم تكن اجتياحية فقط بل استيطانية في الدرجة الأولى، تبين أن جميع أخوتنا وجيراننا الذين طالما ادّعينا التفوق عليهم معرفة وذكاء، هم في الحقيقة أذكى منا وأعلم بكثير، ونحن وحدنا الأغبياء!



فسرعان ما أدركوا، بعد مرور فترة وجيزة على ذلك الحدث المشؤوم، أن إسرائيل دولة استيطانية، وأن الذين أوجدوها في المنطقة قد أمّنوا لها كل عناصر البقاء والتكاثر والنمو، كما أن التوسع والعدوان هما في جوهر طبيعتها، بدليل أن علمها الرسمي يرمز بشريطيه الأزرقين إلى النيل والفرات تتوسطهما نجمة داود، كما يختصر العبارة التوراتية الشهيرة: «من النيل إلى الفرات ملكك يا إسرائيل».

منذ تلك المرحلة السوداء في تاريخنا القومي بدأ جيراننا يحسبون الحساب لذلك العدو، ويعدّون له العدة عسكرياً وسياسياً، ويرسخون وحدتهم الوطنية، ويعملون بمنتهى الجدية للمواجهة التاريخية الآتية لا محالة سلماً أو حرباً.

أما نحن، فبدلاً من إرساء بيتنا على صخرة العمل الوطني الهادف الرصين، وقد أنعمت علينا الخصومات البريطانية الفرنسية في إبان الحرب العالمية الثانية باستقلال لم نستحق، فتحنا صناديق أمراضنا الخطرة، ونشرنا جراثيمها القاتلة في الحياض وفي المحيط، وأطلقنا العنان باسم الحرية الانحلالية لأقبح مباريات الخصام والتنابذ والتلاحي، فانتقلنا تدريجاً من مستنقع المراهقة الفوضوية والفساد في مختلف الميادين، إلى حمامات الدماء، وهدمنا بيتنا على رؤوسنا.

وأما حكامنا وزعماؤنا، فقد راح معظمهم منذ فجر الاستقلال إلى هذا اليوم، يتوزعون الوطن قطاعات نفوذ ومراكز قوى لهم ولذراريهم، يبتزون خيراته وينهبون ثرواته، ويقامرون بمصيره في خدمة مصالحهم الشخصية وشهواتهم المادية والسلطوية.

لقد فتحوا دكاكين تجارة مزدهرة باسم الطائفية والمذهبية، وسخروا المظهر الديموقراطي لتسلط الإقطاع السياسي الجديد حتى أخذ الناس يترحمون على الإقطاع القديم.

أفسدوا الإدارة وعهّروها، وغيبوا أجهزة الرقابة وعطلوا المؤسسات، فيما كانت موالاتهم ولا تزال تعني دخول المناصب بأسمال بالية والخروج منها بأزياء الملوك، وكانت معارضتهم ولا تزال تعني: قم لأجلس مكانك!

وعوض أن ينصرفوا لبناء دولة حديثة يتساوى فيها المواطنون أمام القانون في الحقوق والواجبات، وعوض أن يدعموا المؤسسة العسكرية بالموازنات الضخمة، ويؤهلوها لموقف مشرّف عند الصديق ومرهوب من العدو، اعتمدوا سياسة النعامة، فطأطأوا رؤوسهم في المقاصف والمراقص وبيوت الدعارة، وعرّضوا أردافهم لقنص المغامرين، ولسان حالهم ينطق بالشعار الإنهزامي



القائل: «إن لبنان قوته في ضعفه!».

تلك هي حالنا وحقيقة مآلنا بعد سبعة عشر عاماً من حروب لم تكن يوماً حروب الآخرين على أرضنا إلا بإرادة الذين طغوا وبغوا وتجبّروا من قادتنا وزعمائنا وحكامنا.

ولقد زادت الحال سوءاً والمآل غموضاً بعد سبعة أعوام من سلم المحاربين، قطعوا خلالها الأرزاق مثلما قطعوا في الحروب العبثية الأعناق.

إنها الطامة الكبرى والآفة العظمى.

ولا يزال هنالك من يؤمن بالحلول السحرية والإنقاذ الآتي من الفلك المدار أو من وراء البحار... من البيت الأبيض أو قصر الإليزيه أو حاضرة الفاتيكان، أو حتى من تكيّة السيد بطرس بطرس غالي، وقد جرّبنا كل تلك الشفاعات فلم تشفع بنا، ولم نتعظ حتى بالآية الكريمة: «إن الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم».

كأس الحقيقة مرّة أيها السادة. وما دام لبنان يفتقر إلى الشخصية والهوية والوحدة الكيانية، فإن أمامه طريقين لا ثالث لهما:

إما طريق دمشق، وإما طريق تل أبيب!

أمران أحدهما مرّ. وأمرّ منهما ألا يكون لكم خيار واضح ولا قرار سليم!

١٩٩٦/٧/١٠





أورشليم مدينة السيف والنار

- ١ -

عن معاذ بن جبل، عن رسول الله ﷺ انه قال: «يا معاذ، إن الله سيفتح عليكم الشام من بعدي، من العريش إلى الفرات، فمن اختار منكم ساحلاً من سواحل الشام او بيت المقدس فهو في جهاد إلى يوم القيامة».

* * *

من أغرب المفارقات أن أورشليم القدس، مدينة السلام التي تفوق جميع مدن العالم قداسة، باعتبارها دار الأنبياء وقبلة الديانات الإبراهيمية الثلاث، كانت منذ عشرات القرون ولا تزال، مدينة الحرب التي جبل ترابها بالدماء!

ذلك أن الطابع الأساسي الذي انطبعت به مدينة القدس هو الطابع الديني. فالدين كان علة وجودها، وهو الذي واكب تاريخها المأسوي أكثر من أربعة آلاف سنة.

ولأن الأديان، جميع الأديان، حتى الوثنية منها التي قالت بعبادة الشمس والنار والكواكب والأنصاب، كانت في ضمير أنبيائها الملهمين، أو مبدعيها المتفوقين، سبيلاً إلى استنهاض القوى الفوقية لتعميم الخير والسلام، رحمة بالمستضعفين في الأرض، وانتصاراً للمحرومين على المستكبرين وللصالحين على الكافرين... لأن الأديان كانت دائماً كذلك، فقد توسلها الطامعون من زبانية الحرب والشهوة السلطوية لفرض مبدأ القوة على الآخر، وسحق الآخر وإبادته، حتى أصبحت الجرائم والمظالم التي ارتكبت باسم الدين في تاريخ الإنسانية أشد وأدهى من كل الجرائم والمظالم الأخرى.

ولما كانت الحروب التي تقوم باسم العقيدة الدينية أو غيرها من العقائد السياسية والاجتماعية المتعصبة، كالنازية والصهيونية والشيوعية مثلاً، هي في جوهرها حروب إفنائية، فقد وجب أن يكون اهتمامنا بموضوع القدس اهتماماً مصيرياً، وذلك انطلاقاً من وقائع ثلاثة:

* الأول هو قيام إسرائيل على العقيدة الصهيونية ذات الجذور الجاهلية الدهرية التي تؤمن بوحدانية الحرب سبيلاً إلى وحدانية الأمة «المختارة» ووحدانية سيادتها على العالم.

* والثاني هو انصراف الأمم



المسيحية، باستثناء بعض المجتمعات المسيحية الشرقية المستضعفة، عن العقيدة الدينية أو حتى العقائد «البسيدو - دينية»، بعد سقوط النازية في الحرب العالمية الثانية وسقوط الشيوعية بانهيار الاتحاد السوفياتي.

* والثالث هو تهافت العالم الإسلامي الناشئ عن تآمر الصهيونية والإلحاد المسيحي في الغرب.

هذه الوقائع التي لا شك فيها ولا جدال حولها، تجعل من المستصعبات القصوى استعادة أورشليم التي لم تؤخذ مرة في تاريخها إلا بالحرب.

لذلك، ومع احترامنا الكلي لأصحاب السماحة والفضيلة والسيادة من علماء العرب وأحبارهم الأجلاّء، الذين اجتمعوا في بيروت بتاريخ ١٤ - ١٦ حزيران (يونيو) الماضي لبحث موضوع القدس، ووجهوا نداء إلى العالمين المسيحي والإسلامي بشأنها، داعمين الحق العربي والفلسطيني فيها، نسألهم بكل بساطة:

أين المدافع والطائرات والبوارج والدوارع التي تستجيب لندائكم إذا أصرت إسرائيل على قانون «العاصمة الأبدية»؟!

إن العواطف الدينية والمشاعر الخلقية المثالية، لا تحرر القدس، أيها السادة، ما لم تقترن بالأهبة العسكرية المتفوقة، والقوة الاقتحامية المرهوبة. وما دامت وسائل الحرب الحديثة، بما تداخل فيها من سلاح الإبادة الشاملة، تنذر هذه المرة بانتحار جماعي للبشرية عند أسوار أورشليم، فلا بد من تقويم آخر للقضية وطبيعة حلها، يحرر أطراف النزاع كافة من عقلية الاستئثار بالمدينة واعتبارها ملكاً أبدياً خالصاً لهذا الفريق أو ذاك ممن يحتلونها اليوم أو يطالبون بتحريرها.

ولكي يلم القارئ إلماماً كاملاً بتفاصيل هذه القضية المركزية في الصراع الإقليمي والدولي، أرى أن تجزئة البحث أوفى بواجب الدقة والوضوح. ولذلك أبدأ بتاريخ أورشليم وارتباطه المتواصل بمنطق الحرب، على أن يلي ذلك بحث في طبيعة الاحتلال الصهيوني للقدس، وآخر في الحلول المقترحة لمصيرها.

* * *

ينقسم تاريخ أورشليم المدوّن ثلاثة أقسام:

القسم الأول يمتد من العام ٢٠٠٠ إلى العام ٣٢٠ قبل الميلاد، ونسميه «العصر الكنعاني اليهودي».

والقسم الثاني من ٣٢٠ قبل الميلاد إلى عام ٦٣٨ ميلادي ونسميه «العصر الإغريقي الروماني المسيحي».

والقسم الثالث، من ٦٣٨م. إلى ١٩٦٧م. وهو تاريخ احتلال دولة إسرائيل للمدينة، ونسميه «العصر



الإسلامي المسيحي».

أما «العصر الكنعاني اليهودي»، فقد بدأ بحكم اليبوسيين الكنعانيين ثلاثة آلاف عام قبل الميلاد، ولذلك أطلقت الكتابات القديمة على أورشليم اسم «يبوس». وكان الملك الكنعاني ملكي صادق أول من عبد الله العلي (إيل عليون)، وهو أول من قدّم لله ذبيحة الخبز والخمر قبل ألفي عام من ظهور السيد المسيح الذي اعتمد هذه العبادة الكنعانية خلافاً لعبادات اليهود.

وبعد ردح من الزمن جرت خلاله احتلالات مصرية متقطعة لأورشليم، قامت حروب طويلة بين يشوع بن نون خليفة موسى والإسرائيليين الخارجين من صحراء التيه من جهة، والكنعانيين من جهة أخرى، وتمكن الملك داود أخيراً من فتح أورشليم زهاء العام ١٠٠٠ق.م. وبنى فيها ابنه سليمان الهيكل حوالي العام ٩٠٠ق.م.

وفي أعقاب ذلك تميز «العصر الكنعاني اليهودي» بحروب إفنائية طاحنة بين اليهود والكنعانيين من جهة، وبينهم وبين الإمبراطوريات الوثنية الكبرى من جهة أخرى. وخير مثال على تلك الحروب، حصار الملك سنحاريب الأشوري لأورشليم عام ٧٠١ق.م. واجتياح البابلي نبوخذنصّر للمدينة عام ٥٨٧ق.م. حيث دمّرها تدميراً كاملاً وساق شعبها إلى بابل سوق العبيد، وهو ما عرف تاريخياً بسبي بابل.

وقد عاد اليهود إلى أورشليم عام ٥١٧ق.م. بمساعدة قورش الفارسي، فأعادوا بناء الهيكل والأسوار، لكنهم لم يتمكنوا من استعادة بأسهم الأول، وبدأوا منذ تلك الحقبة يسيرون القهقرى في الإعاقة النفسية والإنهيار المعنوي.

* * *

وأما «العصر الإغريقي الروماني المسيحي» فقد بدأ عام ٣٢٠ق.م. عندما هاجم بطليموس الأول الإغريقي حاكم الإسكندرية وخليفة الإسكندر المقدوني أورشليم، وضمها إلى مملكته، فبقي اليهود فيها على ذلّ ومهانة.

ثم جاء دور أنطيوخوس ابيفانيوس السلوقي خليفة الإسكندر هو الآخر وحاكم سوريا والعراق، فاستولى على المدينة بالسيف والنار عام ١٦٨ق.م. وذبح خنزيراً في قدس أقداس الهيكل لتدنيسه. وقد شنّ اليهود عليه حرب عصابات استمرت ربع قرن حتى استردوا أورشليم وأعادوا بناء الهيكل وطهروه بحسب طقوسهم.

وعام ٦٣ق.م. دخلها بومبيوس الروماني دخول الفاتح الغاصب المدمر وذبح ما تيسر له من أهلها. ثم ولّى عليها الروماني هيرودوس الذي حكمها فيما بعد من عام ٤٠ق.م. إلى عام ٤ ميلادي، وفي عهده ولد المسيح. وقد أعاد هيرودوس



بناء أورشليم وزوّدها المسارح والملاعب والمدارج.

لكن ثورة اليهود الشهيرة على روما عام ٦٦م. أدت إلى تجريد حملة رهيبة بقيادة «تيتوس» دمرت أورشليم وهيكلها ومبانيها عام ٧٠م. باستثناء ثلاثة حصون كان قد بناها هيرودوس، وجانب من السور يعرف إلى اليوم بحائط المبكى. وقد أعمل تيتوس السيف في رقاب أهلها اليهود، ومن سلم منهم دخل عصر الشتات. أما المسيحيون فقد نجوا من تلك المذبحة لأنهم هجروا المدينة قبل ذلك خوفاً من اليهود وانتشروا في الأمم يبشرون بالدين الجديد.

ثم إن القيصر الروماني آدريان أمر عام ٨٥م. بإعادة بناء أورشليم بالمعالم الوثنية، فأطلق عليها اسم (آليا كابيتولينا)، وأقام فيها هيكل جوبيتر على أنقاض هيكل سليمان، وهيكل ڤينوس فوق قبر المسيح، وحرّم على اليهود دخولها تحت طائلة الإعدام.

وبقيت المدينة على هذه الحال إلى عام ٣٢٥م. حيث أصبحت المسيحية دين الدولة الرومانية في عهد الإمبراطور قسطنطين الذي أمر بإزالة هيكل ڤينوس عن القبر المقدس وشيد مكانه كنيسة القيامة. وقد هدم كسرى أبرويز الفارسي هذه الكنيسة خلال حربه مع الروم عام ٦١٤م. وعاد فانهزم بعد حين، فاسترد الروم خشبة الصليب من الفرس عام ٦٢٨م. ورمموا كنيسة القيامة.

* * *

كان الإسلام قد ظهر في تلك الأثناء، وانتصرت جيوش العرب على الروم في معركة اليرموك عام ٦٣٦م. فدخل الخليفة عمر بن الخطاب أورشليم بدون قتال بناء على وثيقة الأمان التي أعطاها لأهل إيلياء (أي أورشليم) وعرفت «بالعهدة العمرية». وقد تسلم مفاتيح المدينة من البطريرك سفرونيوس، وبدأ بذلك القسم الثالث من تاريخ أورشليم، وهو «العصر الإسلامي المسيحي».

وفي زمن الأمويين بني الحرم القدسي الشريف الذي يتألف من مسجد قبة الصخرة والمسجد الأقصى. ولكن المنازعات والحروب عادت فاستفحلت طيلة الزمن العباسي، وانتقلت القدس من يد إلى يد مداولة حتى وصل الحكم فيها إلى الإخشيديين والسلاجقة الاتراك، ثم إلى الفاطميين مع بدء الحملة الصليبية الأولى، وكان الخليفة هارون الرشيد قد سمح لشارلمان امبراطور الغرب الذي تربطه به صداقة أن يرمم بعض كنائسها وأديارها المهددة بالإنهيار وذلك في أواخر القرن الثامن الميلادي.

وفي ١٠٩٩م. دخل القدس «غودفروا دي بويون» قائد الحملة الصليبية الأولى، وقتل من سكانها العرب



مسلمين ومسيحيين أكثر من ثمانين ألفاً دونما تمييز. ثم رمم كنيسة القبر المقدس وأسس «مملكة أورشليم» التي دامت حتى عام ١١٨٧ محفوفة بالأخطار والأهوال، وسط حروب لا نهاية لها بين الإمارات التابعة لها في المشرق، وبين هذه الإمارات وإمارات المسلمين القائمة في جوارها، حتى استولى عليها صلاح الدين الأيوبي بعد وقعة حطين وطرد الصليبيين من بيت المقدس. ولكن الحملات الصليبية عادت تحاول استرداد المدينة بعد حين ومنيت بالفشل، ثم تلاشت تدريجاً وتم جلاء الصليبيين عن المنطقة عام ١٢٩١م.

وقد حكم المماليك القدس فترة من الزمن بعد الصليبيين حتى سقطت عام ١٥١٦ بيد السلطان سليم الأول العثماني، وتألبت عليها بعد ذلك حروب محلية ونزاعات بين ولايات الدولة العثمانية، أفضت إلى الاحتلال البريطاني بنهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨. وفي ١٩٤٨ احتل اليهود القسم الحديث من القدس، وبقيت المدينة القديمة بآثارها التاريخية المسيحية والإسلامية في يد العرب، حتى سقطت بكاملها في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ في قبضة الصهيونية، وأعلنت عام ١٩٨٠ «عاصمة أبدية» لدولة إسرائيل. ومنذ ذلك الحين يعمل المحتلون على تهويد القدس وإزالة معالمها المسيحية والإسلامية، وتهجير سكانها العرب مسلمين ومسيحيين، وهو ما نتطرق إليه لاحقاً.

١٠/ ٧/ ١٩٩٦





كيف عملت إسرائيل على تهويد القدس

ـ ٢ ـ

«سنبني هيكل سليمان في موقع المسجد الأقصى».

الكولونيل الحاخام «شلومو جورين».
في جريدة «هاآرتس» بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٦.

* * *

في التاسع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، تمكن الجيش الإسرائيلي من احتلال القدس الشرقية بعد معارك ضارية خاضها الجيش العربي الأردني تحت نيران الطيران المعادي، فخضعت المدينة المقدسة بشطريها للحكم اليهودي بعد مرور ألف وتسعمئة سنة على حملة «تيتوس» الروماني الذي دمرها تدميراً كاملاً سنة ٧٠ ميلادية وشرد سكانها اليهود في أقاصي الأرض. (أنظر المقالة السابقة المؤرخة في ١٩٩٦/٧/١٠).

وكان الإسرائيليون قد خططوا سلفاً، وبالتحديد منذ زيارة البابا بولس السادس إلى القدس في ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤، لتهويد المدينة على مراحل، وقرروا الأساليب التي سيعتمدون لتهجير أهلها المسلمين والمسيحيين، والقضاء على الآثار المسيحية والإسلامية فيها.

وقد رافقت مرحلة الاحتلال الأولى (١٩٦٧ ـ ١٩٨٠) إجراءات سمح بها تيدي كوليك عمدة القدس الجديدة الذي أصبح في الوقت نفسه عمدة القدس القديمة بعد احتلالها. وكان من شأن تلك الإجراءات استفزاز أهالي المدينة المحافظين لدفعهم إلى الهجرة، أو حملهم على التصدي العنيف للسلطة المحتلة، بحيث يتم اعتقال من يجرؤ على ذلك، أو تصفيته على يد المخابرات، أو هدم منزله ومصادرة أملاكه.

وفي عداد هذه الإجراءات التي بررها العمدة بإدخال تيار العصرنة إلى مدينة الله، الترخيص بفتح الخمّارات والمراقص وعلب الليل في قلب الأحياء التراثية ذات المعالم الأثرية المقدسة، والتغاضي عن بيوت الدعارة السرية ذات المظهر السياحي، وما إلى ذلك من شرعنة الفواحش في دار العبادة.

كذلك تعمد الجيش المحتل فتح المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة وكنيسة القيامة وكنيسة المهد في بيت لحم، لمن يشاء زيارة هذه الأماكن من جيل المراهقين اليهود والسياح الأجانب



الذين كانوا يدخلونها دونما احتشام ولا احترام، فيتعانقون ويتخاصرون في محارمها وأرجائها التي اختزنت مواجد المؤمنين عبر القرون. ويقول رئيس أمانة القدس العربية في مؤتمر صحافي عقده عام ١٩٦٨، أن سَدَنة الحرم القدسي كانوا يجمعون كل صباح كوم النفايات المنتشرة من باب المغاربة إلى ساحات المسجد الأقصى وقاعاته الداخلية، ومعظمها يتألف من أعقاب السجاير وعلبها الفارغة وزجاجات المرطبات والمسكرات!

* * *

وفي ٢١ آب (أوغسطس) ١٩٦٩، وفيما كان اهتمام العالم بأسره لا يزال منصباً على الحدث التاريخي العظيم الذي تحقق قبل شهر، أي في ٢١ تموز (يوليو) ١٩٦٩، وهو وصول الإنسان إلى القمر... وفيما كانت أخبار نيل ارمسترونغ وصحبه من الرواد الذين وطئوا سطح هذا الكوكب، تستأثر باهتمام وسائل الإعلام الدولية كافة... استغل العدو انشغال الرأي العام العالمي بغزو الفضاء، لتنفيذ جريمته المنكرة بإحراق المسجد الأقصى.

وقد ثارت ثائرة الدول والشعوب الإسلامية لذلك الحادث المشؤوم، وقامت مظاهرات صاخبة في أكثر من أربعين دولة تطالب بالانتقام داعية إلى الجهاد، حتى كادت تندلع حرب إقليمية جديدة.

وحاولت سلطات الاحتلال أن تتنصل من المسؤولية زاعمة أول الأمر أن الحريق ناتج عن احتكاك في الأسلاك الكهربائية، تاركة ردة الفعل تأخذ مجراها لمعرفة حجمها ومدى تأثيرها على أمن الدولة العبرية، فلما عاينت تلك الموجة العارمة من الغضب والسخط، بدأت بإخماد الحريق لتهدئة المشاعر، ثم قبضت على مستوطن أوسترالي المنشأ يدعى مخائيل روهن رضي بتمثيل دور المجنون مقابل ضمانات، فاتهمته بإحراق المسجد تحت تأثير حالة عصبية هستيرية عائدة إلى اختلاله العقلي.

ومنذ ذلك الحين إلى يومنا هذا، تتوالى الاعتداءات على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس، وكان آخرها المجزرة التي وقعت في ساحة الحرم المطلة على حائط البراق المعروف عند اليهود بحائط المبكى، وذلك في ٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٠. فقد تجمع يومذاك أمام الجدار عدد كبير من اليهود بينهم فريق من الأصوليين المتعصبين المعروفين باسم «جماعة جبل الهيكل». وكان ألوف المصلين المسلمين قد ملأوا ساحات المسجد في اليوم نفسه بعدما أشيع أن أنصار الجماعة المذكورة عازمون على دخول الحرم بالقوة، فحصل تراشق بالتهم والتحديات بين الفريقين استتبع تراشقاً بالحجارة وأدى إلى تدخل إجرامي



للشرطة التي أمطرت الفريق العربي وابلاً من الرصاص سقط من جرائه ٢١ قتيلاً وأكثر من ١٥٠ جريحاً.

ويذهب فريق من المراقبين إلى أن السلطات الإسرائيلية دبرت هذه المذبحة بالتعاون مع المتطرفين اليهود مستفيدة من انشغال الولايات المتحدة بحرب الخليج. ولكن الجريمة كانت أكبر من أن تمر بدون عقاب معنوي على الأقل، فصوّت مجلس الأمن بالإجماع على قرار يدين الدولة العبرية، ورفضت واشنطن استعمال «الفيتو» رغم الضغوط الصهيونية عليها.

هذا، لكي لا نذكر حادث مستعمرة «ريشون لي زيون» التي قتل فيها أحد المستوطنين سبعة فلسطينيين، وقيل أنه معتوه، ومجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل، التي أودت بحياة ما يناهز الأربعين فلسطينياً وهم يصلون، على يد المتعصب اليميني «غولدنشتاين» الذي قتل أيضاً في الحادث، ويعتبر الحاخامون الحاقدون هذا السفاح شهيداً يحجون إلى ضريحه ويحلونه منزلة الأبطال الخالدين.

* * *

وبعد فلا يكاد يمضي يوم واحد منذ تسعة وعشرين عاماً، دون أن تقدم إسرائيل على إجراء ما، يفرغ القدس من سكانها العرب، أو يصادر الأراضي المحيطة بالمقدسات، أو ينسف العمارات القريبة منها. هذا، بالإضافة إلى الحفريات التي أجريت تحت الحرم القدسي والتي تهدده بخطر الإنهيار.

وقد بات واضحاً للعيان أن الهدف الأخير لهذه التعديات الاستفزازية التي كان آخرها إغلاق «بيت الشرق» الصرح الفلسطيني والعربي الوحيد الباقي في القدس، على يد نتنياهو، إنما يرمي إلى إزالة جميع المباني الأثرية، من مسيحية وإسلامية، في المدينة، عندما تسنح الظروف الموضوعية المؤاتية، لكي ينبش الرميم اليهودي البائد تحت أطباق الثرى، ويعاد بناء هيكل سليمان الذي يؤمن الشعب اليهودي أن كل ذبيحة بل كل صلاة هي باطلة في نظر يهوه إله إسرائيل ما لم تتم داخل الهيكل، كما يؤمنون أن الهيكل يجب أن يشيد في مكانه الأصلي، أي في الأرض التي يقوم عليها المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة وباقي الكنائس والمساجد في بيت المقدس.

ولكي يأخذ القارئ فكرة أوضح عن القضم الصهيوني التدريجي لمدينة القدس، يكفي أن يلقي نظرة على تطور ملكية الأرض:

فقد كانت مساحة القدس البالغة ٣٢ كيلومتراً مربعاً أيام الانتداب البريطاني، ملكاً خالصاً للفلسطينيين المسيحيين والمسلمين وأوقافهم. وفي ١٩٤٨ احتل اليهود ٢٦ كيلومتراً مربعاً من تلك المساحة وتملكوها بالقوة، وبقيت بيد



الفلسطينيين تحت إشراف السلطة الأردنية ستة كيلومترات مربعة فقط، بما فيها المساجد والكنائس والاديرة. ثم تملك اليهود من ١٩٦٧ إلى ١٩٩٦، بالمصادرة أو الشراء الإرغامي، أو القضم الإداري المفتعل بحجة التوسعات والإنشاءات الخدماتية والتجميلية وما إليها ٦٠ في المئة من هذه الكيلومترات المربعة الستة، فلم يبق للآخرين جميعاً إلا ٢,٤ كيلومتر مربع.

أما في ما يتعلق بالسكان، فقد تدنى عدد المسلمين في القدس إلى ٤٠ ألف مواطن، فيما تضاءل عدد المسيحيين إلى أقل من ٥ آلاف، وهم يعيشون تحت الإرهاب وسط مئات الألوف من المستوطنين اليهود ومجمّعاتهم السكنية التي شيدها المحتل على أراضيهم.

فكيف يمكن والحالة هذه، أن يجد المجتمع الدولي مخرجاً لقضية القدس المعقدة، والتي زادها تعقيداً تصميم إسرائيل على الاحتفاظ بسيادتها المطلقة عليها؟ هذا ما نعرض له تفصيلاً في المقالة اللاّحقة.

١٧/ ٧/ ١٩٩٦





أي مصير للقدس في مملكة الصهيونية



- ٣ -

«بيتي بيت الصلاة يدعى وقد جعلتموه مغارة لصوص».

السيد المسيح

شعرت إسرائيل بعد احتلالها القدس الشرقية عام ١٩٦٧ وصدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي قضى بالجلاء عن الأراضي العربية المحتلة دون قيد أو شرط، أن المجتمع الدولي سوف لن يسمح لها بضم القدس، لا عاجلاً ولا آجلاً. وكان أقطاب اليهود يتوجسون خيفة من تعاظم «العداء للسامية»، خصوصاً بعد القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٧٥ والذي اعتبر «الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية»[1].

وعلى أن زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧ وتوقيعه اتفاقات كامب دافيد، أحدثا شرخاً عميقاً في العلاقات بين العرب، وفتحا ثغرة واسعة في السياج العربي المحكم الذي كان يطوق الدولة العبرية في ذلك الحين، إلا أنهما أسقطا في الوقت نفسه ادعاء إسرائيل لدى المجتمع الدولي بأن العرب يخططون للحرب، وأنها لا تستطيع، والحالة هذه، أن تنسحب من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية.

وكانت دول المجموعة الأوروبية، وعددها تسع دول يومذاك، سباقة إلى إدراك الأهمية التاكتيكية لمبادرة السادات الذي جمّد الجبهة المصرية وأخرج أكبر الدول العربية وأقواها من دائرة الصراع العسكري، فأعلنت رفض المنطق الإسرائيلي الداعي إلى الاحتفاظ بالأراضي، وأصدرت عقب اجتماعها في البندقية بيانها الشهير في تاريخ ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٨٠، داعية إلى «اتخاذ الوسائل العملية الكفيلة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالشرق الأوسط، مع الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين، وضرورة إشراك منظمة التحرير في مفاوضات الحل السلمي».

وقد لقي هذا التوجه الأوروبي تجاوباً كبيراً لدى المجموعات الدولية المختلفة، وكان من نتائجه المباشرة القرار الأهم الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية بأكثرية ساحقة (١١٢ صوتاً) في ٢٩ تموز



(يوليو) ١٩٨٠، أي بعد ٤٥ يوماً فقط من بيان البندقية، وهو يدعو إسرائيل إلى الإنسحاب الفعلي من الأراضي العربية المحتلة ابتداء من ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠، كما يعترف بحق منظمة التحرير في الإشتراك في مفاوضات السلام «على قدم المساواة» مع سائر الأطراف، وبحق الشعب الفلسطيني «في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة على أراضيه».

ونص القرار أخيراً على «وجوب التزام إسرائيل التزاماً كاملاً قرارات الأمم المتحدة التي تؤكد الطابع التاريخي لمدينة القدس».

* * *

كان هذا القرار بمثابة الصاعق الذي فجر العبوة النفسية المطبقة على صدر مناحيم بيغن رئيس الحكومة الإسرائيلية يومذاك، فجاء الرد بعد ٢٤ ساعة فقط من صدوره، حيث تم التصويت في الكنيست بتاريخ ٣٠ تموز (يوليو) ١٩٨٠ على قانون دستوري يعتبر «مدينة القدس الموحدة العاصمة الأبدية لإسرائيل»، وذلك بأكثرية ٦٩ صوتاً مقابل ١٥ أمتنعوا عن التصويت.

وفيما اهتز العالم بأسره لهذا التحدي الإرهابي السافر للأمم المتحدة والمجتمع الدولي على الصعيدين المعنوي والقانوني، جرى توزيع الأدوار كالعادة في الأوساط الصهيونية، وارتفعت أصوات معارضة داخل البرلمان وخارجه في إسرائيل ترفض القانون رفضاً أسوأ من قبوله! لأن تلك المعارضة لم تقم ضد اعتبار القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، بل انطلقت من اعتبارات تاكتيكية قائلة أن القانون المذكور يثير حساسيات كان أولى بحكومة بيغن أن تتحاشاها في الظروف الدولية الراهنة. فالقدس، في رأي هؤلاء المعارضين المرائين، هي «بالفعل» عاصمة إسرائيل، وقد نالت هذه الصفة بحكم احتلالها وتوحيدها. فلا موجب إذن لتأكيد هذا الواقع بقانون دستوري خاص لأن النهار لا يحتاج، على حد زعمهم، إلى دليل.

وقد ذهب النواب الذين اعترضوا على القانون شكلاً فيما هم موافقون عليه ضمناً، إلى أن دافيد بن غوريون كان قد أعلن القدس الغربية عاصمة لإسرائيل منذ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩، ونقل إليها مقر رئاسة الحكومة ومعظم الوزارات والأجهزة الإدارية عام ١٩٥٠ باستثناء وزارة الدفاع، وابتداء من عام ١٩٥٤ أصبح السفراء الأجانب يقدمون أوراق اعتمادهم لرئيس الدولة في القدس الغربية. لذلك لم تكن هنالك حاجة بعد توحيد المدينة بشطريها إلى استفزاز المجتمع الدولي واستنفار قواه الضاغطة ضد قانون هو من تحصيل الحاصل.

* * *

أما الثورة التي عصفت بالعالم الإسلامي من جرّاء «قانون العاصمة الأبدية» فقد بدأت تهدأ تدريجاً بعدما أحيلت المسألة على «لجنة القدس» التي أوكلت رعايتها إلى الملك الحسن الثاني(٢) ـ وفي تاريخ ١٨ آب (أوغسطس) ١٩٨٠، صدر عن هذه اللجنة التي اجتمعت في الدار البيضاء، قرار يقضي بمقاطعة البلدان التي تعترف واقعياً بالقانون الإسرائيلي الجديد وتنقل هيأتها الديبلوماسية أو مؤسساتها الرسمية إلى القدس، كما يقضي بإجراء اتصالات مكثفة مع الفاتيكان للبحث في مصير المدينة المقدسة، ثم أحالت اللجنة الموضوع في مجمله على مؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٠، ولم يأت بنتيجة ذات أهمية تذكر، شأنه في ذلك شأن باقي القمم والمؤتمرات واللجان العربية والإسلامية السابقة واللاحقة.

وهكذا انصب اهتمام الصهيونية وإسرائيل على تعقب ردود الفعل في العالم المسيحي. وكانت كنيسة انكلترة، وهي المرجعية الأساسية للطوائف الإنجيلية في العالم، أكثر الهيئات المسيحية تحرجاً في مسألة القدس. فبريطانيا هي التي قطعت لليهود عام ١٩١٧ عهداً موقعاً من وزير خارجيتها لورد بلفور بإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، ويوم دخل اليهود القدس الشرقية عام ١٩٦٧، استقبلت الصحافة البريطانية ذلك الحدث بالترحيب الحار، حتى أن جريدة «صنداي تايمس» نشرت في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ كتاباً بعنوان «حرب ٥ حزيران (يونيو) المقدسة»، وجعلت عنوان الفصل المتعلق بدخول اليهود إلى القدس العربية في الكتاب المذكور: «العودة بعد ٨٦٨ عاماً»، والمقصود بعد ٨٦٨ عاماً من دخول الصليبيين إلى القدس، وكأن اليهود يمثلون الصليبية الجديدة! ففي عام ١٠٩٩م دخل الصليبيون القدس بقيادة غودفروا دي بويون، وفي ١٩٦٧ دخلها اليهود، والفارق الزمني بين الاحتلالين هو ٨٦٨ عاماً!

ومع ازدياد الحملة على بريطانية في العالمين العربي والإسلامي حيث تتمتع المملكة المتحدة بمركز الدولة ذات الامتياز، تراءى لأسقف كانتربري أن يكلف أحد القسس الأب هربرت وادامز في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١، بإلقاء عظة في كاتدرائية كانتربري يتحدث فيها عن قضية فلسطين ومسألة القدس حديثاً قصد به رفع العتب أكثر من إبداء الغضب. وقد نشرت بعض الصحف العربية في حينه تلك العظة باهتمام يعدو أهميتها، وطوي الملف بالنسبة لكنيسة انكلتره إلى الأبد!

ثم انصرفت المخابر الصهيونية إلى تدجين الكنيسة الكاثوليكية المتصلبة في



مواقفها، حتى كان لليهود ما أرادوا بعد خمسة عشر عاماً، فاعترف الفاتيكان بدولة إسرائيل عام ١٩٩٥، وهو يعني ضمناً الاعتراف بأن عاصمتها القدس رغم التحفظات الإعلامية الشكلية التي رافقت ذلك. وعلى الأثر تم تبادل السفراء بين الدولتين.

* * *

بعد هذه الإحاطة الشاملة بموضوع القدس، يتساءل العالم اليوم، مع نجاح الإنقلاب الإسرائيلي الأبيض في انتخابات ٢٩ أيار (مايو) الأخيرة: ماذا في جعبة نتنياهو؟

فقد تعجّل هذا الأخير سحب القسائم الزرق التي أعطيت للمقدسيين العرب بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وخيّرهم بين أمور ثلاثة: أما القبول بالجنسية الإسرائيلية، وأما تفضيل الهوية الفلسطينية والحصول بالتالي على البطاقة البرتقالية الخاصة بأهالي الضفة الغربية، وأما النزوح عن القدس وفلسطين. ويبدو أن غاية نتنياهو من هذا التدبير هي تفريغ القدس من الفلسطينيين العرب للحؤول دون المطالبة في أي مفاوضات مقبلة حول المدينة بإعادة القدس الشرقية أو أي جزء منها لأصحابها الأصليين.

فالمادة الخامسة من إعلان المبادئ الذي وقعه إسحق رابين وياسر عرفات في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣ في واشنطن، تنص صراحة على إجراء مفاوضات لاحقة لتقرير الوضع النهائي الدائم لمدينة القدس. وعلى هذا الأساس أشرك سكانها العرب في انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني التي جرت في كانون الثاني الماضي، وأصبح لهم ممثلون في المجلس المذكور. وقد اعتبر نتنياهو وأعوانه المتطرفون الرافضون لمشروع السلام هذه الإجراءات تساهلاً من جانب حزب «العمل» هو بمثابة الخيانة العظمى، وخططوا قبل وصول نتنياهو إلى الحكم لتجريد السكان العرب من الهوية المقدسية.

وأخشى ما يخشاه المراقبون، هو أن يقدم حكّام إسرائيل خلال أي هيزعة حربية يفتعلونها في المنطقة، أو أي انتفاضة جديدة يقوم بها الفلسطينيون اليائسون في الداخل، على إلغاء فقرة في «قانون العاصمة الأبدية» تضمن حرية العبادة للمسلمين والمسيحيين في القدس! ثم تباشر الحكومة قضم أجزاء من المسجد الأقصى لبناء هيكل سليمان في المكان المحاذي لحائط المبكى! وذلك إرضاء لجماعة الحاخامين الغلاة الذين يزعمون أنهم دخلوا عصر مسيحهم المنتظر منذ أن دخلوا أورشليم عام ١٩٦٧، ولا حاجة لانتظار ظهور المسيح الذي يفترض في العقيدة اليهودية أن يبني الهيكل بنفسه. وأملاً في أن يحقق نتنياهو لهؤلاء حلمهم بإعادة بناء الهيكل على



أنقاض المسجد الأقصى أطلقوا عليه لقب «ملك إسرائيل»!

هذا مع العلم أن حائط المبكى هو بإجماع علماء الآثار، جزء من سور أورشليم القديم العائد إلى زمن هيرودوس في القرن الأول قبل الميلاد، ولا علاقة له بهيكل سليمان.

ومهما يكن من أمر، فإن معظم الهيئات الإقليمية والدولية، ومعظم خبراء الشؤون المقدسية، يبدون مزيداً من التشاؤم في إمكان الوصول إلى حل يعطي المسيحيين والمسلمين أي امتياز في أورشليم الإسرائيلية! لقد سقطت جميع الاقتراحات التوفيقية السابقة، كالاقتراح الذي قال به عازف الكمان الشهير يهودي منوحيم، وهو أن تتحول فلسطين الطبيعية إلى دولة فدرالية تكون فيها القدس عاصمة الإسرائيليين والفلسطينيين معاً، أو إقتراح الكاتب الإسرائيلي عموس عوز الذي يقضي بإنشاء مجمّع في أحد المرتفعات بضواحي المدينة يطلق عليه اسم القدس ويكون عاصمة للدولة الفلسطينية، أو اقتراح ياسر عرفات بأن تكون عاصمة فلسطين في دائرة يمتد قطرها من المسجد الأقصى وقبة السخرة إلى كنيسة القيامة، وتتمتع باستقلال تام كدولة الفاتيكان التي نظمت وجودها معاهدة لاتران عام ١٩٢٩ داخل مدينة روما، أو غير ذلك من الحلول والاقتراحات البناءة.

لقد سقط كل ذلك وقطعت جهيزة قول كل خطيب أمام الرأي العام العالمي والكونغرس الأميركي الذي دخله «ملك إسرائيل» دخول الفاتحين وسط عواصف التصفيق وأدعية الولاء.

إن العالم بأسره يترحم على إسحق رابين وشمعون بيريس، ويقول مع الشاعر العربي:

ربّ يوم بكيت منه فلما
صرت في غيره بكيت عليه

١٩٩٦/٧/٢٤

---

(١) قررت الجمعية العمومية للأمم المتحدة إلغاء هذا القرار في ١٦/ ١٢/ ١٩٩١، وذلك بضغط من القوى الصهيونية في الغرب بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

(٢) قامت بعض الاعتراضات في حينه على وضع اللجنة تحت إشراف الحسن الثاني نظراً لعلاقته الممتازة مع ناحوم غولدمان رئيس الوكالة اليهودية والنفوذ القوي الذي تتمتع به الجالية اليهودية في المغرب، ولكن الجامعة العربية لم تأخذ بتلك الاعتراضات، ورأت خلافاً لذلك أن الحوار القائم بين المغرب واليهودية العالمية من شأنه أن يؤثر إيجاباً في إنقاذ ما يمكن إنقاذه عند بحث الترتيبات النهائية لمصير القدس.



الانتخابات ملهاة تصرفنا عن المأساة!

ليست العلّة فقط في المجلس النيابي الحالي الذي ختم ولايته باستنان قانون انتخابي مخالف لروح الشرائع ورسالتها التوحيدية، بل إن العلّة أيضاً وقبل ذلك، تكمن في المفهوم اللبناني لخصائص الحياة البرلمانية وامتيازات النيابة والتزاماتها.

فالشرط الأساسي لشرعية النظام البرلماني، هو أن يكون المجلس النيابي دولة شعبية مستقلة كلياً عن الدولة النظامية بسلطتيها الإجرائيتين، التنفيذية والقضائية.

والشرط الأساسي لديموقراطية النظام البرلماني، هو أن يتمتّع الشعب الذي ينتخب المجلس النيابي بحرية كيانية مطلقة ودائمة، لا أن يكون هذا الشعب مسترهن الإرادة لأي سلطة داخلية أو خارجية تحكم قراره، أو مالكاً لحرية ظرفية أو مرحلية تزول بزوال الظرف الذي أملاها والمرحلة التي أوجبتها.

ومن المؤسف أن نظامنا البرلماني اللبناني، لا هو شرعي ولا هو ديموقراطي، ولم يكن يوماً شرعياً ولا ديموقراطياً!

ذلك أن المجلس النيابي يتحوّل عندنا فور انتخابه، جهازاً تابعاً للسلطة التنفيذية، بدلاً من أن يظلّ هو دولة الشعب القائمة بوجه دولة الحكم. وهكذا يفقد صفته الشرعية.

ثم إن هذا المجلس النيابي نفسه يمثل شعباً غير حرّ لم يتمتّع يوماً بحريته الكيانية المطلقة والدائمة منذ بدء الحياة البرلمانية في لبنان عام ١٩٢٦. وهكذا يفقد أيضاً صفته الديموقراطية.

يضاف إلى ذلك أن للمجلس النيابي، أو البرلمان، في المفهوم القانوني المتعارف عليه أكاديمياً ودستورياً على الصعيد العالمي، وظيفتين اثنتين لا ثالث لهما: التشريع للأمة، ومراقبة السلطة التنفيذية، أي الحكومة.

أمّا على صعيد التشريع، فهناك نوعان من القوانين التي يفترض في البرلمان استنانها لتنظيم حياة المجتمع:

النوع الأول هو «القوانين العليا» المتعلقة بالشؤون الوطنية والقومية والدستور والنظام العام، وما إلى ذلك مما يتّصل بمصلحة الجماعة ومصيرها.

والنوع الثاني هو «القوانين السفلى» الإجرائية الخاصة بالعلائق بين الناس



وحقوق الأفراد وواجباتهم.

ومما يؤسف له أن مجالسنا النيابية برعت إلى حدّ بعيد في استنان القوانين السفلى التي لا تعجز عن مثلها البلديات ودوائر الشرطة، وكان المجلس النيابي الأخير أخصبها نتاجاً في هذا المجال. لكنها قصّرت جميعاً فيما يتعلق بالقوانين العليا، ولم تصدر قانوناً واحداً من هذه الفئة إلاّ وقد ظهرت عليه بصمات السلطة التنفيذية أو السلطة المنتدبة من الخارج.

هذا في ميدان التشريع. أمّا في ميدان الرقابة على الحكومة، فلا أذكر أن مجلساً نيابياً واحداً في لبنان مارس حقه الدستوري وفرض رقابة فعلية على السلطة التنفيذية.

فما من قانون في تاريخنا الحديث أحالته الحكومة على المجلس النيابي وأعيد إليها برفض الأكثرية!

وما من موازنة نوقشت في المجلس النيابي وكشف الخطباء عوراتها بالبينات الواضحة والانتقادات المعللة، إلاّ تمت المصادقة عليها بالإجماع في نهاية المطاف!

وما من رئيس أو وزير مرتكب ملتاث، أساء إلى سمعة الوطن وكرامته بالفعل الشنيع، أو الرشوة والفضيحة والفساد، حوسب على ما اقترف من ذنوب في المجلس النيابي، بالمحاكمة والتشهير أو حتى بمجرّد اللوم الذي يصاغ عادة بأبرع الأساليب البيانية لتخفيف وقعه وتورية مفاده!

وأخيراً لا آخراً، لم تسقط حكومة واحدة في تاريخ نظامنا الديموقراطي البرلماني المزعوم، بحجب الثقة النيابية عنها!

إزاء هذا الواقع المخزي يحق للمواطنين أن يتساءلوا: لماذا قرّر أهل الحل والعقد أن تجري هذه الانتخابات، في هذه المرحلة بالذات، وبحكم قانون تقسيمي خطير تعيّن على واضعيه أن يصدروه بالصيغة الازدواجية، فأرضوا زعيماً واحداً أو زعيمين أو ثلاثة، وأغضبوا شعباً بكامله، أو على الأقل فئات مؤثرة واعية من هذا الشعب، وكانوا في سوء تدبيرهم أشبه بمن يتدارك وخزة البعوضة بلسعة الأفعى؟!

ألم يكن أفضل أن يمدّد المجلس الحالي ولايته سنة إضافية حسبما اقترحه العميد ريمون إده، وذلك ريثما تنجلي أوضاع المنطقة المتأرجحة بين السلم والحرب، وريثما يكف «ملك إسرائيل» المخدوع عن إسراج الخيول وقرع الطبول؟

أم أن «المجهول» الذي يحكم وجودنا في هذه المنطقة، أراد للبقية الباقية من هذا الوطن ملهاة تصرفها عن المأساة... فنذهب جميعاً إلى السيرك، سيرك الانتخابات، مرشحين ومقترعين،



مقاطعين ومشاركين، ونحن غافلون كلياً عمّا يجري حولنا ويدور في محيطنا، خصوصاً بعد أن يبدأ تطبيق «تفاهم نيسان» ويختلف المتفاهمون على ما يطبّقون؟

إن محمد الفاتح يحاصر قسطنطينية، وأهلها منشغلون بطبائع الملائكة!

لو كنت رئيساً للجمهورية لدعوت المجلس الحالي إلى الاجتماع فوراً وتقرير وقف العمل بهذا القانون، مع تأجيل الانتخابات المشؤومة إلى موعد لاحق يقرّر في ما بعد، لأن مجلسنا هذا قد لا يكون قادراً على الاجتماع، إن نفذت إرادة «المجهول» لا سمح الله، قبل حلول موعد السيرك! ولو حصل ذلك، وهو كثيراً ما حصل في الماضي بقدرة قادر وعلم عليم، فلن يكون مصيرنا عندئذ بيدنا نحن، بل بيد ذلك المجهول وقد أصبح معلوماً!

١٧/ ٧/ ١٩٩٦





في مهرجان الرقيق الرياضي غابت أولمبيا عن آتلانتا!

يعود تاريخ الألعاب الأولمبية إلى السنة ٧٧٦ قبل الميلاد في مدينة أولمبيا بجنوب اليونان، حيث كانت هذه المباريات ذات الطابع الميثولوجي تجري كل أربعة أعوام، وتنتهي بتقديم الذبائح للآلهة.

وقد اقتصرت احتفالات أولمبيا على بلاد الإغريق، فكانت كل مدينة تعد أبطالها لتلك المناسبة الخارقة وتشارك في المباريات الرياضية لإحراز انتصارات معنوية تكرس تفوقها على الآخرين.

وفي القرن الثالث الميلادي الذي افتتح مرحلة القرون الوسطى آذنت شمس الحضارة اليونانية بالمغيب، فتوقفت الألعاب الأولمبية واحتجبت خمسة عشر قرناً، حتى بعثها المؤرخ والباحث الفرنسي البارون دي كوبرتان (Pierre de Coubertin) في أواخر القرن التاسع عشر، فتقرر أن تجري أول دورة للألعاب الأولمبية الحديثة عام ١٨٩٦ في مهدها التاريخي بمدينة أثينا قرب معبد البارثينون(*)، وشارك فيها يومذاك ٣١١ متبارياً ينتمون إلى ثلاث عشرة دولة.

أما اليوم، وبعد ٢٢ دورة أولمبية جرت بين آثينا عام ١٨٩٦، وبرشلونة عام ١٩٩٢، فإن العالم يحتفل، من خلال الدورة الثالثة والعشرين التي تجري في مدينة آتلانتا الأميركية والتي افتتحت في ١٩ تموز (يوليو) الحالي وتنتهي في ٥ آب (أوغسطس)، بمرور مئة سنة على انطلاق الألعاب الأولمبية الحديثة.

ورغم الإمكانات الضخمة التي وضعتها الولايات المتحدة بتصرف اللجنة الأولمبية الدولية ورئيسها الإسباني خوان أنطونيو سمارنك الذي تدعمه الإمبراطوريات الرأسمالية الأميركية، فإن تصفيق الملايين في ملاعب آتلانتا للأبطال الفائزين، وانفعال مئات الملايين من البشر الذين يتابعون أحداث هذا المهرجان الرياضي عبر محطات التلفزة في مختلف أنحاء العالم، تقابلهما دموع الخيبة والمرارة في اليونان أمّ الحضارات، ونوازع الحزن والكآبة في المجتمعات الراقية العريقة، ولدى الشعوب المنسحقة الفقيرة، على حد سواء.

هذه الموجة من الإحباط والاستياء كانت قد ظهرت منذ العام ١٩٩٠ عندما وقع اختيار اللجنة الأولمبية الدولية على مدينة آتلانتا لاستضافة الدورة في



الذكرى المئوية للألعاب الأولمبية بدلاً من أثينا التي أسست هذا العكاظ الرياضي في العالم القديم وحضنته أكثر من عشرة قرون قبل الميلاد وبعده، ثم عادت فبعثته من جديد عام ١٨٩٦.

فقد ساء أوروبا ذات الامتياز الحضاري العريق، كما ساء اليونان خصوصاً، أن يسطو العملاق المالي الأميركي هذه المناسبة العائدة إلى التراث الإنساني، ويسخّر ما ترمز إليه من نزاهة خلقية ومثالية رياضية هما التعبير الأسمى عن تكامل الروح والجسد، لأغراض المضاربة التجارية والنزاع السوقي الرخيص لتعزيز المكاسب المالية وتضخيم الثروات الخيالية الهائلة.

ولعل أفضل تعليق صدر في ذلك الحين مستنكراً خلفيات الصفقة المشبوهة، قول وزيرة الثقافة اليونانية ملينا مركوري التي فشلت بعد جهود مضنية طيلة أعوام في تأمين عودة الألعاب الأولمبية في الذكرى المئوية إلى أثينا: «لقد انتصرت شركة الكوكا ـ كولا على آلهة الأولمب»!

ولا غرابة في أي حال، أن يمتد الأخطبوط الصهيوني في عصره الذهبي الحاضر إلى الألعاب الأولمبية رمز البطولة الإنسانية، بعدما سيطر على الفكر وشوّه الفن وزوّر التاريخ، وتطاول حتى على رب العالمين بقوة المال تكذيباً للسيد المسيح في قوله: «لا تعبدوا ربّين، الله والمال».

ففي ١٩٨٠ كانت خزائن اللجنة الأولمبية فارغة كلياً، ولم تكن موجوداتها النقدية تتجاوز مئة ألف دولار، الأمر الذي جعل المجموعات الاقتصادية والإعلامية الكبرى في الغرب تقتنص الفرصة المؤاتية لتأمين وصول أحد عملائها الداربين خوان أنطونيو سمارنك إلى رئاستها. وقد تمكن هذا الرجل، بلعبة ماهرة على التناقضات السياسية بين الدول العظمى، وبتزويج احترافي حاذق بين الرياضة والإعلان الذي يسيطر عليه اللوبي الصهيوني، أن يملأ صناديق اللجنة الأولمبية الدولية، حتى ١٩٩٢، قبيل إنطلاق دورة برشلونة، بما يزيد على ٨٦ مليون دولار. وتتوقع الأرصاد العليمة أن تبلغ عائدات دورة أتلانتا الحالية من التغطية التلفزية فقط، ٩٠٠ مليون دولار، بزيادة قدرها ٣٠ في المئة على مجمل عائدات دورة برشلونة.

يقول رئيس اللجنة الأولمبية: «إن سيطرة التروستات المالية على العالم هي سمة العصر، فلماذا يحتجون على الحلف الذي أقمته بين الرياضة والمال؟!» وفيما تشن الصحافة الأوروبية، واليونانية بنوع خاص، حملات عنيفة على اللجنة الأولمبية ورئيسها، وفيما تشكو الوفود العالمية سوء الإدارة والتنظيم في دورة أتلانتا، وفيما يشهّر الإعلام الروسي باستغلال الولايات المتحدة هذه المناسبة الرياضية القطبية لإظهار قوتها العسكرية



باستعراضات جوية بعيدة كل البعد عن روح الرياضة وأصول الضيافة، يشن الإعلام الأميركي حملات مضادة مذكّراً بأن الألعاب الأولمبية كانت دائماً عرضة للتسييس، وكثيراً ما استعملت في الماضي لتنفيذ الخطط السياسية كما حدث مثلاً في دورة برلين عام ١٩٣٦ يوم حوّلها هتلر إلى مهرجان نازي، وفي دورة مكسيكو عام ١٩٦٨ يوم رفع خلالها الزنجي الأميركي تومي سميث قبضته وقد حاز الميدالية الذهبية، منذراً بانتقام «القوة السوداء» من الإنسان الأبيض في أميركا، أو كما حدث في دورة ميونيخ عام ١٩٧٢ يوم جعلها الفدائيون الفلسطينيون ساحة حرب مكشوفة ضد الفريق الإسرائيلي وسقط في تلك المعمعة سبعة عشر قتيلاً.

ومهما يكن من أمر، فإن الحقيقة التي ظهرت في أتلانتا، مدينة الحيتان الرأسمالية والفقراء والسود، التي أنجبت مارتن لوثر كينغ أحد الضمائر الإنسانية المتألقة في التاريخ المعاصر، هذه الحقيقة هي تحول الألعاب الأولمبية من مهرجان يجسد المثل الأخلاقية العليا، إلى تجارة يستدر أصحابها الملايين من عرض التفوق الجسدي، تماماً كما يستدر تجار الخلاعة ملايين الملايين من عرض الإباحة الجنسية في عصر التلفزة والعربدة والنفايات.

أما العالم الثالث، وأمة العرب ركبه الطليعي إلى كهف العدم، فقد غاب كلياً عن هذا المهرجان، وكل مهرجان، ولسان حاله يقول مع الشاعر:

وأتيت في مستنقع الموت رجلة

وقال لها من تحت أخمصك الحشر

١٩٩٦/٧/٣١

(*) هو معبد الإلهة الإغريقية آثينا على هضبة «الآكروبول» في العاصمة اليونانية التي تحمل اسمها.





هل كان نتنياهو عميلاً للسيّ.آي.إي

يواجه بنيامين نتنياهو أزمات مستعصية في بداية حكمه يتوقع خبراء الشؤون الإسرائيلية أن تعجّل في نهايته، وتورط الدولة العبرية في إنقسام أهلي خطير.

فهو أولاً مشكوك في هويته! هل هو إسرائيلي فعلاً أم أنه مزروع في المجتمع الإسرائيلي؟!

إن أحداً في إسرائيل لا يعرف إلا القليل القليل عن هذا الرجل قبل عام ١٩٨٢ يوم دخل البلاد قادماً من الولايات المتحدة التي قضى فيها بضعة عشر عاماً.

وقد أثار هذا الواقع فضول الصحافة والرأي العام والمجتمع السياسي في إسرائيل، فطرحت مجلة «كول هايير» التي تصدر عن دار جريدة «هاآرتس» الموالية لحزب «العمل»، في عددها الصادر بتاريخ ٢٨ حزيران (يونيو) الماضي سؤالين اهتزت لهما فرائص «ليكود»:

* السؤال الأول، لماذا يحمل ملف المواطن الأميركي «بن نتاي» (وهو الاسم المستعار الذي اتخذه نتنياهو لنفسه في أميركا مختزلاً اسمه الحقيقي الذي يقول إنه يصعب على الأميركيين المعروفين بقلة الصبر تحمّل امتداده)، لماذا يحمل هذا الملف في دوائر الضمان الاجتماعي الأميركي اسماً آخر هو «بنيامين جون سوليفان الابن» (Benjamin John Sullivan Junior)؟؟!

* أما السؤال الآخر فهو، لماذا وضعت دوائر الضمان الاجتماعي على ذلك الملف إشارة «سري جداً»، وهي لا توضع إلا على ملفات الـ «اف.بي.آي» أو الـ «سي.آي.إي» من رجال المخابرات؟؟!

وفيما حمل الناطق باسم نتنياهو على المجلة المذكورة واتهمها بالتزوير والتجني، أخذت المسألة حجماً آخر في الكنيست، فوجهت نائبة الحزب الشيوعي السابق تامارا غوزنسكي سؤالاً إلى الحكومة بعنوان: «من أنت يا بنيامين نتنياهو»؟! وحذت حذوها نائبة حزب «العمل» داليا اتسيك في توجيه سؤال مماثل!

وقد اضطر دان تيرون رئيس البرلمان، وهو من الجناح اليميني المتطرف لتجمع «ليكود»، إلى تسجيل السؤالين في محاضر الكنيست مكرهاً،



فتلقفت الموضوع محطات التلفزة فوراً، وقام يوري افنيري النائب اليساري السابق بتوجيه طائفة من الأسئلة المماثلة في جريدة «معاريف» اليمينية الصادرة بتاريخ ٣ تموز (يوليو) الحالي، تختصر في علامة استفهام كبرى: هل كان بنيامين نتنياهو عميلاً للمخابرات الأميركية أم لا؟!

ورغم أن «معاريف» أعلنت في اليوم التالي، ٤ تموز (يوليو)، أن الكومبيوتر في دوائر الضمان الاجتماعي الأميركية أخطأ ودمج ملف بنيامين جون سوليفان بملف بنيامين نتنياهو، أو على الأصح، بن نتاي (...)، فإن المجتمع الإسرائيلي الذي تتحكم فيه عقد الشك والخوف، بدأ يرتاب ارتياباً عميقاً بهوية هذا المجهول والأهداف التي يسعى إليها.

مسألة الهوية هذه تزامنت مع تدابير التقشف على صعيد التقديمات الاجتماعية التي اتخذها نتنياهو ضمن خطته الإصلاحية لوقف التدهور الحاصل في الموازنة وقد أثارت هذه التدابير تجمع نقابات «الهستدروت» الموالية لحزب «العمل» والتي هددت باضرابات شاملة في البلاد، خصوصاً بعد إعادة فرض الحصار على أهالي الضفة الغربية في الأسبوع الماضي ومنعهم من العمل داخل إسرائيل انتقاماً لمصرع اثنين من الإسرائيليين في كمين مسلح.

يضاف إلى ذلك أن تبدئة استرداد جثتي جنديين إسرائيليين من جماعة «حزب الله»، على قضية استرداد الطيار الإسرائيلي رون آراد، أثارت مجتمع الطيارين الموالين لحزب «العمل»، لكنها لم تثر على الإطلاق زوجة رون آراد التي يقال أنها على درجة خارقة من الجمال، وربما عطلت عليها عودة زوجها منافع شتى من كدّ جمالها في عهد نتنياهو (...)

وثمة متاعب أخرى يعانيها نتنياهو من أصدقائه، تضاف إلى متاعب الشأن العام، وهي تفوق ما يعانيه من أعدائه. فصديقه الحميم ورفيق سلاحه داني ياتوم الذي يتولى اليوم رئاسة «الموساد» واقع في أزمة كيانية ضاغطة، بعدما أعلن شقيقه ايهود ياتوم الضابط السابق في جهاز الأمن العام الإسرائيلي «شين بت» أنه قتل أسيرين من الفدائيين الفلسطينيين وسحق رأسيهما بحجر ثم مثّل بجثتيهما. ويبدو أن صديق نتنياهو الآخر إسحق مردخاي الذي يتولى حقيبة الدفاع في حكومة «بيبي»، متورط هو أيضاً في هذه الجريمة البشعة التي أثارت المجتمع العبري الشديد الحساسية بالنسبة لأساليب من هذا النوع مورست ضد اليهود في معتقلات النازية.

لذلك يواجه رئيس الموساد أمرين أحلاهما مر. فأما أن يحاسب أخاه المتقاعد ايهود ياتوم على فعله الشنيع، وإما أن



يغض النظر عما جرى فيزيد في حجم المعارضة لنتنياهو وأدوات حكمه.

تبقى المشكلة الرئيسية التي يحسب لها نتنياهو ألف حساب، وهي مشكلته مع الصقور الدهرية الحاقدة في قلب وزارته، أمثال شارون وايتان ومن لف لفهما، وذلك على صعيد التمويل. ففي الشأن اليهودي فتش دائماً عن المال. وإذا كان ايتان يحتاج إلى بعض المال لتنفيذ مشاريع محدودة في وزارته، فإن شارون يحتاج إلى الكثير الكثير منه لتعميم المستوطنات على كل الأراضي المحتلة.

٣١/ ٧/ ١٩٩٦





أقدار المساكين في عالم السلاطين

قبل أسبوعين احتفل سلطان بروناي حسن البلقية بعيد ميلاده الخمسين.

وقد زين لهذه المناسبة السعيدة قصره المؤلف من ١٧٧٨ غرفة بثلاثة آلاف مدعو ومدعوة من أصحاب المليارات.

وتدليلاً على تقشفه وبعده عن مظاهر الترف والبذخ، اكتفى بإنفاق ٢٥ مليون دولار فقط على مأدبة العشاء التي أقامها لضيوفه!

وترفعاً منه عن الابتذال، وصوناً لتقاليد العفة والحشمة في إمارته الشرقية المحافظة، أهدى مبلغاً متواضعاً قدره فقط ١٥ مليون دولار إلى الخليع المخنث سلطان موسيقى البوب مايكل جاكسون لبعث الحيوية والحياة في جمهرة المدعوين من البهاليل النيام والترفيه عنهم بروائع الفن الأصيل (...)

ألف مبروك للسلطان المنصور المطاع حسن البلقية الذي تختلف الأرصاد المالية العالمية في تقويم ثروته الشخصية، فمنهم من يقول أنها تتجاوز ٣٠٠ مليار دولار، ومنهم من يضعها في حدود الخمسين ملياراً فقط.

ولو علمنا أن بروناي التي يحكمها حسن خان هذا، هي كناية عن برزخ بين ولايتين على شاطئ ماليزيا، مساحته خمسة آلاف كيلومتر مربع، وعدد سكانه لا يتجاوز ٢٥٠ ألف نسمة، يحيط به مليار وربع مليار من الصينيين الكادحين، ونحو ٩٠٠ مليون من الهنود الفقراء، بالإضافة إلى ٣٠٠ مليون من أهل الجزر والبرازخ والمحميات والبندقيات(*) الغارقة في بحر الصين... لقلنا للسلطان، «مليار مبروك»، باعتبار أن حديث المليارات أحب إلى قلبه من حديث الألوف، مع إدراكنا البعيد وأسفنا الشديد للحقد الذي تبعثه لدى مئات الملايين من جيرانه الجياع، احتفالات قصوره العامرة وامتيازات كلابه النادرة.

وقد تزامن احتفال السلطان بالذكرى الخمسين لمولده، مع صدور التقرير السنوي الخمسين للأمم المتحدة حول معدلات الفقر والغنى في العالم بعنوان «التنمية البشرية»، وفيه أن ٣٥٨ شخصاً من أصحاب المليارات، يملكون ثروة تفوق ما يملكه ملياران و٣٠٠ مليون إنسان يؤلفون ٤٥ في المئة من مجموع



سكان الأرض! وفيه أيضاً أن معظم الدول العربية والإسلامية يواجه أوضاعاً زريّة لا أمل بالتغلب على استعصائها في المستقبل المنظور، ومن هذه الدول أفغانستان وبنغلاديش ومصر وباكستان والسودان وغيرها وغيرها، حيث لا يتجاوز متوسط الدخل ١٣,٧ في المئة، مما هو عليه في الدول النامية، و١,٤ في المئة مما هو عليه في الدول الصناعية المتطورة.

وفي التقرير المشار إليه أخيراً، وهو أقبح ما يصدم النفس العربية ويبتعث فيها كوامن الخيبة والمرارة، إن ٧٣ مليون عربي يعيشون تحت مستوى الحد الأدنى للفقر، و١٠ ملايين يعانون وضعاً قريباً من المجاعة، و٦٠ مليوناً يجهلون القراءة والكتابة، و١٢٠ مليوناً يشربون مياهاً آسنة في الصحارى والأرياف، و٨٠ مليوناً لا يملكون أي وسيلة من وسائل الطبابة والعلاج!

إنه قدر العالم الثالث بأسره، من أميركا اللاتينية التي ما انفك رأس المال المتوحش وعملاؤه يبتزون غاباتها العذراء حتى غدت صحارى، إلى أفريقيا السوداء التي استنزفها الاستعمار الجديد بعد القديم وأحالها أرض مجاعة ومستنقع أوبئة ودماء، إلى السهوب الآسيوية المكتظة بمئات الملايين من البؤساء.

إنه قدر المساكين في عالم السلاطين... سلاطين الشمال الصناعي الذي يفترس الجنوب المتخلّف، وينصّب في رباعه المقفرة سلاطين من نوع آخر ينهشون أنضاء البشر اللاصقين بالدقعاء فلا تقوم لهم قيامة.

أذكر كلمة تشبه النبوءة للرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران. فقد علق على سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩ بقوله: «الشيوعية انهارت لأنها سوّقت كل البضائع ما عدا الحرية، والرأسمالية ستنهار لأنها سوقت كل البضائع ما عدا العدالة».

١٩٩٦/٨/٧

(*) أي المدن التي تشبه مدينة البندقية العائمة على الماء.







دعوة إلى المحاسبة بين المشاركة والمقاطعة

كنت أفضل ألاّ أعود إلى موضوع الانتخابات بعدما أفردت له ما قلّ ودلّ من عرض وتعليق في مفكرات سابقة أشرت خلالها إلى واقع مؤسف، وهو كون الانتخابات النيابية في بلادنا المغلوبة على أمرها ملهاة تصرف المواطنين عن العمل المفيد بالجدل العقيم.

ثم إنها مفسدة خلقية تدفع الناس إلى التعلق بالأشخاص دون المبادئ، ومفسدة مادية تقضي بشراء الذمم خلال أيام وابتزاز أصحابها طيلة أعوام، وقد تحوّلت، بانحراف العهود المتوالية عن نهج الاستقامة وتفريطها المتزايد بالأمانة الشعبية، أداة استقطاب للجماهير تعزز انتماءها اللامشروط إلى الإقطاع السياسي، باسم الديموقراطية وحرية الاختيار وغيرها من شعارات الكذب ورموز الدجل.

كذلك أصبحت في عصر الجاهلية الجديدة وسيلة ماكيافيلية لتزوير إرادة الشعب يهتك الأجنبي من خلالها عرض الأمة ومالها وكرامتها ويسوقها إلى غاياته السياسية ومصالحه الاقتصادية بلا كلفة ولا تكلّف ولا تكليف.

وأخطر من ذلك كلّه أن الانتخابات كانت، ولا تزال، مصدر شقاق في البيت والقرية والدسكرة والحي والمنطقة والبلاد، يخلد الذين افتعلوه إلى التمتّع والتفكّه بظواهره، فيما يتعهد المواطنون الأبرياء السذّج نيرانه المتأججة وأحقاده الكامنة بمنتهى الجدية والحماسة، حتى يورثهم عميق البغضاء دواماً، ويريق دماءهم لاتفه الأسباب أحياناً.

فمنذ فجر الاستقلال إلى هذا اليوم، شارك اللبنانيون في أكثر من عشر دورات انتخابية كانت حصيلتها أدخال مجموعة نادرة من الجهلة والسفلة والقتلة إلى برلمانات يطأطئ فيها الأخيار القلائل رؤوسهم ويخبّئون الوجوه الخجولة في الأكمام خوف الشماتة، وقد مشى معظم هؤلاء المثاليين الأكفاء إلى القبور قبل أوانهم لفرط ما عانوا وما كابدوا من ضروب المهازل والمآسي التي حوّلت لبنان من وطن شريف ينعم أبناؤه بالأمن والوئام، إلى باخرة ضاربة في بحر الكراهة تحمل مسافرين على كف القدر نحو المجهول، ولا يعرف أحد على متنها من يقيم في الغرفة المحاذية لغرفته، ولا



يفهم أحد ما يقوله جاره وهو ينطق بلغة غير لغته ويصلّي على قبلة غير قبلته.

لذلك كلّه كنت أفضل ألاّ أنزلق مرّة أخرى إلى هذه المتاهة الكالحة، ولا سيما بعد المناظرة الخرقاء بين فلاسفة المقاطعة وجهابذة المشاركة، ولكن إلحاح بعض أصدقائي من الشباب المثقف الحائر دفع بي إلى تلبية رغبتهم من منطلق الرسالة الصحافية التي أحمل ومحصول التجربة الذي أختزن، وقد عايشت معارك انتخابية شتّى وهدرت في تقصّي وقائعها وكشف مغالقها الكثير من الوقت، حتى اهتديت أخيراً إلى كونها أشبه بالمومس الدردبيس، خدّها الأبيض من رخام ويكمن تحت بردتها السخام.

وإذا كانت الانتخابات النيابية هي التعبير الأمثل عن الديموقراطية في المجتمعات المتطوّرة التي بلغ الناخبون فيها مستوى رفيعاً من النضج السياسي والالتزام الوطني والقومي، فانتظموا أحزاباً ذات مناهج علمية وقواعد مسلكية واضحة، وهي في الوقت نفسه واجب لا يجوز التقاعس عن تأديته كائناً ما كان السبب الدعي إلى هذا التقاعس...

إذا كانت تلك ميزة الانتخابات النيابية في المجتمعات المتطوّرة، فإن صورتها تختلف كلياً في المجتمعات القهقرية المعاقة، خصوصاً عندما يكون المجتمع المتخلّف نسيجاً بشرياً متنافراً صغير الحجم يجمعه التكاذب وتفرّقه المصالح، وعندما يفرض عليه موقعه الجغرافي في باب منطقة يتسابق إلى خيراتها الطامعون، ظروفاً موضوعية قاسية يستعصي معها القرار الحرّ والخيار الحكيم، وعندما يكون تاريخه سلسلة متواصلة من الحروب والنكبات والمظالم التي علّمته الحذر والحيطة والكدية والحيلة والزيف والفوضى والانتهازية والزور، وجرّدته إلى حد بعيد من مكارم الأخلاق.

في هذا الإطار الشائن المنحرف، تتحوّل الانتخابات إلى بؤرة من بؤر الفساد والرشوة، فتلتزم الفئة الشريفة الواعية من المواطنين مقاطعتها تلقائياً، تاركة ساحتها «للمفاتيح» وتجار إخراجات القيد، والبؤساء اليائسين الذين يفضلون ورقة نقدية في يوم الانتخابات على وطن نموذجي يعدهم به مرشحو المؤامرة في يوم القيامة.

ولعلّ خير دليل على تفاهة معظم المرشحين، وكون هؤلاء لا يملكون أي صفة من صفات التربية المدنية، هو تلك الغابة المتشابكة من الصور القبيحة التي شوّهت معالم المدن والقرى، وشنّت حرباً لا هوادة فيها على الطبيعة والبيئة.

وإذا كان المشترع قد حاول اجتزاء عدد المرشحين بفرضه رسماً على الترشيح قدره عشرة ملايين ليرة



لبنانية، وذلك لمنع أصحاب الصوت الواحد أو الصوتين من ترشيح أنفسهم، فقد تعوض هؤلاء عن ذلك المنع بإعلان ترشيحهم على الجدران وتعليق صورهم في الأمكنة العامة من أبواب السرايات إلى أبواب المراحيض، بلا حياء ولا عفّة ولا كرامة.

وكم كان أولى بالبلدات أن تفرض على كل من يرغب في تعليق صوره، سواء أكان مرشحاً سدّد الرسم الأساسي أو لم يكن، مبلغاً قدره ثلاثة ملايين ليرة على الأقل، توظف بعد الانتخابات في تنظيف البلاد من تلك الوجوه التي سودت الحجر الأبيض والشجر الأخضر وأعمدة الهاتف والكهرباء، وهنالك من يفكر في تعليقها على مناطيد لنشر التلوّث في السماء الزرقاء.

قد يظنّ بعض الذين يرصدون الآراء وينخلون المواقف من أساتذة فصل القمح عن الزؤان في ضوء القمر، إنني أدعو إلى المقاطعة السياسية المقرّرة في مجمع باريس، أو المقاطعة الازدرائية المقرّرة في كل بيت لبناني أنوف من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب. ولكني لا أقرّ هاتين المقاطعتين اللتين يفصل بينهما بحر. فالأولى مقاطعة حاقدة، والثانية مقاطعة يائسة، وكلاهما يندرج في سلوك الحرد الذي ينأى بصاحبه عن الخوان، فيقبع في الزاوية المظلمة يزدرد لعابه لقتل شهيته، فيما الآخرون يأكلون. لذلك اخترت موقف المحاسبة، بين المشاركة الاستسلامية والمقاطعة الانتقامية، وأنصح كل صديق سألني رأيي في الخروج الأسلم من هذه الزوبعة المصطنعة، أن يبدّل الورقة التي فرضت عليه عندما يخلو بنفسه في العازل وقبل وصوله إلى صندوق الاقتراع، وأن ينتخب الشباب الذين لم يخضعوا بعد لأي امتحان، ولم يشتركوا من قريب أو بعيد في تدمير الوطن لبناء قصورهم على أطلاله. فقد تكون بين تلك الوجوه الجديدة، ولو ساءت بعض ملامحها، بشائر خير وطلائع صدق وحسن ائتمان، لأن الأراضي العذراء التي تنبت الطحالب كثيراً ما تختزن الكنوز، وحتى السيئ يكون دائماً أفضل من الأسوأ.

١٩٩٦/٨/٧





شرعنة الجريمة بإلغاء العقوبة القصوى

«ولكم في القِصاص حياة يا أولي الألباب».

قرآن كريم

يدافع بعض الحقوقيين الراسخين في العلم دفاعاً مستميتاً عن إلغاء عقوبة الموت. فالإعدام، في رأيهم، تطبيق بربري بدائي لمبدأ العدالة، لأن القاتل الذي يحكم عليه بالإعدام كثيراً ما يكون ضحية انحراف أو شذوذ نفسي ضاغط، وهو في هذه الحال بحاجة إلى علاج طبي لا إلى عقوبة قضائية.

ويركز هؤلاء على أن المجرم الذي يستحق الإعدام في نظر القانون يملك الصفة الإنسانية. فلا يجوز والحالة هذه أن يحرم حقه في التكفير عن جريمته بالسلوك الحسن والعمل الصالح (...) أو أن يحال دون توبته بإعدامه! بل إن على المجتمع الذي يرعى المظالم، والذي أسهم في تكوين شخصية المجرم إسهاماً رئيسياً مباشراً، أن يتحمل تبعة الجرم ويعمل على تأهيل مرتكبه وتقويم إعوجاجه في سجن إصلاحي حديث بدلاً من قتله، لأن قاتل القاتل هو أيضاً قاتل في المطلق، بصرف النظر عن تفاوت أسباب القتل في الحالتين واختلاف مبرراته.



وقد أخذت بعض الدول الحديثة بهذا المنطق فالغت عقوبة الإعدام، وقامت في الغرب مؤسسات ذات أهداف مريبة ظاهرها إنساني وباطنها سياسي، كمنظمة العفو الدولية (Amnisty International) واللجنة الدولية لحقوق الإنسان، وغيرها من الهيئات والتنظيمات الدولية والإقليمية، تدعو إلى إلغاء العقوبة القصوى وتحمل على الدول التي تطبقها، في تقارير دورية منتظمة تنشرها وسائل الإعلام.

وتعتمد هذه المؤسسات في أبحاثها على استطلاعات للرأي العام ذات نتائج مقررة سلفاً، كما تجري إحصاءات غير دقيقة يستفاد من أرقامها الافتراضية أن الجرائم تتزايد في البلدان التي تطبق الإعدام عوض أن تتناقص، وأن عددها في هذه البلدان يفوق عدد الجرائم المرتكبة في البلدان التي ألغت العقوبة القصوى، وما إلى ذلك من دواعي التشكيك في منافع هذه العقوبة.

والحق يقال إن الوقائع تكذب هذه الاستنتاجات الكيفية المغرضة تكذيباً فاضحاً، فقد ضربت جرائم القتل في كل

من فرنسا وبريطانيا وغيرهما من الدول التي ألغت عقوبة الإعدام، أرقاماً قياسية في الأعوام العشرة الأخيرة، بحيث بات معظم هذه البلدان يفكر جدياً في العودة إلى قانون إعدام القاتل. كذلك تواجه الدول المشار إليها تضخماً هائلاً في عدد المحكومين بالسجن المؤبد أو لمدد تزيد على عشرين عاماً، وهؤلاء هم عادة مرتكبو جرائم القتل، حتى أن إدارة السجون الفرنسية بدأت تفتقر إلى المباني المؤهلة لاستيعابهم.

ولعل أخطر ما أحدثته الحملات الإعلامية والسياسية القائمة ضد إعدام القاتل، هو تأثيرها المباشر على ديناميكية المحاكم الجزائية في البلدان التي لا تزال تطبق هذه العقوبة، حيث يتعرض القضاة لصراعات كيانية ذاتية وأزمات ضميرية حادة، بين الأدلة الحقوقية والفلسفية التي تؤيد الإعدام، والأدلة التي تعارضه، وكلاهما فائق القدرة على الإقناع!

غير أن الدليل القاطع الذي يحسم الجدل ويقضي بضرورة إعدام القاتل من دون تردد، هو طبيعة بعض الجرائم التي تصدم حتى القلوب المتحجرة وتقشعر لهولها الأبدان، كالجريمة التي ذكرت وقائعها «النهار» في عددها الصادر في تاريخ ٣٠ تموز (يوليو) الماضي. فقد كتب زميلنا بهجت جابر أن شاباً من سكان بلدة البياض في قضاء صور أقدم دونما سبب على طعن أمه بسكين، وهي تتفانى في خدمته وتؤمن له كل حاجاته اليومية مأكلاً ومشرباً وملبساً، بمنتهى التضحية والعطف والحنان، فتماسكت على جرحها النازف وراحت تستعطفه وتتوسله، والدم يتدفق من صدرها، أن يطرح السكين جانباً وينقلها إلى المستشفى. لكنه تحول إلى وحش مفترس، واتبع طعنته بطعنات. ولما رأى أمه تتخبط وهي تلفظ روحها، أمسك بشعرها وراح يلطم رأسها الدامي بالجدار حتى سحق جمجمتها وتركها جثة هامدة!

لقد ذكرت وأنا أقرأ هذا الخبر أبياتاً للشيخ إبراهيم المنذر المعلوف، رحمه الله، يقول فيها:

قال امرؤ يوماً لغِرٍ جاهل
قم فأتني بفؤاد أمك يا عمر
فمضى واغمد خنجراً في صدرها
والقلب أخرجه وعاد على الأثر
لكنه من فرط سرعته هوى
فتدحرج القلب الجريح وقد عثر
ناداه قلب الأم وهو معفر:
ولدي، حبيبي، هل أصابك من ضرر؟

لا أعرف إن كان سفاح من هذا النوع يستحق الرحمة.

لكنني أكاد أكون واثقاً أنه لن يصل إلى حبل المشنقة!

لأن الحسَّاسين المرهفين من دعاة





الرأفة بالإنسان وحماة حقوقه سوف
يقولون مع الطبيب النفسي إنه مصاب
بعقدة أوديپ أو مرض السكيزوفرينيا، أي
ازدواجية الشخصية، وغير ذلك مما يكون
كفيلاً بإنقاذه من الإعدام!

وربما حكموا، بعد إجراءات قضائية
تستمر بضعة أعوام، أن يعلق على صدره
وسام!

١٩٩٦/٨/١٤







تاريخ دولة في حكاية كرسي

وقع في أواخر تموز (يوليو) الماضي أشكال بروتوكولي حول كرسي رئاسة الجمهورية في حفل التخرج بجامعة البلمند كاد يؤدي إلى أزمة عدم انسجام بين الدولة اللبنانية والمقامات الروحية والثقافية الأرثوذكسية.

المسألة وما فيها أن نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ميشال المر الذي انتدبه الرئيس الياس الهراوي لتمثيله في الاحتفال، وجد كرسي الرئاسة الأولى غير متقدّم، كما هو مألوف على كرسي الرئاسة الثانية والثالثة مع العلم أن الاحتفال الذي ضم شخصيات رسمية وأرثوذكسية بارزة يتقدمها البطريرك أغناطيوس الرابع هزيم، كان سيجري برعاية رئيس الجمهورية. وقد اعترض الوزير المر على ترتيب الكراسي وانسحب، ثم أصدر بياناً يبرر فيه انسحابه ويلفت إلى الخلل البروتوكولي الذي دفعه إلى اتخاذ هذا الموقف.

وفي اليوم التالي أصدر فرع المراسم والعلاقات العامة في رئاسة الجمهورية بياناً يذكّر فيه بوجوب تقديم كرسي الرئاسة الأولى على الكراسي الأخرى في الاحتفالات التي يرعاها رئيس الجمهورية، وذلك عملاً بالأصول البروتوكولية المعتمدة.

كما أصدر الدكتور إيلي سالم رئيس جامعة البلمند بياناً يعرب فيه عن تقدير الجامعة واحترامها الكلي للرئيس الياس الهراوي، ويمتدح مواقفه الوطنية الجريئة، ورعايته العليا للجامعات اللبنانية عموماً، وجامعة البلمند خصوصاً. أما بالنسبة لما اعتبر أشكالاً بروتوكولياً، فقال إنه موضوع يبحث مع المعنيين بروح المحبة والانفتاح.

هكذا حسم الجدل في المسألة المتعلقة بالكرسي... وبقيت المسألة المتعلقة بمفهوم الاحترام.

* * *

في بداية الستينات كانت رائحة السيجار الذي يعتبر الرئيس صائب سلام من كبار مدخنيه، تزعج الرئيس فؤاد شهاب فيقول لبعض خاصته: لو بيستغني صائب بك عن هالسيجار، قديش كان بيرتاح وبيريّحني». كذلك كانت تزعجه القرنفلة التي لا تفارق صدر رئيس الحكومة في المناسبات الرسمية، إلى



درجة أنه قال له مرة: «لو منحك الجنرال ديغول أرفع وسام في جوقة الشرف، هل تضعه مكان هذه القرنفلة؟» فأجاب صائب بك: «أقبل الوسام بكل احترام وكل سرور، وأخصص له من سترتي الجهة المقابلة للقرنفلة!».

وكل من عايش تلك المرحلة من رجال السياسة والإعلام، يعرف أن سيجار الرئيس صائب سلام وقرنفلته كادا يحدثان أزمة حكم، لأن الجنرال فؤاد شهاب الأمير الأرستوقراطي المحافظ والقائد العسكري المتشدد في ما يتعلق بالمراسم، كان يعتبر اقترانهما بشخصية رئيس الحكومة وهندامه مخالفة أساسية لقواعد البروتوكول.

ثم أن سفير الولايات المتحدة في عهد الرئيس شهاب نفسه، المستر ماكلنتوك، حضر العرض العسكري اللبناني في جادة فؤاد الأول عام ١٩٥٩، لمناسبة ذكرى الاستقلال، وهو يحمل كلبه «روني»! فقامت قيامة العسكريين والمواطنين عموماً، واتهموا الرجل بتحقير الجيش وطعن الكرامة اللبنانية.

وثارت ثائرة الصحافة بسبب الكلب الذي وضعه السفير في حضنه، وأخذ يداعبه ويبتعث نباحه المتقطع في زحمة الموسيقى العسكرية، فطلع الزميل الكبير المرحوم سعيد فريحة بعنوان رئيسي أحمر في جريدة «الأنوار» هو «كلب السفير» اتبعه بمقالة نارية حول هذا الموضوع طالباً أبعاد ماكلنتوك عن لبنان فوراً.

ولكن المسألة لم تتعد الاحتجاج اللبناني الرسمي، لأن الولايات المتحدة كانت تزود لبنان في تلك المرحلة بالسلاح، بعدما تدخلّت سياسياً وعسكرياً عام ١٩٥٨ لإنقاذه من الحرب الأهلية، كما كانت تضمن استقلاله وسيادته وسلامة أراضيه، وتعتبره قاعدة أساسية لـ «العالم الحر» في منطقة مهددة بالتوسع السوفياتي.

كذلك في أوائل السبعينات، كادت مخالفة البروتوكول في مسألة متعلقة بالكرسي، تؤدي إلى شرخ في الوحدة الوطنية، وتحل الجفاء محل الصفاء في العلائق بين الرئيسين سليمان فرنجية وصائب سلام. فقد صدف أن وضع كرسي الرئيس سلام خلال إحدى المناسبات الرسمية في موقع مواز لكرسي الرئيس فرنجية، وكاد الأمر يتطور إلى نزاع مسلح في الشارع لولا تدخل العقلاء من أهل الحل والعقد الذين أزالوا الإشكال الحاصل، بتبويس اللحى وصوبنة القلوب.

ولا يزال ماثلاً في الأذهان على صعيد آخر، احتجاج الرئيس عمر كرامي وتهديده بالإنسحاب من الاحتفال الرسمي بعيد الاستقلال عام ١٩٩٢، لأن جوقة





قوى الأمن الداخلي لم تستقبله كما استقبلت رئيس الجمهورية بنشيد التعظيم عند وصوله إلى ساحة العرض العسكري.

وأخيراً، لا آخراً، منذ بضعة أشهر، كادت رجل السفير جونز تتسبب بأزمة بين الولايات المتحدة ولبنان. فقد تعود السفير أن يتبجح في رفعها بوجه محدثيه خلال المقابلات الرسمية على طريقة جيمس بوند وأبطال «الوسترن»، الأمر الذي اعتبر خرقاً للأعراف الدبلوماسية وآداب المجالسة، حتى جاء من يهمس في أذن السفير أنه يخالف قواعد البروتوكول، فتم تصحيح ذلك الخلل المتعلق هو أيضاً بالكرسي وطريقة الجلوس على الكرسي.

في كل يوم وكل مناسبة، تحدث مخالفات من هذا النوع لمجموعة المراسم المصطنعة التي يسمونها بروتوكول، وهي تعود أساساً إلى دواوين الأنظمة الملكية في أوروبا، وقد اجتزأت الثورة الفرنسية منها الكثير بعد عام ١٧٨٩، حتى أصبحت اليوم في معظم الجمهوريات الحديثة نوعاً من الفولكلور الذي لا يعول عليه في موضوع الاحترام.

فالاحترام الحقيقي للحاكم المسؤول يرسخ في وجدان الأمة وضمير الشعب من خلال تصرفات ذلك الحاكم وتضحياته ومنجزاته، لا من خلال قرع الطبول وتقديم السلاح وعزف الموسيقى وترتيب الكراسي.

ولا شك أن هنالك أولويات يفرضها العرف الخلقي والاجتماعي بحكم طبيعة الأشياء والمنطق السليم لا بحكم البروتوكول، وفي عداد هذه الأولويات أن يتقدم الأب على الابن، والأخ الأكبر على سائر إخوته، والرئيس الأول على سائر الرؤساء، وكل رئيس على مرؤوسيه، وكل آمر على مأموريه، في مراكز الدولة ومؤسسات الخدمة المدنية والعسكرية كافة.

لكن ذلك لا يعني إضفاء صفة الناموس الجوهري على هذه القاعدة الشكلية، واعتبار خرقها بمثابة الخيانة العظمى، وخصوصاً عندما يكون غير متعمد ولا مقصود، ثم افتعال أزمة ثقة وأزمة احترام كلما خرج كرسي عن موقعه بضعة سنتيمترات، أو تجاوزت إحدى السيارات أختها صدفة في موكب رسمي.

* * *

ولا ننسى في أي حال أن البروتوكول جاءنا من الغرب، ولا علاقة له بتراثنا اللبناني والعربي من قريب أو بعيد، وقد تلقفته بعض الإمبراطوريات الشرقية في زمن الانحطاط تكريساً لحكم الفرد ومبالغة في أبهة السلطان.

فالخلفاء الراشدون حملوا لقب «أمير المؤمنين»، وهو يعني مرشد المؤمنين ورائدهم، ولا يمت بصلة إلى الرتبة



الإقطاعية التي اختص بها لقب الأمير عندنا في ما بعد تشبهاً بالأرستوقراطية الأوروبية(*). وقد عرف الخلفاء الراشدون جميعاً بالتقشف والزهد بمتاع الدنيا والبعد عن مظاهر المجد وألقاب الملك. والكل يذكر حادثة الفاروق عمر بن الخطاب يوم وفد عليه رسول قيصر فوجده نائماً في ظل نخلة، فذهل مما رأى وقال له: «عجباً كيف تنام هكذا يا أمير المؤمنين بدون حراس. إن مولاي القيصر كلما خرج من قصره أحاط به أربعون ألفاً من الجند!» فقال عمر كلمته الشهيرة: «لقد عدلت فأمنت فنمت....».

ولا بد من التذكير في هذا المجال، بأن هنالك ألقاباً نبذها الغرب كلياً وألقى بها في سلة المهملات، لكنها لا تزال ماثلة في النص القانوني عندنا ولا يجوز إغفالها بروتوكولياً تحت طائلة الملاحقة الجزائية.

فقد تعين أن يقال «فخامة الرئيس» لرئيس الجمهورية، و«دولة الرئيس» لكل من رئيسي المجلس النيابي والحكومة، وكان يقال «عطوفة الرئيس» لرئيس المجلس في الجمهورية الأولى، ثم «معالي» الوزير، «وسعادة» النائب والسفير والمدير العام، ناهيك بأصحاب الغبطة والسماحة والفضيلة والقداسة والنيافة والسيادة إلخ...

وفي حين سقطت حتى كلمة Excellence من قاموس البروتوكول في الغرب، وتبنت معظم الدول، والجمهوريات العربية والإسلامية، لقب «السيد»، لجميع المسؤولين من قمة الهرم الحكومي إلى قاعدته...

وفي حين أقدمت حتى الملكيات العربية على رفض ألقاب التعظيم والتفخيم، وكان رائدها في ذلك الملك فهد بن عبد العزيز الذي فضل أن يلقب «خادم الحرمين الشريفين» بدلاً من «صاحب الجلالة المعظم»، ثم الحسن الثاني الذي اختار لقب «أمير المؤمنين» تشبهاً بالسلف الراشد الصالح...

فيما حدث كل هذا، وأصبح عرفاً متبعاً في الشرق والغرب، لا نزال نحن في لبنان نتمسك بألقاب رتبها لنا الانتداب في دستور غير منزل اسمه البروتوكول، لكنه لا يحول ولا يزول!

إن المواطنين اللبنانيين الشرفاء الذين رزحوا طويلاً تحت سلطان البكوات والباشوات، وأصحاب الفخامات الزائلة، والدول الدائلة، والمعالي المائلة، وجميع الألقاب الباهتة الحائلة، يناشدون السيد الرئيس الياس الهراوي - دون حفظ الألقاب - وهو ابن الشعب الذي أحبه الشعب لما تميز به من وطنية وشجاعة وإخلاص، جعلته موضع احترام وإعجاب يفوق جميع الألقاب، أن يأمر بإلغاء كل هذه الطفيليات البروتوكولية اللاصقة بالأسماء من محاضر الدولة ومراسمها،



وأن يلقن المسؤولين الغيارى، سواء في دائرة العلاقات العامة بالقصر الجمهوري، أو في باقي المؤسسات الحكومية، درساً في تقدير الظروف يعتبره المواطنون أهم بكثير من ترتيب الجلوس، فلا يكون لكرسي الرئاسة بعد اليوم فقط موقع متقدم في المجالس هو من قبيل تحصيل الحاصل، بل تكون لهذا الكرسي المميز قوائمه الراسخة في أعماق القلوب...

لأن الأعمال هي التي تشرِّف الأسماء، دون الألقاب، والمآثر هي التي تشرِّف الأكابر، دون الكراسي.

١٩٩٦/٨/١٤

(*) الأمير لغة هو صاحب الرأي السديد المفيد، كما في قول دريد بن الصمّة: «أمرتهم أمري بمنعرج اللوى - فلم يستبينوا الرشد إلّا ضحى الغدِ». والمقصود بـ «أمرتهم أمري» هو أسديتهم نصحي وأبديت لهم رأيي.





رقصة «المعدن الأسود» وجماعة نبش القبور!

بعد ظاهرة الانتحار الجماعي التي لا تزال تخضع لتجهيل المحرضين عليها في الغرب، وتنعم بتساهل أجهزة الأمن ودوائر التحقيق، مع العلم أن معظم عناصر الاتهام للرؤوس المدبرة متوافرة لدى الجهات القضائية.

وبعد موجة الانتحارات الفردية التي أحدثتها موسيقى «الهارد روك»، وإيقاعها الشيطاني وأناشيدها الغيبية المثيرة للهستيريا والفجور والتمتع بقتل النفس، وقد نال الشباب اللبناني نصيبه من لوثتها العدمية البغيضة.

بعد هذا الوباء الذي يدفع أصحاب النفوس المريضة في المجتمع الزوالي المعاصر إلى استباق نهاية العالم بما هو أشد منها وأدهى، كما يستدرج المراهقين الأغرار إلى التنصل الطوعي من شرف الوجود - وهي آفات سبق الفحص عن أسبابها والكشف عن مصادرها في «مفكرة الأيام» بتاريخ ١٢ و١٩ حزيران (يونيو) الماضي - بدأت تجتاح الغرب في الأشهر الأخيرة معصية جديدة من معاصي الوحش البشري هي جريمة نبش القبور والتمثيل بجثث الأموات!

وقد سجلت وقائع في هذا المجال تقشعر لها الأبدان في الولايات المتحدة ومعظم الدول الأوروبية، كان آخرها في ٩ حزيران (يونيو) الماضي حين أقدم بعض الشبان والفتيات، باسم إبليس الذي يتكنّون به ويحملون شاراته، على نبش القبور في الجبانة المركزية بمدينة طولون الفرنسية. وقد مثلوا هناك بجثة امرأة محنطة تدعى ايفون فوان توفيت عام ١٩٧٦، وغرسوا في صدرها صليباً مقلوباً... وهي علامة شيطانية ترمز إلى إنقلاب المسيحية وهلاكها!

وكانت تقود الفريق الشيطاني المتنكر بأزياء وقبعات ذات إيحاء جهنمي، فتاة في الخامسة عشرة من عمرها تزعم أنها مسكونة من الرجيم الأعظم «بعلزبوت»، وتركض شبه عارية بأسمال رثة بين الأضرحة وهي تطلق صيحات جنونية: «الموت للجنس البشري! اقتلوا المسيحيين! الموت للعرب! الموت للسود! الموت لليهود! اقتلوا! اقتلوا. اقتلوا!...».



وقد عبرت هذه الجنية العاهرة في دائرة الشرطة عن فلسفتها الخاصة بالقول: «أنا أحب الموت وأكره نفسي. كنت أفضل الانتحار، لكنه لا ينفع. لذلك رأيت أشفى لروحي من عذابها أن أعذب الناس. وعندما أمثل بجثة إنسان أبلغ أقصى درجات اللذة!»(*).

* * *

يقول رجال المباحث الجنائية في العواصم الأوروبية إن هذه التظاهرات الإجرامية تبدأ عادة بحفلات سكر وعربدة ودعارة يتعاطى خلالها الشبان والشابات أنواع المخدرات ويمارسون طقوساً جهنمية تفضي بهم، كما يزعمون، إلى تقمص الأبالسة، فتخبل عقولهم وتنحرف شخصياتهم بحيث يندفعون مع موسيقى الروك الصاخبة إلى افتعال الحرائق ونبش القبور وذبح كل من يعترض سبيلهم وتحطيم كل ما تطاوله أيديهم.

وفيما ينسب اللاهوتيون والمفكرون المسيحيون في أوروبا ذلك الشذوذ إلى الشيطان، وفيما تدأب الكنيسة على تعيين المزيد من الكهنة المعروفين بقوة الشخصية لطرد الأبالسة بقوة الروح القدس، يتعزز اقتناع الرأي العام بوجود الأرواح الشريرة وقدرتها الفائقة على التحكم في مصائر الناس.

فقد أكد استطلاع للرأي نشرته مجلة L'Actualité Religieuse الفرنسية في ١٢ أيار (مايو) ١٩٩٤، أن ٣٥ في المئة من الأوروبيين يؤمنون بوجود الشيطان، مقابل ٢٥ في المئة عام ١٩٨٦، أي قبل ثمانية أعوام فقط.

لكن العلماء المختصين في السايكولوجيا الإنسانية وقضايا المجتمع، ينسبون جرائم كالتي نحن في صددها إلى رقصة «معدن الموت» (Death Metal) ورقصة «المعدن الأسود» (Black Metal)، وهما رقصتان هستيريتان من إفرازات «الهارد روك» أي النمط الصارم العنيف من رقص «الروك آند رول».

وترافق الموسيقى الصاخبة في هاتين الرقصتين، كلمات يرسلها المنشد بصوت أجش بعيد الغور والصدى، يبدو كأنه آت من منازل إبليس في عمق فجاج الأرض! فيؤدي هذا الكلام الذي يؤله الشيطان ويدعو إلى الانتحار والنحر مصحوباً بإيقاع رهيب يشبه صياح المطعون أو حشرجة المحتضر أو غير ذلك من ضروب الأنين والطنين والأزيز وقرع الطبول وصك الصنوج، إلى اختلال الجهاز العصبي وانحلال الكابح العقلي والإرادي عند الراقصين، وخصوصاً بعد تواتر الهز والرهز لساعات ممدودة، فيسقط ذلك المجتمع المخبّل إلى درك البهيمية اللاواعية، وتدب روح الشيطان في قلب المريد العربيد وتظهر صورة الوحش في ملامحه المتأججة وأوداجه



المنتفخة.

وقد تبين من خلال استقصاءات الأمن في مختلف الدول الغربية أن منظمات مشبوهة تقف وراء هذه الأعمال الشائنة الشاذة، في طليعتها «كنيسة إبليس»، و«جماعة هيكل الشيطان»، و«أبناء الرجيم»، و«الصليبية البابلية الجديدة»، وغيرها من الفرق والجمعيات التي تضم ألوف الشباب. ولعل أخطر الأعمال الإجرامية التي سجلت حتى الآن على يد هذه الفرق وأتباعها، هو إقدام نفر من عازفي موسيقى «المعدن الأسود» على إحراق عشرين كنيسة في النروج بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٣.

غير أن الأجهزة الأمنية تتكتم دائماً بقدرة قادر (...) على الجهات التي تقف وراء هؤلاء الموتورين والفرق الجهنمية التي ينتمون إليها. وتميل معظم الصحف وأدوات الإعلام عادة إلى التقليل من خطورة هذه الموجة، كما يصر بعض المفكرين على اعتبارها ناشئة عن تصرفات شخصية شاذة من قبل شبان ومراهقين يبحثون عن هويتهم ويسعون إلى تحقيق ذواتهم في مجتمع ساقط ضيّع القيم الأصيلة والمثل الخلقية العليا، وهو ما تذهب إليه الخبيرة الأميركية في علم الإنسان شيريل مولهيرن، فتقول في محاضرة نشرتها جريدة «لوس أنجلس تايمس»:



«إن هذه العصابات التي تدعي الانتماء للشيطان إنما تنشأ في الواقع عن رغبة في تحدي المجتمع. ولو بحثنا عن حقيقة الأمر لاكتشفنا أن الأعمال الشائنة والجرائم التي يرتكبها الشبان المنحرفون لا تعود إلى الشيطان، بل إلى مشاكل عائلية وأوضاع اجتماعية زرية وأزمات مالية مستعصية، أو إلى إدمان الكحول والمخدرات، أو غير ذلك من آفات الحياة المعاصرة».

* * *

ومهما يكن من أمر، وسواء أكان أتباع الشيطان هؤلاء الذين ينبشون القبور مسيرين أم مخيرين، فإن السبب الرئيسي في انحرافهم يعود إلى الفراغ.

فالخطاب السياسي الفارغ ينطلق من أبراج الطبقات الرأسمالية العليا، وهو خطاب مصالح مادية نفعية لا تعدل ولا ترحم.

والخطاب الثقافي الفارغ يدور في حلقات مفرغة داخل الجامعات الميكانيكية التي قتلت العلوم الإنسانية وشوهت مفاهيمها، وهي تنتج أدمغة الكترونية تعقل الوجود دون أن تشعر به.

والخطاب الديني الفارغ يختنق في قوالب جامدة تنتمي إلى القرون الوسطى.

والخطاب الخلقي الفارغ يختصر بشعارات تؤمن باللذة والمتعة والأنا والشيطان، دون العمل والكفاح والغيرية

وخوف الله!

والذي يهمنا من ذلك كله، في بلادنا المنكوبة بألف وباء دهري، وهي لا تقوى على احتمال المزيد، إن أسطوانات «المعدن الأسود» و«معدن الموت»، وغيرها من مشتقات «الهارد روك»، بدأت تجتاح أسواقنا وبيوتنا اللبنانية من دون حسيب ولا رقيب، وخصوصاً في موسم الانتخابات هذا، حيث ينتظم المجتمع السياسي في رقصة التدجيل والتهريج، وينتظم الشعب في رقصة الموت «كالطير يرقص مذبوحاً من الألم...» ولم يبق إلا أن يرقص شبابنا التاعس البائس على رميم القبور!

١٩٩٦/٨/٢١

(*) نشرت جريدة «لوموند» الفرنسية تفاصيل هذه الحادثة في عددها ١٦٠٠٥ الصادر يوم ١٢ تموز (يوليو) ١٩٩٦.





الآن عرفت المعارضة ما الذي كانوا يريدون!

على نفسها جنت براقش.

وبراقش في سوق الانتخابات اللبنانية هي المعارضة، بكل فصائلها وأحزابها وزعمائها المغتربين والمقيمين، وكل هيئاتها المشاركة والمقاطعة.

فقد عجزت هذه المعارضة العنكبوتية ذات الرؤوس والأذناب والخيوط المتقاطعة، عن التوحد في جبهة وطنية متماسكة ذات منهاج واسع جامع وقرار مشترك وموقف ثابت واضح.

بل أخذت تتبرج بالمساحيق الطائفية والحزبية والأنانية، حتى أصبحت مجموعة معارضات متناقضة في معظم الأحيان، أو بتعبير أدق، «فيترينة» معارضين!

وتبين خلال الأشهر الثلاثة التي سبقت الانتخابات، أن الزعماء والمرشحين والناخبين المعارضين جميعاً خياليون دونكيشوتيون يعللون النفس بالأمل الضئيل، وهم يعرفون أنهم يخبطون وراء سراب، لكنهم لا يزالون، مع ذلك، يحثون المطايا في رمال متأججة تحت الشمس.

منذ البداية ارتفعت أصوات بعض المعارضين في الخارج مطالبة بإشراف دولي على الانتخابات، وكانت دعوتهم تلك صيحة في واد ونفخة في رماد، فلم تستجب نداءاتهم أي هيئة دولية أو إقليمية، فضلاً عن سلطات الأمر الواقع والسلطات المحلية المالكة سعيداً في سرايات الدولة وبرلمانها الخجول. وراح هؤلاء المعارضون المبعدون يرددون: نحن نعرف أن أحداً لن يلبي طلبنا هذا، لكننا سنتابع المسيرة لنعرف ماذا يريد خصومنا وماذا يخططون!

ثم انتظمت جوقة المعارضين الأماثل في الداخل والخارج، من جميع الفئات والأحزاب والمناطق والطوائف، مطالبة بحكومة حيادية تشرف على الانتخابات، واعتبروا جميعاً، بمن فيهم غلاة العصبة الثلاثية في الديار الباريسية، أن مجرد استقالة الحكومة الحالية وتأليف حكومة أعضاؤها غير مرشحين، هو دليل على سلامة النيات تسقط عنده مبررات المقاطعة والمعارضة، وينخرط الجميع في العملية الانتخابية بحماسة وثقة. لكن الحكومة استمرت في مواقعها وأعلن معظم أعضائها عزمهم على ترشيح





أنفسهم. فقال المعارضون، كل المعارضين، بصوت واحد: كنا نعرف أنهم لن يستجيبوا لهذا الطلب أيضاً، لكننا سنظل على موقفنا لنعرف ماذا يريدون وماذا يخططون!

ويوم أوعز رئيس الحكومة إلى الإعلام أنه لن يرشح نفسه، اعتبر المعارضون المخدوعون إن ذلك بداية دليل على رغبة الدولة في التجاوب مع آمالهم ومشاعرهم، وتوقعوا أن يحذو بعض الوزراء حذو رئيسهم فتنقشع الغمة نصف انقشاع وتتمكن المعارضة من خوض المعركة ببعض الثقة. لكن أحداً من الوزراء الميامين لم يمتنع عن ترشيح نفسه لتفانيهم جميعاً في خدمة الوطن. كما أن الرئيس الحديدي الذي يضرب بقفاز حريري عاد فكذب أجهزة الإعلام وأعلن ترشحه. فقال المعارضون: كنا نعرف أنها خدعة، لكننا سننتظر لمعرفة الهدف الذي يسعون إليه!

وبعد انتظار طويل وتجاذب مرير، وتوقعات وتكهنات استمرت أشهراً، رفضت خلالها الدولة أن تقوم «الجمعية اللبنانية لديموقراطية الانتخابات» بمراقبة الانتخابات، وقبل حلول موعد الاقتراع بأسبوعين فقط، صدر القانون الجديد وقد حذف منه السلطويون العباقرة كون الانتخابات تجري في محافظة جبل لبنان على أساس القضاء «لمرة واحدة وأخيرة»، وكأنهم كانوا متحوطين سلفاً لما سيحدث، ومدركين تماماً أن العاصفة المتوقعة ستحط في نهاية مطافها داخل فنجان الدولة وصندوقها الأسود. فقامت القيامة فعلاً، واستنفر المجلس الدستوري لإجهاض القانون الإزدواجي المريب. لكن المجلس المذكور ولد توأمين بعد مخاض عسير، أحدهما فيل والآخر فأر، ثم ترك الخيار للحكومة على طريقة بيلاطوس البنطي، في أن تعتمد معجزة الفيل أو مهزلة الفأر، فاعتمدت المهزلة دون المعجزة، وأعادت عبارة «لمرة واحدة وأخيرة» إلى القانون، تاركة سائر عوراته على حالها! أما المعارضون فعلقوا آمالهم على الطعن الثاني بعد تفليسة الطعن الأول، وقالوا: سوف نرى ماذا يريدون، وإلى أين سيصلون!

ولما لم يحصل طعن ولا اعتراض، وكان الاحتقان قد بلغ مداه، قام المعارضون فلولا مبعثرة بعضهم إلى صالونات الامتناع وبعضهم إلى صناديق الاقتراع، وانتهوا جميعاً على الأرصفة، لا فرق بين قلة تنفض غبار الهزيمة عن انتصارها الهزيل، وكثرة تنفض غبار المرجلة عن هزيمتها الشريفة.

وعلى الأثر وقفوا معاً وقفة الخائبين الحزانى بباب زويلة(*) ينظرون إلى فرز أصوات الناخبين على ضوء الشموع، وظهور الأموات بكثافة في لوائح



الشطب، ومصادرة إخراجات القيد، وحشر مواكب المجنسين في شاحنات الديموقراطية، وحمل المشاكسين بالبيجامات إلى دوائر الأمن الساطع والسيف الرادع... وقف المعارضون وهتفوا بصوت واحد: الآن عرفنا ماذا يريدون وكيف كانوا يخططون!

* * *

في حكايات السلف، أن أحد النشالين المهرة ركب القطار العثماني من أضنة إلى دمشق وجلس بالقرب من تاجر غبي علق بزناره صرة مملوءة ذهباً. وقبل أن يصلا حلب أخذ النشال يتلمس أطراف الصرة ويجسّها بأنامله الرشيقة. فأحس التاجر بذلك وغض النظر قائلاً لنفسه: أنا عارف ماذا يريد، لكني أريد أن أتأكد!

وعند مشارف حماة كان ذلك الخبيث الدارب قد حل عقال الصرة بأناة وأولج أصبعه في طياتها. فقال التاجر في نفسه وهو يتظاهر بالنوم: أنا عارف ماذا يريد، لكني أريد أن أتأكد!

ثم أخذ النشال يلهي ذلك العلج المغفل بالنكات والحزازير وألعاب الخفة حتى وقف القطار في محطته الأخيرة، فتوارى عن الأنظار. وتفقد التاجر صرته وهو يستجمع أمتعته لمغادرة الحافلة، فلم يجدها. فهام على وجهه في الأزقة مردداً: الآن، الآن، عرفت بالتأكيد ما الذي كان يريد!!

١٩٩٦/٨/٢٨

(*) هو باب عظيم في القاهرة بناه المستنصر الفاطمي. وكان حكام مصر ينصبون المشانق بباب زويلة للأحرار والأشرار معاً. ويقول الرحّالة الإدريسي أنّه كانت بالباب لوحة كتب عليها: «أيّها العابر قف واعتبر».







محارق النازية
بين الحقيقة والخيال

زار لبنان في تموز (يوليو) الماضي الكاتب والمفكر الفرنسي روجيه غارودي، وكانت له محاضرات ومناظرات ركزت في معظمها على المحرقة النازية أو ما يعرف بـ «الحل الأخير» للقضية اليهودية الذي اعتمده أدولف هتلر، وقضى، كما يدعي المؤرخون الموالون للحركة الصهيونية، بإبادة زهاء ستة ملايين يهودي في أفران المعتقلات الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية.

وكان غارودي الذي انفصل عن الحزب الشيوعي الفرنسي عام ١٩٧٠ لخلاف مع رئيسه جورج مارشيه حول أمور عقائدية، قد رجع إلى حظيرة الفكر الديني وتأرجح فترة بين المذهب الكاثوليكي والمذاهب البروتستانتية، ثم أشهر إسلامه عام ١٩٨٢ وانخرط في حرب مكشوفة ضد الصهيونية وإسرائيل.

وفي شتاء ١٩٩٥ أصدرت دار La Vieille Taupe المجلة اليمينية المعروفة بعدائها لليهود، كتاب غارودي الشهير بعنوان «الخرافات المكونة للسياسة الإسرائيلية»، وقد حمل فيه على الدولة العبرية والمنابع التوراتية الخرافية لسلوكها العقائدي، كأسطورة «شعب الله المختار» ومقولة «أرض الميعاد» وغير ذلك من العناصر التأسيسية لوجودها.

وشدد المؤرخ والفيلسوف الفرنسي بنوع خاص على كون ما يسمى المحرقة اليهودية في العهد الهتلري، هو أحد الادعاءات الباطلة التي لا يقرها العقل، وقال إن حرق ستة ملايين إنسان في أقل من عامين بين ١٩٤٢ و١٩٤٤، هو أقرب إلى الخيال منه إلى الواقع.

وعلى أن غارودي لم يبرئ النظام الهتلري من تصفية عدد محدود من اليهود وغير اليهود، سواء باستخدام الغازات السامة أو بالامتناع عن تقديم الخدمات الطبّية للمعتقلين الذين أصيبوا بالأوبئة والأمراض القاتلة، فإنه استبعد كلياً قتل الملايين كما تدعي الصهيونية، واعتبر أن هذه «الخرافة» التي أدخلتها اليهودية العالمية إلى عمق الضمير الغربي، كانت ولا تزال منذ خمسين سنة، العمود الفقري الذي ترتكز عليه سياسة إسرائيل لكسب العطف والتأييد من جانب الحكومات



والشعوب في أوروبا وأميركا، ولتبرير توسعها الإقليمي وممارساتها العدوانية في الشرق الأوسط.

ومن هذا المنطلق يعتبر غارودي في عداد المشككين المطالبين بإعادة النظر في حجم الإبادة وملابساتها (Révisionnistes)، وليس في عداد المنكرين لحدوثها كلياً (Négationnistes). وهو يتبرأ في كتابه من أي عداء للسامية (Antisémitisme)، ويقول إن انتقاداته ليست موجهة «ضد الشعب اليهودي أو الدين اليهودي، بل ضد السياسة الإسرائيلية فقط». ويضيف: «إنني أعيد النظر في قرارات محكمة نورمبرغ والعناصر التي استندت إليها في مسألة الإبادة، لا أكثر ولا أقل».

وقد أثار كتاب غارودي غضب المنظمات اليهودية وفروعها من جمعيات ومؤسسات تنشط في الدفاع عن حقوق الإنسان ومكافحة التمييز العنصري إلخ... وهو غضب لم يكن ليبلغ ما بلغه من عنف وتحامل، لولا الشخصية المميزة للكاتب والمنزلة الأكاديمية المرموقة التي يحتلها في الأوساط الأوروبية من جهة، ولولا المفاجأة الكبرى التي اهتزت لها المحافل الصهيونية، عندما أعلن الأب بيار الملقب «أبو الفقراء» ـ وهو كاهن فرنسي وقف حياته على خدمة الإنسانية، ويتمتع بشعبية نادرة المثيل في فرنسا[1] ـ تأييده المطلق لرأي غارودي في المحرقة النازية، معتبراً أن إبادة هتلر لليهود مسألة مبالغ فيها إلى حد بعيد، وتحتاج إلى إعادة تقويم.

وعلى الرغم من الحملات الشرسة التي تعرض لها الأب بيار من اللوبي الصهيوني وأجهزة الإعلام التابعة له، وحتى من مراجع كنسية عليا كالكاردينال جان ماري لوستيجييه رئيس أساقفة باريس اليهودي الأصل، وغيره من كبار رجال الدين الكاثوليك، فإن الأب بيار لم يتزحزح قيد أنملة عن موقفه الداعم لغارودي، مع العلم أن تكفيره واتهامه بالفاشية، وهو يناهز الخامسة والثمانين، جعلاه يلجأ إلى أحد الأديار الإيطالية بضعة أسابيع، ثم يعود إلى باريس ليعلن أنه لم يقصد الإساءة إلى اليهود، بل جلاء الحقيقة في مسألة هي من أخطر وأهم قضايا العصر. لكن خصومه الذين لا يؤمنون بالغفران، ما انفكوا يطاردونه بالمقالات والتصريحات السلبية التي زادته احتراماً لدى الرأي العام كما زادت المجتمع الفرنسي والأوروبي اقتناعاً بنظرية غارودي.

* * *

ومهما يكن من أمر، فإن التشكيك في المحرقة النازية، والقول بوجوب إعادة النظر في صدقية وقائعها، وذهاب فريق من الباحثين إلى إنكارها قطعاً، إنما هي



اتجاهات فكرية سلكها العديد من المفكرين والمؤرخين الثقات في الغرب قبل روجيه غارودي، وفي عداد هؤلاء كتاب كبار وأساتذة جامعات حوربوا في سمعتهم ومصادر عيشهم. ولكن ذلك لم يحل دون تزايد المؤمنين بتلك النظريات التي تؤيدها الوقائع.

ففي طليعة الذين ينكرون المحرقة المفكر البريطاني ديفيد إيرفينغ، والباحث الأميركي ديفيد كول. وقد وضع هذا الأخير ٤٦ علامة استفهام حول وجود غرف القتل بالغازات السامة في كل من معتقلي «أوشويتز» في بولنده[٢]، يخلص منها القارئ إلى اقتناع ثابت بأن تلك الغرف لم تكن موجودة إلا في خيال اليهود.

وعلى أن معظم المشككين يقرون بأن عشرات الألوف من نزلاء معتقلي «أوشفيتز» اليهود وغير اليهود، تمت تصفيتهم بالغاز وأحرقوا في الأفران، أو ماتوا بسبب الأوبئة، خصوصاً وباء حمى التيفوس الذي أودى بحياة العديد من هؤلاء في صيف ١٩٤٢، إلا أن الوثائق العائدة إلى السلطات النازية في «أوشفيتز» والتي يرد فيها ذكر الوفيات تظل بعيدة جداً عن الأرقام التي تصل إلى بضعة ملايين والتي تدعي الصهيونية أن النازيين أبادوهم إبادة الحشرات. بل أن هذه الوثائق تشير صراحة إلى أن عدداً كبيراً من المعتقلين الذين كانوا يدخلون «أوشفيتز» كانوا يرّحلون فيما بعد إلى معتقلات رديفة بين روسيا وبولنده لا أثر فيها لأية محرقة.

ويؤكد الباحث الأميركي العميق آرثر بوتز هذه الوقائع في كتابه «كذبة القرن العشرين» (The Hoax of the Twentieth Century) نافياً في الوقت نفسه إمكان استيعاب الأفران النازية ملايين الجثث التي يتحدثون عنها في فترة زمنية لا تتجاوز السنتين.

أما المشكك الكندي جان ـ فرانسوا بوليو، فيستند إلى شهود عيان ممن عايشوا الإبادة المزعومة في «أوشفيتز» ونفوا قدرة الأفران النازية على حرق تلك الأعداد الخيالية من الجثث.

ويقول ايفان لوغاسيه الذي يقوم بتشغيل محرقة جثث في مدينة كالغاري الكندية أن أي جثمان بشري يحتاج إلى ساعتين على الأقل في فرن حديث ليتحول إلى رماد. وقد أصبح لوغاسيه هذا بفعل ما اختبره في محرقته الكندية من كبار المشككين، وخصوصاً بعدما علم أن محارق «أوشفيتز» لم تكن تحتوي على أكثر من ٣٦ فرناً!

فلو فرضنا أن هذه الأفران كانت تعمل ٢٤ ساعة على ٢٤ كل يوم، لتبين أن الفرن الواحد لم يكن قادراً على إحراق أكثر من ١٢ جثة يومياً، وأن مجموع ما



كان يمكن أن تحرقه الأفران الـ ٣٦ لم يكن يتجاوز بالتالي ٤٣٢ جثة يومياً (١٢ x ٣٦)، و١٥٧,٦٨٠ جثة سنوياً (٤٣٢ x ٣٦٥ يوماً)، و٣١٥,٣٦٠ جثة خلال عامين بين ١٩٤٢ و١٩٤٤، وهي الفترة الزمنية التي استغرقتها الإبادة بحسب المؤرخين.

ذلك إن سلمنا جدلاً بأن الأفران المذكورة كانت تعمل ليلاً ونهاراً على مدار السنة، دونما استراحة أو إجازة أو عطل فني على الإطلاق، وهو مستحيل!

لذلك، وفي ضوء عملية حسابية بسيطة تأخذ في الاعتبار مجموع ساعات العمل المقدرة لمثل هذه الآلات، يتضح أن أفران «أوشفيتز» لم تتمكن من إتلاف أكثر من عدد يتراوح بين مئة ومئة وثلاثين ألف جثة في غضون عامين. فمن أين جاؤوا برقم الستة ملايين؟!!

وأما الباحث الفرنسي روبير فوريسون فيقول إن أي نائب عام في جميع المحاكمات التي جرت حول غرف الغاز ومحرقات «أوشفيتز» منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لم يواجه الشهود بأسئلة مضادة لاعترافاتهم بحيث تتأكد المحاكم الناظرة في الموضوع إنهم صادقون! وهو يخلص في دراسته العلمية التي عنوانها «شهود غرف الغاز في معتقلي أوشفيتز» إلى أن جميع الذين شهدوا كانوا شهود زور، مستنداً، بالإضافة إلى استنتاجاته الخاصة من وقائع المحاكمات، على ما تدعيه المراجع الصهيونية نفسها من أن النازيين أزالوا كل آثار الجريمة قبل الهزيمة وقتلوا جميع الشهود.

* * *

إنها في الحقيقة، كما يقول الأميركي آرثر بوتز، «كذبة القرن العشرين»، وحتى إن لم تكن كذلك، وكانت الإبادة أو ما يسمونه «الهولوكوست» (Holocauste) قد وقعت فعلاً، فبأي منطق وأي قانون وأي ضمير أجاز الحلفاء المنتصرون في الحرب العالمية الثانية، أولئك الذين ينادون كل يوم بحقوق الإنسان، أن تنتقل صيغة «الحل النهائي» من عملية إبادة للساميين اليهود، إلى عملية إبادة للساميين العرب، وأن يتم التكفير، كما يقول الأب بيار وروجيه غارودي، عن جريمة مرتكبة ضد شعب معين، بجريمة يرتكبها هذا الشعب نفسه ضد شعب آخر؟!

إنها الجريمة السادية الماكيافيلية الخارقة التي يتلذذ خلالها الجبابرة الأريون، وهم يذبحون الطير بريش جناحه، ويطعمون الجدي كبد أبيه، لكنهم لا يعلمون أي منقلب سوف ينقلبون عندما يكتشفون أن القاتل والمقتول في هذه الدراما الإنسانية التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ، هما جذعان ينتميان إلى أرومة واحدة، أحدهما متغطرس فوق التراب،



والآخر متعترس تحت التراب، وسيأتي اليوم الذي يقتحمان فيه التراب عكساً وطرداً ليلتقيا على كلمة سواء.

من قال إن الخطين المتوازيين لا يلتقيان؟

١٩٩٦/٨/٢٨

---

(١) من أهم الإنجازات التي حققها الأب بيار على صعيد الخدمات الاجتماعية والإنسانية، رعايته الفقراء والمتسوّلين المشرّدين، في جمعية «بؤساء عمّاوس» (Les Chiffoniers d'Emmaus) التي تأتيها التبرعات من أطراف العالم الكاثوليكي وترعى الألوف من هؤلاء. وعماوس (أو عمواس بالتسمية العربية) بلدة قريبة من القدس يقول الإنجيل أن السيدالمسيح ظهر فيها لتلاميذه بعد قيامته.

(٢) كان معتقل «أوشفيتز» الشهير الذي جرت فيه عملية الإبادة المزعومة يتألف في الواقع من معتقلين اثنين: الأول هو (Auschwitz Siammlager)، والثاني (Auschwitz Birkenau)، وكلاهما يحتوي على غرف للغاز والمحارق.





أربكان المرتبك ورفات أنور باشا

سياسة نجم الدين أربكان ترتدي يوماً بعد يوم طابع الارتباك في منعطف تاريخي غامض يدفع تركيا إلى مصير مجهول.

فقد توسّل الدعوة الإسلامية سبيلاً إلى مخض النظام العلماني المعلّب وتحريره من ثوابته الرتيبة وشعاراته المتآكلة بعد خمسة وسبعين عاماً قضاها في اجترار فلسفة أتاتورك دون أن يزيد حرفاً واحداً على مفاهيمها العائدة إلى زمن آخر، ودون أن يتأثر فعلاً أو انفعالاً بتبدّلات القرن العشرين وانقلاباته المعجزة.

ولكن صنمية المؤسسات التي أرادها مصطفى كمال أوروبية بالاكراه في أمّة مشرقية آسيوية بالطبيعة والأصالة، أربكت أربكان إلى حدّ بعيد، ودفعته إلى مواقف مغايرة كلياً للمبادئ والتوجهات التي انطبع بها تاريخه السياسي في حزب الرفاه الإسلامي حتى ليمكن تجسيد حكومته التي يزعم أنها إسلامية بصورة «كاوبوي» أميركي من حملة المسدسات على رأسه عمامة.

فمنذ البداية لم يكن تحالف أربكان مع حزب «الطريق القويم» وزعيمته تانسو تشيلر في حكومة ائتلافية موضع ترحيب الإسلاميين في الداخل والخارج. لكنهم اعتبروه أهون الشرّين، لأن البديل الوحيد من ذلك كان يمكن أن يكون تحالفه مع حزب «الوطن الأم» وزعيمه مسعود يلماظ الذي يمثل الشر الأكبر في نظرهم.

وقد وجد بعض الإسلاميين الغلاة أن قبول أربكان بالتناوب على رئاسة الحكومة دورياً مع سيدة عصرية سافرة غير ملتزمة فرائض الإسلام هو في حدّ ذاته انحراف عن سلوك حزب الرفاه الذي لم يرشح أي امرأة من دعاته في الانتخابات الأخيرة التي حصل من خلالها على أكثرية المقاعد بين سائر الأحزاب التركية في البرلمان.

وفيما قدم الرجل أوراق اعتماده إلى إيران فقبلتها باعتباره زعيم الحركة الإسلامية في تركيا، وأبرم صفقة الغاز المهمة وسط امتعاض الولايات المتحدة وسخطها.

وفي الوقت الذي قام خلاله بزيارات ناجحة ذات مردود اقتصادي لا يستهان به إلى كل من باكستان وسنغافورة وماليزيا



وأندونيسيا، وهي دول إسلامية فرحت بعودة تركيا من غربتها الكمالية، كما رحبت بانفتاحها الجديد على الإسلام الآسيوي.

في غضون هذا التوجّه الواعد بانعتاق وشيك من كابوس التبعية الرخوة للصهيونية وإسرائيل، صدم الرأي العام العربي والإسلامي بانصياع أربكان لإرادة العسكريين، وتوقيعه اتفاقاً آخر إضافياً للتعاون الجوّي والبحري بين تركيا والدولة العبرية، مع تسليمه الطوعي لتسريح عشرات الضباط الذين تتهمهم قيادة الجيش بـ «النشاط الرجعي» وهو يعني التوجّه الإسلامي في قاموسها العلماني المتشدّد.

ولعلّ أخطر من ذلك كلّه هو الطابع القومي العنصري الذي بدأ يطبع حكم أربكان على غرار ما حصل في روسيا تحت حكم يلتسين.

فكما أن الأخير وظّف حنين الشعب الروسي إلى الأرثوذكسية والأمجاد القيصرية، في بعث الشوفينية السلافية ضد الأقلّيات العنصرية والدينية في روسيا الاتحادية، وقام بحرب غير محسوبة العواقب لإبادة الشيشان، كذلك وظّف أربكان حنين الشعب التركي إلى الإسلام والأمجاد العثمانية في بعث الشوفينية الطورانية ضدّ الأقليات العنصرية والدينية في تركيا، وهو يواصل حرباً لا هوادة فيها ضدّ الأكراد بقصد إبادتهم، كما يسمح بإثارة شياطين الكراهة الدهرية بين الأتراك واليونانيين عبر الحوادث التي وقعت أخيراً في العاصمة القبرصية، وربما تغاضى عمّا تخطّطه الصهيونية تحت رعايته المتساهلة في حروب مستقبلية في أرمينيا انتقاماً لأذربيجان، وفي بحر إيجيه انتقاماً من اليونان لما ارتكبه الروس في الشيشان، وهي حروب لا يفيد منها إلاّ أعداء المسلمين والمسيحيين في منطقة الشرق الأوسط وخارجها.

وليس أدلّ على التهاون الأربكاني في نفض الغبار عن ملفات مأسوية دامية كاد التاريخ أن ينساها ويقضي بالاّ تذكر ولا تعاد، من نقل رفات القائد التركي أنور باشا إلى اسطنبول بعد اكتشاف قبره في طاجيكستان حيث قتل وهو يقاتل الروس عام ١٩٢٢.

فقبل أن يصل أربكان إلى رئاسة الحكومة المختلطة العرجاء، كان رئيس الجمهورية سليمان ديميريل قد عقد صفقة في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٥ مع الرئيس الطاجيكي إمام علي رحمانوف تقضي بنقل رفات أنور باشا لدفنه في تركيا. وقد حصل ذلك فعلاً يوم الأحد في ٤ آب (أغسطس) الماضي وسط مراسم تكريم هزئت بالمثل الإنسانية العليا وكل ما يتشدّق به المجتمع الدولي من حرص على



حقوق الإنسان وعزم على الاقتصاص من خبراء الإبادة ومجرمي الحرب.

أنور باشا هذا كان واحداً من ثالوث الباشوات السفاحين في حزب «تركيا الفتاة» خلال الحرب العالمية الأولى، طلعت وزير الداخلية، وأنور وزير الحربية، وجمال قائد الجيش العثماني الثاني.

الأول نظّم جميع الاغتيالات والجرائم التي تحتسب بعشرات الألوف والتي ارتكبت باسم السلطان عبد الحميد الثاني، بعلمه أو من دون علمه، وهو الظنين الذي لم يكن في مستوى النيرونية التي اتّهم بها.

والثاني قام بتنفيذ مجزرة لم يسبق لها مثيل في التاريخ، فقتل أكثر من مليون ونصف مليون أرمني باسم التطهير العرقي سنة ١٩١٥.

أمّا الثالث فكان يطارد بجيشه المهزوم فلول الشعب الأرمني الأعزل النازح إلى سوريا، وكان في الوقت نفسه ينكل بالسوريين العرب الرافضين التتريك، ويذبح الشيعة في جبل العلويين وجبل عامل، ويبيد النصارى في جبل لبنان، حيث أحكم الحصار على سبعمائة وخمسين ألفاً من أبنائه فأماتهم جوعاً، وكان أخيراً ينصب المشانق في بيروت ودمشق للذين رفضوا أن يبيعوا الحرية بالحياة.

التاريخ يعيد نفسه، والذين قاموا بين عامي ١٩١٤ و١٩١٨ بما أوكله إليهم «المجهول» من قتل وسفك وتهجير يصعب أن تتولاه سواعده القصيرة، يستعد أحفادهم اليوم للقيام بمثله عندما تتوافر الظروف الموضوعية، تكملة للرسالة وتصفية للحساب.

لكننا على يقين أن الأمة التركية العظيمة ستظلّ تبحث في أجيالها الجديدة عن سليمان قانوني آخر تتناهى تحت سيف عدالته قبعة سليمان الأخير ديميريل وطربوش عبد الحميد الثالث أربكان.

١٩٩٦/٩/٤







هل صحيح أن عدد الناخبين كان ٥ في المئة فقط؟!

في جعبة أحد الدبلوماسيين الأجانب تقرير عن المرحلتين الأولى والثانية من الانتخابات وقفت على مضمونه مصادفة بواسطة صديق، وهو يركز على النقاط الأساسية الآتية:

أولاً: في ديموقراطية الانتخابات

يقول التقرير:

تجتهد الحكومة اللبنانية في إبراز الوجه الديموقراطي للانتخابات النيابية التي تجري على مراحل. ولكن الوقائع تؤكد، ويا للأسف، حتى الآن، فقدان أي أثر للديموقراطية الصحيحة.

ففي إزاء الحظر الذي فرضه رئيس الجمهورية على ترشيح أولاده تفادياً لسقوطهم، كما حدث لأحدهم في انتخابات ١٩٩٢، ومنعاً لاستغلال مركز الرئاسة في المزايدات الدعائية القائمة وزجّها في الخصومات الخارجية، أقدم صهر الرئيس الذي يشغل منصب وزير الخارجية على خرق ذلك الحظر، وأمّن لنفسه مقعداً في البرلمان، وسط شكوك واتّهامات بالتزوير أعلنها خصومه، كما أعلنوا استعدادهم للطعن في انتخابه أمام المجلس الدستوري.

وبدلاً من أن تستقيل الحكومة الحاضرة ويتمّ تأليف حكومة حيادية تشرف على الانتخابات، وهو أبسط ما يفرضه السلوك الديموقراطي السليم، لم تكتف الوزارة بالبقاء في سدّة الحكم، بل أعلن رئيسها ومعظم أعضائها ترشيح أنفسهم، ولم يسقط أي من الوزراء المرشحين في الدورتين موضوع هذا التقرير، مع العلم أن استقصاءاتنا الخاصة لدى الرأي العام تؤكد أنهم، لولا تجاوز حد السلطة واستعمال أدواتها للضغط على الناخبين بوسائل شتّى، لما فازوا بالنيابة على الإطلاق.

هذا التدخل السلطوي السافر أبطل مبدأ الحرية عموماً. وحرية الناخب، كما تعلمون، شرط أساسي لديموقراطية الإنتخاب. ونذكر على سبيل المثال لا الحصر، أن كتلة الناخبين الأرمن التي يحتسب عدد أفرادها بالألوف في إحدى دوائر جبل لبنان، صبّت أصواتها دفعة واحدة تحت الضغط، لمصلحة اللائحة السلطوية.



كذلك فإنّ الذين حصلوا على الجنسية اللبنانية منذ أقل من سنة، أجازت الدولة لهم الاقتراع خلافاً للقوانين التي تفرض على أمثالهم في سائر الدول مرحلة اختبار لمدّة أعوام قبل أن يسمح لهم بالانتخاب والانتساب إلى الجندية أو الخدمة المدنية في المؤسسات الحكومية. وهؤلاء الذين يحسبون أيضاً بالألوف، صبّوا أصواتهم على غرار المواطنين الأرمن دفعة واحدة تحت الضغط، في كل من محافظتي جبل لبنان ولبنان الشمالي، لمصلحة اللوائح السلطوية.

ويتوقع المراقبون هنا أن يتكرّر هذا الأسلوب التوتاليتاري المنافي كلياً للحرية والديموقراطية، في العاصمة بيروت، وكل من منطقة البقاع، وخصوصاً منطقة الجنوب التي خصّصت لاقتراع النازحين عنها بفعل الأوضاع الأمنية السيئة، مراكز انتخابية في العاصمة لن تسلم بالتأكيد من تدخل السلطة وهيمنة جهازها.

يضاف إلى ذلك كلّه الدور البارز الذي لعبه المال في التأثير على حرية الناخبين، مع العلم أن الطبقات الفقيرة والمتوسطة تواجه ضائقة اقتصادية متفاقمة في بلد لا يزال يعتبر «منطقة منكوبة» بالرغم من مرور ستة أعوام على نهاية الحرب التي دمّرته تدمير الكوارث النادرة في التاريخ على كل صعيد.

ثانياً: في العيوب الشكلية

يتابع التقرير:

كانت الدولة ملزمة سنة ١٩٩٢، بإجراء الانتخابات النيابية على أساس الجداول الإسمية للناخبين التي اعتمدت سنة ١٩٧٢ في آخر انتخابات أجريت قبل الحرب، وذلك بحجّة أن اهتمامها تركز بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٢، على لمّ الشتات الوطني وتأمين الحد الأدنى من خدمات القطاع العام بعد الصراع الدامي الذي تواصل خمسة عشر عاماً، ولم تتمكن بالتالي، في الفترة الوجيزة التي أعقبت الحرب الأهلية، من إعادة النظر في الجداول وتحديث الآلة الإجرائية للعملية الانتخابية.

ولكن يبدو أن الأعوام الأربعة الأخيرة لم تكن كافية هي أيضاً للقيام بتلك الإصلاحات الضرورية التي تقطع دابر التلاعب والتزوير!

وعلى أن الحكومة وعدت مراراً بتعميم البطاقة الانتخابية المعتمدة في الدول المتطوّرة والتي يستدرك بوجودها أي خلل يمكن أن يقع في الجداول الانتخابية أو ما يسمى لوائح الشطب، فإن هذه البطاقة لم تظهر إلى حيز الوجود. أما تصحيح لوائح الشطب الذي أعلنت عنه وزارة الداخلية وباشرته منذ العام ١٩٩٥ فقد جاء ناقصاً ومشوّهاً.

وتقول معلومات وردتنا من مصادر موثوقة أنه بين كل مئة اسم مسجل في لوائح جبل لبنان بالتخصيص، كان هنالك



على الأقل،

٢٠ اسماً لأشخاص متوفّين قبل سنة ١٩٧٢،

و١٠ أسماء لأشخاص متوفين قبل سنة ١٩٥١،

و٣٠ اسماً لأشخاص نزحوا عن البلاد خلال الحرب ولم يعودوا، ومعظمهم من الأجيال الجديدة مواليد الخمسينات والستينات،

و٥ أسماء وقعت أخطاء في كتابتها أو حرّفت عمداً بسبب انتماءات أصحابها الحزبية والسياسية،

و١٠ أسماء لأشخاص مجنّسين حديثاً، ولا يعتبر انتخابهم قانونياً ولا شرعياً في أي حال،

و٢٠ إسماً لأشخاص قاطعوا الانتخابات أو منعوا من الاقتراع لأسباب شخصية أو سياسية.

أي ما مجموعه ٩٥ اسماً من أصل مئة!

وهو يعني أن الذين انتخبوا فعلياً هم ٥ في المئة فقط من مجموع الذين وردت أسماؤهم في جداول جبل لبنان، بمن فيهم الذين وضعوا في الصناديق أوراقاً بيضاء وأوراقاً اعتبرت لاغية!

لذلك يتساءل المراقبون: من أين جاءت عشرات ألوف الأصوات التي أعلن عنها في النتائج؟ وما هو الأساس الذي اعتمدته الأجهزة الحكومية في إيحائها لوسائل الإعلام بأن الاقتراع كان بنسبة ٣٥ إلى ٤٠ في المئة من عدد الناخبين؟!

ثم إن التأخير المريب في إعلان النتائج، وانعدام وجود المكننة الألكترونية التي تؤمن جمع الأصوات بالدقّة المفترضة والسرعة المطلوبة، وتعمّد قطع الكهرباء، كما يقال، في بعض المراكز القطبية التي تولت عملية الفرز، كل ذلك يعزّز صدقية الشكوك ويبطل التبجح الحكومي العلني بأن الانتخابات كانت ديموقراطية ونزيهة في مرحلتيها الأوليين، كما يعزز الاعتقاد أن المراحل المقبلة لن تكون أقلّ ضبابية ولا أكثر شفافية. فالمثل العربي يقول إن أول الغيث قطرة، وأول الرقص حنجلة، والآتي قريب.

انتهى التقرير.

ملاحظة هامشية:

دلّت الإحصاءات أن مجلس ١٩٩٢ كان تمثيلياً بنسبة ١٣,٤ في المئة، ونخشى أن يكون مجلس ١٩٩٦ - والكلام للدبلوماسي الأجنبي إيّاه - تمثيلياً بنسبة ٨,٥ في المئة فقط. هذا إذا تمّت الانتخابات بسلام ولم يطرأ ما يعكر صفوها المصطنع في مناطق يسيطر عليها «حزب الله» الذي يطلبه نتانياهو، فيكون المنتهى هو.

١٩٩٦/٩/٤



مجلس يحتاج إلى غانية تتعرى!!

ملاحظات دوّنها صحافي اجنبي في دفتر ذكرياته حول الانتخابات اللبنانية.

* قال لي أحد أركان الكتائب بعد سقوط مرشحّي هذا الحزب في جميع المناطق، أنه سيقترح تأليف جمعية «سياسيين بلا حدود» تعويضاً عن اللّاوجود، تضمّ فلول الأحزاب التاريخية البائدة أمثال الحزب الدستوري وحزب النداء القومي والكتائب، ومن سيحال على التقاعد غداً أو بعد غد من برامكة الجمهورية الثانية، وسألني عن كيفية الحصول على دستور «فرسان مالطة».

* لا شك أن تزوير الأختام الشاهانية، والتلاعب بإخراجات القيد، وتشويه لوائح الشطب، وطرد مندوبي المعارضة من أقلام الإقتراع، وغير ذلك مما تناولته الصحافة بالنقد العنيف، كلّها كانت مقبّلات شهية على المائدة السلطوية، لكنّ الطبخة الأغنى والأدسم كانت بالتأكيد تعبئة عشرات الألوف من المجنّسين الجدد الذين حجزت إخراجات قيدهم سلفاً وصوّتوا قطيعاً بشرياً واحداً لمرشحي السلطة، بأسلوب ديموقراطي مثالي لم يعرف له شبيه في التاريخ (...).

* رغم الماكينة الانتخابية الجبّارة التي شغّلها أنصار الدولة بمهارة فائقة، أفلت بعض المعارضين من قبضة الإرهاب الحكومي، وسجّلوا أرقاماً قياسيّة في الصمود والعصيان، فكان «الطويل»، أطال الله عمره، الذي لم يتمكنوا من تقصيره، وإن كانوا زوّروا فأسقطوا نصفه الأدنى وبقي رأسه عالياً، «والنجاح» الذي أخفقوا في تحويله إلى فشل خصوصاً بعدما كبر حجارة الرجم وأطلقها في كلّ اتجاه، «والنسيب» الذي فاقت نسبة أصواته كلّ النسب فسلموا بفوزه على مضض[1].

* في عداد الذين عرفتهم عن كثب، مرشحاً أرثوذكسياً كنت أظنّه من أركان «حزب الله»، وقد ذهل الناس عندما رأوه ينضمّ بالمراسم اللائقة إلى حزب المال. لكنني لم أفاجأ، لأن إيمان معظم اللبنانيين في ألسنتهم، وعقيدتهم في متاجرهم، وولاءَهم في جيوبهم! عملاً بتقاليد أجدادهم الفينيقيين.

* نقلت وكالات الأخبار عن صحافة البرازيل أنّ المرشح للإنتخابات البلدية في ولاية «بارانا» جوليان كارلو فاغوتي ظهر



عارياً مدّة ٩ دقائق أمام الجمهور، وهو الوقت الذي كان مخصصاً له على شاشة التلفزيون، فأثار شهية راقصات السامبا ونجح بفضل أصواتهنّ الملتهبة!

وقد علّق أحد الصحافيين اللبنانيين على ذلك بقوله:

لا حاجة عندنا إلى مثل هذه التقليعة، لأنّ اللبنانيات يعشقن الوجوه الملاح والسمات البهية، دون الأفخاذ والأرداف والكروش، والدليل على ذلك هو النجاح الباهر الذي حققه مصباح الأحدب بفضل أصواتهنّ[٢].

لكن ما نحتاج إليه في لبنان، والكلام دائماً للصحافي المشار إليه، هو أن يتعرّى المرشح معنوياً ومالياً، لا جسدياً، كي يعرف المواطنون مستوى علمه وثقافته وعبقريته، وبالتالي أهليته لتمثيل الشعب وقيادة الوطن، وكي يعرف المواطنون أيضاً من أين جاء بالملايين التي ينفقها في المعركة.

وقال صحافي آخر تعليقاً على ذلك: لا شك أن أصحاب هذه الصور المعلّقة لو تعرّوا جسدياً أمام عدسات التلفزة، لظهرت عند بعضهم أظلاف وأذناب، وهو أمر لا يليق بسمعتنا.

وختم ثالث بقوله: حتى تكتمل الديموقراطية اللبنانية في مجلس تمثيلي من الطراز الأول، كان يجب أن تدخل المجلس النيابي بعض محترفات «الستريب تيز» أمثال بطلة أفلام «البورنو» الإيطالية «تشيتشولينا» (Chichollina) التي حملها الطليان إلى البرلمان، وكانت تتعرى من حين إلى حين أمام الكاميرات فتعرض محاسنها ترفيهاً عن المواطنين الذين كفروا بخساسة السياسة ونجاسة السياسيين!

١٩٩٦/٩/١١

---

(١) يقصد بهؤلاء السياسيين السادة ميشال سماحة ونجاح واكيم ونسيب لحود.

(٢) يملك آل الأحدب رصيداً معنوياً كبيراً في طرابلس منذ أيام المغفور له خير الدين الأحدب الذي كان موالياً لفرنسا. والمعروف أن آل الأحدب وغيرهم من العائلات الطرابلسية العريقة كآل دبليز وآل ديغيز وآل برنس إلخ... ينتسبون إلى نبلاء الفرنسيين الذين حكموا طرابلس في عهد الكونت «دي سان جيل» أمير قلعة سنجيل المعروفة باسمه إلى اليوم منذ الحروب الصليبية.

ولا يختلف الأمر في جنوب الساحل اللبناني عن شماله، فإن آل بري الذين تقع منازلهم في جوار قلعة تبنين هم أيضاً من أصل فرنسي وينتسبون إلى الكونت «دو بيري» أمير تلك القلعة في عهد الصليبيين.

ولا يظنّن أحد أن هذه مثلبة، بل أنها مفخرة، لأنه لم يبق لنا من العروبة إلا عروبة فرنسا، والحمد لله،



خصوصاً أنها تنبت من حين إلى حين، ضمائر تذكّرنا بعروبتنا، من أمثال شارل ديغول، وجاك شيراك، وروجيه غارودي.

ولمناسبة الحديث عن آل الأحدب وغيرهم من طرابلس ممّن طمس الاستقلال الزائف حديثهم وأخمد ذكرهم، أقول أن عوني الأحدب أحد رجالهم الأشداء، عزم على قتلي سنة ١٩٥٩ بسبب خبر يسيء إلى سمعته نشر في جريدة «الجريدة» التي كنت رئيس تحريرها. فلّما وصل إليّ الرجل وضع المسدّس على الطاولة في منتصف الليل وطلب منّي أن أكذب الخبر فوراً. فقلت له بصريح العبارة أن الذي فرض الخبر على الجريدة هو رئيس الوزراء وزعيم الفيحاء رشيد كرامي. فانتفض عوني انتفاضة الذئب المتأهب للافتراس، لكنه ما لبث أن هدأ وردّ المسدّس إلى وسطه، وقال لي بمزيج من العنف واليأس والأمل: هذا الرجل يحاربني حرباً لا هوادة فيها، فماذا أفعل في رأيك؟!

قلت: إنك تملك أسطولاً من سيارات «البولمان» تجوب الساحل من طرابلس إلى بيروت عكساً وطرداً، فأكتب عليها شعاراً أو خطّ رسماً يشهر بالإنسان الذي تعتبر أنه ظلمك، ولا تتكل على الجرائد لأنها جميعاً تحت رحمة المكتب الثاني.

بعد أيام قلائل وصل عوني الأحدب إلى مكتبي في أحد باصاته وأوقفه أمام دار «الجريدة» قرب مطعم العجمي، وقد كتب عليه بالحرف العريض بيتين من الشعر للشيخ ناصيف اليازجي لا تسألني أيها القارئ عنهما لأنني لا أذكرهما. لكن هذين البيتين أقضّا على الرئيس كرامي مضجعه وجعلاه يهدّد بالاستقالة إن لم تقدم الدولة على محوهما عن حافلات عوني الأحدب، الأمر الذي لم يعجب الرئيس شهاب وكان يحرص حرصاً كبيراً على حرفية القانون، فقال للأفندي: «إن الأحدب لم يكتب هذا الشعر على جدار البلدية بل كتبه على الأوتوبيس الذي يملكه، وهو لم يذكر اسم أحد، لذلك لا يقول الكتاب (أي القانون بلغة الرئيس شهاب) إنه يستحق المعاقبة».

لقد بقيت حافلات عوني الأحدب الذي أصبح صديقي فيما بعد، تجوب الساحل من بيروت إلى طرابلس خمسة عشر عاماً بعد ذلك حاملة أبيات ناصيف اليازجي، ولا أعرف كيف زالت على الأثر وتحت أيّة ظروف.

كذلك لا أعرف إن كان مصباح الأحدب الذي فاز مؤخراً في الانتخابات يمتّ بصلة قرابة إلى عوني الأحدب أم لا. لكنني أحدس بأن ما دفع عمر أفندي إلى التهديد بالاستقالة هو ظهور أحد الأحادب من وراء الأكمة، وليس تدني نسبة الأصوات التي حصل عليها. أعانه الله على البرامكة الذين نكبهم الرشيد، فإن لكلّ أجل كتاباً، ولكلّ يوم حساباً.





وحدة الكنيسة البيزنطية
ومشكلة الأوان المناسب

يدرس المجمع الأنطاكي الأرثوذكسي الذي يعقد برئاسة البطريرك أغناطيوس الرابع هزيم في دمشق مطلع تشرين الأول (أكتوبر) المقبل، مشروعاً أقرّه مجمع أساقفة الروم الملكيين الكاثوليك برئاسة البطريرك مكسيموس الخامس حكيم في تموز الماضي، لإعادة توحيد كنيستي الروم الأنطاكيتين بعد الانفصال الذي حصل عام ١٧٢٤ واستمر ٢٧٢ سنة.

وكانت لجنة أسقفية قوامها المطارنة جورج خضر والياس عودة عن الروم الأرثوذكس، والياس الزغبي (صاحب المشروع الوحدوي) وكيريللس سليم بسترس عن الروم الكاثوليك، قد بحثت هذا الموضوع من جوانبه العقائدية والإجرائية كافة في الأشهر الأخيرة، وتوافق أعضاؤها على المبادئ الآتية:

١ ـ لا علاقة للانفصال الذي حصل عام ١٧٢٤ بجوهر العقيدة، بل إنه يعود إلى نوازع بشرية وملابسات تاريخية متعلقة بزمن آخر. لذلك لا مبرّر لاستمرار حالة الانقسام.

٢ ـ عملاً بتوصيات اللجنة اللاهوتية المشتركة العليا بين كنيسة روما والكنائس الأرثوذكسية (اجتماعها الأخير في البلمند سنة ١٩٩٣)، واستناداً إلى وحدة الإيمان بين الجميع، وانسجاماً مع توجيهات المجمع الفاتيكاني الثاني ورسائل كل من البابا بولس السادس والبابا يوحنا بولس الثاني الداعية إلى وحدة الكنائس، تعتمد الكنيستان الأنطاكيتان بعد توحيدهما العلاقة الودّية الممتازة التي كانت سائدة بين الكنائس الأرثوذكسية وكنيسة روما في الألف الميلادي الأول، أي قبل حدوث الانقسام الكبير بين روما والقسطنطينية عام ١٠٥٤م.

٣ ـ إذا كانت العودة إلى الألف الميلادي الأول تعني الالتزام الكلي على صعيد الإيمان بتعاليم المجامع المسكونية السبعة التي عقدت خلاله، وهو التزام تواصل في الألف الثاني ولم ينقضه أحد، فإنها تعني في الوقت نفسه، إعادة النظر من جانب الروم الملكيين الكاثوليك بأسلوب التعاطي مع الكنيسة الكاثوليكية



الرومانية وقولهم بأولية البابا الذي كان يعتبر في الألف الأوّل رئيساً لأساقفة روما، مساوياً لسائر رؤساء الأساقفة في الكنائس الشرقية، وغير متقدم عليهم.

* * *

وفي انتظار النتائج النهائية للمساعي الوحدوية بين الكنيستين الأنطاكيتين، يمكن القول أن هذه الوحدة، فيما لو تحقّقت، ستكون منطلق تحوّلات في الأوضاع الكيانية لبعض الطوائف المسيحية الأخرى في المشرق العربي.

فالروم الأرثوذكس والكاثوليك يؤلفون أكثرية المسيحيين العرب في الهلال الخصيب، فضلاً عن انتشارهم الواسع في مصر والخليج وشمال أفريقيا، وفي كل من القارتين الأوروبية والأميركية. وكما أن انقسام الروم الأنطاكيين في القرن الثامن عشر استتبع انقساماً مماثلاً لدى بعض الطوائف الشرقية الأخرى، كالأرمن والسريان وغيرهم، إلى أرثوذكس وكاثوليك، فإن عودة الكنيسة البيزنطية الأنطاكية إلى وحدتها سيدفع هذه الطوائف بدورها إلى التوحد على الأرجح، لا سيما وأنها هي أيضاً لا تختلف جوهرياً في مسألة العقيدة والإيمان.

ولا يخفى على المؤرخين الثقات أن الإزدواجية المذهبية التي ظهرت في كيان هذه الطوائف جمعاء، بما فيها الكنيسة الأنطاكية البيزنطية، قد تعينت بفعل مداخلات وعوامل سياسية تواصلت في القرون الثلاثة الأخيرة، ولا تزال إلى اليوم مصدر تمزع وتفتيت بين أبناء الطوائف الواحدة، الأمر الذي كان له تأثير مباشر على الشرذمة السياسية للمنطقة.

فالانقسام الذي بدأ عام ١٧٢٤ وترسخ في ما بعد، يتزامن تاريخياً مع حكم السلطان العثماني أحمد الثالث الذي حارب الروس والنمساويين، ثم خلعه الجيش الانكشاري، فكان تدخل الجند هذا في تقرير مصائر الحكم بداية القهقرية في كيان الدولة العثمانية، ومنطلق التواطؤ الأوروبي ضدها، والتآمر الطويل الأمد لإزالة «الرجل المريض»، وهي التسمية التي ظلت تطلقها وزارات الخارجية في دول أوروبا القوية على «الباب العالي» عبر مراحل «القضية الشرقية»، حتى نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨.

وقد لعب الفاتيكان دوراً أساسياً في دعم الكيانات المذهبية الشرقية اللائذة به، وتمثل دعمه خصوصاً بما قدمته الإرساليات التبشيرية في القرنين التاسع عشر والعشرين من خدمات ثقافية واقتصادية واستشفائية لرعايا تلك المذاهب، الأمر الذي اعتبر في معزل عن فوائده الحضارية والإنسانية المشهودة، سنداً لوجستياً بالغ الأهمية للاستعمار الأوروبي العسكري والسياسي في ذلك





الحين.

ولا يخفى من جهة أخرى أن ثمة طائفتين مسيحيتين كبيرتين في المنطقة لم يتطرّق إليهما الانقسام خلال مرحلة الاستعمار الأوروبي، وقبل ذلك في القرن الثامن عشر الذي شهد انقسام الكنيسة البيزنطية الانطاكية، هما أقباط مصر وموارنة لبنان.

وإذا كان التآمر الأوروبي على السلطنة لم يتمكن من إحداث انقسام لمصلحته داخل الكنيسة القبطية المرقسية باعتبار أن مصر كانت قد أفلتت من قبضة العثمانيين منذ عهد محمد علي باشا حليف أوروبا وابنه إبراهيم، في مطلع القرن التاسع عشر، وباعتبار أن بريطانيا المناهضة للبابوية حكمت مصر فيما بعد، وكانت حريصة على وحدة الأقباط الموالين لها، فإن ذلك التآمر الأوروبي نفسه لم يستهدف بأي حال موارنة لبنان الذين كانوا على ولاء قديم للبابوية يعود إلى القرن السادس عشر، وقد سعى الفاتيكان باستمرار إلى تعزيز وحدتهم.

* * *

انطلاقاً من هذه الوقائع نخلص إلى الاستنتاجات الآتية:

أولاً: إن عودة الكنيسة البيزنطية الأنطاكية إلى الوحدة محمودة في المطلق، لكن ما نخشاه هو أن تؤدّي إلى عزل هذه الكنيسة الناشطة بفعل ازدواجيّتها وانفتاحها، عن العالم الكاثوليكي والعالم الانكليكاني الساكسوني، بحيث يصنّفها الكومبيوتر الغربي الأميركي والأوروبي في عداد كنائس روسيا واليونان والإسكندرية وأورشليم القائمة على أمجاد تاريخها والبعيدة كلياً عن تفاعلات الزمن المعاصر.

ثانياً: إن هذا المشروع، فيما لو تحقق واستتبع مشاريع وحدوية مماثلة لدى الطوائف الشرقية الأخرى في الهلال الخصيب، من شأنه أن يؤدّي إلى عزل الطائفة المارونية لبنانياً وإقليمياً، بالرغم من كونها حجر الأساس في الصرح المسيحي اللبناني الأكثر تفتحاً واستقراراً، ذلك أن الطائفة المارونية كانت ولا تزال، تفيد من تحالفها مع الطوائف الكاثوليكية المنشقّة عن أمّهاتها لاتخاذ مواقف تعبّر عن رأي قاعدة مسيحية أوسع من القاعدة الخاصة بالموارنة وحدهم.

ثالثاً: إن المؤامرة الكبرى التي تدأب الأصولية اليهودية الحاقدة على تنفيذها في أرض المسيح، حيث أفرغت فلسطين المحتلّة ومدينة القدس من ٩٥ في المئة من المسيحيين الذين كانوا يشكّلون نصف سكانهما في مطلع هذا القرن، مضافة إلى الكبت الذي يشعر به المسيحيون في بعض الدول العربية حيث تنامت أصوليات إسلامية متطرّفة، واندفاعهم بالتالي إلى الهجرة أفواجاً... كل هذا التجاوز الإقليمي



الذي يتهدّد المسيحية في منطقتها الأصلية، كان يفترض عقد مؤتمر عام لجميع المرجعيات المسيحية في الشرق الأوسط حول تقرير المصير، وبالتالي وضع خطة روحية وسياسية متكاملة تضمن تعايشاً أفضل وتفاعلاً أكثر إيجابية بين المسيحيين وأبناء سائر الطوائف والديانات، بدلاً من الخوض في مشاريع توحيدية قد ينظر إليها في الظروف الراهنة، ومن خلال أجواء التوتر التي تسود المنطقة، على أنها ظواهر استقطاب تندرج في خانة التحدّي.

رابعاً: إن التبدّل الدراماتيكي الذي طرأ على ميزان القوى في المنطقة بفعل تفرّد الولايات المتحدة بقيادة العالم ودعمها المتواصل والمتزايد لإسرائيل، يفرض يوماً بعد يوم على العرب والمسلمين تحالفاً مصيرياً مع أوروبا والفاتيكان، باعتبار أن الهدف الاستراتيجي للفريقين واحد، (بصرف النظر عن انحياز البابا الحالي إلى إسرائيل وتردّد الأوروبيين في اتخاذ قرار حاسم من قضية فلسطين ومصير القدس)، وهو الحؤول دون فرض المحور الأميركي الإسرائيلي استعماراً جديداً في المنطقة أشدّ وأدهى من الاستعمار الأوروبي القديم الذي ولّى منذ خمسين عاماً، والحؤول كذلك دون السيطرة الصهيونية المطلقة على المقدّسات المسيحية والإسلامية في فلسطين، وخصوصاً مدينة القدس.

فهل نجد الأوان مناسباً، والحالة هذه، ونحن جميعاً مسلمين ومسيحيين في أمسّ الحاجة إلى دعم أوروبا وتأييد الفاتكيان، هل نجد الأوان مناسباً لإزالة كيانات مذهبية شرقية تنتمي إلى الفاتيكان على الصعيد الروحي، وإلى أوروبا على الصعيد الفكري والثقافي؟!

... حتى لو كان الفاتيكان يدعو دائماً إلى وحدة الكنائس؟!

وهل يستطيع أن يدعو لغير ذلك وهو المرجعية المسيحية الأولى في العالم؟!

إن الأمور مرهونة بأوقاتها... والقضايا الدهرية لا تعالج بالتسرّع ولا يناسبها طابع الاستعجال.

١٩٩٦/٩/١٨







درهم عدالة ولا قنطار حماية

من غرائب العصر الذي نحن فيه أن الجيوش التي وجدت في الأساس لحماية المجتمع المدني، أصبحت هي نفسها في حاجة إلى حماية! والقوى العسكرية التي تحتل منطقة ما، داخل بلادها أو خارجها، والتي وجدت للفتح والاقتحام وركوب الخطر، أصبحت مضطرة للتنكر والتخفي واللجوء إلى ما تسميه «مواقع أكثر أمناً» هرباً من الخطر.

فكرت في هذه المفارقة العجيبة وأنا أقرأ خلاصة التحقيق الذي أجراه الجنرال الأميركي المتقاعد واين داوننغ في شأن انفجاري الرياض والخبر اللذين أوديا بحياة ٢٤ عسكرياً أميركياً في أقل من سنة، وإعلان البنتاغون بلسان جون وايت نائب وزير الدفاع أن القوات الأميركية المرابطة في السعودية انتقلت إلى قاعدة الأمير سلطان الجوية في منطقة الخرج الصحراوية، لأنها «أكثر أمنا» وذلك في سبيل «حمايتها» من إعتداء إرهابي في المستقبل!

مع احترامي الكلي لجيش الدولة الأعظم في العالم اليوم، ورغم كوني كاتباً متواضعاً ومفكراً عادياً لا يعرف الكثير عن الشؤون العسكرية، أقول ببساطة أن قدرة أي جيش على حماية نفسه والنيل من عدوه، لا تقاس فقط بعديد جنده وحجم عتاده وتفوّق سلاحه، بل تتوقف في الدرجة الأولى على حوافزه القتالية، أي على درجة اقتناعه بالقضية التي يقاتل في سبيلها.

أما الشواهد التي تؤكد هذه الحقيقة في تاريخ الحروب، فهي أكثر من أن تعد وتحصى، وأقربها إلينا ما لحق بالمؤسسة العسكرية الأميركية نفسها من هزائم في حرب فيتنام، وحتى في غزوة الصومال الأخيرة، وما أصاب الجيش الإسرائيلي من خسائر بشرية وانهيارات عصبية في حروب لبنان الكبيرة والصغيرة إلى يومنا هذا، وما أدى إليه التورط العسكري السوفياتي في أفغانستان من سحق لمعنويات الجيش الأحمر ما لبثت آثاره العميقة أن تجلت في الحرب المخزية الخاسرة التي أعلنها الروس على الشيشان ولم يتمكنوا حتى الآن من لملمة هزيمتهم فيها بما ينقذ ماء الوجه.

وثمة حقيقة أخرى تؤيدها الوقائع والتجارب، هي أن صفات الإنضباط



الصارم والتسلسل النظامي التي توفر للكيانات العسكرية ثوابت نفسية ومناقبية ضرورية لوحدتها وتضامن عناصرها، كما تبنيها بناء نموذجياً متماسكاً على الصعيدين التقني والإداري، إنما تفقدها في المقابل سرعة الحركة في الميدان، وتفقد عناصرها القيادية السفلى التي تتولى التنفيذ المباشر للعمليات، روح المبادرة وألمعية القرار في المستصعبات الدقيقة والمآزق الحرجة.

لذلك نادراً ما تمكن جيش نظامي أن يحقق انتصاراً ساحقاً في حرب عصابات. والشواهد الأقرب على ذلك أزمة الجيش الجزائري في حربه ضد الجماعة الإسلامية المسلحة، وأزمة الجيش التركي في حربه ضد حزب العمال الكردستاني، وأزمة الجيش الإسرائيلي في حربه ضد المقاومة اللبنانية والفلسطينية.

يضاف إلى ذلك أن الرخاء عدو الجندية. فالجيش الذي يأكل حتى التخمة، وينام في شقق سياحية فخمة، ويستحم رجاله كل يوم مرتين، وينعمون بترفيه المجندات، ويهتمون اهتماماً بالغاً بحلق ذقونهم وتلميع أحذيتهم، وبعضهم يدمن الكحول والجنس والمخدرات، فيما يصرف ضباطه لياليهم في المقامرة ويرتادون الأندية الاجتماعية فتسطع نجومهم في الحفلات الراقصة... إن جيشاً كهذا، سرعان ما يترهل وينحل ويزهد بالقتال.

والحق يقال أن معظم الجيوش المعاصرة، وخصوصاً في الدول الصناعية الغنية، تنعم بالرفاهية التي نالت من صلابتها واستأصلت مناعتها المكتسبة. ومما يزيد في هشاشة عزمها أنها تتكل أكثر فأكثر على التقنيات الإلكترونية الحديثة التي قد تصلح للميادين القتالية الواسعة وضرب الأهداف الاستراتيجية في مواقع محددة، لكنها تواجه صعوبات جمة في النفاذ إلى الأزقة والزواريب والمغاور والكهوف حيث تنشأ الحركات الوطنية وتنمو خصوصاً في أحزمة البؤس التي تلف مدن الحضارة، أو في منادح الفقر وصحارى الألم والمظالم التي يعتبرها الوحش الرأسمالي المعاصر مكبّ نفاياته البيولوجية وسموم آلاته الصناعية.

هذه الحركات الوطنية التي أطلقوا عليها تسمية «الإرهاب»، تعودت شظف العيش ومرائر الحرمان، كما انتظمت مجموعات لا عدّ لها ولا حصر في مختلف البلدان والقارات، وهي تشن اليوم حرب عصابات ضد العالم الأول ونظامه الدولي الهادف إلى نهب البقية الباقية من خيرات العالم الثالث.

لقد اكتسبت هذه الحركات الوطنية بالحرمان خصائص الجندية القادرة على الضرب الموجع في كل مكان، وهي





خصائص فقدتها الجيوش النظامية العظمى التي أفسدها الترف وأقعدها النعيم. ولعل هذه الحرب الدائرة بين جيوش العالم الأول وعصابات العالم الثالث، هي الحرب العالمية الثالثة التي طالما تنبأوا بحصولها والتي ينبثق منها نظام عالمي آخر يكون أكثر عدالة وبالتالي أكثر أمناً وسلاماً.

وبعد، فكم كان آمن للقوات الاميركية وأشرف، لو عملت على حماية نفسها بالضغط على حكومتها كي تتوسل أسلوباً آخر غير التحدي العسكري لتأمين مصالحها؟! فإن درهم عدالة واعتدال خير من قناطير الحماية الالكترونية والمخابراتية التي تعتزم واشنطن إنفاق مئات الملايين على برامجها النظرية الجوفاء، وهو إنفاق لا ينفع، في سبيل حماية لا تدوم.

١٩٩٦/٩/٢٥





مجاهل السرطان والسيدا خلف أبواب مرصودة

في القرن التاسع للميلاد قال طبيب العرب الشهير أبو بكر محمد الرازي: «السرطان أصله العُصاب».

وللطبيب الفرنسي آمبرواز پاريه الذي عاش في القرن السادس عشر، أي بعد الرازي بسبعة قرون، رأي يكاد يكون مطابقاً لرأي سلفه حيث يقول: «السرطان تحدثه الكآبة»[1].

ومن المرجح أن يكون پاريه، رائد جراحة الشرايين الحديثة، قد تعلم الطب كسائر أطباء زمانه، في كتب الرازي التي ترجمت إلى اللاتينية وظلت تدرّس في جامعات أوروبا حتى أوائل القرن الثامن عشر، وربما يكون قد استوحى مقولته تلك من تعليل الرازي لمنشأ السرطان.

فالكآبة التي يتحدث عنها آمبرواز پاريه ليست حالة الانقباض النفسي العارض الذي يحدث للناس جميعاً، بل إنها حالة مرضية مزمنة تعرف عند علماء النفس بـ «الميلانخوليا»، وهي تصيب العقل بالخبل وتغرق المريض في مرائر حزن دائم يشل إرادته ويعطل حواسه ويتركه في غيبوبة مشوبة بآلام نفسية مبرّحة تدفعه أحياناً إلى الانتحار.

و«الميلانخوليا» هذه هي نفسها «العُصاب» أو الإنهيار العصبي المتواصل الذي ينسب إليه الرازي مرض السرطان.

أما العبرة من هذين التعليلين المتشابهين لمنشأ السرطان، فهي أن بعض الأطباء القدامى أدركوا العلاقة السببية بين الأزمات النفسية المزمنة وبعض الأمراض الجسدية العضوية، واكتشفوا بالمراقبة الدقيقة والمقارنة الموضوعية، الأسباب غير المباشرة للأمراض الغامضة المستعصية الشفاء، وذلك قبل مئات السنين من اكتشاف پاستور وغيره من العلماء في القرنين الأخيرين، الأسباب الجرثومية المباشرة لتلك الأمراض.

وقد تبين بالنسبة للسرطان تخصيصاً، من خلال الإحصاءات التي قامت بها مراكز الأبحاث السرطانية في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق وبلدان أوروبا الغربية، أن ما يقارب السبعين في المئة من الذين أصيبوا بهذا المرض في الثمانينات كانوا يعيشون حياة صاخبة مضطربة على الصعيدين المهني والاجتماعي ويعانون توتراً عصبياً



دائماً وأزمات نفسية حادة.

ويخلص العلماء انطلاقاً من نتائج هذه الإحصاءات، إلى افتراض منطقي تؤيده وقائع ملموسة، وهو أن التضخم الهائل للإصابات بالسرطان في العالم المعاصر يعود بقدر كبير إلى الضغط النفسي والجسدي، المتأتي عن تواتر الإنفعالات والتقلبات الحياتية اليومية أو ما يعرف بالـ Stress(٢).

ولا بد من التنويه في هذا المجال، بأن الباحثين اكتشفوا خلال العقدين الأخيرين أن الأزمات النفسية المزمنة، مضافاً إليها علاجها الشائع القائم على افتعال الفراديس المصطنعة بواسطة «حبوب السعادة» المنومة والمسكّنة، أو بالتفريط في ممارسة الجنس وإدمان المخدرات والكحول، إنما تؤدي مع الأيام إلى فقدان المناعة، الأمر الذي يسهل معه انتقال الفيروسات والجراثيم الكامنة في الأجسام البشرية ومحيطها، من حالة الخمول، إلى حالة الاقتحام والافتراس، فتظهر أعراض السرطان والآيدز أو السيدا، وغيرهما من الأمراض والأوبئة التي كانت نادرة الحصول في الماضي لا يكاد المجتمع يشعر بوجودها، وأصبحت اليوم آفات تهدد البشرية جمعاء.

وإذا كان العلماء قد توصلوا في القرنين التاسع عشر والعشرين إلى عزل جراثيم وفيروسات محددة تتسبب مباشرة في حصول الحمّيات والسلّ وبعض الأمراض والأوبئة الأخرى التي استعصت على النطاسيين خلال قرون، ثم استعملوا المضادات الحيوية بعد اكتشاف البنسيلين للقضاء عليها، ونجحوا في ذلك نجاحاً مشهوداً، فإن العلم لا يزال عاجزاً عن تحديد الجراثيم والفيروسات المسؤولة عن تكاثر الخلايا السرطانية، وإن كان قد توصل إلى نتائج متواضعة في معرفة بعضها ومعالجته بالأشعة والعقاقير.

أما مرض الآيدز أو السيدا، فقد تمكنت الأبحاث المخبرية من تحديد فيروس (VIH) الذي يتسبب باستشرائه، لكن القضاء عليه لا يزال بعيد المنال نظراً لكون هذا الفيروس يبدّل من قيافته ويظهر بخصائص متنوعة وأساليب فتك تختلف باختلاف المرضى المصابين به، الأمر الذي يصعب معه على الباحثين المجرّبين حصر تعقيداته اللامتناهية وتحديد السلاح الذي يضربونه به والموقع الذي يصيبونه فيه.

وفي آخر المستجدات العلمية التي نشرتها مجلة Cell الاميركية الشهرية الصادرة في ٩ آب (أوغسطس) الماضي، تبين أن بعض الأشخاص الذين مارسوا الجنس مع أشخاص يحملون فيروس VIH لم ينتقل إليهم المرض بالعدوى، كما أن أشخاصاً يحملون هذا الفيروس



منذ بضعة أعوام لا يزالون في صحة ممتازة ولم تظهر عليهم أعراض الآيدز على الإطلاق، في حين أن بعض الذين ضاجعوهم من الأصحاء ذكوراً وإناثاً سرعان ما أصيبوا بالمرض وفارقوا الحياة!

ويقول الفريق الذي نشرت تقريره مجلة Cell المشار إليها[٣]، أنه اكتشف جينة خاصة في تكوين هؤلاء المعصومين تحمي أصحابها من الإصابة بالآيدز، وقد أطلق على الجينة المذكورة اسم CCR5 أو CKR5.

أما مجلة Nature البريطانية، فقد نشرت في عددها الصادر في تاريخ ٢٢ آب (أوغسطس) الماضي تقريراً لفريق من الباحثين البلجيكيين والأميركيين والفرنسيين يديره الدكتور مارك بارمانتييه من جامعة بروكسل، يؤكد هو أيضاً وجود تلك الجينة المانعة للآيدز، ويقول، أنها متوافرة لدى الشعوب البيضاء ذات الأصل القفقاسي (يقصد الشعوب الآرية) بنسبة تفوق ٢٠ مرة نسبة وجودها لدى الشعوب السمراء والسوداء والصفراء!

ولا يسعنا، إزاء هذه الاستنتاجات التي لا نعرف الكثير عن صدقيتها، والتي تنبعث منها رائحة التمييز العنصري وإن كانت صادرة عن مرجعيات علمية يصعب الشك في كفاءتها، إلا أن نعرب عن بعض التحفظات، وخصوصاً أن هنالك تقارير نشرتها الصحافة الدولية في أواسط الثمانينات وجرى التعتيم على مضمونها في ما بعد، تفيد أن مرض الآيدز هو اختراع حققه الإنسان الأبيض لإبادة الأجناس البشرية الأخرى!

فقد ذكر في حينه أن بعض المختبرات الأميركية جرّبت على مئة من المحكومين بالإعدام في سجن «آلكاتراز» الشهير جرثومة الآيدز التي عزلتها بوسائلها الخاصة. وقيل للسجناء يومها بصدق (...) إن المسألة تعتبر مقامرة على الحياة بنسبة ٥٠ في المئة، فمن يمت يكن قد مات ومن ينج يطلق سراحه. وقد قبل أولئك المتطوعون التحدي، فمنهم من قضى نحبه، وأُفرج عن الباقين الذين انتشروا في أطراف الولايات المتحدة حيث أقاموا علائق جنسية متنوعة نقلوا خلالها المرض إلى كل من شاركهم تلك العلائق، وتبين أن المرض لم يفعل فعله في البيض إلا بنسبة ضئيلة، لكنه فتك بالسود فتكاً ذريعاً وتسرّب منهم إلى القارات الخمس، وهو الآن شائع بكثافة في أفريقيا السوداء والشرق الأقصى الأصفر والعالم العربي الأسمر وأميركا اللاتينية المؤلفة من أخلاط بشرية أبرزها العرق العربي المتحدر من عرب الأندلس!

وفي أي حال، وسواء أكانت المناعة المتصلة بالجنات الواقية متوافرة عند



الإنسان الأبيض أكثر من سواه، أم كانت متساوية عند مختلف الأجناس والألوان البشرية، فقد تكون المقالة التي نشرتها مجلة «الحياة الصحية»[٤] في عددها الصادر أول آب (أوغسطس) الماضي بقلم الباحث أيوب الشامي، فصل الخطاب في مسألة الأمراض المستعصية كالأيدز والسرطان وغيرهما.

يقول الشامي إن مرض الأيدز أو السيدا، وكل مرض آخر، هو قديم قدم الحياة، وقد صحب الإنسان في كل زمان ومكان، وأن أسباب استشرائه تعود إلى إضعاف المناعة النفسية والجسدية بالشذوذ، وإتلافها بالجنس والمخدرات والكحول والإرهاق والعقاقير، بحيث تصبح الفيروسات والجراثيم أقوى من حيويات صمودها، فتموت تلك المناعة ويموت صاحبها مستسلماً.

يضاف إلى ذلك كله الإرهاب النفسي الذي يمارسه الإعلام مع الأسف، على سبيل الإثارة، متجاهلاً أن التهويل مرادف للتحطيم وأن الخوف من الموت كثيراً ما يؤدي إلى الموت!

يقول الإمام علي: «الهم نصف الهرم، ومن لم ينجه الصبر أهلكه الجزع». وقد روى لي المجاهد الفلسطيني محمد علي الطاهر، رحمه الله، أن الإنكليز أجروا تجربة على صديق له محكوم بالإعدام في معتقل «هاكستب» في الثلاثينات. فبدلاً من أن يعدمه آمر المعتقل بالرصاص، سمح لفريق من العلماء أن يحقنوه بسم قاتل، فمات الرجل في الحال. وتبين في ما بعد أن الحقنة كانت تحتوي على ماء زلال وليس على سم زعاف! ومع ذلك مات الرجل لأنه آمن في قرارة نفسه بأنه سيموت!

١٩٩٦/٩/٢٥

---

(١) عبارته المأثورة بالفرنسية Cancer est fait de mélancolie.

(٢) في أرقام منظمة الصحة العالمية ومعهد پاستور في باريس، أن ١٧٠٠ شخص من أصل كل مئة ألف يعيشون في المدن الكبرى أصيبوا بالسرطان عام ١٩٩٤، وتوفي منهم ٩٠٠، وذلك في مقابل ١٨٠ إصابة و١٧٧ وفاة للعينة البشرية نفسها عام ١٩٣٧، وفي مقابل ١٧ إصابة و١٦ وفاة عام ١٩٠٥.

(٣) هو فريق أميركي يترأسه نتنايل راندو في مركز «أهارون دياموند لأبحاث الأيدز» في جامعة روكفلر بنيويورك.

(٤) مجلة لبنانية يرأس تحريرها الزميل عبد الغني مروة، ويشرف عليها الدكتور عدنان مروة.



فُتح النفق المرصود وخرجت منه العمالقة

الحوادث الدامية التي وقعت في الضفة والقطاع بسبب فتح نفق هيرودوس المشؤوم في القدس القديمة(*) لم تفاجئ الخبراء المختصين في الشؤون المقدسية والمفكرين السياسيين الذين يعرفون ما يستتبعه التجاوز الصهيوني للخطوط الحمر من كوارث، وما تحدثه إثارة البراكين الهامدة في الديار الفلسطينية المقدسة من عواصف إقليمية، وربما زلازل عالمية تستحيل السيطرة عليها.

فهنالك ثلاث نقاط حامية تختزن كمية هائلة من المتفجرات، ولا يجوز التعامل مع صواعقها بخفّة ورعونة أياً كانت الأهداف والذرائع. هذه النقاط الحامية هي:

١ ـ حرمة المقدسات، خصوصاً في بيت المقدس.

٢ ـ مسألة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

٣ ـ الترسانة النووية الإسرائيلية.

ومما يؤسف له، أن يكون على رأس الحكومة الإسرائيلية مغامر قليل التجربة في السياسة يدفع بالدولة العبرية إلى المجهول، ويعرّض المنطقة بأسرها للمهالك، وأن يكون معظم وزرائه من دعاة الحلول العسكرية التوسعية بالأسلوب الهتلري العنيف الذي يعتمد فلسفة الحرب ومنطق القوة سبيلاً إلى فرض السيطرة وشرعنة الافتراس.

* * *

أما بالنسبة لسياسة إسرائيل المتعلقة بالمقدسات، وخصوصاً في مدينة القدس، فهي تنطلق من مبدأ «الغاء الآخرين». وقد سلم العالم المسيحي في الغرب بمبدأ الإلغاء هذا خلال اتباعه مسلكين:

الأول هو طريق «الإلحاد» الذي عبّده الغرور الناشئ عن خوارق العلم، والتوحش الناجم عن شيوع الرخاء.

والثاني هو طريق «التنازل» الذي ولجه الغرب عندما برأ اليهود من الصلب، وكان قبل ذلك قد بالغ في التركيز على أهمية «العهد القديم» بحيث أوحت مبالغته تلك لجمهرة المؤمنين بأن الإنجيل فصل من فصول التوراة.

وكانت النتيجة المباشرة لهذا التسليم الغربي اللامباشر واللامسؤول بمحاولة الغاء المسيح، مبادرة العقل



الصهيوني الانتهازي إلى ملء الفراغ بالإرث التوراتي السابق للميلاد، وهو ما جعل المفكرين الغربيين الذين توافقوا في الماضي على كون الحضارة الغربية حضارة مسيحية ذات جذور إغريقية رومانية (Greco - Romaine)، يجمعون اليوم على القول، في هرتقة تبدو من علامات الأزمنة، أن الحضارة الغربية حضارة علمانية ذات جذور يهودية مسيحية (Judeo - Chretienne).

وعلى أن العالم المسيحي في الشرق لا يزال يرفض محاولة الإلغاء الصهيوني للمسيح الذي جاء بحسب آباء الكنيسة الأوائل «لينقض» ما يجب نقضه وإكمال ما يجب إكماله من تراث أنبياء اليهود، لا «ليكمل» فقط ذلك التراث دون أن ينقض أو يعترض، كما يدعي معظم اللاهوتيين الغربيين المتأثرين «بالعهد القديم»، فإن سقوط القسطنطينية عام ١٤٥٣، ثم سقوط القيصرية في روسيا عام ١٩١٧، فرضا على المسيحية الشرقية التي بقيت صارمة في إيمانها الجوهري، خضوعاً غير مشروط للقوى الإقليمية المتنازعة، حتى في القرارات الأساسية المتعلقة بمصيرها، إلى أن خضعت هذه القوى الإقليمية بدورها للتحدي الصهيوني واستولى اليهود على فلسطين فألغوا تدريجاً وجود المسيحية الشرقية فيها، بعدما اطمأنوا إلى أن الغرب المتهوّد أو العلماني من جهة، والاتحاد السوفياتي الملحد من جهة ثانية، لن يحركا ساكناً في مسألة المقدسات.

وبقي الإسلام وحده في الميدان، وقد شفع به كونه ظل رسالة في المطلق يصعب إخضاعها للمطامع الصهيونية، ولم يتحول إلى مؤسسة أو مؤسسات نظامية قابلة للتهويد والتدجين، بالرغم من المحاولات التي قامت بها اليهودية العالمية المتحالفة مع الاستعمار طيلة القرنين الأخيرين لبعثرة المسلمين واستئصال شوكتهم بالفتن والحروب وابتلائهم بالتخلف والتردي.

بقي الإسلام. والإسلام العربي خصوصاً. وبقي من خلال بقائه، ماثلاً في ضمير الإنسانية وحاضراً في أورشليم عيسى المسيح بن مريم، الذي ولد في بيت لحم، ونشأ في الناصرة، وصلب على الجلجلة، ودحرج الحجر عن قبره في كنيسة القيامة، ويقول إنجيله أنه قام في اليوم الثالث من بين الأموات، ويقول القرآن إنه لم يصلب بل شبه لهم أنه صلب، وذلك إكراماً له وإجلالاً، لأنه روح الله الذي لا يصلبه بشر.

بقي الإسلام. وبقيت معه المسيحية الكامنة في جذور إيمانه، ولو أعرض معظم أبنائها عنها، ولو كفر بعضهم وسلم بالإلغاء واستسلم. كما بقيت معه اليهودية الأولى المؤمنة، يهودية الأنبياء



والمرسلين، لا يهودية الكتبة والفريسيين التي أعلنوها زندقة صهيونية ترفض العيش المشترك مع الله والإنسان في مدينة السلام، وحولوها بأمر مسيحهم تيودور هرتزل من ظئر للديانات إلى قبر للمثاليات.

لذلك كان على إسرائيل أن تضرب الإسلام أولاً. فلو سقط المسجد الأقصى لسقطت معه على الفور كنيسة القبر وكنيسة المهد اليتيمتان. وهكذا بدأ تنفيذ الخطة الهادفة إلى إزالة الأقصى الذي «بارك الله حوله»، وقبة الصخرة التي وطئها النبي وقد أسرى به جبريل إلى بيت المقدس.

ففي ٢١ آب (أوغسطس) ١٩٦٩ أقدم اليهودي الأوسترالي «مخائيل روهن» الذي ادعت إسرائيل أنه معتوه، على إحراق المسجد الأقصى، لكن المحاولة، فشلت واضطر المسؤولون في الدولة العبرية إلى إخماد الحريق بعد موجة الاستنكار العارمة التي اجتاحت العالم بأسره. وكان موشي دايان الذي احترف التنقيب عن الآثار بعدما تقاعد من وظائف الحرب والسفك والتهجير، قد أجرى حفريات عدة في محيط المسجد بهدف زلزلة قواعده، فأخفق هو أيضاً في المهمة التي ندب نفسه لها. وأخيراً، ولن يكون آخراً، أمروا بفتح نفق هيرودوس الذي يمر تحت الأقصى مباشرة، لا في سبيل الترفيه عن السياح برحلة سردابية إلى الجحيم من حائط المبكى إلى درب الآلام، بل لافتعال زلزلة ما في موعد لاحق، تغرق المسجد والنفق معاً في ركام ساحق، عسى أن يعثر الحاخامون المتربعون فوق التراب الدهري في أقبية المدينة الخالدة، على أي أثر، ولو كان شظية من عمود، أو بقية مجمرة، أو خشبة أرز متآكلة من هيكل سليمان.

لقد قيل إن فتح النفق كان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، أي أنه كان السبب المباشر لإنفجار الغضب الفلسطيني بعد الكبت الذي كابده الفلسطينيون من جراء سياسة نتنياهو.

ولا شك في أن هذه المقولة تعبّر عن واقع الأمر بالنسبة للساحة الفلسطينية، لكن الحقيقة أبعد أفقاً من ذلك الإطار المحدود، حتى يمكن القول أن السحرة الذين يتصرفون بمقاليد المدينة المقدسة، أخطأوا في قراءة التعويذة المطلوبة، فانفتح القمقم الدهري وخرجت منه العمالقة، كما تذكر العالم المسيحي بأسره فجأة معصية الإلغاء، فلم يرتفع فيه صوت واحد يؤيد الإجراء الصهيوني، بل أجمع إجماع العالم الإسلامي، على مطالبة إسرائيل بإغلاق النفق المشؤوم فوراً.

* * *

ومهما يكن من أمر، فإن حكومة ليكود لم تتجاوز فقط الخط الأحمر المتعلق بالقدس، بل سمحت لمجرم



الحرب شارون أن يباشر تنفيذ برنامج للتوطين في الأراضي الفلسطينية المحتلة من شأنه أن يبدل الوضع الديموغرافي في الضفة الغربية خلال أقل من عشرة أعوام فيتركها المواطنون القدامى للمستوطنين الجدد.

والذين تابعوا سيرة شارون ومراحل حياته المتوجة بالدم والحقد، يعرفون تماماً أنه صاحب اقتناع لا يتزعزع كرره باستمرار خلال الأعوام العشرين الأخيرة على رؤوس الإشهاد، في الصحافة والإعلام والمحافل الدولية كافة، مفاده باختصار «أن شرق الأردن هو وطن أبناء الضفة الغربية، وعليهم إنشاء دولتهم هناك. أما أهالي غزة، فلن يزيدوا مليوناً على الـ ٦٥ مليون مصري!».

هنا أيضاً يشعر العالم بأسره أن فلسفة شارون تصيب كل دولة كبيرة أو صغيرة في تكوينها البشري. ولو عمل العالم بهذه النظرية السخيفة، لوجب أن يعود الأتراك من بر الأناضول إلى سهوب آسيا الوسطى، لأن وطنهم الأصلي هناك، وأن يعود إلى وطنه الأصلي كذلك على سبيل المثال، كل من المجموعات العرقية التي تتألف منها الولايات المتحدة الأميركية، كالزنوج والإيطاليين والإيرلنديين وغيرهم، وأن يعود معظم اللبنانيين والسوريين والعراقيين إلى جزيرة العرب... وقس على ذلك بالنسبة لجميع الشعوب في جميع البلدان.

والحق يقال أن المجتمع الدولي بات يخشى، بعد تنفيذ برنامج الاستيطان في القدس الشرقية وأنحاء الضفة والقطاع، وبعد ظهور النيّات الصهيونية المبيّتة ضدّ المقدّسات الإسلامية والمسيحية في مدينة الله، أن تلعب حكومة نتنياهو بالصاعق الثالث، وهو الصاعق النووي.

فقد كانت مصر أوّل من تنبّه لهذا الخطر المقيم الذي يهدّد جميع دول المنطقة، خصوصاً إن إسرائيل التي وقعت منذ أيام في الأمم المتحدة معاهدة حظر التجارب شكلياً، تحتفظ بأكثر من ٣٠٠ رأس نووي، وتمنع أي رقيب دولي من الوصول إلى سلاح الإبادة هذا، كما رفضت وترفض أي حديث يشير من قريب أو بعيد، إلى إمكانية تجريدها منه.

ويرى بعض المراقبين أن الحملة التي أثارها نتنياهو ضد مصر، لا تعود فقط إلى رفض القاهرة لموقفه السلبي من اتفاقات أوسلو، ومبدأ مدريد أي «الأرض مقابل السلام»، وإسقاطه بالتالي عملية السلام جملة وتفصيلاً، بل تعود بالدرجة الأولى، إلى كون القوات المسلحة المصرية اختبرت في أثناء مناورات «بدر» الأخيرة، وسائل وأساليب دفاعية لمواجهة أي هجوم نووي محتمل.

حتى الدفاع عن النفس ضدّ الإبادة ممنوع في قاموس نتنياهو! فمن يفهم هذا





الرجل أن عظمة داود لا تكمن في انتصاره
العسكري، بل في انكساره الإنساني؟
وهل قرأ نتنياهو سفر المزامير؟

٢/ ١٠/ ١٩٩٦

(*) النفق الذي فجّر الأوضاع الأمنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، شقّه ملك اليهود هيرودوس في الأعوام التي سبقت ميلاد المسيح، وذلك في عهد الحاكم الروماني بيلاطس البنطي، لكي يكون ملجئاً لأهالي القدس عند الغزوات. وكان هيرودوس الذي شغف بالعمران قد أعاد ترميم هيكل سليمان وجعل النفق بعيداً عنه كي لا يتسبّب في إنهياره.







جريمة الحلاق وسيف العدالة القاصر

الجريمة التي ارتكبها أحمد عبد البديع الحلاّق جريمتان:

الأولى جريمة قتل متعمّد أودى بحياة المجاهد المرحوم فؤاد مغنية، واثنين آخرين من المواطنين العاديين، كما أصاب خمسة عشر مواطناً بجروح(*).

والثانية جريمة «التعامل» مع العدو.

أما جريمة القتل فقد عوقب المجرم على ارتكابها بالعقوبة القصوى. وجاء حكم العدالة بإعدامه مستوفياً شروط الإدانة كلّياً، ولا غبار عليه.

لكن اقتران جريمة القتل هذه بجريمة «التعامل» مع إسرائيل، يطرح أسئلة خطيرة على الصعيدين الوطني والقومي، تتوارد في الخواطر وإن لم تجاهر بها الألسنة.

أليس التفاوض «غير المشروط» مع العدو نوعاً من التعامل معه والاعتراف به؟

وماذا عن التسويات والتنازلات التي جرت وتجري عبر اتفاقات ثنائية مع ذلك العدوّ، وقعها زعماء ورؤساء دول وحكومات في المنطقة، من معاهدات كامب ديفيد، إلى معاهدات أوسلو التي أخلّ بها العدو جميعاً؟

ثمّ التطبيع، وتبادل الممثلين والمكاتب السياحية والتجارية، والبحث في توزيع المياه والمشاريع الاقتصادية المشتركة وشؤون الأمن والتسلّح، عبر المفاوضات المتعدّدة الأطراف وغيرها من الاتصالات السرّية، ألا تعتبر تعاملاً مع العدو؟

كثيرون جداً هم الذين يتعاملون مع الصهيونية وإسرائيل في العالم العربي وفي لبنان، من حيث يدرون أو لا يدرون.

وإذا كان ياسر عرفات الذي هنّأ الإسرائيليين في كلّ مناسبة بأعيادهم، وأعلن مراراً بدون تحفظ تعامله القديم مع شمعون بيريس، والجديد مع بنيامين نتنياهو، ثم حشر نفسه في قمقم الاعتدال إكراماً للعدو، قد نال ما ناله من هدر كرامته وخنق إرادته في نفق هيرودوس، فماذا يمكن أن يناله القادة والزعماء العرب الذين تعاملوا منذ عشرات السنين، وهم يتعاملون اليوم، وسوف يتعاملون غداً، مع العدوّ نفسه، مستعينين على ذلك التعامل بالكتمان، عملاً بالقول المأثور «وإذا بليتم بالمعاصي فاستتروا...».



كلّما تسلّم حاكم في الدولة العبرية مقاليد الأمور، تثور ثائرة الإعلام العربي ضدّه، ويتبارى معظم القادة العرب في انتقاده، ويخطّطون لعزله بعد نبذه، ثمّ لا يلبثون أن يرتموا في أحضانه ويتسابقوا لمعانقته! حدث هذا مع بن غوريون، كما حدث مع غولدا مئير، وموشي دايان، ومناحيم بيغين، وإسحق رابين، وأخيراً مع شمعون بيريس الذي يفاخر بأنه أهدى صورته الممهورة بتوقيعه، إلى أكبر عدد من رجالات العرب وزعمائهم!

فلا عجب إذن إن رأينا الذين يهاجمون اليوم بنيامين نتنياهو بعد الجريمة التي ارتكبها في القدس يتناهون غداً إلى بابه ويقبعون في محرابه.

وبعد، لو تنكّبت أجهزة الأمن العربية وضع لائحة بأسماء المتعاملين مع الصهيونية وإسرائيل في مختلف القطاعات، لما وسع تلك اللائحة مجلّد من ألف صفحة وصفحة!

فالكتب الإنكليزية والفرنسية المستوردة، التي تؤيد القضية اليهودية تلميحاً أو تصريحاً، وتؤثر تأثيراً مباشراً على تفكير النشء المثقّف والطبقة الاجتماعية العليا الملمّة باللغات الأجنبية، تتصدّر واجهات المكتبات الكبرى، خصوصاً في لبنان.

أمّا المصارف والبيوتات المالية والشركات المهمة، فهي محكومة بالتعامل مع مراكز القوى الصهيونية المسيطرة على أسواق المال في الخارج، مباشرة أو بواسطة شركات تثمير الودائع أو شركات «الهولدينغ» أو شركات «الأوف شور».

ثمّ إنّ كبار الصناعيين والتجّار ورجال الأعمال العرب، الذين يؤمّون العواصم الأجنبية، في سبيل التجهيز التقني، أو استيراد البضائع، أو الحصول على وكالات تجارية مربحة، كثيراً ما يضطرون مختارين أو مكرهين، للتعامل مع الاقتصاديين ورجال الأعمال اليهود الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية بالإضافة إلى جنسية البلاد المضيفة لهم.

كلّ الأفلام السينمائية والتلفزيونية وكاسيتات الفيديو، المجازة أو الممنوعة، المنتشرة في العالم العربي، والتي تروّج خصوصاً للعنف والجنس والإلحاد، ومعظم مستحضرات التجميل والملابس الجاهزة ذات الماركات العالمية الشهيرة، والأدوية والعقاقير المخدرة أو المنشطة التي تختزن الداء دون الشفاء، هي من إنتاج شركات يهودية مرتبطة بالصهيونية وإسرائيل مباشرة أو مداورة.

فما هو موقف العدالة من هذا التعامل الخطير مع العدو، حيث لا رقيب ولا حسيب؟

وهل أن هذا التعامل الذي يقتل الناس جميعاً، أهون من التعامل الإرهابي



المباشر الذي يقتل أفراداً، لكي يتغافل عنه القضاء ولا يناله أي عقاب؟!

لقد صدق جبران القائل:

قتل امرئ في غابة
جريمة لا تغتفر...
وقتل شعب آمن
مسألة فيها نظرا

فبمقدار ما يفرح اللبنانيون لإعدام سفّاح عميل من فصيلة أحمد الحلاّق، بمقدار ما يصابون باليأس والإحباط، وهم يكتشفون كلّ يوم عملاء من طوابير الخيانة، في مواقع المسؤولية والقرار، أو في جامعات العلم الناقص المزور، ومخابر السياسة المنحرفة، أو منابر الإعلام المأجور، بل في كلّ مكان من عوالم المال والأعمال، ومراكز التنظير الفكري والتضليل الثقافي، فضلاً عن مقاصف المتعة ودور الإباحة، وحتى مجالس العمائم والقلانس بين المساجد والكنائس!!

عملاء تقام لهم حفلات التكريم، وتعلق على صدورهم الأوسمة، وبعضهم يستحق التعليق على أعواد المشانق.

٢/ ١٠/ ١٩٩٦

(*) الجريمة ارتكبت في ضاحية بيروت الجنوبية في صيف السنة ١٩٩٦، وذهب ضحيتها أحد المسؤولين في حزب الله فؤاد مغنية.







منحة عربية سخية لجامعة أوكسفورد

أعلنت جامعة أوكسفورد في تموز (يوليو) الماضي أنها تعتزم بناء كلية لتعليم الإدارة ذات مستوى يفوق معظم الكليات المماثلة في العالم.

وقال نائب رئيس الجامعة الدكتور بيتر نورث أن رجل الأعمال السعودي السيد وفيق رضا سعيد تبرّع بمبلغ ٢٠ مليون جنيه استرليني (٣١ مليون دولار) لتشييد البناء الذي يستغرق عامين.

وتربط المانح المذكور علاقات ممتازة بالجامعة التي سبق واختصها بتبرّعاته في مناسبات مختلفة. وهو سوري الأصل والمنشأ، جمع ثروة طائلة في السعودية. وقد شكرته الجامعة على تبرّعه الأخير الذي فاق جميع التوقعات.

ولا ريب في أن هذه البادرة جديرة بالتقدير، لأنها إنفاق سخي في خدمة العلم وتوظيف مالي شريف يمتاز بمردوده المعنوي ويضفي على صورة الأثرياء العرب ملامح نيّرة تختلف عن تلك التي ظهرت لبعضهم، مع الأسف، في مقاصف التبذّل والميسر والإسراف المعيب.

ولا ريب كذلك في أن جامعة أوكسفورد تستحق مثل هذه البوادر السمحاء نظراً لإسهامها الكبير في النهضة العربية الحديثة. فقد تخرّج من كلياتها الرائدة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين رعيل مستنير من رجالات العرب ومفكّريهم وعلمائهم في مختلف الميادين، كما أنها عزّزت حركة الاستشراق ونشرت ألوف الدراسات والأبحاث المتصلة بالعرب والمسلمين، وطائفة جليلة القدر والفائدة من عيون المؤلفات السلفية العائدة إلى تراثنا الأصيل.

يضاف إلى ذلك أن جامعة أوكسفورد ظلّت خلال ثمانمئة عام كعبة علم وثقافة تبدّد بآلاء المعرفة سجف الظلام والجهالة، سواء في القرون الوسطى أو في الأزمنة المعاصرة، وهي تعتبر بحق، مع أختها البريطانية كيمبردج وباقي أخواتها الأوروبيات أمثال السوربون الفرنسية وهايدلبرغ الألمانية وغيرهما، إحدى المنارات الساطعة والقمم العلية السامقة في الحضارة الإنسانية.

لذلك تنظر الفئات الواعية في المجتمع العربي إلى الخطوة التي أقدم



عليها السيد وفيق سعيد بعين الرضا، آملة أن تكون سابقة لخطى شبيهة لاحقة يقدم عليها المتموّلون والسراة العرب نحو الجامعات اووروبية الكبرى، وخصوصاً أولئك الذين تخرّجوا منها، وذلك نظراً لحاجة هذه المؤسسات العريقة إلى المزيد من مصادر التمويل كي تقوى على مواجهة تحدّيات التطوّر، بعدما خطفت أضواءها الجامعات الأميركية ذات الموارد المالية الهائلة.

ولكن دعم الجامعات العربية يظل، بلا جدال، رأس الأولويات، بل إنه الواجب المبدئي المقدّس. لذلك فإن أول سؤال يتبادر إلى الذهن إزاء بادرة سعيد هو: لماذا لم يتبرّع رجل الأعمال السعودي بتلك الملايين لبناء كلية إدارة في إحدى الجامعات العربية بدلاً من جامعة أوكسفورد؟ أليس العالم العربي الذي يرزح تحت الأساليب الإدارية الفاسدة الموروثة عن العثمانيين أشد حاجة إلى كلية جامعية للإدارة الحديثة من انكلترة أو غيرها من الدول الأوروبية المتطوّرة؟!

لقد طرح عليّ بعض الأصدقاء هذا السؤال الذي طرحته أيضاً على نفسي.

ولما كنت لا أعرف السيد سعيد معرفة شخصية لكي ألمّ بالحوافز والأسباب التي دفعته إلى ذلك التوجه.

ولما كنت لا أشك في وطنيّة رجل منحته المملكة السعودية المحافظة جنسيتها،

وبعد تفكير طويل واستقراء معلّل في حدود الإمكان، رأيت أن الجواب عن السؤال المطروح يكمن في سؤال آخر، بل مجموعة أسئلة كالآتي:

- لماذا يسحب المتموّلون العرب أموالهم من البلاد العربية وينقلونها تهريباً أو تحويلاً إلى أوروبا وأميركا؟!
- ولماذا يوظفون تلك الأموال في المؤسسات الأجنبية خارج العالم العربي، عوض إنشاء الشركات المنتجة وتنفيذ المشاريع الإنمائية في البلاد العربية حيث يكون مردودها أوفر وأسرع؟!
- لماذا تهاجر العقول والكفاءات ويلجأ أهل الاختصاص وكبار الجامعيين ورجال الأعمال والعلماء والمفكّرون إلى بلاد غربية؟!
- ولماذا ينفض الشباب العربي الواعي نعاله من تراب الوطن ويبحث عن جنسيات أخرى وفرص للعمل في المهاجر الأميركية والأوسترالية وحتى في أوروبا التي يزيد عدد العاطلين عن العمل فيها على ١٨ مليوناً؟!

عندما نجيب عن هذه الأسئلة بموضوعية وتجرّد، نعرف لماذا فضل وفيق رضا سعيد أن يخصّ أوكسفورد بتلك الهبة دون الجامعات العربية.

وثمّة نتائج مضمونة في أي حال لبادرته تلك يطمئن لها سعيد كما يطمئن



الرأي العام العربي الواعي، وهي أن بناء الكلية الذي سيتم بالتأكيد موكل إلى إدارة جامعية موثوقة تحترم نفسها، وأن أموال الهبة لن تسرق أو تهدر وتبدّد، لأنها وضعت في أيدٍ أمينة تعوّدت أن تحسب لكي لا تحاسب، وأن جامعة أوكسفورد ذات أخلاق سوف تدفعها إلى تخصيص بعض المنح الدراسية لطلاب إدارة الأعمال المتفوّقين من شبابنا العربي.

لقد عرف رجل الأعمال السعودي كيف يضع نداه في موضع الندى، وتعالى بهذا المعروف على الكثيرين ممن لا يعرفون لماذا يمنحون ولماذا يمنعون، فصدق فيهم قول الشاعر:

يعطي ويمنع لا بخلاً ولا كرماً
لكنها خطرات من وساسه

١٩٩٦/١٠/٩







تنظيم الإعلام الوطني
وحكاية أيوب الحمار!

حكاية الدولة اللبنانية مع الإعلام المرئي والمسموع تشبه حكاية رجل يدعى «أيوب الحمار» كان يعيش في قرية نائية ألف سكانها التعامل مع الحمير وسائر أنواع الدواب، فلم يستهجنوا كنيته يوماً ولا عيّروه قط بذلك الاسم الذي كانوا يعتبرونه صالحاً ومشرّفاً، بل يحسدونه عليه نظراً لما يتميّز به الحمار من صفات الجلد والصبر والتضحية والقناعة.

وقد تزوّج أيوب فتاة قروية وادعة رزق منها بضعة أولاد. وما لبثت أبواب الرزق أن ضاقت في القرية، فنزحت العائلة إلى المدينة. وهناك شعرت مدام حمار كما شعر أولادها أن اسمهم يثير الضحك والسخرية والازدراء، فتمنّوا على الوالد الكريم تغيير اسمه. وبعد جدال طويل وافق أيوب على اختيار اسم جديد، ولما مثل أمام القاضي لهذا الغرض سأله عن الاسم الذي اختاره، فقال: «يوسف الحمار»!

* * *

صحيح أن الإعلام المرئي والمسموع كان بحاجة إلى إصلاح وتنظيم بعد الفلتان الذي أصابه خلال الحرب، ولكن الإصلاح الذي اعتمدته الدولة تناول الجانب السليم المعافى من الإعلام المذكور، وترك الجانب السقيم الهزيل على حاله، تماماً كما فعل أيوب الحمار باسمه.

فقد انطلق المسؤولون من اقتناع خاطئ وهو أن وجود عدد كبير من محطات الإذاعة والتلفزة لا يلائم حجم البلد الصغير وعدد سكانه المحدود، ودافع الرئيس الحريري نفسه عن هذه المقولة بأن فرنسا التي يناهز عدد سكانها ستين مليوناً لم ترخص لأكثر من خمس محطات تلفزة، وكذلك بريطانيا وبعض الدول الرئيسية الأخرى.

ولكن المسألة الإعلامية لا تتعلق إطلاقاً بعدد السكان ومساحة الأراضي، بل تتّصل أولاً بطبيعة الرأي العام وخصائص تكوينه، وتتصل ثانياً بالتوازن المفترض بين حجم الرعاية السلطوية للمجتمع ومدى الحرية التي يسمح له بممارستها، وتتصل ثالثاً بالظروف الموضوعية لكل شعب



والمرحلة التاريخية التي يجتازها.

ولو حصرنا المقارنة بين فرنسا ولبنان انطلاقاً من هذه المعطيات الثلاثة، لبرزت أمامنا الوقائع الآتية:

١ - بالنسبة لطبيعة الرأي العام وخصائص تكوينه، توجد في فرنسا ثلاثة أديان أو طوائف رئيسية هي، الكثلكة التي ينتمي إليها خمسون مليون فرنسي، والإسلام الذي يؤمن به أربعة ملايين، ثم البروتستانتية التي تضم ثلاثة ملايين، يضاف إلى ذلك ما يناهز المليون ممن ينتمون إلى اليهودية وغيرها من الأديان والمذاهب والفرق المتنوّعة.

وقد شاء التطوّر التاريخي، منذ الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، مروراً بالحربين العالميتين عام ١٩١٤، و١٩٣٩، إلى يومنا هذا، أن يتحرّر الرأي العام من الانتماء الديني وينصهر في بوتقة علمانية اقتصادية اجتماعية انتظمت تعقيداتها في مبارزة علنية دائمة بين الدولة المتحالفة مع رأس المال، والقوى العاملة والمنتجة المتحالفة مع حقوقها.

إذن يوجد في فرنسا رأي عام وطني بوجهين أو ثلاثة على الأكثر يسهل على الإعلام أن يعبّر عن إرادته ويستوعب طموحاته. ولذلك يكتفي الفرنسيون بخمس محطات تلفزيونية، وكان يمكن أن يكتفوا بمحطتين أو ثلاث.

أمّا في لبنان، فلا وجود للرأي العام الوطني على الإطلاق، لأن اللبنانيين منقسمون ١٨ طائفة دينية عدا المذاهب والشيع المتنامية داخل هذه الطوائف. ولكل من الطوائف المشار إليها والمذاهب الدائرة في أفلاكها هوية سياسية خاصة، ونظرة إلى الشأن الوطني والقومي، وحتى الإقليمي والدولي، تختلف عن الأخرى وقد تناقضها تماماً.

لذلك لم يكن جائزاً على الإطلاق أن يتعامل المجلس الأعلى للإعلام بالخفّة التي تعامل بها مع المسألة عندما سمح فقط لمحطتي «المنار» و«النور» بإذاعة أخبار المقاومة، فاضطر رئيس الجمهورية إلى الاعتراض تحت ضغط القوى المسيحية المتشدّدة التي لا تنظر إلى أسلوب المقاومة نظرة «حزب الله» وإن كانت تؤمن إيمانه بمبدأ المقاومة، كما اضطر لاحقاً إلى سحب اعتراضه تحت ضغط القوى الإسلامية المتشدّدة التي ترفض أي تشكيك في مقاومتها أصلاً وشكلاً.

ولم يكن جائزاً على الإطلاق أيضاً، أن تلغى محطتا «Tele-Lumiere» و«صوت المحبة» وأن يقال للمسؤولين الذين تعوّدوا أن يلبسوا البرنيطة الفرنسية من أوّل عهد الانتداب إلى يومنا هذا دون أن يفكّروا لحظة هل تناسب حجم رؤوسهم، أنه ما دامت البرامج المسيحية والإسلامية وغيرها محصورة في فرنسا بمحطة «A2»



الفرنسية أيام الأحد والجمعة، ففي إمكان الدولة اللبنانية أن ترضي رعاياها المسلمين والمسيحيين ليس فقط ببرنامجين دينيين، بل بمحطتين تشرف عليهما هي نفسها وتذيع من خلالهما ما تراه مناسباً لمصلحة الفريقين.

٢ ـ أمّا بالنسبة للتوازن بين رعاية السلطة للمجتمع ومدى الحرية التي يسمح له بممارستها، فإن السلطة الفرنسية لا تطلب من المجتمع إلاّ بمقدار ما تعطيه، ولذلك لا يرضى المجتمع الفرنسي لنفسه أن يتجاوز في ممارسته الحرية حدوداً معينة. ومن خلال هذا التناغم بين التزام السلطة بواجباتها واقتناع المجتمع بمكاسبه، تتحول ثورات الحرية عواصف داخل فنجان، وتنتهي بالحوار الإيجابي جميع الاعتراضات الداوية والمظاهرات الصاخبة وكل ما تعبّر الحرية بواسطته عن طموحاتها من تحرّكات إعلامية أو نقابية أو حتى فوضوية.

لكن الأمر عندنا يختلف تماماً، فالدولة مقصّرة في كل شيء، منذ خمسين عاماً لا منذ بضعة أعوام، ولا علاقة للحرب المشؤومة بذلك. فمنذ الاستقلال يطالب الناس بتحديد الأسعار ومراقبتها، وتحرير التجارة من الفوضى والاحتكار، وتحرير الزراعة من مافيا الوسطاء بين الحقل والسوق، وتحرير الصناعة من شبح المضاربة الأجنبية، كما يطالبون بطرق لا تحطم سياراتهم، وهواتف لا تخرس عند هطول المطر، وبريد يغنيهم عن الرسل وحمام الزاجل، وضمانات اجتماعية تقيهم جبروت المستشفى وطاغوت مدير المدرسة ودكتاتورية رب العمل، الخ...

لذلك توكّلوا على الله، واتّكلوا على أنفسهم، فاخترعوا حريات بلا حدود كانت حرية الإعلام ولا تزال أعزّها وأبقاها. وعبثاً حاولت بعض العهود السابقة النيل من حرية الصحافة قبل أن يولد التلفزيون بعشرات الأعوام، فحطمتها الصحافة وأزالتها من الوجود. وأخشى ما نخشاه، إن لم تبادر الدولة إلى تصحيح هذا الخلل بإطلاق الحرية الكاملة فوراً للإعلام المرئي والمسموع، أن يحصل في لبنان ما حصل في هايتي حيث أدّى إقفال محطة تلفزة في «بورت ـ أو ـ برانس» منذ عامين إلى ثورة شعبية عارمة أطاحت الحكومة عنوة.

٣ ـ وأما بالنسبة للظروف الموضوعية والتاريخية، فإن فرنسا تعيش منذ خمسين عاماً بلا حروب ولا فتن ولا نكبات، فيما نعيش نحن منذ خمسين عاماً في حرب لا نهاية لها ضدّ عدوّ لا يرحم، ومجتمع مختلف لا يفهم، وعالم لا يفكّر إلاّ بمصالحه المادية وصفقاته الابتزازية.

وإذا كان الإعلام الحر في ظروفنا



الراهنة يخلق للدولة بعض المشكلات الجانبية التافهة، والمزعجة أحياناً، فإنه يقدّم لها في المقابل معطيات وإيحاءات يصعب على أجهزتها الملجومة بشكائم المخابرات أن تدركها، ولو أدركتها أن تجاهر بها، لأنها لا تملك المرايا السحرية التي تملكها الحرية المطلقة من كل قيد والتي ترى من خلالها ما يخفى على الحاكم، كما تريه بواسطتها ما لا يكون في ظنّه ولا في حسبانه.

* * *

الحقيقة واضحة والمشهد صريح.

في لبنان أكثر من ١٥٠ مؤسسة مصرفية، و٢٠ ألف شركة تجارية و٧٠ ألف محل تجاري، و٨٠ مستشفى، و٢٠٠ امتياز جريدة أو مجلة سياسية الخ... ولكن الناجحين في هذه القطاعات جميعاً لا يتعدّون ٥ في المئة من المجموع.

فلماذا قرّرتم احتكار الإعلام المرئي والمسموع بهذا الأسلوب الفظّ المعيب؟ ولماذا وزعتموه بهذه الطريقة المفضوحة على إقطاعاتكم السياسية؟

لقد تبين أن أربعين أو خمسين محطة تلفزيونية وإذاعية نشأت خلال الحرب وبعدها جمعت اللبنانيين أكثر مما فرقتموهم. ولم يكن اللبنانيون معجبين إلاّ بعدد قليل منها عمل بتقنية متفوّقة وإدارة واعية على تصفية التناقضات بما وسعته الحيلة والمهارة، كما عمل على تكوين رأي عام وطني موحد أو ما يشبه ذلك. فلماذا حشرتم أنفسكم في قمقم مع وسائلكم الإعلامية التي لا تسيطرون عليها كما يجب، بل تتصرّفون حيالها تصرّف الزوج المخدوع القانع بالقسمة الضئزى من عرضه المباح، وأنتم لا تأمنون شرّ الأنواء التي ستحطم هذا القمقم في بحر عجاج متلاطم بالأمواج عاجلاً أم آجلاً؟!

لماذا لم تتركوا المضاربة الطبيعية تأخذ مجراها، في بلد توحّدت أديانه وأحزابه ومذاهبه جميعاً في دين واحد وحزب واحد ومذهب واحد، اسمه الحرية؟!

أما وقد بلغ السيل الزبى، وأصبح السلم الأهلي مهدداً بفعل هذه الهرطقة التي لا مبرّر لها، فالنصيحة التي يمكن إسداؤها إلى المسؤولين هي أن يبادروا فوراً إلى تغيير اسم «يوسف الحمار» الذي اختاره «أيوب الحمار»، ليصبح أيوب الملاك، أو أيوب الفاضل، أو أيوب الصدّيق، وأن يعمدوا إلى الاعتراف بكل إذاعة أو تلفزة موجودة على الأرض اللبنانية بدلاً من إلغائها.

ولكي يضمنوا سلامة المجتمع من آفة الانحراف الإعلامي، يجب ألاّ يفكروا فقط في الدسّ السياسي، باعتباره آخر المؤثرات السلبية التي تطال الأجيال الجديدة لأنها قلما حفلت بها قدر ما يحفلون. بل يتعيّن الاهتمام قبل كل شيء





في مراقبة البرامج العامّة التي تعمل على طمس لغتنا العربية، وتشويه صورة الإنسان اللبناني والعربي، كما تعلّم أولادنا العنف والقتل والسرقة والزنى، وتروّج للوحشية والدعارة والإلحاد. وأول من يجب أن تطبق عليه تلك الرقابة هي محطات الإذاعة والتلفزة التي رخصت لها دولتنا العلية، والتي يملكها أصحاب الحل والعقد في وطن أصبح الكثيرون من أبنائه يؤمنون مع الأسف بأن عقدته الدهرية لا تحل إلاّ بالطريقة التي حلّ بها الاسكندر المقدوني عقدة غورديوس!

١٩٩٦/١٠/٩





بيروتنا حكايات وطريقة حياة

حكايات بيروت القديمة أغرب من الخيال. وألذ من ساعة الهجر في زمن الوصال. ذكّرني بها أخي وصديقي العميد مختار عيتاني (أبو رياض) والمحامي المؤرخ والأديب عبد اللطيف فاخوري، في كتابهما الأنيق الممتع «بيروتنا»، فذرفت دمعة على الأيام الخوالي في حومة الذكريات، ودمعة على بيروتنا التي لم تعد لنا، ولن تكون لأولادنا بعدنا.

قرأت هذا الكتاب في غفلة من ضواغط الهمّ والغمّ عند بزوغ الفجر، وقبل أن يجدع أنف السكينة أزيز المحركات وصرير الجرافات وطنين الشاحنات، وقبل أن يبدأ الغبار الملوث رحلته الصباحية إلى الصدور، وتستقل روائح المازوت سروج الهواء السرطاني القاتل إلى الجسوم الإنحلالية الواهية.

كنت ألتهم فصوله المدونة عفو الذاكرة بنوادرها الفريدة وأوصافها الدقيقة ومواضيعها الشيّقة، التهام الجائع المحروم، فترتسم أمامي بيروت التي عرفت وألفت من عهد الطفولة والشباب الأول. بيروت القناطر والزخارف والحدائق والعمائر الحالمة أمام البحر بقرميدها الأحمر وعلّياتها وشبابيكها الزرقاء ومصابيحها المتلألئة. بيروت الحناطير والحوانيت والطرابيش، وباعة السوس والمعلل والمخلّل والتمرية والسكاكر. بيروت الحمام الآمن والنخيل الفارع والبرتقال والنارنج والفلّ والياسمين.

وما أن فرغت من الكتاب الذي عاد بي القهقرى إلى الماضي الجميل، حتى قمت أفتح النافذة كما كنت أفعل في بيتنا على هضبة الأشرفية أيام زمان، وقد خيّل إليّ، بفعل جاذبية ما قرأت، أنني سأمتّع نظري برؤية البساتين الوارفة الخضراء، وأشرح صدري برائحة زهر الليمون ونسيم الضاحية الشرقية الفيحاء، فإذا بالواقع المرّ يصفعني، ويرتطم نظري بمشهد توابيت الأسمنت المتلاصقة، يتعالى خلفها برج النفايات الجاثم على برج حمود، وهو يشتعل كالمشحرة الهائلة ويمج دخان السمّ وأبخرة الموت، فيبدو وكأنه بركان أسود يحتضر قبل أن ينطفئ.

وبعد، مهما يكن حاضر بيروت زرياً ومستقبلها غامضاً، فإن ما عرضه مختار عيتاني وعبد اللطيف فاخوري في كتابهما من سير وأخبار وصور وأحداث تاريخية،



هو في الحقيقة إنجاز يرقى إلى أرفع مراتب التشويق. وتحضرني بالمناسبة طائفة من القصص والحكايات البيروتية النادرة، أذكر منها بصدد القبضايات الكسابين الوهابين الذين خصّهم المؤلفان بفصل طريف، أن «أبو عفيف» كريدية دخل يوماً على الرئيس صائب سلام مصطحباً أحد الشبان وهو يصيح بأعلى الصوت: «يا دولة الرئيس، هيدا ابنك أحمد ما بسلمو إلا من هالبيت. وشوف كيف بتدبرها، ما إلنا غيرك بعد الله. أجكان واحد عاطلوع خلقو سحب فردو وقتل غريمو، منعمل منها قضيّي؟!».

فاكفهرّ وجه الرئيس سلام، وردّ بنبرة غاضبة:

«لا يا أبو عفيف، ما منعمل منها قضيّي. منعلقلو وسام...».

ـ أبو عفيف: «فهمت قصدك يا بيك. بتعني لازم نعلقو مش نعلقلو. لكن شو بعمل أنا بمرتو وولادو السبعة المعلقين برقبتي؟!».

كان القبضاي البيروتي يحرص على الإخلاق والأعراض ويعيل الأيامى واليتامى، ويطارد المجرمين واللصوص والسفلة الجبناء في الحي الذي يسيطر عليه، فيخطف الأضواء من ضباط الشرطة. وكثيراً ما سمعت الحاج نقولا مراد يقول لوالدي: «شرطة بشرايط بتمشي عالخرايط، ما منها نوى».

و«أبو عبد البيروتي» كان يأبى الخيانة والنميمة والظلم. فقد دخلت مرة سينما «الماجستيك» في عهد الاستقلال الأول مع بعض الفتيان لمشاهدة فيلم عن «ماري ستيوارت» ملكة سكوتلاندة وفرنسا التي سجنتها ملكة انكلترة اليزابيت الأولى ١٨ عاماً في برج لندن ثم امرت بإعدامها. ولما وصل الفيلم إلى مشهد الإعدام ورفع الجلاد سيفه لقطع رأسها، انطلقت من القاعة أربعة مسدسات دفعة واحدة تصب رصاصها على شاشة السينما، ولاذ «أبو العبد» الذي بقي مجهولاً بالفرار مع فرسانه الأشاوس فلم يتمكن رجال الأمن من معرفته والقبض عليه. ومنذ ذلك اليوم أمر الرئيس رياض الصلح بتفتيش كل من يدخل دور السينما لمنع تكرار مثل هذه الحوادث.

الواقع إن علو الهمة وروح النجدة والنفور من الظلم لم تكن فقط شيمة القبضاي البيروتي، بل كانت ميزة أهل المروءة والبأس في جميع المناطق اللبنانية. فقد نزل بيروت مرة في الاربعينات من أعالي الجبل عمنا المرحوم أبو سعيد أسد المعلوف لشراء بعض الحلويات والهدايا في مناسبة عيد الفصح، وكان ممن يحسب حسابهم في الرجولة والشهامة. فاستوقفه خلال تجواله في محلة السور، إعلان ينبئ بعرض فيلم عن آلام السيد المسيح في



التياترو الكبير، وعزم على حضوره، كما وجد الفرصة سانحة لدعوة أولاده وأولاد أنسبائه المقيمين في بيروت إلى التمتع بمشاهد ذلك الفيلم الديني الأخلاقي، فجمع بضعة عشر صبياً وفتاة وذهب بهم إلى السينما. ولما وصل الفيلم إلى المرحلة الحاسمة وبدأت مسيرة درب الآلام، وقد ظهر السيد المسيح على الشاشة حاملاً صليبه، وهو ينزف دماً وسياط الجلادين تنهال عليه، وقف أبو سعيد وقد أخذته الحمية صائحاً: «عليهم يا جبان! أنت مسيح!! أنت واوي! لو معي فرد لقوستك! قومو يا ولاد. بيكفي هالقدّ!».

أما عن الشعراء والفنانين في بيروت القديمة فحدّث ولا حرج. كان هؤلاء يجتمعون في مقهى «كوكب الشرق» من موعد الغداء ظهراً حتى المغرب، وفي عدادهم الأخطل الصغير، ومحمد كامل شعيب العاملي، وأمين نخلة، ومحمد علي الحوماني، وأحمد الصافي النجفي، وغيرهم، فيتحلق حولهم جمع من الصحفيين والأدباء والتجار يتمتعون بنوادرهم وأشعارهم. وصدف أن خرج هؤلاء ومعظم رواد المقهى في يوم مشؤوم عام ١٩٣٤ لتشييع أحد كبار القوم إلى مثواه الأخير، فسقط البناء أثناء غيابهم على القلة التي بقيت تحت سقفه وأودى بحياة أكثر من أربعين شخصاً بينهم العواد المجيد إسكندر الشلفون الذي كان ينعش ليالي الشعر والغناء بأوتاره المطربة الشجية.

وما إن ذاع الخبر الصاعق حتى هرع الجميع إلى مستشفى «أوتيل ديو» وتعرّفوا إلى جثمان الشلفون، فارتجل أمين نخلة في ذلك الموقف المؤثّر أبياتاً من عيون شعر المراثي حيث قال:

«هذا أوان الذكرياتِ
يا دمع خذ يا دمع هاتِ
أنا قد عرفت السمح
من دمه الطليل بلا هداةِ
لون الوفاء على لفائفه
وصبغ المكرماتِ
هذا ولي العود والأوتار
سلطان البيات
أخذت يدي تلك الأنامل
بالحنان وبالأناةِ
فكأنما أخذت مفاتيح
السرور معطّلاتِ
للفن قد برئت وللأوتار
من لين النباتِ
وترنّ عند الجسّ رنّ
الجفن في أخذ السُباتِ
طوع لها النقل البعيد
وحاضر لم الشتاتِ
فكأنها، في ما تهمّ به
على ميعاد آتِ...»(*)

* * *

نوادر وأساطير وحكايات من حياة



بيروتنا الحبيبة طفحت على وجه الذاكرة من خلال كتاب الفاخوري والعيتاني، لو شئت أن أدوّنها لما طاوعني قلمي الذي ما كتب يوماً بالدمع وإن كان يكتب أحياناً بحبر الفؤاد ومداد السريرة. فقد ولدت في حي السراسقة، وفي بيت كان يملكه فكتور قصير أحد الوجوه البيروتية الكريمة، وربيت في بيروت ونشأت فيها، وما زلت أقيم هنا لم تغرّر بي باريس أمّ الحضارة والفن والجمال، ولا دمشق المحروسة، ولا القاهرة المعزّية جوهرة المدائن، ولا تونس الخضراء، ولا أندلس الجديدة في أرض كولومبوس حيث للمعالفة ملك عريض.

حي السراسقة كان آية السحر والروعة والبهاء، فحوله قبضايات الرأسمالية المتوحشة إلى ناطحات سحاب لا ينفذ النور من زجاجها الفاحم ولا الحق والخير من جدرانها المسلحة ضد العدالة والرحمة. وبيروت كانت دار السرور وبستان الدنيا فحولتها الغيلان المفترسة الأميّة والأممية إلى كوم من الأسمنت تتعالى على كوم بشرية من أخلاط الشعوب تتمرّغ طوعاً في الوحل والصديد لتأمين لقمة العيش. إلى هؤلاء الذين يشوّهون بيروت بعدما دمروها كما لم تدمرها زلازلها السبعة عبر التاريخ، أهدي مقطعاً من أغنية «صندوق العجائب» للشاعر البيروتي العبقري عمر الزعني الذي يعبّر عن مصيرهم في قوله:

شوف ملوك بني عثمان

كانوا ملوك عالزمان

اسمهم عمرو ما انهان

مجدهم عمرو ما انداس

كانوا ملوك. صاروا ناس

يا حفيظ. يا أمين من غدرات الزمان

* * *

حاشية لا بد منها

إن مختار عيتاني أحد مؤلفي «بيروتنا» كان ملازماً في شرطة بيروت أواخر الخمسينات، قبل أن يصبح بعد ربع قرن عميداً في قوى الأمن الداخلي، ويتقاعد على الأثر مجاهداً في الشأن الوطني والقومي. وقد تميز في مراحل حياته كلها بشخصية «أبو عبد البيروتي». ففي يوم مكفهر حالك من خريف العام ١٩٥٩، دخل عليّ في مكتب «الجريدة» مع زميله الشرطي عباس فرحات عند منتصف الليل شاهراً مسدسه، تماماً كما فعل «أبو عبد الطرابلسي» عوني الأحدب لمناسبة ذكرتها في مفكرة سابقة. كان مختار أحد الذين انضموا إلى الرئيس صائب سلام خلال أحداث ١٩٥٨. وقيل بعد نهاية الفتنة إن الرئيس فؤاد شهاب قرر العفو عما يقارب ١٥٠ جندياً وشرطياً التحقوا بالثورة في ذلك الحين، وهو يعتزم إعادتهم إلى مراكزهم الأصلية. فثارت



ثائرتي لهذا التجاوز السلطوي على قواعد الانضباط العسكري، وكتبت مقالة انتقد فيها الحكم بسبب الحلّ الذي فكرّ باعتماده لمعالجة الموضوع. ولو كنت أعرف يومها أنني سوف أحيا إلى زمن يصدر فيه حكام الجمهورية الثانية قانون عفو شامل عن جرائم أودت بحياة ثلاثمئة ألف لبناني خلال حرب دبرت في مخابر العدو وتواصلت من ١٩٧٣ إلى ١٩٩١ بأموال الغرباء وأسلحتهم على أرض الوطن، لحطمت قلمي وما كتبت حرفاً واحداً ضد التدبير الحكيم الذي اتخذه الرئيس فؤاد شهاب في ذلك الحين. الخلاصة، بعد هذا الاستطراد، أن مختاراً أضمر لي الشر، وعزم على قتلي بسبب تلك المقالة. لكنني تمكنت من إقناعه بأسلوب الخبير المجرّب أن المشكلة لا تحل من طريق المسدس، فإما أن يقتلني وتصبح قضيته قضيتين، وإما أن نتفاهم بالعقل والمنطق فلا تبقى هنالك قضية. وهكذا كان. كنت أدرك في قرارة نفسي أنني مخطئ، لأن المحافظة على الوحدة الوطنية بعد الأحداث الدامية التي مرت بها البلاد أهم بكثير من شكليات الانضباط العسكري. وكان أبو رياض يدرك تماماً في قرارة نفسه أنه تجاوز الحد. وعلى الطريقة البيروتية، بل اللبنانية، جلسنا معاً في مطعم العجمي تلك الليلة لصوبنة القلوب. من عمق هذه التجربة المعبّرة عن روح بيروت، أطلب إلى الجيل الجديد من أبنائنا الذين ابتعدوا عن تراثهم الأصيل وفضائل أسلافهم، أن يقرأوا هذا الكتاب الذي كنت عدواً لكاتبه فأصبحت بين ليلة وضحاها صديقاً له، عسى أن يستحقوا الإنتماء إلى بيروتنا.

بيروتنا التي ليست أوروبية أو أميركية، ولا إسلامية أو مسيحية، ولا حتى مصرية أو شامية، بل كل ذلك معاً.

إنها ليست مدينة حجر، بل طريقة حياة، ولذلك يصعب فتحها وامتلاكها. وليس أبلغ مما قاله الخليفة الأموي الوليد بن يزيد مخاطباً زوجته أم سلاّم ومعترفاً بشخصية بيروت المستقلة وكونها ليست من حواضر ملكه، هو الذي كان يملك الدنيا من جبال السند إلى جبال الأطلس:

ربّ بيت كأنه متن سهمٍ
سوف نأتيه من قرى بيروتِ
من بلاد ليست لنا ببلادٍ
كلما جئت نحوها حُييتِ

١٦/ ١٠/ ١٩٩٦

(*) هذه الأبيات لم تنشر سابقاً، ولا وجود لها في دواوين أمين نخلة المطبوعة على حدّ علمي.



زلازل وادي أبو ميزان

* في ٧ حزيران (يونيو) ١٩٩٤ قرر مجلس الوزراء إزالة جميع المقالع والكسارات الكائنة في مناطق أبو ميزان ونهر الصليب والحردون، بعدما تفاقمت أضرارها فحولت أجمل الأودية الخضراء إلى صحارى، ولوثت مياه الينابيع التي تشرب منها بيروت، وصدّعت منازل القرى المجاورة في المتن الشمالي، وأدى غبارها الناتج عن تفجير الصخور بالمواد الكيميائية السامة إلى إصابة عدد من الأهالي بالسرطان الرئوي والأورام الخبيثة والربو.

كما أوصى المجلس الوزارات المختصة بوضع «مخطط توجيهي» يحدد مناطق أخرى بعيدة عن المدن والقرى الآهلة تنقل إليها تلك المقالع والكسارات التي ألحقت ضرراً فادحاً بالطبيعة والبيئة والإنسان.

* وبعد مرور أكثر من سنة على استمرار الكارثة - باعتبار أن القرار المذكور بقي حبراً على ورق، فلا أصحاب الكسارات أقاموا له أي اعتبار ولا الوزارات المختصة وضعت المخطط التوجيهي المطلوب - عمد مجلس الوزراء إلى إنقاذ هيبته وتدارك سمعته، بإصدار قرار آخر في ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٥، يؤكد ما نص عليه قراره السابق، ويحدد مهلة سنة، أي حتى ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٦، يتم خلالها وضع المخطط التوجيهي السالف الذكر الذي ينتقل بموجبه أصحاب الكسارات مع آلاتهم التدميرية إلى أماكن بعيدة عن العمران، ويتوقف العمل نهائياً في الأماكن التي يشغلونها حالياً.

* ولكن بدلاً من وقف ذلك التعدي الإجرامي على الحجر والشجر والبشر في ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٦، ضاعف أصحاب المقالع المشؤومة تفجيرهم الهستيري والعشوائي، حتى ليشعر كل من يمر بتلك المناطق المنكوبة أو يقيم فيها، أن الأرض تزلزل زلزالها على وتيرة منتظمة كل يوم.

* وكان وزير الداخلية أكثر المعنيين بالأمر تبرّماً وتحرّجاً، وخصوصاً بالنسبة لمنطقة أبو ميزان التي لم يوفر غبار الموت المتصاعد منها بلدته بتغرين وجميع بلدات المتن العالي من بسكنتا إلى بكفيا، وكذلك بالنسبة لما



وعد به الأهالي خلال معركته الانتخابية من أن ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٦ هو موعد نهائي وحاسم لنقل الكسارات وإزالتها من المنطقة، فجاء استمرار التفجير يلقي مع الأسف ظلالاً من الشك حول صدقية معاليه، حتى عند مؤيديه وأنصاره المقربين، الأمر الذي اضطره إلى استمهال المتنبين الذين أولوه ثقتهم بالأكثرية الساحقة من الأصوات، حتى نهاية السنة الحالية، على أن يتم وضع «المخطط التوجيهي» إياه خلال هذه المهلة، ويأتي معه الفرج.

وهكذا تواصل التمديد، وتواصل التفجير...

* ومخافة أن يموت «المخطط التوجيهي» قبل أن يولد، فيكون مصيره كمصير البطاقة الانتخابية، أو قانون «من أين لك هذا» مثلاً، أو غيرهما من أدوات السحر الوهمية التي تستعملها دولتنا العلية لتخدير الشعب والتغرير به، تنادى ممثلون لأهالي ٢٠ قرية متنية مبتلية بزلازل الديناميت، يتقدمهم بعض نواب المنطقة وفعالياتها الدينية والبلدية إلى الاعتصام في وادي أبو ميزان يوم ٩ تشرين الأول الجاري، فيما كان مجلس الوزراء منعقداً لاتخاذ الموقف النهائي الأخير من التمديد الجديد، وذلك للمرة الثالثة خلال عامين.

* ولدى انتهاء جلسة مجلس الوزراء، أدلى وزير الداخلية بتصريح أمام عدسات التلفزة وسائر أجهزة الإعلام، جاء فيه بالحرف الواحد: «تقرر التمديد لجميع الكسارات على الأراضي اللبنانية حتى ١٩٩٦/١٢/٣١ كحد أقصى، ريثما يوضع المخطط التوجيهي الذي يعين أماكن أخرى تنقل إليها، وذلك باستثناء كسارات أبو ميزان ونهر إبراهيم التي قرر المجلس أن تتوقف عن العمل فوراً، لأن الأولى ألحقت بالبيئة ومياه الينابيع أضراراً جسيمة، والثانية ألحقت بالمواقع الأثرية أضراراً مماثلة».

* كان ذلك يوم الأربعاء في التاسع من تشرين الأول (أكتوبر). ومرّ يوم الخميس في العاشر منه دون تفجير يذكر. لكن يوم الجمعة الحادي عشر كان أشبه بيوم الحشر في وادي أبو ميزان. فقد بلغ التفجير خلاله حداً أسقط جبالاً سد بها مجاري الأنهار وصدّع معظم البيوت في القرى المحيطة.

* وقيل أنها المرة الأخيرة، وأن أصحاب الكسارات أرادوا تفريغ مستودعاتهم من الديناميت والمتفجرات الكيميائية، قبل أن يتم تبليغ قرار مجلس الوزراء الأخير إلى المراجع والإدارات المختصة رسمياً، وذلك على غرار ما كان يفعله «أمراء» الحرب اللبنانية خلال الفتنة السوداء، فيفرغون مستودعاتهم وخزانات مدافعهم وراجماتهم من قذائف الموت



والدمار في الساعات التي تسبق المواعيد المحددة لوقف النار!

* ومهما يكن من أمر، وسواء توقف العمل في هذه الكسارات والمقالع اللعينة، أو لم يتوقف، فسيكون حساب أصحابه مع المتنيين عسيراً. ولا يتصور هؤلاء المخربون المحترفون لحظة أن أهالي القرى المنكوبة يتامى صاغرون، أو قاصرون عن مطاردتهم في لبنان وخارج لبنان، إلى أقاصي المعمور، حيثما وجدوا وكيفما اتجهوا، حتى يصلحوا ما خرّبوه، ويعوضوا على من تضرر في رزقه وصحته، ويعيدوا تشجير الأرض المصحّرة بالمال الذي جنوه من جريمتهم المرتكبة.

* أما الشركات الألمانية والفرنسية والسويسرية المتورطة مع هؤلاء «الأخلاقيين الملائكة الشرفاء» في الجريمة المنسوبة إليهم، والتي تعلن حكومات بلدانها كل يوم عزمها على مساعدة لبنان وإعادة إعماره وسلامة أراضيه، فسوف لن تسلم هي أيضاً من الملاحقة والتشهير، على المستويين العالمي والإقليمي، خصوصاً في البلاد العربية ومنطقة الشرق الأوسط.

هذا الآن ما قلّ ودلّ. والبقية تأتي.

١٦/ ١٠/ ١٩٩٦







مصلوبون ينتظرون يوم القيامة...
عرفات وأربكان ومجلسنا الدستوري

ثلاثة لا يحسدهم أحد، حتى ولو تمكّنوا بقدرة قادر أن يتخلّصوا من متاعبهم: ياسر عرفات في فلسطين، ونجم الدين أربكان في تركيا، والمجلس الدستوري في لبنان.

* * *

جاء في الأساطير الإغريقية أن «بروميثيوس» إله النار في الميثولوجيا اليونانية القديمة، سرق «النار المقدّسة» من السماء ونقلها إلى الأرض حيث أسّس بواسطتها الحضارة الإنسانية، فغضب عليه إله الآلهة «زفس» وصلبه على صخرة في جبال القفقاس، ثم أمر أحد النسور الكاسرة بافتراس كبده كلما تجدّدت، كما أمر بتجدّدها كلما افترست.

وقد ظلّ «بروميثيوس» على هذه الحال، يكابد نهش كبده، ثم يفرح بانبعاث تلك الكبد، ليعود فيكابد نهشها من جديد، حتى أطلق البطل الأسطوري «هيراكليس» سراحه من ذلك الأسر المأسوي الرهيب.

هؤلاء الثلاثة: عرفات، وأربكان، ومجلسنا الدستوري، أصابهم فعلاً ما أصاب «بروميثيوس»، لكنه يبدو شبه مستحيل أن يصل إليهم «هيراكليس».

«بروميثيوس» عرفات...

«فالنار المقدسة» التي جاء بها أبو عمار، تمثلت في إعلانه منذ ولادة «فتح» عام ١٩٦٥، أن قضية فلسطين لا تحل إلاّ بقيام دولة ديموقراطية يتعايش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود. فطارده «زفس» الصهيوني في أقاصي الأرض، وقتله سبع عشرة مرة دون أن يموت، ثم دعاه، وهو يعتقد أنه شاخ وأصبح قلبه على ابنته «زهوة» وأمّها، إلى فلسطين. وهناك صلبه على قوس قزح، أوّله في أريحا وآخره في غزة، وسلّط عليه صقوراً تأكل كبده المتجدّدة كل يوم.

وينظر عرفات باستمرار إلى الأفق البعيد، عسى أن يأتي «هيراكليس»، لا بسيف أسطوري عجائبي يحرّر فلسطين، أو يعيد بعضها إلى أهلها، أو يؤسّس فيها دولة مستقلة قادرة على الحياة، بل على الأقل، بدعم مالي يعزّز وجوده المهدّد على قوس القزح، أو بهمّة عالية تحفز العالم الإسلامي على ردع تلك الصقور المفترسة



بحيث تتخلّى عن مفاتيح القدس الشرقية وحرم الخليل، أو يقظة وجدانية تثير حفيظة العالم المسيحي فتدفعه إلى إنقاذ مهد سيده ومحارم قبره وقيامته من ربقة جلّاديه.

لكن عرفات لا يرى في الأفق أحداً. ولن يرى! لذلك بدأت نفسه تحدّثه بعد المجازر التي وقعت فوق الأرض بسبب نفق تحت الأرض - رغم كل الوعود والتطمينات والأدعية والبركات الصادرة عن كلينتون وشيراك والباباوات والأنباوات والريّس حسني، وجحافل الوافدين والمبعوثين والمستطلعين والمتعاطفين - بأن يعود إلى الصخرة الأخيرة التي صلب عليها في تونس الخضراء، لأنها أثبت من عرش هيولي خيالي على قوس قزح، وقد تبيّن له أن الطريقة لا تغلب الحقيقة، والطوالع لا تبدل الوقائع!...

... و«بروميثيوس» أربكان

أما «النار المقدسة» التي حملها نجم الدين أربكان إلى تركيا محاولاً ترميم الجسور المهدمة بين أنقرة والعالم العربي والإسلامي، فقد أثارت غضب الصهيونية المتألهة وأعوانها المستكبرين في الغرب وعملائها النافذين في الداخل، ونادوا جميعاً بصلبه على صخرة العزل والملامة والتخوين، فانطلقت صقور وعقبان كانت إلى الأمس القريب حمائم وادعة، تنهش كبده وتقطع أوصاله.

سليمان ديميريل الذي منعه الدستور من طعن الرجل علناً في وضح النهار، باعتبار أن مقام رئاسة الجمهورية يفرض عليه التقية والحياد في مصطرع الأحزاب السياسية، أخذ يحرّض العسكر سراً ويستنفر الطواويس الفارغة من زعماء اليمين خفية، لتكفير أربكان وتفشيله، وزرع الشكوك والتناقضات بينه وبين كوادر حزبه.

أمّا مسعود يلماظ زعيم حزب «الوطن الأم» اليميني، فقد وجد في مخالفة أربكان لناموس التبعية الذي تقيّدت به السياسة التركية طيلة نصف قرن، فرصة مؤاتية للانقضاض على الخصمين المتحالفين ضمن الائتلاف الحاكم أي حزب «الرفاه» الإسلامي وحزب «الطريق القويم»، والنيل منهما برصاصة واحدة.

ولعلّ أكثر الطعنات إيلاماً هي تلك التي سدّدها إلى أربكان وزراء حزب «الطريق القويم» في حكومته، منذ أن قرّر زيارة ليبيا. فقد بادر وزير الداخلية محمد أجار إلى التهديد بالاستقالة، في حين أن تانسو تشيلر زعيمة الحزب المذكور ووزيرة الخارجية، اعتمدت طريقة بالغة الخبث والدهاء في عرقلة المساعي التي يقوم بها حليفها لإصلاح ذات البين مع



جيران تركيا من العرب والمسلمين، حيث تطوّعت لأسباب مجهولة ومريبة، قد يكون بنيامين نتنياهو وحده على علم بها، فأعلنت خبراً ملفقاً لا أساس له حول صحة الرئيس الأسد بقصد إثارته واستعدائه على أربكان، وبالتالي إثارة معظم العالم العربي والإسلام حيث يتمتع الرئيس الأسد برصيد معنوي وسياسي لا يستهان به.

وتقول مصادر صحافية أجنبية مقرّبة من تانسو تشيلر أن تلك الحمامة الزائفة لجأت إلى هذا الأسلوب الالتوائي المعيب في التحريض على من أحسن إليها وأنقذها من الفضيحة، لأنها لم تكن تملك الشجاعة الكافية لمهاجمة أربكان والتصدّي له علناً كما فعل وزير الداخلية أجار، لا سيما وأن أصوات حزب «الرفاه» الإسلامي هي التي أسقطت اتّهام يلماظ وحزبه لها بالرشوة والفساد في البرلمان التركي، الأمر الذي جعلها تقبل مرغمة، بعد رفض وصدّ ودلال، فكرة الانضمام إلى الحكومة الائتلافية.

ولا غرابة في أي حال، أن تحدث مثل هذه الحملات العنيفة ضد الرجل، في بلد علماني يطمح إلى تطوير مبادئه الكمالية العلمانية حزب إسلامي، مع ضرورة الاعتراف بواقع هو أن الحركة الإسلامية في تركيا تختلف كلياً عن بقية الحركات المماثلة في البلاد العربية والإسلامية، سواء على صعيد التزام الفرائض أو تطبيق الأوامر والمناهي الشرعية تطبيقاً صارماً. فهي في صيغتها التركية، حركة ثقافية أكثر منها حركة دينية متشدّدة.

لكن ما هو مستغرب الحصول، بل غير معقول ولا مقبول في حدود المنطق السليم، أن يقف رئيس الدولة الليبية المضيفة، وقد أصرّ أربكان على زيارتها، ووصل إليها تحت وابل من رصاص النقد والتجريح، أن يقف العقيد القذافي على منبر واحد مع ضيفه، ليصدر أحكاماً سلبية متطرّفة ضد تركيا تبدو وكأنها بيان مشترك للمحادثات يحمل توقيعه وتوقيع رئيس الحكومة التركية نفسه، فيكون القذافي قد سدّد هكذا رصاصة الرحمة إلى أربكان، باسم الضيافة العربية وتحت شعارها!

ومهما يكن من أمر، وسواء تخطّى أربكان المأزق الحالي بعد نجاحه الأخير في الحؤول دون طرح الثقة بحكومته، أم تعثر في المطبّات المدبّرة له بعد حين، فإنه هو أيضاً ينتظر «هيراكليس» الذي قد يتمثّل في عودته الوشيكة من سرايا الحكم إلى صفوف شعب آمن بمبادئه الإصلاحية، فيستأنف النضال الوطني حتى يحصل على أكثرية نيابية مطلقة في الانتخابات المقبلة تغنيه عن التحالفات الشكلية مع اليمين، وتعيد تركيا إلى خط



الحياد والاعتدال الذي رسمه أتاتورك، وفهمه خلفاؤه استزلاماً للصهيونية وإسرائيل.

... ونكبة مجلسنا الدستوري

وأما «النار المقدّسة» التي أطلّ بها مجلسنا الدستوري على الحياة السياسية في لبنان، وأمل الرأي العام أن تحرق الهشيم البالي في مجتمع الأوليغارشية السياسية القائمة على الرشوة والفساد والتزوير، فقد بات يخشى أن يحترق بها المجلس الدستوري نفسه!

عندما تألف هذا المجلس وأعلنت أسماء أعضائه العشرة من رجال عرفوا بالكفاءة العلمية والنزاهة الخلقية، تفاءل اللبنانيون خيراً، وأخذوا يمنّون أنفسهم بمرحلة سياسية حضارية تستن خلالها القوانين بناء على معطيات الحاجة الوطنية والمطالب الشعبية، في وطن كان ولا يزال يطمح إلى ممارسة ديموقراطية موازية لولعه الفائق بالحرية، ويؤلمه أن يكون تجاوز حكامه في مختلف العهود لأصول الديموقراطية أحد الأسباب الرئيسية التي حوّلت نزعة الحرية عند أبنائه إلى أقبح ظواهر الفوضى.

وقد هال المواطنين أن يسطو اللوبي السياسي الذي يتصرف بلبنان، منذ التجربة الأولى المتعلقة بقانون الانتخابات النيابية، سطواً ميليشيوياً وقحاً على صلاحيات المجلس الدستوري، فيصلبه على صخرة اليأس صلباً مدبراً في مخابر الانتهازية الداربة، ويغتصب روح الشرائع في حضرته، ومنطق التشريع تحت أنظاره، ثم يجري عملية انتخابية أشبه ما تكون بتصنيف الرقيق في سوق النخاسة، أو فرز المواشي طبقاً لأمزجة تجارها ورغباتهم.

وما عتّم أن صرح المخض عن الزبد بعد الانتخابات، وانصبّت في مكاتب المجلس الدستوري طعون بلغت رقماً قياسياً لم تشهد مثله الحياة النيابية في لبنان ولا في أي بلد آخر على الإطلاق. فالطعون التي رفعت عبر التاريخ إلى المراجع الدستورية العليا في بريطانيا العظمى، أم البرلمانات، منذ ثمانمئة سنة إلى اليوم، لا تتجاوز ٠,١٢ في المئة من عدد النوّاب المنتخبين طيلة هذه القرون، وهي في فرنسا الجمهورية منذ قيام الثورة عام ١٧٨٩ إلى يومنا هذا، لا تتجاوز ١,٢ في المئة رغم الشوائب العديدة التي يشكو منها النظام الانتخابي الفرنسي. أمّا في الولايات المتحدة، فإن الطعون لم تتجاوز ١,٧ في المئة منذ استقلالها عن بريطانيا عام ١٧٧٦، وذلك سواء في الانتخابات الاتّحادية أو انتخابات الولايات.

هذا في الديموقراطيات الغربية المتطوّرة، أمّا في ديموقراطيات العالم



الآخر، كالهند مثلاً، أو باكستان، أو البرازيل أو أندونيسيا، أو حتى السنغال والصومال، فإن الطعون الانتخابية لدى المراجع الدستورية العليا لم تصل في مجملها إلى أكثر من ٢,٨ في المئة.

وأمّا عندنا في لبنان، فقد تجمّع بعد الانتخابات الأخيرة في إضبارات المجلس الدستوري ٢٠ طعناً في نيابة ٢٠ نائباً منتخباً من أصل ١٢٨، أي أن النسبة بلغت ٦,٤ في المئة!

إن هذه الظاهرة الفريدة تشكّل في حد ذاتها إحراجاً كبيراً، ليس فقط لمجلسنا الدستوري اليتيم المقيد بسلاسل الطاغوت السياسي، بل فوق ذلك للديموقراطيات الغربية التي قالت جميعاً بتأتأة شاهد الزور الخجول المتردّد، والحالم بمغانم شهادته الكاذبة أنها سعيدة لنتائج هذه الانتخابات النزيهة (...).

في تركيا القريبة منّا، والتي انتخبت السنة الماضية ٥٥٠ نائباً، لم يرفع إلى الهيئة الدستورية العليا طعن واحد، بالرغم من أن أصابع المواطنين الأتراك على الزناد، إسلاميين وكماليين.

وحتى في إسرائيل القائمة على حدودنا، والتي انتخبت أعضاء الكنيست في أيار (مايو) الماضي، لم يرفع إلى المحكمة العليا أي طعن جدّي على الإطلاق، رغم أن جماعة حزب «العمل» وتكتل «ليكود» متوتّرون إلى درجة الانزلاق في الحرب الأهلية منذ اغتيال رابين.

فما الذي يفعله قضاة مجلسنا الدستوري والحالة هذه، وبين أيديهم عشرون طعناً تبدو وكأنها سكاكين عالقة في حلوقهم، إن بلعوها جرحت، وإن لفظوها جرحت؟!

لقد تبيّن في الأيام الأخيرة أنهم ينتظرون «هيراكليس» لكننا على يقين أن «هيراكليس» لن يأتي، حتى لو أنبأ الرئيس شيراك القادم من باريس، والرئيس الحريري العائد من واشنطن، أنه واقف بالباب.

لذلك يبدو أن أمامهم مخرجاً واحداً من ثلاثة لم يعتمدها «بروميثيوس» نفسه، ولا عرفات، ولا أربكان، وهي أن يركعوا أو يستقيلوا أو ينتحروا!.

ولو قرّروا أياً من هذه المواقف الثلاثة، هل يعدلون حقاً ويسلمون؟!

١٩٩٦/١٠/٢٣





طيور مهاجرة وطيور مقيمة!

قال وزير خارجية أميركا وارن كريستوفر في خطاب ألقاه خلال حفل الاستقبال الذي أقيم على شرف الرئيس الحريري في «بلير هاوس» لمناسبة زيارته الأخيرة لواشنطن: «نحن سعداء لأن الطيور المهاجرة التي جعلتها الحرب تتجنب المرور فوق لبنان، قد عادت تحلّق في أجوائه بعدما أصبح ينعم بالسلام».

كلام جميل يعبر عن المشاعر السامية والعواطف الصادقة التي يكنّها الوزير الأميركي المؤمن بالسلام نحو لبنان.

ونحن أيضاً سعداء لأن أسراب الطيور عادت تسلك الطريق الآمن في سمائنا الصافية دون أن ترهبها المدافع والراجمات أو تصرعها بنادق المتحاربين ورشاشاتهم.

لكن هنالك طيوراً من نوع آخر أغفلها ناظر الخارجية كريستوفر أو تغافل عنها، وهي طيور كاسرة لا تزال تحلّق وتعربد وتصعق وتقصف كل يوم في أجوائنا المهتوكة منذ عشرين عاماً، دون أن يرتفع صوت واحد أو يتحرك ضمير لوقف هذا الفجور.

والكل يعرف أن هذه الطيور ليست من صنع الله عز وجل، بل من صنع أميركا، ومعظم قادتها تدربوا على الطيران في الولايات المتحدة التي نفاخر بصداقتها.

نحن نفهم - وإن كنا نرفض أساساً ونشجب ونقاوم - أن تغير طيور إسرائيل الأميركية الصنع، داخل الجبهة المفتوحة في جنوبنا المحتل، على المقاومين الأبطال الذين تخطئهم، والحمد لله، في معظم الأحيان. فتلك هي شرعة الحرب، بصرف النظر عن شرعيتها وخلقية أهدافها.

لكننا لا نفهم، ولا يفهم أحد في العالم، أن تصيب الآلة الحربية الإسرائيلية، الأميركية الصنع، بما طار منها ودبّ، أو زار ودمّر، المدنيين الأبرياء، وأن يدّعي قادتها في كل مرة، أنهم أخطأوا التسديد! كما حصل في قانا والمنصوري والنبطية بالأمس القريب، وكما حصل ويحصل منذ العام ١٩٦٩ في عشرات القرى والبلدات الجنوبية التي حولوها إلى ركام، وكما حصل قبل أيام في صفد البطيخ.

إننا لا نفهم هذه «الأخطاء» المتكررة، ولا نقبل أي عذر في ارتكاب



الجرائم الناجمة عنها، ليس فقط من موقع شعورنا الوطني والإنساني، بل من موقع حرصنا في الوقت نفسه على شرف السلاح الأميركي. فنحن نربأ بالدولة الأميركية الصديقة أن تغامر بسمعة سلاحها الفائق الدقة والفعالية، فتسلمه إلى أناس يخطئون دائماً في طريقة استعماله فيقتلون به مزيداً من الأبرياء.

وإذا كانت الإدارة الأميركية قد أجازت لنفسها الاقتناع، مع الأسف، تحت ضغط الأخطبوط الصهيوني، بحق الطيران الإسرائيلي في قصف الجنوب وتدميره، رداً على الضربات الموجعة التي تسددها المقاومة إلى المحتل، فلا نعرف بأي منطق أو مبرر تسمح الولايات المتحدة لهذا الطيران باستباحة الأجواء اللبنانية على مدار السنة، من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، متعمداً خرق جدار الصوت لترويع أطفالنا وشيوخنا، وتصديع بيوتنا، وتمزيق أعصابنا، في مناطق بعيدة كل البعد عن دائرة النزاع المسلح.

وإذا كان القادة الإسرائيليون يتذرعون أمام الرأي العام العالمي الغافل أو الساذج، بأن تحليق طائراتهم في أجوائنا هو «لأغراض دفاعية» وأنهم يراقبون بذلك عناصر «حزب الله» وتحركات الجيش السوري في لبنان، كما يقومون بمسح فوتوغرافي للمواقع الاستراتيجية التي يمكن أن يستخدمها اللبنانيون في التصدي لأي اجتياح إسرائيلي تفرضه مستقبلاً أسطورة «أمن إسرائيل المهدد»... فكيف تقبل الإدارة الأميركية هذه الذرائع وتصدقها، في الوقت الذي ترصد فيه الأقمار الصناعية الأميركية ليلاً ونهاراً حركة الحياة على الأرض اللبنانية، من ساحات الجهاد إلى مخادع الرقاد، إلى حفيف الأوراق المتناثرة وعزيف الطيور المهاجرة في الخريف، وتستطيع أن تنبىء إسرائيل بأي خطر يمكن أن يتهدّدها؟!

وفي قاموس الإدارة الأميركية وناموسها، هل يندرج أيضاً تحت عنوان «الأغراض الدفاعية» ما تنثره طائرات إسرائيل في أرضنا المحروقة وقرانا المدمرة من لعب ودمى تمزق الأطفال الذين يقتربون منها، أو الغام في هيئة ساعات وحقائب وعدادات وأدوات متنوعة تنفجر بالمزارعين الذين يلتقطونها؟!

وهل تشمل «الأغراض الدفاعية»، كذلك، ما تنفثه الطيور الإسرائيلية غير المهاجرة والتي طاب لها المقام في أجوائنا، من غازات مسمومة تؤثر على الجهاز العصبي، ومستحضرات جرثومية تنشر أوبئة وحمّيات لا تعالج إلا بعقاقير من صنع شركات يهودية عالمية تدفع للطيران الإسرائيلي عمولات كلما افتعل أسباباً لتصريفها وخصوصاً في موسم





الشتاء والأمطار؟!

وهل يدخل في «الأغراض الدفاعية» أيضاً وأيضاً، فرض الحصار في المياه الإقليمية اللبنانية، لكبِّ النفايات السامة الناتجة من مصانع إسرائيل قبالة الشاطئ الجنوبي، وإطلاق النار من الزوارق الحربية الإسرائيلية على قوارب الصيادين للحؤول دون خروجهم من ميناءي صيدا وصور، ومنعهم بالتالي من معاينة الجريمة البيئية المرتكبة، ثم السماح لهم بعد انتهاء تلك المهمات الإسرائيلية السوداء، بركوب البحر واصطياد السمك الذي يكون معظمه قد تسمَّم، فيوزع على أسواق العاصمة والمناطق حاملاً في لحمه الطازج إشعاعاً نووياً وتلوثاً يسبب الأورام السرطانية القاتلة؟!

وهل يعتبر من «الأغراض الدفاعية» أخيراً، أن تستمر إسرائيل في سرقة مياهنا عبر نفق مكتوم يضخ الليطاني وخيراته في أراضيها منذ بضعة عشر عاماً، وتحمي فوهته بمرابض مدفعيتها في شقيف أرنون وغيرها من قلاع جنوبنا المحتل، مانعة أي تحقيق دولي يفضح هذا الواقع الذي أكدته تقارير صادرة عن الأمم المتحدة؟! وإذا كان معظم مياهنا يذهب هدراً إلى البحر، فهل تقبل الولايات المتحدة التي تقدس الملكية الخاصة، والتي بني تاريخها على الحرية المطلقة في التصرف بالممتلكات، أن يسرق اللصوص أموال امرئ لا يعرف كيف يتصرف بها لأنه قاصر؟ وهل يجوز أن يسطو على أموال ذلك القاصر عدوه اللدود، مع العلم أنه سيصبح راشداً بعد حين، وهو إن لم يوظف أمواله ويجني أرباحها بنفسه، فلا بد أن يفعل ذلك أفراد عائلته الراشدون؟!

* * *

لقد حدد الرئيس الحريري في زيارته الأخيرة للولايات المتحدة مطالبه بأربعة: تنفيذ القرار ٤٢٥ القاضي بانسحاب إسرائيل، ورفع الحظر عن سفر الأميركيين إلى لبنان، وتزويد الجيش اللبناني بالسلاح المتطور، والمساهمة في تمويل ورشة الإعمار. فكان الجواب الأميركي بسيطاً جداً، مفاده «أن معظم هذه الأمور يتحقق ـ على حد تعبير الرئيس كلينتون ـ عندما يتحقق السلام في المنطقة»! أي، بعبارة أخرى «إن أهم من ذلك كله في الوقت الحاضر، هو توظيف لبنان في بعث مفاوضات السلام، وعندما يحل السلام لن تكون هنالك حاجة إلى تلبية معظم هذه المطالب!».

الواقع أن الرئيس الحريري كبّر الحجر، والمثل يقول: «إذا شئت أن تطاع، فسل المستطاع». ذلك أنه قد يكون للإدارة الأميركية عذرها في عدم الاستجابة لهذه المطالب الإستراتيجية في الظروف



الموضوعية الراهنة للمنطقة، وضغط المرحلة الانتخابية الحالية على القرار الأميركي.

لكنه كان في الإمكان إحراج الأميركيين في مطالب ثلاثة أبسط وأصغر في نظر الأميركيين من أن يرفضوها أو يرجئوها، وأخطر وأكبر في نظر الإسرائيليين من أن يقبلوها أو ينفذوها، فتتضارب عندئذ مواقف الحليفين ويتضح للجميع هل أن صداقة أميركا لإسرائيل تفترض عداوتها الدائمة للبنان، وهل أن صداقتها المزعومة للبنان تنهار دائماً عند أول اعتراض على استهتار إسرائيل بحقوق لبنان.

فلو طلب الرئيس الحريري من واشنطن ردع إسرائيل عن كبّ نفاياتها السامة في المياه الإقليمية اللبنانية، والتوقف عن ضخ مياه الليطاني إلى أراضيها، ومنع طيورها الكاسرة من التحليق على الأقل فوق المناطق اللبنانية الآمنة غير المتورطة في الصراع الدامي، وذلك بانتظار حلول السلام في المنطقة، لكبت الوزير كريستوفر شطحته الشعرية وحديثه الشجي الجميل حول الطيور المهاجرة التي عادت إلى سماء لبنان بعودة السلام، ولأدرك، وهو رجل عقله يغلب عاطفته، إن كلامه الصادر عن منطق العاطفة، ربما للمرة الأولى في حياته، سابق لأوانه.

١٩٩٦/١٠/٣٠





أطلقوا الورقاء من كهف الظلام

يحتل اسم الحسناء المصرية الشابة سحر هواري رؤوس الأعمدة البارزة في الصحافة العالمية. وقد خصتها جريدة «لوموند» الفرنسية بصفحة كاملة في ٨ آب (أوغسطس) الماضي، ولم تكتم الصحف البريطانية، وفي طليعتها «الغارديان» الصادرة في ٢٧ آب (أوغسطس)، إعجابها واعتزازها بتلك السيدة المصرية ذات الثقافة العالية(*) التي تعلمت حب الرياضة منذ نشأتها في «مدرسة بورسعيد الإنكليزية للبنات».

أما سبب هذا الاهتمام فيعود إلى إنجاز خارق يكاد إلا يصدق حققته سحر بإنشاء فرقة نسائية لكرة القدم مؤلفة من ثلاثين لاعبة محترفة، هي الأولى من نوعها في الشرق الأوسط وأفريقيا.

لقد ورثت ميلها إلى كرة القدم عن أبيها عزت الهواري الذي كان حكماً دولياً، كما تأثرت إلى حد بعيد بانتشار هذه الرياضة في مصر منذ بداية القرن العشرين انتشاراً لا مثيل له في أي بلد آخر، بحيث أصبح لدى مصر حالياً، ثلاثون ألف لاعب محترف يضمهم ٢٢٠ نادياً متخصصاً. وقد أحرزت مصر بطولة أفريقيا لكرة القدم في دورات عدة، وتأهلت مرتين لمباريات كأس العالم.

وكان من الطبيعي أن تواجه سحر اعتراضات صاخبة وانتقادات قاسية من الأزهر وسائر المقامات الروحية في بلد محافظ كمصر، وخصوصاً مع نمو الحركة الإسلامية والأصوليات المتشددة.

لكن تلك السيدة المؤمنة برسالة المرأة العربية ودورها الرائد في المجتمع، تمكنت بقوة شخصيتها وقدرتها الفائقة على الإقناع أن تنتزع شهادة الامتياز وبراءة الشرعية لمشروعها الذي تعهدته بأموالها الخاصة، من أعلى المراجع الدينية والمدنية، وجعلت مصر بأسرها تصفق لفريقها النسائي الذي تغلب على بعض فرق الذكور في رياضة تعتبر صنوة الحرب ومفخرة الرجال.

وقد أنشأت سحر الهواري ٦ فرق نسائية لكرة القدم في المحافظات المصرية إضافة إلى فريقها الرئيسي الذي تعده لمباريات كأس العالم النسائية في كرة القدم سنة ١٩٩٩. وتقول مصادر صحافية قريبة من السيدة هواري أنها تأمل في أن تفوز مصر بهذه الكأس،



وعندها سوف تسعى للإشراف على نادي «الأهلي» الشهير وتعده لبطولة العالم، بما تملك من خبرة في تقنيات الكرة وإمكانات مادية عائدة إلى ثروتها العائلية.

* * *

هذه الظاهرة الحضارية الناجحة المسماة سحر هواري تذكرنا بظاهرة حضارية سابقة تدعى هدى شعراوي قادت حملة شعواء في سبيل تحرير المرأة أوائل هذا القرن، وتذكرنا كذلك بظواهر نسائية أخرى مميزة في تاريخنا القديم والحديث، كما تؤكد ما أثبته العلم من أن المرأة ليست أضعف من الرجل ولا أدنى، بل إنها متفوقة عليه في العديد من المزايا.

لقد أحرزت البطلة السورية غادة شعاع بالأمس القريب خلال الألعاب الأولمبية بمدينة أطلنتا الأميركية، الميدالية الذهبية في المباريات السباعية (Heptathlom)، وهي أرفع ميدالية ذهبية للنساء في الدورة الأولمبية، لأنه يتعين على الفائزة بها أن تحتل المرتبة الأولى في ثلاثة سباقات هي: سباق المئة متر مع الحواجز، وسباق المئتي متر، وسباق الثمانمئة متر، وأن تحتل المرتبة الأولى كذلك في أربع مباريات لألعاب القوى هي: رفع الأثقال، والقفز العمودي، والقفز الأفقي، ورماية الرمح.

هذا الانتصار الكبير الذي حققته غادة شعاع للمرأة العربية والإنسان العربي والسمعة العربية في العالم، أين منه العنتريات الكاذبة والتحديات الخائبة التي ما زال يطلقها أصحاب الكروش الرهلة والهمم الضحلة والعصي المفضضة والمذهبة من فرسان الرهان وأدعياء البطولة عندنا، أولئك الذين علمونا الصبر على هزائمهم، وعلموا العالم لذة الاستهزاء بنا وبكل ما ندعيه؟!

في كل ميدان ولجته المرأة العربية، بَلْهَ الرياضة وما إليها، غيرت نظرة المجتمع الإنساني إلى مجاهلنا وأدغالنا المترامية في القرون الوسطى. فمن عنبرة سلام الخالدي ناصرة الثورة الفلسطينية الأولى، إلى جميلة بوحيرد بطلة الثورة الجزائرية، إلى سناء محيدلي رسولة الاستشهاد، إلى حنان عشراوي داهية السياسة، إلى نجاح العطار أميرة الثقافة، ولور مغيزل راهبة حقوق الإنسان إلى آلهات الشعر نازك الملائكة وفدوى طوقان ولميعة عمارة وناديا تويني، إلى معجزة الفن أم كلثوم، وعندليبات العصر فيروز ووردة الجزائرية وماجدة الرومي وسمية بعلبكي، إلى مها الخليل باعثة صور، وليلى بدر باعثة فينيقيا، وهند طراد باعثة الفراعنة، إلى جيش نسائي متعدد الأنشطة في العلوم والفنون والآداب، من أمهاتنا وأخواتنا وزوجاتنا وبناتنا اللواتي يتألقن تحت كل سماء في مشارق الأرض ومغاربها، وهن لو حكمن العالم العربي



وتسلمن مقاديره، لاستطعنا على الأقل أن نبلسم جروحنا بأيديهن في المستصعبات، ونستمد الحماسة من قلوبهن، ونقرأ الحقائق في عيونهن.

إن في نساء العرب عشرات بل مئات من أمثال آنديرا غاندي، وغولدا مئير، ومارغريت تاتشر، وبنازير بوتو، وتانسو تشيلر، وغيرهن ممن رفعن الأمم التي حكمنها إلى مراتب العزة والفلاح، وأقلنها من عثرات القهقرية والتآكل والفناء.

فلماذا لا نفتح أبواب الحكومات العربية للمرأة؟ ولماذا لا نلوذ بحضن أمنا حواء نحن الآدميين القاصرين؟!

ويا أيها الضعفاء المستكبرون، والأغبياء المعاقون المتعثرون، والخبثاء الجبناء المنحرفون!

لقد ثبت أنكم أقدر منهنّ عموماً في القوة البدنية والمبادرة الجنسية. ولكن، إذا كان بعضكم أشد حزماً وصبراً وأقوى إرادة، أو أكثر اعتصاماً بالحكمة والأناة، فإن معظمهن ذوات عفة لا تعرفونها، وأنفة لم تعد من طباعكم في زمن الاستخذاء، وحرص تكرهونه في زمن التبذير، وشرف تتنكرون له في أوان الذل، وحصانة خلقية ماردة أمام الترغيب المادي والترهيب المعنوي، ولا قيمة عندهن لقاموس المصالح وكتاب عبادة المال الذي تقرأون.

فلماذا لا تطلقون الورقاء لوجه ربّها من سفينتكم المهددة بالغرق، عسى أن تحمل إليكم غصن الزيتون من عمق هذا الطوفان الرهيب الذي يتعاظم يوماً بعد يوم، وكأنه الجارف الذي لا يحول ولا يزول؟!

جربوا مرة واحدة في التيه الذي يترامى بكم زرقاء اليمامة هذه، وافتحوا الصندوق الذي وئدت فيه من قديم الزمان. فقد تنطلق منه جدائل قادرة على تطويق ألف شمشون، وشمائل قادرة على رد أخلافكم إلى الهدى بعدما وغلوا في الضلال، وحوامل قادرة على حمل أوزاركم مثلما حملت أبناءكم، تخدمكم بلا منة، وتحكمكم بلا ظلم ولا قهر، وتعيلكم بلا نكر ولا تأفف ولا برم. تفتح أبوابكم للقريب، وتقطع بالصد أوداج الغريب، وتقهر العدو بكيدها الذي قال تعالى إنه لعظيم.

جربوها، ولو مرة واحدة، كي لا تندموا، فمن صحب الندم طلب العدم!

١٩٩٦/١١/٦

(*) حائزة شهادة دكتوراه في العلاقات العامة من الجامعة الأميركية بالقاهرة.



جثة مهترئة داخل «فيترينة»

إذا كانت أسباب النجاح تعود بنسبة ٩٠ في المئة إلى الحظ، فإن النجاح لا يكتمل ويثمر إلا بحسن استعمال الـ ١٠ في المئة الباقية من أسبابه، وهي العائدة إلى ضبط الإدارة.

وقد يكون الرئيس الحريري خير مثال يجسد هذه الحقيقة في عالم المال والأعمال، سواء بالنسبة لنجاحه، أو بالنسبة لإنجاح نجاحه.

لكن التصريحات الأخيرة التي أدلى بها في موضوع الإصلاح الإداري على صعيد القطاع العام، تخالف إلى حد بعيد المبادئ التي يطبقها في تنظيم أعماله على صعيد القطاع الخاص.

فقد أعلن الحريري، أو هكذا فهمنا، أن رفع الحصانة عن جميع الموظفين، مع إعطاء الحصانة الكلية لأجهزة الرقابة كمجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي وديوان المحاسبة، إلخ... من شأنه أن يمنع الفساد ويوقف الهدر وينقذ الوضع الإداري المتردي.

كذلك عرض وزير الدولة لشؤون الإصلاح الإداري أنور الخليل في حديث صحافي نشرته «النهار» في ٧/١٠/ ١٩٩٦، خطته الإصلاحية التي ركزت على أمور أساسية أهمها الالتزام المنهجي الصارم من جانب السلطة بإصلاح الإدارة وتحريرها من تدخل السياسيين، وتنسيق التعاون بين الحكومة وهيئات الرقابة، وتكثيف تدريب الموظفين وتأهيلهم، وفرض المكننة الالكترونية في العمل، وإدخال اللامركزية واللاحصرية على التنظيم الإداري، إلخ... وهي عناوين بارزة وردت في جميع الخطط الإصلاحية السابقة، وكانت العبرة، مع الأسف الشديد، في عدم تنفيذها.

ومع تقديري، من موقع الصحافي الناطق باسم الجماعة في باب السلطان، للجهود التي يبذلها الحريري في معالجة المشكلات السياسية والاقتصادية والعمرانية على الصعيد العام، والتي لا يستطيع أن يتنكب معها الشأن الإداري بالجدية المفترضة، ومع احترامي الكلي لكفاءة الوزير الخليل وعلمه وتفانيه في تأدية المهمام الموكلة إليه، أسمح لنفسي بتجاوز حد العيّار في مخاطبة الجبار، وأقول بصريح العبارة لرئيس الحكومة ووزير الإصلاح الإداري أنهما مخطئان في



طريقة التعامل مع المشكلة الإدارية التي لا تعالج، بالأحكام النظرية الخيالية أو بالخطط الأكاديمية المثالية، بل بإجراءات عملية متناسقة خالية من كل تعقيد يشترط فيها تضافر عنصرين لا ثالث لهما: العدل والحزم.

فقد حكم الأمير بشير الشهابي الثاني لبنان بـ ٧٠٠ موظف، كان للإدارة منهم ٣٠٠ مأمور، وللأمن ٤٠٠ جندي.

وحتى في عهد المتصرفية الذي عرف بالفساد والابتزاز، لم تكن إدارة «لبنان الصغير» تحتوي أكثر من ألف موظف مدني معظمهم من الجباة، وألفي موظف عسكري معظمهم من التنابل.

أما في عهد الانتداب الفرنسي والعهود الاستقلالية الأولى المتممة له، فلم يتجاوز عدد الموظفين المدنيين سبعة آلاف، وعدد العسكريين عشرة، في دولة «لبنان الكبير».

فكيف نجحت تلك الأنظمة التي يعتبرها الكثيرون دهرية بالية، في إدارة البلاد وإشاعة الأمن والاستقرار فيها؟

ولماذا أصبح في إدارتنا المدنية والعسكرية بعد ذلك أكثر من ٤٠٠ ألف موظف لا يعرفون ماذا يعملون، ولسان حالهم يقول: «نعدد أياماً ونقبض راتباً؟!...».

وكيف انتشر الفساد بمشتقاته جمعاء، من رشوة واختلاس وسرقة علنية، وفوضى مسلكية، وكسل وإهمال ولامبالاة واستهتار، وتآمر وعمالة وانحراف، في مختلف المؤسسات الحكومية؟

لا شك في أن سبب هذا الإنهيار يعود في الدرجة الأولى إلى فقدان العدالة وإنعدام الحزم. لكنه يعود في الوقت نفسه إلى فساد الطبقة السياسية الحاكمة واقتطاع حصصها المفروضة من ناتج الابتزاز الإداري على أنواعه!

فكيف يعقل، والحالة هذه، أن يعالج السرطان الإداري المستفحل برفع الحصانة عن الموظفين من دون رفعها عن الحكام والسياسيين؟ وهل يصح إيلاء هيئات الرقابة وحدها تلك الحصانة، وهي أيضاً مؤلفة من أناس غير معصومين عن الخطأ والتجاوز والارتكاب، فتتحول بين ليلة وضحاها، خلال شعورها بالأمان المطلق، إلى محاكم تفتيش يمارس أولئك السياسيون المتورطون أنفسهم من خلالها أبشع أنواع الدكتاتورية البوليسية في القطاع العام؟

ثم إن رفع الحصانة عن الموظفين بهذه الطريقة المرتجلة، هو بمثابة قرار ظني يتهمهم جميعاً بالتقصير والفساد حتى ثبوت الكفاءة والبراءة، في حين أن أبسط حقوق الإنسان تفترض عكس هذا تماماً. فالموظف يظل إنساناً شريفاً نزيهاً في المبدأ والأساس، حتى ثبوت انحرافه، وإذا



كان بعض الموظفين يفرط في الأمانة ويسيء التصرف، فلا يجوز على الإطلاق أن يؤخذ الكل بجريرة البعض، وإن ترجم الكثرة الصالحة من الموظفين الأكفاء الشرفاء بالفساد والإنحراف. وإذا كانت هنالك عناوين كبرى يتداولها الرأي العام وتؤكدها الوقائع حول التردّي الإداري، من مثل التضخم الهائل في عدد الموظفين، والتباطؤ المرهق في تصريف المعاملات، والكسل والإهمال والرشوة، وما إلى ذلك من ظواهر الإنحلال والتقصير، فليس الموظف هو المسؤول عنها، بل إن المسؤولية تقع أولاً وأخيراً على السياسيين الشركاء في احتلاب ضرع الإدارة والمتدخلين في شؤونها، كما تقع على الحكام المتسلطين على دوائرها وكوادرها البشرية، وعلى المشترعين الذين وضعوا القوانين والأنظمة الإدارية، وقرروا أن تكون منسوخة بأسلوب ببغائي عن القوانين والأنظمة المعمول بها في هذه الدولة الأجنبية أو تلك، عوض أن تكون منبثقة من الظروف الموضوعية الخاصة بلبنان وطبيعة شعبه وشخصيته الوطنية وتراثه القومي.

فما ذنب الموظف إذا كان جهابذة التنظيم الإداري في عهود الاستقلال الأولى اقترحوا، ونواب الأمة قرروا، أن تحتاج أبسط معاملة في أي إدارة حكومية إلى عشرات التواقيع، وأحياناً إلى ما يزيد



على مئة توقيع قبل أن تصبح نافذة؟

وما ذنب الموظف إذا كان عدد العاملين في القطاع العام، قد تجاوز رقم الأربعمئة ألف، فيما القطاع المذكور لا يحتاج إلى أكثر من أربعين ألفاً؟ وهل الموظف مسؤول عن إدخال عشرات الألوف من المستشارين والمتعاقدين والمتعاملين والمكلفين إلى الإدارة من خارج ملاكها بواسطة أصحاب السلطان من وزراء ورؤساء ونواب في مختلف العهود؟

وما ذنب الموظف إذا كان النظام السياسي سلخ أكثر من عشرين إدارة عامة عن وزاراتها الأصلية وجعلها وزارات مستقلة، ليحشر فيها الوفا مؤلفة من الموظفين الجدد، ويزيد بالتالي من تضارب الصلاحيات وعرقلة المعاملات وسحق أعصاب المواطنين وهدر أوقاتهم وتعطيل مصالحهم؟

وهل يجوز أخيراً أن نلوم الموظف، حتى إن هو ارتشى واختلس الأموال العامة وفرض رسمه الشخصي على المعاملات التي يجريها، ما دام راتبه الشهري أدنى من ثمن وجبة طعام لشخصين في منتجع أنيق، وما دام مرغماً في الوقت نفسه على اقتطاع حصة النائب أو الوزير الذي يحميه، من مغانمه السوداء؟

يطلبون منه أن يكون نظيفاً حسن الهندام كامل اللياقة، احتراماً للدولة التي

يمثل، وأن يقيم أفضل العلاقات العامة في المجتمع ولدى رجال المال والأعمال، خدمة للمصالح الحكومية. ويفترضون فيه تلبية الدعوات إلى الحفلات والمناسبات المختلفة وارتياد الأندية الراقية، ويلزمونه باستقبال أصحاب المطالب والمظالم من سراة القوم وعفاتهم في بيت عامر وافر التجهيز والأثاث، كل ذلك بمخصصات تكاد ألا تكفي ثمن الكتب المدرسية لأولاده.

فمنذ عهد الرئيس فؤاد شهاب عام ١٩٥٩، لم يوضع نظام علمي يطابق مقتضى الحال لسلسلة الرتب والرواتب، ويوفر للموظف حداً أدنى من الكفاية المادية التي تحول دون تكسبه بالوظيفة العامة، وهم يطالبون رغم ذلك بمحاكمته وتأديبه وفضحه وفصله، إن مد يده متسولاً أو سرق رغيف خبز ليأكل، حتى ليصح فيه قول الشاعر:

ألقاه في اليم مكتوفاً وقال له
إياك إياك أن تبتل بالماء!

كلا أيها السادة: إن الورم الخبيث لا يداوى بالمراهم، بل بإجراء عملية جراحية تستأصله من جذوره. فآخر الدواء الكي. والإدارة لا تصلحها إجراءات كيفية أو تدابير ظرفية أو تنظيرات افتراضية. وهي لا تعالج بالأحكام الجائرة التي تحاسب وتعاقب قبل أن تعدل وتنصف. أما الإصلاح فلا يطال فقط الموظفين الصابرين، بل قبل ذلك الحكام والسياسيين الجائرين.

لقد بلغ الفساد العام في مختلف القطاعات حداً وجب معه القيام بثورة حقيقية تقضي على الاهتراء من أساسه وتبني الدولة اللبنانية والإدارة اللبنانية، بناء جديداً، يوضع خلاله الحجر المناسب في المكان المناسب، كما فعلت «سوليدير» في الأسواق التجارية.

ففي نهاية نهايات الحقيقة لا أعمار بدون إدارة، كما يقول الوزير الخليل.

ولكن، هل يستطيع الحريري اجتراح هذه المعجزة أيضاً؟ وهل هو قادر ومستعد لإنشاء سوليدير إدارية شبيهة بسوليدير الإعمار؟

إن كان يملك الاختصاص الكافي على هذا الصعيد، فليعلن تلك الثورة فوراً، وعلى أسس علمية وخلقية صحيحة.

لأن الشعب لا يقوى على مزيد من الاحتمال. فهو في آخر حدود الصبر والقرف واليأس، يتعامل مع إدارة أشبه ما تكون بجثة مهترئة داخل «فيترينة» دولة متآكلة.

وحذار قيام الساعة إن هو أبدل الصبر بالغضب واليأس بالإنفجار.

١٩٩٦/١١/٦



منافع الكسارات!

المناظرة الممتعة المشوّقة بين الوزير علي حراجلي وأحد نواب كسروان، التي أدارها زميلنا مارسيل غانم بأسلوبه اللاذع الجذاب في برنامج «كلام الناس» على شاشة «إل.بي.سي» مساء الخميس الماضي، علمتنا بلسان النائب المحترم الكثير الكثير مما كنا نجهله، مع الأسف، حول مزايا الكسارات وفضلها الكبير على الصحة العامة والاقتصاد الوطني والسياحة والآثار والإنماء والإعمار...

ولا يسعنا إلا أن نعرب للنائب الكريم عن مشاعر الندم والتوبة، مع الاعتذار عما سلف من تحاملنا في مقالات سابقة على آلات الكسر والطحن والقلع التي تحوّل الجبال إلى حصى، وتنعش الصدور والأنفاس بغبارها العاطر ونسيمها العليل، كما تمتحن صمود بيوتنا وقوة أعصابنا أمام الزلازل، بافتعالها مناورات زلزالية تفجيرية ذات أصوات تشنف آذان السامعين وتمجد رب العالمين!

كذلك نتمنى على إدارة «إل.بي.سي» والزميل العزيز مارسيل إعادة بث الحلقة المذكورة مرتين أو ثلاث مرات على الأقل، لمن فاتتهم مشاهدة هذا الرجل الذي دخل البرلمان بالتزوير، وهو يعرض ملفاً أسود أمام الكاميرا قائلاً أنه سيرفعه في القريب العاجل إلى مجلس الوزراء، بعدما ضمنه الأدلة العلمية الكاملة حول طوباوية الكسارات، عسى أن تعود الحكومة الجديدة عن الخطأ الجسيم الذي ارتكبته الحكومة السابقة بوقف المسيرة الإنمائية لتلك المنشآت البيئية المثالية، وخصوصاً كسارات «أبو ميزان»... لا لأن شقيق النائب يملك واحدة منها بل لأن حصى «أبو ميزان» هو الوحيد في العالم الذي يصلح لصب الأسمنت (...) ولولا فقدان هذا الحصى بفعل ختم الدولة مقالعه المزدهرة في وادي «أبو ميزان» بالشمع الأحمر، وذلك قبل أسبوع واحد من المطرة الخريفية الأولى، لما غرق الناس على أوتوستراد نهر الكلب في لجج الوحل والذل، وتحملوا ما تحملوه من نوازل الضيق والبلاء، وهو ما أسفت له الشركة الملتزمة بالتنفيذ كبير الأسف، مع أنها غير مسؤولة عن الكارثة إطلاقاً، ما دام «الحق على البحص»!!



ولعل أبلغ ما تفوه به سعادته، حياه الله وكثّر من أمثاله، أن نقل الكسارات إلى سلسلة الجبال الشرقية لا يساعدها على تأدية دورها المميز في حماية الطبيعة والمحافظة على البيئة، ومن شأنه أن يخفض إنتاجها ويؤثر بالتالي على الأرباح الضئيلة التي يجنيها أصحابها الفقراء إليه تعالى (...) ذلك أن المناخ في جبل لبنان الشرقي جليدي صعب المراس وخصوصاً في موسم الشتاء! ثم لا يجوز أن تزيد الشركات المستثمرة للمقالع والكسارات أجور الشحن، لأن ذلك يؤثر سلباً على حركة البناء والإعمار في البلاد.

وقد تبين لنا من خلال استقصاء بسيط لدى مراجع هندسية، أن تشييد بناية فخمة من عشر طبقات، بما في ذلك الملجأ والمرأب تحت الأرض، يكلف من مليون ونصف إلى مليوني دولار، وهي تحتاج إلى كمية من الحصى تراوح بين ١٥٠٠ و٢٠٠٠ متر مكعب يبلغ ثمن المتر الواحد منها ١٠ دولارات، بما في ذلك أجرة نقله والزيادات الكيفية الأخيرة التي طرأت عليه، أي أن مجموع ثمن الحصى لتلك البناية لا يتجاوز في حده الأقصى ٢٠ ألف دولار.

ولو فرضنا أن انتقال الكسارات إلى مناطق بعيدة سيرتّب زيادة في بعض المصاريف، وخصوصاً أجور النقل، فلا يعقل أن تفوق تلك الزيادة مبلغ ٥ دولارات للمتر المكعب الواحد، حتى لو كانت المناطق المذكورة هي الأبعد جغرافياً عن العاصمة وضواحيها. أي أن مجمل الأعباء الإضافية التي سيتحملها عندئذ صاحب البناية أعلاه، لن يزيد في أسوأ الاحتمالات على ١٠ آلاف دولار من أصل ميزانية بنايته البالغة مليونين، وهي نسبة لا تتعدى ٠,٥ في المئة.

كذلك تبين أن هنالك شركات أجنبية في الشرق الأوسط وأفريقيا مستعدة لتسليم المتر المكعب من الحصى الممتاز على رصيف مرفأ بيروت، بسعر لا يتجاوز ٧ دولارات، وهو أمر يوفر مبالغ لا يستهان بها على الدولة المنخرطة في مشاريع الإعمار، ويكفيها شر التعامل مع أناس يتنقلون بالجريمة وأدواتها من منطقة إلى أخرى، فيظهرون فجأة ظهور الوباء الجارف والإعصار المدمّر، عند قلعة المسيلحة حيناً، أو صخور مجدل ترشيش حيناً آخر، وفي غيرهما من المواقع الأثرية والطبيعية الرائعة، كوادي نهر إبراهيم مثلاً أو وادي قنوبين. ولو ترك هؤلاء لضمائرهم لما ترددوا في طحن هياكل بعلبك أو قطع غابة الأرز لإقامة كسارات تحول جبال الأرز وحجارة بعلبك إلى حصى نادر يبيعونه مع لبنان وتاريخه بالثمن البخس.

* * *

بعد هذا الاستطراد الذي لا بد منه،



نعود إلى «كلام الناس» ليلة الخميس، وحديث النائب الكريم. فقد شجب سعادته بقوة نقل الكسارات إلى جرود عرسال، لأن ذلك يضرّ، على حد تعبيره، بالسلم الأهلي والأمن الوطني، كما يؤدي إلى اضطرابات مسلحة في منطقة عشائرية يصعب تدجينها، ويعرض الجيش بالتالي للدخول في مواجهات غير محسوبة العواقب.

ولا بد من التنويه بصبر الوزير المهندس علي حراجلي الذي تقبل تلك المرافعة المزعجة بهدوء العالم المتجاهل، وسكينة القادر المتواضع والعاقل المتساهل، فيما كان محاوره يمنحه الجنسية الكسروانية الفخرية، باعتبار أن كنيته تدل على انتماء جدوده إلى بلدة حراجل، محاولاً إغراءه بتلك البراءة السامية التي شكره الوزير عليها بابتسامة معبّرة.

ثم أسهب سعادته في وصف مواقفه الشخصية الناصعة وأياديه البيضاء كلون طحل الحجر، فقال إنه قدّم استقالته ثلاث مرات كي لا يكون شاهد زور على فساد الدولة، وإنه يدعم ثورة الجياع ويضحي بكل ما يملك في خدمة الشعب، ويدعو الحكومة إلى سياسة اجتماعية تنصف الفقراء وذوي الدخل المحدود، كما أيد الإنماء المتوازن، خصوصاً بالنسبة لكسروان المحروم، وطالب ببناء سد شبروح، إلى آخر ما هنالك من كلام يدل على نبل الطوية وسلامة المقصد وشرف المحتد (...).

وكان مسك الختام في مرافعة النائب المحترم أمام التلفزة، بوكالته الأدبية المجردة ودفاعه المجاني عن الكسارات، قوله أنه مسؤول قبل أي كان - بفعل صكوكه الإقطاعية الموروثة على الأرجح - عن سلامة منطقة «أبو ميزان»، وصحة أهلها، ومصالح شعبها.

* * *

في أعقاب هذه المناظرة التلفزيونية الصريحة، تداعى ممثلو القرى المتنية العليا إلى اجتماع عاجل، اتخذوا فيه القرارات الآتية:

١ - إن أهالي المتن العالي الذين أولوا نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ميشال المر ثقتهم المطلقة في هذا الموضوع، باعتباره أحد المتضررين الأساسيين مع أبناء بلدته ومنطقته من كسارات «أبو ميزان»، يدعونه إلى تشريف وعوده، فلا يسمح، أياً كانت الذرائع والمبررات، بإعادة النظر في حكم علني مبرم صدر ونفذ.

٢ - يطلب الأهالي من اللبناني الكبير الرئيس الياس الهراوي الذي ينتسب آباؤه وأجداده إلى بسكنتا جارة صنين، أن يقوم بزيارة، ولو خاطفة، إلى موقع الكسارات المشار إليها، ويعاينها من أعالي القرى



المحيطة بها، ليكتشف هول الجريمة المرتكبة بحق الطبيعة والبيئة والإنسان.

٣ - يحاول بعض المغرضين المصطادين في الماء العكر، تصوير وقف الكسارات، وكأنه مصدر عرقلة لإعمار بيروت. لذلك يدعو أهالي المنطقة الرئيس رفيق الحريري إلى زيارة الجبال التي قضمها الوحش في «أبو ميزان». وهم يعربون له عن استعدادهم التام بعد تلك الزيارة، لتنفيذ أي قرار يتخذه بالنسبة لمصيرها دون أي اعتراض، حتى ولو أمر بإعادة تشغيل كساراتها فوراً.

٤ - إن أهالي المتن العالي يهيبون بغبطة البطريرك مار نصر الله بطرس صفير، أن يردع النائب المشار إليه عن استعمال السيف الذي ورثه عن أجداده الأوائل حماة بكركي، في تشويه صورة لبنان وطبيعة أرضه وحرمة مناسكه وإيمان أهله، وهم يحتكمون أولاً وأخيراً، على اختلاف مذاهبهم، إلى البطريركية المارونية المؤتمنة على تراث لبنان، في وضع حد لهذه الانتهازية المتمادية التي يرفضها العقل والضمير والله والإنسان.

٥ - إذا كان حضرة النائب ومن شد أزره يعتقدون أننا خانعون مستضعفون، فليثق هؤلاء وليتأكدوا أننا نحن أيضاً عشائريون بنسبة لا تقل عن أهلنا في عرسال والهرمل وبعلبك. وإذا كنا ننزه الجيش اللبناني الأبي عن التدخل ودعم الظلم والزور فيما لو عادت الدولة عن قرارها، لا سمح الله - ونأمل واثقين ألا تعود - فإن جيوش العالم بأسره لن تستطيع رد الكسارات إلى العمل في وادي «أبو ميزان» إلا إذا مرت على جثثنا جميعاً.

٦ - إن أهالي المتن العالي لا يطالبون فقط بدفن كسارات «أبو ميزان» في مواقعها إلى الأبد، بل يطالبون بمنتهى الحزم والجدية والمتابعة، بتحميل أصحابها تبعة إصلاح ما خرّبوه، وإعادة تشجير الأودية والجبال المقدسة التي هتكوا حرمتها بلا وازع ولا ضمير.

٧ - ينصح الأهالي، ونحن منهم، سعادة النائب العبقري، أن يؤلف كتاباً عنوانه «منافع الكسارات» فإن أثراً في هذا المستوى سيلقى رواجاً عالمياً منقطع النظير يعود عليه بالأرباح الطائلة عند أقطاب المافيا الكبار، وعملائهم المحليين الصغار من أصحاب الضمائر الحية والضروب العبقرية الناجحة - وما أكثرهم في أيامنا هذه - أولئك الذين يسوّقون النفايات السامة ويستوردون البقر المجنون والمعلبات الفاسدة والمخدرات القاتلة، في البلد الحزين الصغير الذي أصبح بفضل ألف طاغوت رأسمالي كبير، بلد المليون فقير.

١٩٩٦/١١/١٣



استقلال

كان صرحاً من خيال...

وما يزال...

بعيد المنال.

* * *

في أول أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠، أعلنه الجنرال غورو من قصر الصنوبر في بيروت، استقلالاً عن الشقيقة الكبرى سوريا.

وفي ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣، أراده الجنرال سبيرز استقلالاً عن الأم الحنون فرنسا.

وبعد مرور ٧٦ سنة على الاستقلال الأول، صدر قرار التاريخ بأن يعود لبنان إلى طلب الحماية والمساعدة من أمه الحنون التي زاره رئيسها مرتين اثنتين في غضون ستة أشهر.

لقد أفرغ قرار التاريخ كلمة «استقلال» من كل معنى، في عالم يزخر بالمتغيرات ولا تستطيع أي دولة من دوله الكبيرة والصغيرة أن تدعي اليوم كونها مستقلة.

فأي استقلال يعتبر ناجزاً في عصر الأقمار الصناعية وأنظمة الرصد الإلكتروني وشبكات الإنترنيت؟

وأي استقلال يعتبر كاملاً في زمن التبعية الاقتصادية، وتشابك المصالح، وتداخل الثروات والقدرات؟

حتى قمر السماء لم يعد مستقلاً منذ ركّز على سطحه نيل آرمسترونغ علماً أميركياً.

وبعد، لو تركنا الاستقلال السياسي والاقتصادي جانباً، فهل حققنا استقلالنا الفكري والروحي والثقافي؟ وهل نجحنا على الأقل في إدارة حياتنا العامة وترتيب شؤون البيت الذي ورثناه بلا جدارة ولا استحقاق؟

إنّ معظم تياراتنا الفكرية والثقافية، وما أنتجنا من عيون الأثر في الأدب والفن، وما حصّلنا من علوم نظرية أو تطبيقية، إنما تم باقتباس مطروق يكاد يكون مسروقاً، واحتراف منسوخ يكاد يكون ممسوخاً.

كذلك ضربنا الرقم القياسي في تخريب الوطن، وبرعنا في تمويه ذلك التخريب وإخفائه بالشعارات المثالية الكاذبة.

تحت ستار الديموقراطية زوّرنا إرادة الشعب، وعممنا الفوضى والفساد،



كما شوّهنا طبائع السلطة، وقوّضنا ركائز المؤسسات.

وباسم الحرية أبحنا المتاجرة بكل شيء... من الأديان، إلى الأعراض، إلى مستوعبات السموم، حتى أصبح الوطن بأسره مكباً للنفايات ومرتعاً لشذّاذ الآفاق.

وفي ظل ما نسميه انفتاحاً ربطنا كل أنشطة الحياة بمرجعيات خارجية. فالأحزاب السياسية والبيوتات المالية، والمؤسسات التجارية، والمصارف، والصناعات الكبرى، والحرف المتطورة، والجامعات، ومرافق الإعلام، ودور النشر، ومعاهد البحوث، وحتى المذاهب الدينية، كلها موصولة بمراكز قطبية في الخارج. وقد أصبحنا مع الأسف لا نقوى على إخماد حريق في غابة، إلا بمساعدة لوجستية تأتينا من دمشق، أو طوافات بريطانية تهرع إلينا من قبرص.

وندّعي مع ذلك الاستقلال، ونحتفل به على رؤوس الأشهاد.

إن العدو الرابض في جنوبنا المحتل يتربص بنا الدوائر. وهو يقضم أرضنا ويسرق ماءنا ويهدم قرانا ويشرّد أهلنا، ويحوّل جزءاً غالياً من بلادنا أرضاً محروقة، ونحن أشبه بالنعام، نخبئ رؤوسنا في الرمل وظهورنا مكشوفة لذلك العدو.

ولاؤنا الوطني حائل مرتبك، ووحدتنا الوطنية في ذمة ودّنا المفقود. وفيما يقف جيشنا الغني بمعنوياته، والفقير بعدّته، وقفة الشرف والفداء لإنقاذ بقية من كرامة على حدودنا المهتوكة، وفيما تتصدى فئة ضئيلة من أبناء شعبنا للعدوان الغاشم بالمقاومة الباسلة، تنصرف الطبقة السياسية والاجتماعية العليا التي أتخمها الشبع إلى مقاصف ألف ليلة وليلة، وتنصرف الطبقات الشعبية المقهورة التي عضّها الجوع إلى سدّ الرمق بما فات الكلاب نهشه من فتات الموائد وطروح الولائم. أما الأجيال الجديدة والأيدي العاملة المتخصصة، فتبحث مع المثقفين والمتفوقين وأصحاب الحرف والمهارات، عن جنسية أخرى في وطن آخر استعداداً للنزوح.

* * *

استقلال؟

لماذا لا نختار اسماً آخر ليوم العبرة والذكرى؟!

بعدما صار المثال، غرابة في المُحال!

استقلال؟

عيد بأية حال...

٢٠/١١/١٩٩٦



التاج البريطاني وحكايات الغرام

الملكية في بريطانيا جزء لا يتجزأ من نواميس الحياة! فكما أن المواطن البريطاني معتزل بحكم انتمائه إلى جزره، دون أن يكون منعزلاً، كذلك هو ملكي بحكم نزعته الفوقية التي صنعها تاريخه، دون أن يكون ممتلكاً من أحد.

لذلك يخطئ من يعتقد أن الفضائح المثارة حول ولي العهد وزوجته تنتقص من ولاء الشعب للتاج. فبمقدار ما يتشدّد البريطانيون في محاسبة حكوماتهم، نراهم يتساهلون في مراقبة العائلة المالكة... وهم ينظرون إلى عثرات الملوك ونزوات الأمراء عبر وسائل الإعلام وكأنها حكايات ألف ليلة وليلة تجتذب خيال المراهقين، وترفه عن قلوب المواطنين وأعصابهم التي تعبث بها نبوءات المنجمين القائلين بنهاية العالم قبل نهاية القرن العشرين!

فالبريطانيون لا يسمحون لوزير مسؤول في الحكومة مثلاً، أن يتخذ لنفسه عشيقة، وهو لو فعل ذلك لوجب أن يستقيل فوراً، كما حدث لوزير الدفاع «بروفيومو» الذي عشق المومس «كريستين كيلر» في الستينات.

لكنهم يكتفون بنظرة ساخرة وابتسامة عريضة عندما تقف الليدي ديانا، زوجة ولي العهد وملكة الغد، أمام عدسات التلفزة لتعترف بأنها ضاجعت المايجور «هيويت»، هكذا بكل بساطة! أو عندما يعلن زوجها الأمير تشارلز أنه يخونها مع السيدة «كاميلا باركر بولز» منذ أعوام!

ذلك أن العائلة المالكة في بريطانيا تملك ولا تحكم، وبالتالي فإن أفرادها ليسوا مسؤولين سياسياً عن خصوصياتهم أمام الأمّة، وإن كانوا مسؤولين أدبياً واجتماعياً.

انطلاقاً من هذا المبدأ المسلّم به عندهم، لن تكون الأميرة ديانا، أو الليدي «دي» كما يسمّونها، ملكة بعد اليوم، لكنها لن تفقد لقب «أميرة»! أمّا ولي العهد، فإذا كانت التقاليد لا تحاسبه على الخيانة الزوجية، إلاّ أنها تمنعه من اعتلاء العرش إن هو أصرّ على الزواج من عشيقته المطلقة.

وفي أي حال، لو عدنا إلى تاريخ أولياء التاج البريطاني، من الملك هنري الثامن، المزواج المطلاق، الذي قطع رقاب



زوجاته السبع، إلى الملك ادوارد الثامن الذي تنازل عن العرش في سبيل عشيقته المطلقة مسز سمبسون... لوقعنا على مجموعة نادرة المثيل من قصص الغرام والانتقام تبدو حكاية الأمير تشارلز والليدي «دي» فصلاً عادياً متواضعاً إزاء فصولها الصاخبة المثيرة!

أمّا الزمن الذي كانت تهتز فيه العروش باهتزاز القلوب فقد ولّى... وأصبحت «الشفافية» شرطاً أساسياً للديموقراطية في عصر تعوّد أن يعيش بدون أسرار، ما دامت هنالك كاميرات تصوّر من وراء الجدران، وأقمار صناعية في مدار الأرض لا يفوتها شيء ولا يخفى على أرصادها مشهد أو محضر، في مخادع الملوك ومواقع الجيوش ومضاجع العشّاق!

٢٠/١١/١٩٩٦





الشاطر حسن

مرفوع إلى فخامة الرئيس الياس الهراوي

في الثالث من شباط (فبراير) ١٩٩٢، أقدم المدعو حسن عطية على قتل الشيخين نسيب المعلوف (٨٣ سنة) وزوجته ليندا (٨٠ سنة) في بلدة كفرعقاب (المتن الشمالي)، وألقاهما في بئر مجاورة طمر فوهتها بالثلوج.

كان ذلك في ليلة شتوية عاصفة بلغ ارتفاع الثلج فيها أكثر من ١٥٠ سنتمتراً، فتوقفت حركة الحياة في البلدة الجبلية الواقعة بسفح صنين والتي يهجرها معظم سكانها في موسم الشتاء.

وفي الوقائع التي أظهرها التحقيق أن ذلك المجرم، المحترف أفاد من حلول الظلام ولزوم الأهالي منازلهم، فتوجه إلى بيت المغدور في أبان العاصفة، واستدرجه إلى الخارج زاعماً أن أخاه الشيخ نجيب تعرض لحادث صحي وهو بحاجة إلى إسعاف، ثم عاجله من الخلف بعصا غليظة حطمت جمجمته وقتلته فوراً.

وعلى الأثر حمل السفاح القتيل إلى بئر قريبة من المنزل ألقاه فيها، وعاد لتنفيذ المرحلة الثانية من خطته، فانقض على الزوجة العزلاء وخنقها في فراشها، ثم حملها إلى البئر فطرحها فوق زوجها. وبعدما أخفى معالم الجريمة، طمر فوهة البئر بالثلج، لمنع اقتفاء الأثر، وأوى إلى بيته، فنام قرير العين.

وفي اليوم التالي بدأ تنفيذ المرحلة الثالثة من الخطة، فتوجه إلى العاصمة وحاول مع شريك له ابتزاز المهندس شحادة المعلوف ابن الضحيتين، منتحلاً صفة مجهول خطف والديه ومطالباً بفدية قدرها ٢٠٠ ألف دولار. ولكن اكتشاف الجثتين بعد جهد جهيد بمشيئة القدر، مع براعة الاستقصاء التي امتازت بها الأجهزة الأمنية، عجلا في القبض على القاتل وشريكه، فاعترف بما اقترف، ومثل الجريمة بحضور الهيئات القضائية والأمنية المختصة.

* * *

هذا المجرم المحترف، يا فخامة الرئيس، ينتسب إلى صعيد مصر. وقد دخل لبنان خلسة في أوائل الثمانينات، كما دخله ألوف من السفاحين القتلة وشذاذ الآفاق في زمن التسيب والفوضى، إبان الحرب المشؤومة القذرة. ولا غرو أن



يوصف بالمحترف، لأن جميع الذين عرفوه كانوا يلحظون في ملامح شخصيته وقبائح سيرته مواصفات الغادر الشرير. فهو فظ الطباع، سليط اللسان، سريع الإنفعال، متوحش، متوحد، سيئ الائتمان، منحرف السلوك، جبار عنيف عنيد. ويقول أهالي البلدة أن أي سرقة لم تسجل في قريتهم طيلة عقود قبل أن يدخلها حسن المذكور، فأصبحت السرقات منذ قدومه تعد بالعشرات. كذلك يذكرون أنه طالما فاخر المستضعفين منهم علناً بكونه من أصحاب السوابق، ولم يكن يخفي علاقته بعصابات مسلحة غامضة وعناصر غريبة مشبوهة خلال الحرب، حتى أن بعض هؤلاء هربوه تحت تهديد السلاح من مستشفى البربير حيث أجريت له عملية جراحية كي لا يدفع تكاليف الجراحة.

وكان يرافق هذه الشكوك في استقامة الرجل، يا فخامة الرئيس، شعور بالخوف عند سكان القرية من أن يعرضهم طرده لانتقام قوى الأمر الواقع المسيطرة في تلك المرحلة، والتي كان يتودد إليها ويخدمها مجاناً، كما يساعدها في تنفيذ الأشغال الشاقة التي يستنكف أفرادها عن القيام بها.

ونظراً لفقدان اليد العاملة في كفرعقاب التي هجرها معظم أبنائها أثناء الحروب الهمجية، فتحولت إلى خط من خطوط التماس، ولم يبق فيها إلا نفر من الشيوخ المسنين المتشبثين بالأرض الذين أقعدهم عنفوانهم عن النزوح، فقد ركن هؤلاء إلى حسن عطية وبعض الغرباء الآخرين في الأعمال الزراعية وغيرها من الخدمات، ونال حسن المذكور الذي تزوج هناك ورزق أولاداً، نال من ضحيتيه نسيب المعلوف وقرينته، ما لم يكن يحلم به من رعاية وعطف وسخاء، فأمنا له ولزوجته وأولاده المسكن والمأكل والملبس، وكان المرحوم نسيب يعامله معاملة الوالد لولده ويستعينه على تدبير البيوت والأراضي المهجورة، وقد فاته أن العقرب لا يقارب ولا يؤتمن، حتى كان ما كان، فانقلب الذئب الداجن وحشاً ضارياً في تلك الليلة الليلاء.

* * *

سيدي الرئيس.

أنا لم أكتب هذه السطور لأرفع إليك ظلامة أو أحيط فخامتك علماً بحدث جديد وطارئ. فإنك في موقع البحر الذي تُستقل إليه السواقي وتفضي إلى صدره الرحب جميع الأخبار والأسرار، وقد علمتم بالجريمة يوم حدوثها في مرحلة انتقالية كان لبنان يعبر خلالها مضيق النقاهة والإبلال من علة القتل والإرهاب إلى فسحة الأمن والاستقرار، وكان يمكن أي هيزعة تافهة أو أي زوبعة عابرة يومذاك، حتى لو حدثت داخل فنجان كما يقولون، أن تستتبع انفجارات الردة وزعازع



الانتكاس. ونعرف جيداً يا فخامة الرئيس، أن تلك الواقعة الإجرامية الرهيبة أثارت ضميركم واستفزت مشاعركم إلى أبعد مدى، فأمرتم في حينه بالتعجيل في المحاكمة لكي ينال المجرم ما يستحق من عقاب صارم.

وكان فريق من شبان العائلة المتحمسين قد بادروا عقب وقوع الحادث إلى اتخاذ قرار عاجل بقتل حسن عطية عند تمثيل الجريمة. وبلغني أن اتصالات ومشاورات تجري بين هؤلاء وغيرهم من أبنائنا المنتشرين في أنحاء لبنان وسوريا ومختلف بلدان الاغتراب لتصفية المجرم قبل مثوله أمام القضاء. الأمر الذي جعلني أسعى، بكل الوسائل الممكنة، مع النافذين والأعيان في أسرتنا إلى تطويق أي محاولة طائشة من هذا النوع. وكان لعميدنا الكبير صديق فخامتكم الأستاذ نصري المعلوف أبلغ الأثر في احتواء ردود الفعل حيث توكل شخصياً عن أبناء الضحيتين، وخاطب أركان العائلة في اجتماع ضمهم وبعض المحامين الأصدقاء بقوله: «لقد عصمنا الأدب عن الغضب، والقانون هو عرض المجتمعات الراقية، فلا يجوز أن تخرقه الفئات الواعية من أبنائها بيدها. أما الجريمة فلا يعاقب عليها بجريمة. وإذا لم نضرب نحن المثل للبنانيين في دعم النظام العام، والاحتكام إلى القضاء، وتعزيز السلطة الوطنية، في هذا المفصل التاريخي الحاسم، فنكون قد سلمنا مصير الوطن للمغامرين والمجرمين».

إنكم تعرفون حق المعرفة، يا فخامة الرئيس، بحكم علائق الود القديم القائمة بينكم وبين أفراد الأسرة المعلوفية، وهو ما كان لفخامتكم فضل التنويه المشرف به في مناسبات عدة، إن المعالفة رواد حضارة ورسل علم وأدب، وهم في عداد الذين يمثلون وجه لبنان الفكري والثقافي ويحملون تراث العروبة الأصيل إلى آفاق المعمورة شرقاً وغرباً، فليس بينهم حملة نبابيت ومسدسات أو أساتذة متفرغون للعبوات الناسفة والتصفيات الجسدية. ولقد كان في وسعهم أن يكتروا بعض الأيدي العاملة المتخصصة في هذا القطاع والمتوافرة مع الأسف بغزارة في السوق المحلية، وخصوصاً أنها تشكو البطالة في عهد فخامتكم، فيثأروا للقتيلين البريئين العاجزين بثلاثين من الفضة، أو أقل. لكنهم أبوا ذلك حفاظاً على حرمة رسالتهم وحصانة مناقبهم، وضناً بسمعة البلد الذي ينتمون إليه والدولة التي ينعمون برعايتها.

ويؤلمني يا صاحب الفخامة أن أقول أمامك اليوم بصراحة أننا نادمون على انصياعنا لدواعي الحكمة واعتمادنا لغة العقل في هذه المسألة! لأننا - بعد خمسة أعوام قاهرة من رحلتنا الغبية في مجاهل التنظير البائق والجدل العقيم، وبعد



وقوفنا الطويل الذليل بباب القضاء اللبناني مستجدين مستخذين، حاملين مصباح ديوجنّس بحثاً عن حقنا المهدور في حفرة دمنا المهدور ـ عدنا مع الأسف من حيث أتينا، بخفي حنين، وكان تسليمنا للدولة كما يبدو، سبباً أساسياً في استهزاء المجرم بها وتمرده عليها!

فقد رتب حسن عطية هذا قبل بضعة أيام، عملية هرب مدروسة محكمة من سجن رومية، مع ثلاثة من السجناء كلفت أحدهم حياته. ولولا الخفير البطل حسين السنيح لتم تنفيذ تلك العملية بنجاح. لكن يقظة هذا الجندي الباسل ـ الذي نأمل ألا يكافأ بالحبس أو بالغرامة كما جرت العادة في تعامل بعض الإدارات الحكومية مع رجالها الشرفاء ـ أحبطت محاولة الفرار، فألقى المجرم الفار بنفسه من أعلى السور إلى خارج السجن حيث قبض عليه وأودع المستشفى لمعالجة الكسور التي أصيب بها.

* * *

ولا بد لي يا صاحب الفخامة، أن أشهد للحقيقة في هذا المجال، فأقول باقتناع تام وبدون تردد، مع الاحترام الكلي للسلطة القضائية ونزاهة رجالها، أن علة العلل تكمن في شكلية أصول المحاكمات، وخصوصاً في القضايا الجنائية الكبرى حيث يدفع بالحقوق ودعاوى الحقوق الثابتة إلى سرداب التأجيل، شهراً بعد شهر، وعاماً بعد عام، وربما جيلاً بعد جيل! فتأتي الأحكام القضائية بعد ذلك فارغة من كل معنى، لا عبرة فيها، ولا حتى في تنفيذها، للمجتمع الناسي، ولا قصاص، حتى لو جاء بالعقوبة القصوى، للمجرم المتناسي، ولا شفاء لأهل الضحايا البريئة من ذكريات المآسي، ولا عصمة فيها لسلطان الدولة من هزء المواطن وجحوده السياسي!

وخير مثال على ذلك الجريمة التي نحن في صددها. فقد بقي ملفها طيلة عامين يتثاءب في دروج محكمة الجنايات في جبل لبنان، حتى تولى رئاستها القاضي الكبير الأستاذ عدنان عضوم مدعي عام التمييز الحالي الذي هاله أن يرى مثل هذه القضية الواضحة عرضة للتورية الفاضحة، فبادر بقوة شخصيته وسديد عزمه وإرادته إلى كشف الغطاء عن الخفاء، وأصدر في أقل من شهر واحد قراراً تاريخياً معللاً يقع في ٢٥ صفحة ويقضي بإعدام القاتل السفاح.

وها نحن اليوم، يا فخامة الرئيس، بعد مرور عامين على صدور الحكم الجريء المشار إليه، نتخبط يائسين أمام محكمة التمييز الجزائية، فيما تسير الدعوى من تأجيل إلى تأجيل، وبين كل تأجيل وآخر فترة تمتد من شهر إلى شهرين وأحياناً أكثر. أما الأسباب فنورد بعضها على سبيل المثال وليس الحصر،



من خريف ١٩٩٥ وإلى هذا اليوم:

* في المرة الأولى أرجئت الجلسة لأن المتهم لم يصل في الموعد المحدد بسبب زحمة السير.

* وفي المرة الثانية لأنه استمهل كي يعين محامياً.

* وفي الثالثة لأن المحكمة قررت استحضار الشهود.

* وفي الرابعة لأن المتهم لم يجد من يتوكل عنه، فتقرر الطلب إلى نقابة المحامين تعيين محام للدفاع.

* وفي الخامسة لأن المحامي المذكور استمهل لدرس الملف.

* وفي السادسة لأن أحد أعضاء المحكمة تغيب.

* وفي السابعة لأن محامي الدفاع تغيب بدوره. هكذا دواليك إلى ما شاء الله.

وفي كل مرة يساق إلى قصر العدل أكثر من ٢٠ شاهداً يعطلون أعمالهم ومصالحهم ويأتون من أعالي الجبال ليعودوا أدراجهم من حيث أتوا، بعد الاضطرار على الانتظار الضاغط والمثول الصاغر أمام الفراغ، دون أن تتمكن المحكمة من استجوابهم حتى هذا التاريخ، لتعذر عقد الجلسة ضمن الأصول (...).

* * *

لقد نسينا في الحقيقة قتلانا الأموات، يا فخامة الرئيس، وكل ما نرغب فيه هو أن نسلم نحن الأحياء من شر هذا الوحش الذي نظر إلينا وهو يدخل قاعة المحكمة مطوقاً برجال الأمن في إحدى الجلسات الأخيرة، وقال: «سأخرج قريباً جداً وأدبركم!».

صدق، والله، حسن عطية. ولولا قضاء الله، لخرج من سجنه و«دبّرنا» كما أعلن مستهتراً بقضاء البشر! وهو يملك الآن بعد الكسور التي أصابته، إجازة مرضية قد تمتد ستة أشهر على الأقل، كما تملك المحكمة الكريمة فرصة ذهبية للتأجيل، حتى يبل صاحبنا من وعكته ويسترد عافيته، فيكرر محاولة الفرار مثنى وثلاث ورباع، بحيث ينجح في النهاية ويقتص من الأبناء بعد الأباء.

إننا نستميحك عذراً يا فخامة الرئيس على هذا الإزعاج فيما تتنكب هموم الوطن وقضايا المصير. ولكن هذه «القضية الخاصة» التي نرفع إليك، وأنت المرجع السلطوي الأعلى والأخير، هي في جوهرها وأساسها «قضية عامة» تتصل بكرامة جميع اللبنانيين وسلامتهم وأمنهم في بيوتهم وأحيائهم وقراهم. ذلك أن «من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً»، كما تقول الآية الكريمة.

لقد نصبت المشانق للسفاحين القتلة بعد أزمنة الفوضى وعهود الرخاوة والتواكل، فكنت الرئيس العادل الشجاع



الذي لا يضع نداه في موضع سيفه، ولا سيفه في موضع نداه.

فهلا أزلتم الغمة عن صدورنا بأمر تأمرونه للجهات المختصة كي تخرج قضيتنا من الكهف المرصود وتحت أولوياء السلطة القضائية على الفصل فيها قبل فوات الأوان، أو تسليمها إلى من يفصل ويقطع واثقاً دون هذا التأجيل المريب الذي يقطع أنفاسنا ويقرّب آجالنا؟

ذلك أن حسن المصري هذا، يتمتع كما يبدو بقدرة حسن البصري، رجل الخوارق والمعجزات الذي كان في حكايات ألف ليلة وليلة يستقل بساط الريح ويخترق جدران السجون، للوصول إلى مبتغاه وإنفاذ أمره ومقتضاه.

وأخشى ما نخشاه، يا صاحب الفخامة، ما دام كل شيء بقضاء... وقد أصبحنا في ذمة الوطن غرباء... أن يفلت «الغول» بإرادة «المجهول»، فيفك حبل المشنقة القريب من عنقه ويربطه بأعناقنا!...

في ظلمة هذا الليل الطويل.

١٩٩٦/١١/٢٧





حقوق الإنسان

في العاشر من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ صدر عن الأمم المتّحدة «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، وتعمّدت الهيئة الدوليّة إذاعته من باريس إقراراً بأسبقية فرنسا في وضع أول شرعة لحقوق الإنسان إبّان الثورة الفرنسية الكبرى، وذلك في ٢٦ آب (أغسطس) ١٧٨٩ تحت عنوان «إعلان حقوق الإنسان والمواطن».

وكان «المجلس الاقتصادي والاجتماعي» التابع للأمم المتحدة قد ناط وضع نصوص الإعلان العالمي المذكور بلجنة ثلاثية قوامها:

● السيّدة إليونور روزفلت، أرملة الرئيس فرانكلين روزفلت أحد المهندسين الرئيسيين لانتصار الحلفاء على المحور، الذي توفي عام ١٩٤٥.

● والحقوقي الفرنسي رينيه كاسان الحائز جائزة نوبل للسلام عن العام ١٩٦٨، والذي كان مستشاراً قانونياً للجنرال ديغول في منفاه بلندن عام ١٩٤٠، ثم أصبح مندوباً دائماً لفرنسا في الأمم المتحدة بعد الحرب.

● والفيلسوف الدكتور شارل مالك مندوب لبنان الدائم في المنظمة الدولية يومذاك، وقد أصبح وزيراً للخارجية اللبنانية فيما بعد، ثم رئيساً للأمم المتحدة عام ١٩٥٨.

وإذا كان اختيار السيّدة روزفلت لعضوية اللجنة قد جاء في ذلك الحين تعبيراً عن تقدير العالم وعرفانه لما قدّمته الولايات المتحدة من تضحيات بشرية ومادية في الحرب العالمية الثانية، كما جاء اختيار البروفسور كاسان اليهودي الأصل والمعتقد، تعبيراً عن الاستنكار العالمي للمجازر الهتلرية ضدّ اليهود، فإن اختيار الدكتور شارل مالك لعضوية اللجنة المذكورة، إنّما تمّ بتوجيه من إدارة الرئيس ترومان، نظراً لتضلّعه من العلوم الإنسانية وتمرّسه الطويل بتعليم الفلسفة في جامعة بيروت الأميركية.

لذلك كان من الطبيعي أن يترك الدكتور مالك بصماته على نصّ «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، باعتبار أن الموضوع المشار إليه جزء لا يتجزأ من شواغل فكره ومجامع اختصاصه، فكانت له المنزلة المتقدّمة على العضوين الآخرين ومن استعانا بهم من الخبراء، في مسألة



الصياغة والتصويب والتبويب، حتى اقترنت تلك الوثيقة التاريخية باسمه وإن لم تحمل توقيعه. ويمكن القول شهادة للحقيقية، وبصرف النظر عن آراء مالك ومواقفه السياسية التي ضاعفت خصومه ابتداء من ١٩٥٧، وأبعدت عنه الكثيرين من تلاميذه ومؤيّديه، أن مجرّد اعتبار «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» يوم صدوره، «صناعة لبنانية»، كان بمثابة منطلق تأسيسي لما سمّي في قاموس الدبلوماسية - حتى انهيار الدولة اللبنانية عام ١٩٧٥- «بدور لبنان الرائد»، و«المبادرة اللبنانية التوفيقية»، و«التجربة اللبنانية الفريدة»، على صعيد الفكر السياسي والعبقرية الثقافية الوساطية بين الشرق والغرب.

ولا بد من التنويه كذلك، بأن المنظمة الدولية أخذت تأتم بروح الإعلان المذكور في وضع النصوص التي صدرت لاحقاً، والمتّصلة بحقوق الإنسان، ومنها على سبيل المثال المواثيق الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التي أقرّتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٦، وغيرها. ويكاد لا يخلو أيّ دستور حديث في الدول النامية، وأي دستور قديم تمّ تحديثه في الدول المتطوّرة، من فقرات أساسية عائدة إلى هذا الإعلان العالمي الذي هندسه شارل مالك بتوجيه شخصي من الرئيس ترومان نفسه.

فقد كان في رأس اهتمامات ترومان، عندما تولّى السلطة في البيت الأبيض خلفاً لروزفلت، أن يحقّق الأهداف الثلاثة الرئيسية للمنظمة الدولية التي نصّت عليها المادة الأولى من «شرعة الأمم المتحدة» بالصيغة الآتية:

١ - توفير السلام والأمن لجميع الدول باتّخاذ الإجراءات المشتركة الفعّالة لقمع كل عمل عدواني أو غيره من أعمال العنف التي تسيء إلى السلم العالمي، مع التأكيد على وجوب حلّ المشكلات الدولية كافة بالوسائل السليمة.

٢ - إنماء علاقات الصداقة بين الأمم، واحترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب، مع الاعتراف بحقّها المطلق في تقرير مصيرها.

٣ - إرساء التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية كافّة، مع الاحترام الكلّي لحقوق الإنسان وحرّياته الأساسية، دونما تمييز يتّصل بالعرق والجنس واللغة والدين.

وكان الرئيس ترومان قد عبّر عن تمسّكه بتلك المبادئ في الخطاب الذي افتتح به الدورة الثانية للجمعية العمومية في الأمم المتحدة بتاريخ ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٦، وهو من النصوص



الرائدة التي حدّدت أطر السياسة الأميركية بعد الحرب، ويؤكّد فيه ترومان التزام الولايات المتحدة التام بالشرعة الدولية وأهدافها.

* * *

ولكن ذلك الحلم الجميل الذي تألّق في ضمير الإنسانية وخيالها بعد إعلان «شرعة الأمم المتحدة» في ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٥ بمدينة سان فرانسيسكو، واعداً بالسلم والأمن والعدالة، لم يعمّر مع الأسف أكثر من ثلاثة أعوام. فقد تبدّد الحلم فجأة في أيار (مايو) ١٩٤٨، وحلّ محله كابوس، لأن قيام دولة إسرائيل في ذلك الحين كان في حد ذاته نقضاً علنياً فاضحاً لمبادئ الشرعة الدولية وأهدافها المبيّنة أعلاه، كما أن مبادرة الرئيس ترومان إلى تأييد قيام الدولة العبرية، وكون الولايات المتحدة أوّل من اعترف بها رسمياً، إنما فتحا الباب على مصراعيه من تلك اللحظة أمام المشكّكين للطعن في صدقية السياسة الأميركية، وأمام المغامرين، وأوّلهم إسرائيل، لاستضعاف الأمم المتحدة، وخرق ميثاقها، وتجاوز قراراتها.

وبرغم التعبئة الإعلامية القصوى التي نظّمتها واشنطن، والتي رافقت صدور «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» في ١٠ كانون الأول (ديسمبر) بالتحديد، أي بعد سبعة أشهر من السنة نفسها، فإنّ معظم الأوساط الدولية والمراكز القطبية للثقافة والفكر السياسي والاجتماعي التي رحّبت ظاهراً بمبادئ ذلك الإعلان، كانت تعتبره ضمناً محاولة استدراك من جانب الولايات المتحدة للخطأ التاريخي الذي ارتكب في أيار (مايو) ١٩٤٨.

وهيهات لا ينفع استلحاق الخطأ عندما يكون جسيماً. فلا تزال حقوق الإنسان ومبادئ الشرعة من ذلك الحين وإلى يومنا هذا، حبراً على ورق، ولا تزال أقوى دولة في العالم تلتمس من الآخرين أضعف الإيمان.

* * *

عندما أعدم نابوليون خصمه الملكي الولاء دوق «دانغان» سأل وزير خارجيته الداهية «تاليران»:

ـ «أتعتقد أنت أيضاً أنني ارتكبت جريمة؟»

فأجاب الوزير:

ـ «كلا يا مولاي. هذه ليست جريمة. إنها أكثر. مجرّد غلطة!».

١١/ ١٢/ ١٩٩٦





الطفران عدو السلطان

إن الكرام إذا ما أيسروا ذكروا
من كان يألفهم في المنزل الخشن

أبو تمام

إذا كانت الحكومة الحريرية الثانية قد ختمت عهدها بانتخابات نيابية ضبابية، وفضائح مالية غامضة، واحتكار سلطوي مرفوض لوسائل الإعلام المرئي والمسموع، فصارت مثلاً يضرب في سوء التدبير، فإن الحكومة الحريرية الثالثة بدأت عهدها بالعثرات الاستعراضية، فاجترحت نقمة الشعب قبل أن تتربّع في كراسيها، وصارت مثلاً يضرب في سوء الطالع.

تألّفت هذه الحكومة قبيل عيد الاستقلال. وبدل أن تكون ولادتها في الذكرى الوطنية السعيدة فأل خير يعود عليها بالدعاء الطيّب ويبتعث الأمل عند الرأي العام بمستقبل أفضل يتحرّر فيه المواطن من كوابيس الإرهاق والتعذيب، جاء التحضير الميداني المرتجل لاحتفالات العيد وبرامج العرض العسكري يحوّل الإرهاق إلى إزهاق والتعذيب إلى تمويت، كما يطلق الألسنة من عقالها شتماً للحكومة، وطعناً بالدولة والنظام، وكفراً بالاستقلال والساعة التي ولد فيها.

فقد تحوّلت العاصمة طيلة الأيام الثلاثة التي سبقت يوم العيد في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر)، إلى مرآب سيارات من لم يمت فيه اختناقاً بسموم الدواخين، مات احتراقاً تحت الشمس دون فرصته الضائعة ورزقه المهدور، أو هلك احتباساً في زواريب المدينة بين مطرقة الهواجس وسندان الانتظار.

كانت هذه أوّل سقطة استعراضية للحكومة قبل حصولها على الثقة، فلما انعقد مجلس العرفان والنكران تحت قبة البرلمان تعجّلت الحكومة سقطتها الاستعراضية الثانية بإجازة نقل الجلسات النيابية النابية على جميع المحطات المرئية المرخّص لها، وكأن مناقشة البيان الوزاري في المجلس الخامل الذكر، هي حدث خارق في نهاية القرن العشرين، كإعلان الحرب النووية، أو وصول الإنسان إلى كوكب آخر يحتوي بشراً مثلنا، أو تحوّل بنيامين نتانياهو حمامة سلام.

لقد عاد الناس بعد أيام القهر الثلاثة التي مهدت في المواسم الاستقلالية لأيام



الصبر الثلاثة، بين المراسم والمواكب والأغاريد والأناشيد والقبلات والتحيات وأطيب التمنيات... عادوا من جحيم القهر والصبر يبحثون في سكينة منازلهم عن فيلم عاطفي جميل أو برنامج فكاهي طريف يشاهدونه على الشاشة الصغيرة، فإذا بهم يرغمون على تعطيل أجهزة التلفزة ثلاثة أيام أخرى هرباً من القهر والصبر اللذين أضيف إليهما اليأس، عندما قبعوا في زاوية الإحباط مكرهين، وهم يكيلون الشتائم للحكومة والمجلس النيابي والدولة والوطن!

ذلك أن شعبنا المهيض المريض الذي لم يشف حتى الآن من حقده على الذين ذبحوه بريش جناحه ومزّقوه بأظافر يديه طيلة عشرين سنة من القتل والسفك والتهجير، بدأ يتعهد حقداً جديداً أشدّ وأدهى على الذين وعدوه بالوحدة بعد الشتات، والعزّة بعد المهانة، والرخاء بعد الحرمان، فلم يفوا بوعد قطعوه ولم يحفظوا عهداً ولا ميثاقاً.

وبين مهازل من نوع «أعلن مصدر مسؤول لم يشأ التصريح عن اسمه»... ومآسٍ من نوع «تحدّث نائب مجهول حريص على تلميع اسمه وتطبيع كسمه ورسمه»... أخذ الشعب يدرك، ولو متأخّراً، أن حياتنا العامة تغرق يوماً بعد يوم في بحر النكرات!

اللّهمّ إلاّ بعض الأشرعة الخجولة البادية على صفحة اليمّ، وهي تبرز أكثر فأكثر كلما اتّسع الفراغ. فراغ البحر من السفن العملاقة والسواري الفارعة. وفراغ الأعين الرمّد التي تحدق وتحملق دون أن ترى!

فما أقصر طول القصب في جوار النخيل، وما أطول قصر الزعرور في الرملة البور!

نكرات، نكرات، نكرات...

وكلمات، كلمات، كلمات...

معذرة يا ماجدة، فالكلمات التي تبدع الآيات تجترّها النكرات!

ستون أبلغ من سحبان وائل، نابوا في مربد الثقة عنّا، وتناوبوا في التعبير عن آمالنا وآلامنا. وكان علينا أن نتابع باهتمام تلك الحفلات التنكرية في صالة البرلمان، وأن نصفق بحماسة للغربان التي لبست رياش الطواويس، ونطرب لنعيق البوم فوق ما نطرب لهديل اليمام.

* * *

بقي الاستعراض الثالث الذي عثرت فيه الحكومة وخالفها الحظ بعد أصرارها الطفولي السخيف على مواجهة الاتّحاد العمالي العام، وقد تسلّح بحق دستوري هو تعبير الشعب عن إرادته بالتظاهر، مع الإضراب طبعاً.

فما الذي كان يمكن أن تخسره الحكومة لو نزل رئيسها بنفسه ووزراؤها جميعاً، وشاركوا في تلك التظاهرة؟! فالكل



يعرف، والمعارضون والمتظاهرون جميعاً يعرفون، أن المشكلة الاجتماعية هي من مواريث هذه الحكومة والحكومات التي سبقتها، وليست من صنائعها. والكل يعرف أنها لا تحل بإضراب ولا بتظاهرة، ولا حتى بثورة!

لكن المواطنين جميعاً، مؤمنين وملحدين، موالين ومعارضين، يبحثون عن الحاكم الأبوي العادل، دون الحاكم السلطوي القاهر. فالطفران أساساً عدوّ السلطان. والسلطان الذكي العاقل هو الذي يعرف كيف يقوم بأود الطفران ما دام عاجزاً عن إزالة فقره. لأنه ما من حاكم في التاريخ استطاع أن يشبع الجياع حتى التخمة، وما من حاكم تمكّن أن يحشر الناس جميعاً في بوتقة الولاء، وأن يساوي بين سكان الأكواخ وأصحاب القصور، أو على الأصح بين الذين عجزوا عن جمع المال بالإثم والذين جمعوه باصطناع الفضيلة. وقديماً قال ابن الوردي في لامية العجم:

إن نصف الناس أعداء لمن

ولي الأحكام، هذا إن عدل

لقد كان بإمكان الرئيس الحريري ألاّ يسقط حكومته للمرة الثالثة في عملية استعراضية كالتي حدثت، فيصوّر للرأي العام المحلي والعربي، وللدول التي ما زالت تبحث عن صكّ ضائع عنوانه «الثقة بلبنان»، أن دولته دولة بوليسية تتعقّب الناس في الأزقّة والزواريب لمنعهم من التعبير عن إرادتهم.

ألم يكن أَوْلى به أن يتشبّه بصديقه جاك شيراك الذي سمح لأكثر من مليوني فرنسي بالتظاهر، اعتراضاً على البطالة والأجور وغير ذلك مما تتخبّط فيه الدولة الفرنسية من ويلات هذا العصر الذي افترسه تنظيم البيروقراطية وقتل فيه المبادرة الفردية؟

لقد واكب جاك شيراك مسيرات شارك فيها مئات الألوف عبر شوارع باريس ومدن فرنسا الرئيسية مستخدماً أدوات السلطة بمنتهى الفعالية، دون أن يتسبّب في قتل أحد أو جرح أحد أو اعتقال أحد.

فلماذا لم يتّعظ «رفيق الثالث» بذلك، وهو يعرف أن «رفيق الأوّل» وصل إلى الحكم بتأييد المعذّبين في الأرض الذين آمنوا به من خلال انتمائه القديم إليهم، ولأن أسلافه الرؤساء والحكّام لم يعرفوا كيف يجعلون الطفران رفيق السلطان!؟

١٩٩٦/١٢/٤



أوروبا في مأزق الوحدة

لغات وثقافات وقوميات
تصارع قيود المعاهدات

- ١ -

مشروع الوحدة الأوروبية بدأ حلماً سائغاً في خيال بعض القادة والمفكرين الطامحين، وما لبث أن تحوّل في سياق تحقيقه، وهو يصطدم بالوقائع المرّة والحواجز المستصعبة، إلى مشكلة بارزة في ملف بالغ التعقيد، وعبء ثقيل يرهق أصحابه باستدراك العثرات ودفع التحديات.

فقد نشأت فكرة الوحدة عن ردّة فعل ضد الحرب جسّدها كل من الجنرال ديغول والمستشار أديناور اللذين هالهما حجم الجريمة الانتحارية المزدوجة التي أصابت ألمانيا وفرنسا في الحربين العالميتين عام ١٩١٤ و١٩٣٩، بعد قرون شهدت أطول مبارزة في التاريخ بين أمّتين تنتسبان إلى العرق الآريّ الواحد، وبالتحديد إلى القبائل الفرنجية والتوتونية ذات الجذور الجرمانية المشتركة.

وسرعان ما خلص هذا الإنفعال الرافض لمبدأ الحرب التي قتلت أكثر من ثلاثين مليون أوروبي خلال ثلاثين عاماً أوائل هذا القرن، إلى طرح السؤال الأهم، وهو: لماذا لا تتضافر الطاقات البشرية المبدعة في كل من فرنسا وألمانيا، بما تملكه الدولتان من تراث علمي وتقني متفوق، وموارد طبيعية ومادية وافرة، لإيجاد صيغة من صيغ التعاون والتكامل على ضفّتي «الراين» تستقطب ما يزيد على أربعمئة مليون من الجرمان والفرنجة والقوط والرومان في قلب أوروبا، من بحر البلطيق شمالاً إلى المتوسط جنوباً، ومن المحيط الأطلسي غرباً إلى السهوب الروسية والأوكرانية شرقاً، فتؤلف وحدة أوروبية ذات نظام فيديرالي أو كونفيديرالي قادر على احتلال المركز الأول بين القوى الدولية العظمى خلال فترة زمنية محدودة؟

كان هذا الحلم نفسه قد راود الإمبراطور الغازي شارلمان الكبير الذي نصرن القبائل الجرمانية، وامتدت فتوحاته في القرن الثامن الميلادي إلى نهر «الأودر» على حدود بولونيا فوحد معظم القارة الأوروبية، وأقام علاقات مميزة مع هارون



الرشيد أمّنت له الإشراف على الأماكن المقدسة المسيحية في أورشليم ورعاية الأقليات النصرانية في الشرق المسلم، لأن الخليفة العباسي العظيم كان يعتبره المرجع المتقدم، حتى على قيصر الروم، بين الملوك المسيحيين شرقاً وغرباً.

ثم راود الحلم ذاته الإمبراطور نابوليون الأول بونابرت الذي قام بالمحاولة نفسها لتوحيد أوروبا، ولا تزال أصداء فتوحاته وإنجازاته على هذا الصعيد تستأثر بإعجاب المؤرخين. كما راود ذلك الحلم آدولف هتلر زعيم ألمانيا النازية الذي كان يسعى هو أيضاً إلى بعث أوروبا الآرية الموحدة وتأهيلها لقيادة العالم، بصرف النظر عن خطئه الجسيم في اعتماد مبدأ التفوق العرقي الذي لا يختلف بأي حال عن مبدأ «شعب الله المختار» عند الأصوليين اليهود ونعتهم سائر الشعوب بـ«الغويم»، أي الكائنات الدنيا، التي لا ضير ولا حرج في إبادتها.

غير أن الأسلوب اختلف بعد الحرب العالمية الثانية عن أسلوب شارلمان في القرنين الثامن والتاسع، وكذلك عن أسلوب نابوليون في الثامن عشر والتاسع عشر، وأسلوب هتلر في النصف الأول من القرن العشرين. فالفكرة التي أطلقها الجنرال ديغول واعتنقها المستشار أديناور، ما لبثت أن تحولت إلى ما يشبه كرة الثلج، وهي ما برحت تتعاظم وتزداد وتقوى عبر مسيرتها حتى أصبحت اليوم كياناً وجودياً قائماً يعرف بالاتحاد الأوروبي وتنتمي إليه خمس عشرة دولة يتجاوز عدد سكانها الأربعمئة مليون. ولا غرو أن يملك هؤلاء مجتمعين امتيازات فكرية وثقافية رائدة، وقدرات اقتصادية فاعلة، ومهارات تقنية متطورة، لا تملكها أي قوة عظمى في العالم، حتى الولايات المتحدة الأميركية نفسها.

لقد بدأ الحلم الخيالي يتجسد تدريجاً حتى أصبح واقعاً ملموساً. وبعدما كان ضرباً من ضروب التمني في معاهدة «الاتحاد الأوروبي للفحم والصلب» التي وقعت في باريس عام ١٩٥١، ثم في «معاهدة الدفاع الأوروبي» ومعاهدة «أوراتوم» اللتين لم تكتب لهما الحياة... وبعدما كان مجرد تصور للسوق الأوروبية المشتركة في معاهدة روما عام ١٩٥٧، تردّى ذلك الحلم ثوب الحقيقة الراهنة أثر معاهدة لوكسمبورغ عام ١٩٥٨، وشق ابتداء من ذلك العام طريقه العملي إلى التنفيذ.

وكان لا بد على الأثر من انضاج التجربة بإخضاعها لامتحان الزمن، فاجتازت وئيداً شعاب التردد والتعثر، حتى عانقت الجاذبية الوحدوية المكبوتة، بعد ثلاثين عاماً، بهمة رجلين هما رئيس فرنسا الراحل فرنسوا ميتران الذي كان العالم يلمح وراء سماته الحازمة وسكونه المتحفز بوارق الطموح الديغولي، رغم أنه



لم ينخرط يوماً في سياسة ديغول، ورئيس ألمانيا هلموت كول الذي كان العالم ولا يزال يرى وراء هيكله الضخم المطابق لهيكل بسمارك، شخصية أديناور وروحه الصابرة وإرادته الخفية.

وما عتّم أن عقد الاجتماع التاريخي الحاسم بين الرؤساء الاثني عشر لدول المجموعة في ٩/١٢/١٩٩١، وتم الإتفاق خلاله على بنود «معاهدة ماستريخت» التي وقعها وزراء الخارجية في ٧/٢/١٩٩٢، والتي نصت على توحيد السياسة المالية والاقتصادية، والسياسة الخارجية والأمن، وإنشاء المواطنية الأوروبية، واعتماد نقد أوروبي واحد قبل حلول السنة ١٩٩٩.

وقد أعقب ذلك اتفاق «شنغن» الذي الغى ابتداء من ١٩٩٤ الحواجز الجمركية ومراكز الأمن على حدود ست دول من أعضاء المجموعة، كما اعتمدت مؤخراً الوحدة النقدية «أورو» (Euro) بدلاً عن الوحدة النقدية «إيكو» (Ecu) لسنة ١٩٩٩، واندفع الاتحاد الأوروبي الذي يتألف اليوم من خمس عشرة دولة - ويتوقع أن تنضم إليه دول أخرى قريباً - نحو أهدافه الكبرى، بخطى واقعية ثابتة وأسلوب موضوعي سليم هو قبلة أنظار العالم احتراماً وإعجاباً.

* * *

ولكن الوحدة الأوروبية واجهت عبر التاريخ، كما تواجه اليوم وستواجه غداً، عوامل سلبية أساسية، إن لم تحل دون اكتمال بنائها قبل نهاية القرن الحالي، فسوف تحول على الأرجح في العقد الأول من القرن المقبل دون قيام الإمبراطورية الأوروبية واستمرارها.

وفي طليعة هذه العوامل السلبية العامل اللغوي الذي يرتبط به التفاعل الاجتماعي والثقافي. فالحياة ليست فقط مصالح اقتصادية، وأمناً جماعياً، وقوة عسكرية. إنها، قبل ذلك وفوقه، انسجام وجودي في مجتمع متناغم، يتفاعل بعمق ويتداخل باستمرار، فيتوحد كيانياً وتزول الفوارق بين أعضائه، حتى لو كانت متصلة بالعقيدة والدين، أو الموقع الجغرافي والمستوى الإنمائي. وهذا الإنسجام الوجودي على الصعد الحضارية وفي أنماط الحياة، لا يتوافر إلا من خلال اللغة الواحدة.

ويكفي أن يعاين المرء تعدُّد الثقافات واللغات في أوروبا، وأن يراقب الصراع بين الفرنكوفونية والإنغلوفونية مثلاً داخل القارة وخارجها، إضافة إلى الجرمانوفونية والسلافونية وغيرهما، ليدرك مدى اتساع الشرخ بين الثقافات الأوروبية، فيما الأوروبيون عاكفون على بناء وحدتهم السياسية والعسكرية، حتى لينطبق عليهم مثل البابليين الذين شرعوا في تشييد برج يوصلهم إلى السماء وهم



يتخاطبون بلغات متنافرة «فلا يفهم الحُدّاث إلا التراجمُ...».

وثمّة عامل سلبي آخر لا يقل أهمية عن تعدد اللغات، هو العصبية القومية. فالأوروبيون في الأصل جمهرة قبائل بربرية، زحفت من عمق المنادح الأسيوية نحو أقاصي الغرب موجات متلاحقة قبل الميلاد وبعده، واستعمرت الأراضي الممتدة من جبال «الأورال» إلى المحيط الأطلسي. وقد احتفظت هذه القبائل إلى اليوم، بخصائصها ولهجاتها وتقاليدها التي غلّفتها بغشاء حضاري متسامح سرعان ما يسقط أمام التحدي، فتعود العصبية القومية والحزازات القبلية إلى الظهور، على غرار ما حدث في يوغوسلافيا ويمكن أن يحصل مثله في أي دولة أوروبية أخرى، وفي أي لحظة.

أما الكيان الجغرافي للقبائل الأوروبية - إن جازت تسميتها كذلك - فهو مرتبط بخلفيّة شعورها القومي، وبالحدود التاريخية التي رسمتها الاتفاقات والمعاهدات. ولا يعرف أحد - كما يقول الكاتب والمفكر الفرنسي أندريه فونتين في مقال نشرته «لوموند» بعنوان «أوروبا وحدودها» في ١٩٩٢/٣/١٠ - «هل أن الاتفاق الذي وقعه الألمان معترفين بأن حدودهم مع بولونيا تقف عند نهر «أودر - نايس» فيما هم يعتبرون الشعوب القاطنة عبر ضفته الشرقية شعوباً جرمانية، سيظل ساري المفعول إلى الأبد، أم أنه سيكون عرضة للنقض في أول فرصة تاريخية مؤاتية».

والذي ينطبق على ألمانيا وبولونيا في هذا المجال، ينطبق أيضاً على ألمانيا وفرنسا في ما يتعلق بمقاطعات «الراين»، وعلى فرنسا وإسبانيا في جبال البيرينيه، كما ينطبق على إيطاليا ويوغوسلافيا في الأدرياتيك، وعلى تركيا واليونان في تراقيا الغربية وجزر بحر إيجه، وعلى رومانيا وروسيا في مولدافيا، إلخ...

ولعل أهم العوامل السلبية التي تعترض قيام الوحدة الأوروبية بالإضافة إلى ما تقدم، هو عامل التحديات والمطامع الدولية. فهنالك ثلاث قوى عالمية كبرى على الأقل، تعتبر منع الوحدة الأوروبية هدفاً استراتيجياً رئيسياً، وهي تعمل على تعطيل تلك الوحدة بكل الوسائل المتاحة. هذه القوى هي بالتحديد: العالم الإنغلوسكسوني، وروسيا الاتحادية، والحركة الصهيونية.

وسنعرض في المقالة اللاحقة، لأهداف كل من هذه القوى الثلاث والتاكتيك الذي تعتمده في ضرب المسيرة الأوروبية باتجاه الوحدة.

١٩٩٦/١١/٢٠



أوروبا في مأزق الوحدة

لعنة الأوصياء الجبابرة
تضرب الاتحاد الأوروبي

ـ ٢ ـ

هل ينجح مشروع الوحدة الأوروبية في تخطي الفوارق اللغوية، وتعدد الثقافات والقوميات، بمقدار ما نجح في التكامل السياسي والاقتصادي؟

لقد ذكرنا في الجزء الأول من هذا البحث (عدد «النهار» الصادر بتاريخ ٢٠/١١/١٩٩٦)، بعد لمحة تاريخية موجزة حول نشوء فكرة الوحدة وتطورها، أهم التحفظات التي يشكك من خلالها المعلقون في قدرة الأوروبيين على تجاوز تلك الموانع، ونعرض في هذا الجزء الثاني والأخير للقوى العالمية الثلاث التي تعرقل مسيرة الوحدة الأوروبية وتستهدف القضاء عليها في مهدها.

١ ـ العالم الإنغلوسكسوني:

أول هذه القوى كتلة العالم الإنغلوسكسوني. فالسكسون حاقدون على الفرنجة والالمان منذ حروب شارلمان في القرون الوسطى. وكان هذا الفاتح الكبير قد جرد عليهم في شمال ألمانيا ١٨ حملة عسكرية بين عامي ٧٧٢ و ٨٠٤م. أدت إلى سحق مقاومتهم وتنصيرهم. وقد تنامت هذه الحساسية السكسونية ضد سائر القبائل الجرمانية والفرنجية خصوصاً، فتجسدت عبر التاريخ في الحذر البريطاني الدائم من الفرنسيين والالمان، ثم أخذت حجماً كوسموبوليتياً بعد فتوحات الإنكليز في أميركا الشمالية وافريقيا وأوستراليا، وبعد انتشار ثقافتهم ولغتهم ونفوذهم في المعمورة بأسرها خلال القرون الثلاثة الماضية. ثم تعملقت الولايات المتحدة الأميركية حتى أصبحت قطب الدائرة في العالم الإنغلوسكسوني طيلة القرن العشرين، وأنشأت مع المملكة المتحدة محوراً دولياً يفرض اليوم هيمنته على جميع المحاور الدولية الكبرى.

وقد تغاضى المحور المشار إليه عن النزعة الوحدوية بين دول أوروبا الغربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كما تغاضى عن قيام السوق الأوروبية المشتركة، وذلك بسبب الحرب الباردة



والتأهب الدائم لمواجهة موسكو. لكن سقوط الاتحاد السوفياتي في مطلع التسعينات، وتسارع الخطى الألمانية الفرنسية باتجاه الوحدة بعد توحيد ألمانيا وتوقيع اتفاقية ماستريخت، عجلاً في إثارة الحزازات القديمة، فأخذ الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يتعاظم يوماً بعد يوم، حتى بات يخشى أن يرتدي في مطلع القرن الواحد والعشرين طابع الحرب الباردة الجديدة.

وعلى أن موقف بريطانيا التي انتسبت إلى الاتحاد الأوروبي انتساباً يشوبه الحذر والتردد، لا يزال يخفي الحرج والانقباض بظاهر الإنسجام، فإن إرجاء انتساب لندن إلى مشروع الوحدة النقدية حتى السنة ٢٠٠٠، قد أحبط معظم المراقبين والمسؤولين في كل من باريس وروما وبون وسائر عواصم الاتحاد، وهم يتخوفون من لعبة المعلن والمضمر التي كانت دائماً لعبة انكليزية وعنواناً بارزاً للسياسة البريطانية الغامضة، كما يخشون أن ترتمي لندن بين ليلة وضحاها في الأحضان الأميركية، وخصوصاً إذا اعتمد الاتحاد الأوروبي أسلوب المواجهة المكشوفة مع الولايات المتحدة على طريقة الرئيس الفرنسي جاك شيراك. فقد بدأ شيراك بانتقاد السياسة الأميركية تصريحاً، بعد أن كان يغمز من قناتها تلميحاً، وأقرب الأمثلة على ذلك ما قاله في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس وزراء إسبانيا اسنار في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري، ومفاده «إن المسؤولية الأميركية في المتوسط ليست أهم من مسؤوليات أوروبا، لذلك يجب ألا يتولى قيادة القوات الأطلسية في جنوب أوروبا عسكري أميركي بل عسكري أوروبي».

ومهما يكن من أمر، فقد اتسم الموقف البريطاني من مشروع الوحدة الأوروبية بالتحفظ منذ البداية. وليس أدل على ذلك من تصريح لرئيس وزراء بريطانيا جون ميجور نشرته الصحف البريطانية في تاريخ ١٩٩١/١٢/٧ قبيل انعقاد مؤتمر القمة الأوروبي في ماستريخت لإقرار بنود المعاهدة، وقد جاء فيه ما ترجمته حرفياً:

«إن القفز في الفراغ هو بمثابة كارثة. لذلك فإن انضمام بريطانيا إلى مشروع الوحدة النقدية يجب أن يخضع لقرار البرلمان في الأوان المناسب».

«ولا بد أن توازن المعاهدة المزمع توقيعها في ماستريخت بين منافع العمل الاتحادي المشترك في السياسة الخارجية، وحق الحكومات في اتخاذ القرارات المستقلة التي تمليها مصالحها الوطنية عند الاقتضاء».

«وإذا كان لا بد لأوروبا من نظام دفاعي خاص، فلا بد لها في الوقت نفسه من الاستقواء بميثاق الأطلسي».



«كل هذا يعني أنني راغب في الوصول إلى اتفاق خلال القمة المرتقبة، ولكن ليس أي اتفاق يتم كيفما تيسر».

٢ ـ روسيا الاتحادية:

أما القوة الثانية التي تنظر بقلق إلى الوحدة الأوروبية، فهي روسيا الاتحادية و«مجموعة الدول المستقلة» التي تدور في فلكها والتي كانت تؤلف معها الاتحاد السوفياتي السابق في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى.

وإذا كانت روسيا الاتحادية قد ركبت اقتصاد السوق بلا تحفظ، فركبها الغول الرأسمالي الانتهازي وجعلها عرضة لابتزاز المافيا واستغلال البورجوازية العائدة على صهوات البنوك الأجنبية لنهب الثروة الوطنية وتخريب المؤسسات وإفقار الشعب، فإن الدولة الروسية الحالية لا تزال متمسكة بثوابت ومسلمات عائدة إلى الاتحاد السوفياتي السابق وما قبله في سياستها الخارجية بالرغم من صراع مراكز القوى في الداخل.

فهنالك لاءات أساسية في معجم السياسة الروسية يرجع بعضها إلى زمن القياصرة، وبعضها الآخر إلى العهود التي أعقبت الثورة البولشفية، لم تختلف ولم تتبدل، وقد تواصل العمل بها سراً أو جهاراً بعد سقوط جدار برلين إلى يومنا هذا:

● لا لتفرد الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية في تقرير مصائر الشرق الأوسط، بما في ذلك شرق المتوسط. ولا لاحتكارهما النفوذ مجتمعتين أو منفردتين في هذه المنطقة التي يعتبرها الروس العمق الاستراتيجي لبلادهم جنوباً.

● لا لقيام وحدة أوروبية إلا إذا كانت روسيا عمودها الفقري، لأن أي وحدة في القارة تستثني العملاق الروسي، إنما تحمل في ذاتها تهديداً مباشراً لأمن ذلك العملاق، ليس فقط في أوروبا الشرقية، بل في الأراضي الروسية أيضاً. ويستند الروس في تقرير هذا المبدأ إلى سوابق التاريخ، منذ أن اجتاح «الفرسان التوتون» الجرمان بلادهم في القرن الثالث عشر، وهزمهم البطل القومي الكسندر نيفسكي عام ١٢٤٠م. على نهر «النيفا»، وحتى المغامرة الهتلرية في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤١، مروراً بمغامرة نابوليون عام ١٨١٢.

● لا لتوسع حلف شمال الأطلسي في اتجاه أوروبا الشرقية، وهو ما يصرّ عليه الزعماء الروس ويؤكدونه في كلّ مناسبة، خصوصاً بعد زوال حلف وارسو الذي أقامه الشيوعيون في وجه الأطلسي في الخمسينات.

ولكن الانتقال المرتجل، من ربقة النظام الشيوعي الذي لا يزال يتعهّد



طموحه باسترداد السيطرة على الكرملين، إلى واحة النظام الليبيرالي الذي لم يستكمل حتى الآن عناصر نموّه وازدهاره، ما انفك يدفع بالأمة الروسية أكثر فأكثر نحو منحدر العالم الثالث ويحجّم إلى حدّ بعيد دور موسكو في تقرير المصائر الدولية.

وبرغم ذلك، يتوقع المراقبون إلاّ تطول هذه المرحلة الانتقالية الفوضوية، وأن تستردّ روسيا وشيكاً زمام المبادرة في نادي الأقوياء، فتظهر عندئذ، في رأي هؤلاء، بمظهر الفريق المناهض للمحور الفرنسي الألماني الرامي إلى توحيد أوروبا، وذلك عملاً باللاّءات المدرجة أعلاه.

٣ ـ الحركة الصهيونية:

وأمّا القوّة الثالثة التي عبّات جميع إمكاناتها المالية والسياسية والإعلامية ذات الانتشار الأخطبوطي العالمي، للقضاء على الوحدة الأوروبية في مهدها، فهي الحركة الصهيونية التي باتت على قاب قوسين أو أدنى من تأسيس إمبراطورية عسكرية كبرى شرق المتوسط.

ويميل معظم المفكّرين الثقات اليوم، إلى أنّ الصراع الوجودي الأساسي في نهاية هذا القرن وبداية القرن الحادي والعشرين، سيكون صراعاً بين الصهيونية وأوروبا يقع في إطار مأسوي عنيف ويعبّر عنه الفريقان معاً تعبير «هملت» في مسرحية شكسبير: «نكون أو لا نكون».

فأكثر ما تخشاه الصهيونية هو يقظة العصبية الآرية الكامنة في خلفية الذهن الأوروبي، بعد سقوط الأيديولوجيا الماركسية وغيرها من الأيديولوجيات المادية التي كان للصهيونية اليد الطولى في تعهدّها ونمائها.

كذلك ينتاب الصهيونية قلق من إمكان حصول خطأ تاريخي ترتكبه بنفسها أو يقع بفعل عوامل خارجة عن إرادتها، ويؤدّي إلى تفشّي تلك العصبية الآريّة بالذات في العالم الإنغلوسكسوني والعالم الروسي السلافي اللّذين ينتميان هما أيضاً بمقدار إنتماء الفرنجة والجرمان، أو ربما أكثر، إلى جذور آريّة تخبيء حقداً قديماً على اليهود.

فالصهيونية تذكر جيداً خطبة العالم والمفكر السياسي الشهير بنيامين فرانكلين في المؤتمر الذي عقد عام ١٧٨٩ لإعلان دستور الولايات المتحدة، وقد جاء فيها: «إذ لم نمنع اليهود من الهجرة إلى أميركا في نصّ دستوري، ففي أقل من مئة سنة سيحكمون هذه البلاد ويدمرونها. وفي أقلّ من مئتي سنة سيصبح أولادنا عمالاً عندهم، وهم يجلسون في البيوت المالية مرفّهين!».

وتذكر الصهيونية أيضاً أن القياصرة الأوتوقراطيين ذبحوا من



اليهود في القرن التاسع عشر وحده أكثر ممّا ذبحه منهم ملوك الفرنجة والألمان عبر التاريخ كلّه، باستثناء المجازر النازية، وأن ستالين القفقاسي البولشفيكي لم يكن أرحم من هؤلاء جميعاً.

ويعود مبعث هذا الخوف الصهيوني كذلك من وحدة أوروبا وتدخلها العتيد في قضية الشرق الأوسط حرباً أو سلماً، إلى إعلان البندقية لدول المجموعة الأوروبية التسع في ١٣/٦/١٩٨٠، الذي أوصى بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالشرق الأوسط، مع الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات الحل السلمي.

فقد استتبع هذا الإعلان، كما هو معلوم، قراراً من الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ٢٩/٧/١٩٨٠، يدعو إسرائيل إلى الإنسحاب العاجل من الأراضي العربية المحتلة، ويعترف للشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، كما يوجب على الدولة العبرية الالتزام الكامل بقرارات الأمم المتحدة التي تؤكد الطابع التاريخي لمدينة القدس.

ومنذ ذلك الحين بدأت العلائق تسير من سيء إلى أسوأ بين الحركة الصهيونية وأوروبا، حتى كانت الصفعة الإسرائيلية الأولى للمجموعة الأوروبية برفض اشتراكها في مؤتمر مدريد وانتدابها لرعاية مفاوضات السلام إلى جانب الولايات المتحدة وروسيا.

ثم توالى النزاع الصامت بين الفريقين خمسة أعوام بعد مدريد، حتى أتى ردّ أوروبا بلسان الرئيس الفرنسي جاك شيراك الذي أعلن من داخل إسرائيل خلال زيارته الأخيرة للمنطقة، إصرار أوروبا على قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وإنسحاب إسرائيل دون قيد أو شرط من الجولان وجنوب لبنان، وعدم إحداث أي تغيير في معالم القدس.

* * *

في هذا المنعطف الشائك المزروع بالألغام، هل سيتمكن الأوروبيون من تثبيت قوائم الاتحاد، وإعادة التوازن إلى السياسة الدولية؟

الجواب يكمن في نتائج استحقاقات ثلاثة مع نهاية القرن:

● توحيد النقد بصورة جدية كاملة على صعيد التداول العملاني، وليس فقط على صعيد المعاملات المصرفية، مع دمج المصارف الرسمية جميعاً في البنك الأوروبي المركزي الذي يوكل إليه الإصدار.

● التأسيس لنظام لغوي خاص يعتمد اللغات الأوروبية الرئيسية لغات رسمية للدولة الاتحادية وكوادرها وإداراتها العليا، مع إنشاء أكاديمية لغوية تطور نموذجاً



أوروبياً قابلاً للحياة من لغة «اسبيرانتو» العالمية المعروفة، تتعلمه الأجيال الأوروبية الجديدة إلى جانب لغاتها القومية.

يضاف إلى ذلك اعتماد أسلوب جديد في تعليم التاريخ لا يتطرّق إلى وقائعه السلبية إلاّ على المستوى الجامعي، بحيث يظلّ النشء في المراحل الابتدائية وحتى الثانوية بعيداً عن جاذبية التعصب القومي.

● وضع القواعد والأنظمة الدستورية الخاصة بالدولة الاتحادية في إطارها الكامل وصيغتها النهائية، بحيث يتم البتّ من خلالها في مسائل حسّاسة، كرئاسة الاتحاد، وشكل الحكومة الاتحادية ومدى سلطاتها، وصلاحيات البرلمان الأوروبي، فضلاً عن توحيد السياسة الخارجية وبناء الجيش الاتحادي المشترك.

١٤/ ١٢/ ١٩٩٦



نحن و«المستقبلية»

في أول كانون الأول (ديسمبر) الجاري، ألقى الأستاذ غسان تويني خطبة رائدة في جامعة البلمند مختتماً ثلاثية القديس يوحنا الدمشقي، بحضور البطريرك أغناطيوس الرابع ولفيف من اكليروس الطائفة الأرثوذكسية الأنطاكية وأعيانها وأصدقائها.

المناسبة كانت اجتماعية روحية مذهبية. ولكن المخاطبة تعدت ذلك الإطار المحدود إلى فلك أوسع ومدار أشمل وأمدى.

فقد طرح الأستاذ تويني في خطاب احتسابي كاشف هو أكثر من حديث إعلامي ثقافي، وأقل من محاضرة أكاديمية منهجية، مسألة واجبة الوجود لديمومة كل وجود، هي «المستقبلية» بمفهومها العلمي الرامي إلى تشوّف حاجات المستقبل وصورته الكيانية بكلّياتها وجزئياتها انطلاقاً من معطيات الماضي ومستجدات الحاضر.

كذلك طرح المسألة نفسها من زاوية استيعاب اللاهوت للإنجازات العلمية التي ينبيء «علم المستقبل» (Futurologie) بأن تصبح كفافاً يومياً للمجتمع البشري في القرن الحادي والعشرين، وسمّى من هذه الإنجازات «علم الجينات» و«الهندسة الوراثية» التي قال أنها سوف تصدم القناعات اللاهوتية الثابتة عندما يتوصل المخلوق، ولو جزئياً، إلى احتراف مهنة الخالق، كما سمّى «علم الفضاء» الذي قال إنه سوف يصدم الفكر الديني هو أيضاً فيما لو توصل الإنسان إلى اكتشاف الحياة في كواكب أخرى، ناهيك عن إمكان العثور على كائنات ومجتمعات بشرية ذات علوم وحضارات وأديان لم تعرف لها أرضنا مثيلاً.

وبعدما حذّر الأستاذ تويني الكنيسة الأرثوذكسية الأنطاكية من «التأرخن» و«التمتحف» على حد تعبيره، أي التقوقع في متحف التاريخ، فكراً وعقيدة وسلوكاً، أوصاها بتعهد صفتها المسكونية مع رفض التأميم والاحتباس في الأطر القومية بالرغم من الانتماء العربي لرعاياها، وكذلك تحمّل مسؤوليتها التاريخية في التزام الحوار المحب تجاه الإسلام والأصولية الإسلامية التي تبحث هي أيضاً عن المستقبل بحثاً كيانياً عميقاً صاخباً، لأن الخطأ الفادح يكمن في



مواجهة هذه الأصولية بموقف أصولي. كما أوصى أخيراً بالعمل على توحيد الكنائس الأنطاكية جمعاء من دون أي تحفظ.

* * *

أهمية هذا الكلام إنه يتخطى المناسبة التي قيل فيها ليحتل منزلة متقدمة بين المقولات الجدية القليلة التي تسعى إلى استنهاض العقل العربي ونقله من حالة المرآة التي تعكس المرئيات المفروضة، إلى حالة المفاعل الذي يبدع المرئيات الجديدة ويفرضها على المرايا المتعاكسة في مهرجان العولمة المعاصر.

لذلك اقترح على الزميل الكبير - ويشاطرني ذلك فريق متواضع من سدنة الفكر - تشذيب الخطبة المذكورة وتحريرها من حواشي المراسم، ثم إطلاقها من عقالها الأرثوذكسي وتلقيحها بعناصر ومعطيات إضافية، بحيث يتكامل جوهرها الصافي وتصبح بمثابة «إعلان مبادئ» (Manifeste) للأجيال الجديدة عنوانه: «تعلّموا المستقبل»، على أن يحمل إعلان المبادئ هذا توقيع المفكرين الثقات من مختلف الأوساط والمذاهب في لبنان والعالم العربي.

فقد أثبت التاريخ الحديث أن التحولات الكبرى كانت تستدعي دائماً تدخّل الفكر لتأمين انتقال المجتمعات البشرية من حالة إلى أخرى. فالثورة الصناعية في أوروبا أواسط القرن التاسع عشر فرضت «إعلان المبادئ الشيوعية» الذي وضعه ماركس وانغلز منذ العام ١٨٤٨، وكان الحجر الأساس في بناء الأنظمة الإشتراكية طيلة القرن العشرين.

كذلك لا يختلف الأمر في الأدب والعلم والفن، أو أي مجال حضاري آخر، عنه في السياسة والاقتصاد. ونذكر على سبيل المثال إن «إعلان المبادئ السوريالية» الذي وضعه الشاعر الفرنسي أندريه بروتون في مقالات ثلاث نشرت بين الحربين العالميتين (١٩٢٤ و١٩٣٠، و١٩٤٢)، كان الحافز الأهم لإنطلاق ما يعرف اليوم بالشعر الحديث الذي تخطى المدارس الشعرية التقليدية في الغرب.

وما أحوجنا اليوم في العالم العربي، ونحن نشهد الثورة التكنولجية الهائلة في مرافق الحياة والكون، إلى «دبلجة» أفلامنا الوجودية الصامتة، أو الناطقة بلغات العصور الغابرة، واستعمال ما نملك من أساليب التورية والكناية والمجاز لجعلها تنطق بلغة العلم في المئة الأولى من الألف الثالث. إنّ لنا في ذلك أسوة بالخليفة المأمون الذي نقل علوم الفرس والروم وسائر الأمم العظمى في زمانه وقبل زمانه إلى العربية، فتداولها المفكرون والعلماء، مع أن ظاهر بعضها لم يكن مطابقاً لمقولات العقيدة الإسلامية، الأمر



الذي جعل الفلاسفة يجتهدون في إكتناه جوهرها وإثبات مطابقته لتلك المقولات. وقد شهد العالم الإسلامي، ومن بعده العالم المسيحي بفعل ذلك، رواج مذاهب التوفيق بين الفلسفة والدين طيلة القرون الوسطى.

ولعل أول من شغف بالمنقول من العلم وتنبّه إلى أهميته في إغناء التراث الإسلامي أيام المأمون، فكان «مستقبلياً» بالمعنى الذي عبر عنه غسان تويني في خطبته، هو فيلسوف العرب أبو يوسف يعقوب بن إسحق الكندي الذي يقول في إحدى رسائله الفلسفية:

«... ينبغي أن يعظم شكرنا للذين أتوا بكثير من الحقّ قبلنا، إذ أشركونا في ثمار فكرهم وسهّلوا لنا المطالب الحَقّيّة الخفيّة التي بها تخرّجنا إلى الأواخر من مطلوباتنا. فإنّ ذلك إنمّا اجتمع في الأعصار السالفة المتقادمة عصراً بعد عصر إلى زماننا هذا...».

«وينبغي لنا أن لا نستحيي من استحسان الحقّ واقتناء الحقّ من أين أتى، وإن أتى من الأجناس القاصية عنّا والأمم المباينة لنا».

ثمّ يحمل على أولئك الذين يتاجرون بالشؤون الروحية لاعتراض مسيرة العلم، فيقول:

«... من تَجَرَ بشيء باعه. ومن باع شيئاً لم يكن له. فمن تَجَرَ بالدين لم يكن له دين، إنْ هو عانَد قُنْيَةَ علم الأشياء بحقائقها وسمّاها كفراً. لأن في علم الأشياء بحقائقها علمَ الربوبية، وعلم الوحدانية، وعلم الفضيلة، وجملة كلّ علم نافع والسبيل إليه، والبعد عن كلّ ضارّ والإحتراس منه، واقتناء هذه جميعاً هو الذي أتت به الرسل الصادقة عن الله جلّ ثناؤه»(*).

* * *

ما أحوجنا في الحقيقة إلى مثل هذا الإنفتاح المسؤول، وخصوصاً بعد الإشارات التي تتوارد كل يوم من جانب مقامات روحية عالمية عرفت بأقصى درجات التزمّت في مسائل الإيمان، كالكنيسة الكاثوليكية مثلاً التي اعترفت أخيراً بنظرية داروين الشهيرة المعروفة بـ«النشوء والارتقاء».

ففي رسالة البابا الصادرة في تاريخ ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) الماضي إلى الأكاديمية الفاتيكانية، يقول يوحنا بولس الثاني أن نظرية لامارك وداروين التي ظهرت في القرن التاسع عشر هي «حقيقة لم يعد يجوز إنكارها». ثم يستدرك قائلاً - وفي هذا دليل على إمكان التوفيق بين معطيات العلم ومقولات الدين - إنه «إذا كان الجسم البشري ناشئاً في الأصل عن المادة الحية السابقة لوجوده، فإن النفس يخلقها الله مباشرة ويبثها في ذلك الجسم لإحيائه».



وكان البابا قد سبق وأعاد الاعتبار في رسالة مماثلة عام ١٩٩٢ للعالم الفيزيائي الشهير «غاليليو» الذي قال بدوران الأرض حول الشمس وأحرق حياً عام ١٦٤٢.

لقد تخطت إنجازات العلم كل تصور في أواخر هذا القرن. ولو أنعمنا النظر دقائق معدودة في خبر تداولته الصحف منذ أيام، ومفاده أن سيدة بريطانية تدعى «اديث جونز» حملت بلقاح من بويضات ابنتها التي تعيش بدون رحم، ومنويات صهرها زوج تلك الابنة، فولدت لهما طفلة في تمام الصحة والخلق ـ الأمر الذي نعتبره سفاحاً ويعتبره العلماء حفظاً للجنين في وعاء بشري ـ!! لو أنعمنا النظر في هذا الخبر وأمثاله من عجائب الاختبار، لما ترددنا لحظة في اتخاذ الموقف الشجاع الذي ينقلنا من سلبية التأمل اللاّأدري إلى المشاركة في صناعة المستقبل، عسى أن نساهم، ولو بقدر يسير، في توجيه الخوارق العلمية باتجاه القيم الروحية والأخلاقية التي نؤمن بها.

فما أيسر أن يتهرب نزلاء سجن القهقرية من ركوب «المستقبلية»، بالقول إن العلم تجاوز حده، وأن ذلك من علامات الأزمنة، وهو ينذر بقيام الساعة!

لذلك لا بد من «إعلان المبادئ المستقبلية» مهما تكن طبيعة المحاذير، وحتى لو لم يعمل الشرق الحزين بها إلا بعد خمسة قرون!

إنه على الأقل تسجيل موقف للتاريخ.

١٨/ ١٢/ ١٩٩٦

(*) من رسالة الكندي إلى الخليفة المعتصم في «الفلسفة الأولى» ـ انظر «رسائل الكندي الفلسفية»، الجزء الأول، تحقيق محمد عبد الهادي أبو ريدة، منشورات «دار الفكر العربي» (القاهرة، ١٩٥٠)، ص١٠٢ ـ ١٠٤ ـ.





حقوق المجرمين

ترتفع من حين إلى حين أصوات متفلسفة تدعو إلى إلغاء عقوبة الإعدام، ويزعم أصحابها أن ثمة أسباباً موجبة لذلك الإلغاء نوجزها كالآتي:

١ ـ إن عدد الجرائم التي تستحق الإعدام لم ينقص في البلاد التي تطبق هذه العقوبة، ولم يزد في البلاد التي لا تطبقها.

٢ ـ إن الرجوع عن أي خطأ قضائي ممكن الحدوث يصبح مستحيلاً بعد تنفيذ الإعدام، فيما لو تبين لاحقاً أن المحكوم عليه بالعقوبة القصوى بريء.

٣ ـ لا يجوز قتل الإنسان للإنسان والاقتصاص من القاتل بعقوبة هي في جوهرها من نوع الجريمة التي ارتكبها.

٤ ـ الله يهب الإنسان حقه في الحياة، وهو وحده يستطيع أن يسترد ذلك الحق.

٥ ـ لا يجوز قتل إنسان أعزل باسم العدالة.

٦ ـ خير للمجتمع إصلاح المجرم الذي كثيراً ما يكون ضحية ذلك المجتمع، بدلاً من قتله وإزالته.

٧ ـ إن عقوبة الإعدام موروثة عن أزمنة التخلّف والبربرية، وهي نقض لإنسانية الإنسان وافتراء على حقوقه.

* * *

لم أكن أعتزم الدخول في جدل حول هذا الموضوع الذي يرتبط إلى حد بعيد بطبيعة الأنظمة السياسية وأحكام الشرائع الدينية والثقافات الخاصة بكل من الدول والشعوب.

لكنه إن كان لدى المطالبين بإلغاء عقوبة الإعدام بعض الأدلة النظرية المثالية على بطلانها، فإن لدى المتشددين القائلين بضرورة اعتمادها ألف دليل ودليل واقعي على كونها واجبة الوجود.

لذلك أرى أن منطق الإلغاء المتمثل في البنود السبعة الواردة أعلاه ينطوي على مغالطات لا بد من جلائها كي لا تتأثر السلطة بسرابها المخادع وبريقها الجذاب.

فالإحصاءات المتوافرة تثبت، خلافاً لما يدعيه بعض الحقوقيين والإعلاميين المعارضين للإعدام، أن جرائم القتل ازدادت وتكاثرت، بل تفاقمت خلال الأعوام العشرة الأخيرة، في البلدان التي ألغت العقوبة القصوى، وذلك لأسباب متعددة، منها العفو المبكر الذي درج بعض الحكام على إصداره خضوعاً للترغيب



المادي أو الترهيب المعنوي أو الضغوط السياسية، ومنها استضعاف المجرم للسلطة وشعوره بالأمان تجاه الآفة الكبرى، وهي فقدان الحياة.

وقد نجم عن ذلك أن المجرم الذي تدفعه حاجته النفسية المنحرفة إلى القتل، والذي كان يكتفي، لمجرد علمه بخطر إعدامه، بارتكاب جريمة ما يستطيع إخفاء آثارها بسهولة، ولو إلى حين، أصبح، مع انتفاء خوفه من عقوبة الموت، يطلق العنان لشهوته الدموية العارمة، فيقتل، مثلاً، ستة عشر طفلاً، كما فعل السفاح توماس هاملتون في بلدة دونبلين السكوتلاندية في آذار الماضي، أو كما فعل ويفعل كل يوم سفاحون ينتمون إلى دول كفرنسا وبريطانيا وألمانيا وغيرها، لا تطبق العقوبة القصوى.

أما في البلدان التي تطبق هذه العقوبة، فصحيح أن عدد جرائم القتل بقي على حاله دون أي تراجع، لكن ذلك لا يعود إلى فشل العقوبة في ردع المجرمين، بل إلى فشل الدولة في تطبيقها كما يجب. ولهذا الخلل الإجرائي سببان، أحدهما يتصل بسوء التوقيت، والآخر بإنعدام التشهير.

ذلك أن الحكم بالإعدام لا يصبح مبرماً قابلاً للتنفيذ إلا بعد إجراءات ومراجعات قضائية متعددة، والتزام دقيق معقد بأصول المحاكمات لا ينفك يمضغ الوقائع ويلوكها ويقلبها على المدارك والمظانّ، حتى يخلص منها في معظم الأحيان إلى السفسطة والتردد الذي يستحيل معه القرار الحازم في الأوان المناسب. ولو صدر الحكم بعد أعوام طوال، فإن الحاكم قد يؤجل تنفيذه أعواماً أخرى. وهكذا يكون الوقت المهدور في الحلقات الجدلية والمزاجية المفرغة قد أنسى المدعين من أهل الضحية قتيلهم، وأفسح للمجرم في التمتع بتعذيب المطالبين برأسه ردحاً من الزمن وهم غير قادرين على النيل منه، كما جعل المجتمع يملّ ويقنط فلا يعني له إعدام القاتل أو عدم إعدامه شيئاً.

هذا في ما يتعلق بسوء التوقيت. ويأتي إنعدام التشهير ليفرغ العقوبة القصوى من ميزتها الرادعة كلياً. فقد كانت أحكام الإعدام تنفذ في الماضي على رؤوس الأشهاد، أمام عشرات الألوف بل مئاتها من الناس، في الساحات العامة وقرب سرايات الحكم، فيعاينون المشهد ويعتبرون ويرتدعون. أما اليوم فإن المسؤولين يتسترون على معاقبة المجرم، كأنهم يقتلون ولياً أو نبياً، وينفذون الإعدام كارهين بل صاغرين، خلف أسوار مغلقة في السجون، بحيث لا ترى عين ولا يقشعر بدن، ولا تصطك فرائص منحرف.

وأما بالنسبة إلى الأخطاء القضائية،



فلا بد أن تقع أخطاء في كل عمل يأتيه إنسان. لكن هذه الأخطاء الاستثنائية النادرة هي الشذوذ الذي لا يبطل القاعدة. وإذا كان وقوع أخطاء قضائية تؤدي إلى إعدام بعض الأبرياء يجب أن يستتبع إلغاء عقوبة الإعدام، فذلك يعني أن وقوع أخطاء جراحية تؤدي إلى وفاة بعض المرضى يجب أن يستتبع إلغاء الجراحة، ووقوع أخطاء هندسية تؤدي إلى سقوط بعض الجسور أو بعض البنايات على من فيها يجب أن يستتبع إلغاء علم الهندسة، كما يعني أن وقوع أخطاء قيادية أو تقنية في بعض الطائرات تقتل ركابها يجب أن يستتبع إلغاء الطيران والعودة إلى امتطاء الخيل والنوق.

وبعد. إذا كان من الضروري، كما يدّعي أهل الحنان والعطف والإحساس المرهف، أن تلغى عقوبة الإعدام لأنه لا يجوز للإنسان قتل الإنسان، فيتعيّن والحالة هذه أن نلغي الحضارة والتاريخ، لأنهما يقومان على مبدأ الصراع وشرعة الحرب، وما اسميه بـ«القتل الحلال» الذي يتجسد طبيعياً في الدفاع عن النفس، ويندرج تجاوزاً في باب قتل الآخر انتقاماً لمن قتلهم بغير حق ولكي يمنع من قتل غيرهم تتويجاً لمآثره الحميدة (...)

وانطلاقاً من هذه النظرة الوقائية إلى حماية الوجود، قرر المشترع منذ فجر التاريخ أن يقتل القاتل الذي يقتل دون حق فيكون كأنه قتل الناس جميعاً، وأجازت معظم الشرائع والقوانين مبدأ «القتل المحق» في حالات استثنائية موصوفة، وأحياناً لما فيه مصلحة الجماعة عند استعصاء مقاربة السلطان الجائر بالحسنى. وعملاً بهذا التوجه أوصى القانون المحاكم بتقصي الأسباب التخفيفية لتلك الجرائم.

* * *

ولكن كيف يمكن أن نجد أسباباً تخفيفية لمنحرف شاذ يخرق عفاف طفلة في الخامسة من عمرها، وبعد أن يفقأ عينيها ويمزق جسدها، يسحق رأسها بحجر؟!

كيف نجد أسباباً تخفيفية للوحش الأوسترالي مارتن براينت مثلاً، الذي قتل ٣٥ شخصاً في ساعة هستيرية ويدعي أنه بريء، فيما تبين لمحكمة «هوبارت» التي نظرت في قضيته أنه ارتكب قبل ذلك ٧٢ جريمة قتل في ظروف مختلفة؟!

وكيف نجد أسباباً تخفيفية للوحش الفيتنامي تران هاي الذي نقلت وكالات الأنباء أنه ذبح أمه البالغة من العمر ٦٧ عاماً ليسرق منها دولاراً واحداً ونصف دولار.

كيف نجد أسباباً تخفيفية لهؤلاء السفاحين وأمثالهم؟ وهل من سبيل إلى إصلاحهم كما يتوخى أصحاب النظريات الإنحلالية الداعية إلى إلغاء عقوبة الإعدام؟!



ثم إن الله سبحانه وتعالى، لو لم يكن مقتنعاً في ذاته العادلة بـ«القتل الحلال»، لما أعطى الإنسان العاقل قدرة على محاكمة نفسه وقتلها بالانتحار، وهي ظاهرة لم يختص بمثلها أي فصيلة من الكائنات الحية الأخرى.

وإذا كان لا يجوز قتل إنسان أعزل باسم العدالة، فهل يجوز قتل إنسان أعزل باسم الجريمة والشذوذ والسرقة والزنى، أو أي شر آخر من الشرور التي نهت عنها شرائع الأرض والسماء جمعاء؟ وأي معنى يكون لتلك العدالة إن هي سمحت لسفاح مسلح بقتل بريء أعزل، وعادت بعد ذلك، فامتنعت عن الاقتصاص منه بحجة أنه أصبح بدوره أعزل. وهو لم يصبح كذلك بقراره الذاتي الناجم عن توبته، بل بقوة السلطان الذي جرده من سلاحه؟!

ولو فرضنا أن بعض المهووسين أو «المجرمين بالتطبع»، قابلون للإصلاح، فهل يمكن إصلاح «المجرمين بالطبع» المتعطشين بحكم تكوينهم البيولوجي والسايكولوجي المنحرف إلى الدماء؟!

ولماذا يحرص القائلون بإلغاء عقوبة الإعدام على إحياء الوحوش الكاسرة والإنفاق على استضافتها والترفيه عنها في المصحات والإصلاحيات والسجون الفندقية من مال الأمة وعرق أبنائها ومدخرات سعيهم وجهادهم، فيما تعاني الأمة وأهلها وعيالها صروف الحرمان والضيق، وفيما يعرف دعاة الرفق بالوحوش أن إصلاحها مستحيل؟!

وأخيراً، ما دامت المسألة تتعلق بحقوق الإنسان، فهل أن حقوق القاتل أهم من حقوق القتيل؟ وهل أن الأول إنسان، والآخر حيوان أو حشرة أو جماد؟ وهل أن حق الإنسان المنحرف الشاذ أجدر بالإحترام من حق الإنسان الطبيعي الشريف؟!

وكيف يجيز القضاة الذين يتسلحون دائماً «بالأزمة الضميرية» التي يثيرها إعدام القاتل، كيف يجيزون لضمائرهم أن تستريح باستراحة القتيل ولا تستيقظ عندما تعاين يقظة القاتل واستشراءه وازدراءه بهم وبقضائهم وسلطتهم وضمائرهم؟!

إن اللبنانيين جميعاً يكبرون الموقف الحكيم الحازم الذي اتخذه الرئيس الياس الهراوي، دون غيره من الرؤساء السابقين، بتنفيذ حكم الإعدام في ستة من المجرمين، ويطلبون إليه أن يبقي «الحبل على الجرار»، لأنهم يعتبرون ما حققه في هذا المجال أحد الإنجازات الأهم في ولايته المحفوفتين بالمحاذير والأعاصير. وهم يتمنون على فخامته أن يأمر بتعديل قوانين الجزاء لما فيه تقصير المهل في المحاكمات، كي لا يتآكل حق القتيل وحق المجتمع بمرور الأيام والأعوام وتصبح



للقتلة والسفاحين امتيازات المرشحين الأوفر حظاً بالعفو أو بالفرار.

كذلك يتوخى المواطنون أقصى التشدد من جانب المحاكم بالنسبة إلى جرائم القتل، في بلد تغوّلته وحوش السفك والإرهاب ستة عشر عاماً، وما زال بعضها يسرح ويمرح على ضرائح الألوف المؤلفة من الأبرياء الذين لا يطالب أحد بدمائهم.

١٨/ ١٢/ ١٩٩٦





الموت على الطريق

قبل بضعة أيام أوقف الدكتور الياس شكيب كرباج، المجاز في الفيزياء من جامعات فرنسا، سيارته على أوتوستراد بيروت - جونيه، وفتح غطاء المحرك لمعالجة عطل طارئ. وفيما هو يتفحص المحرك مرت سيارة بسرعة جنونية، فقذفته بضعة أمتار وقتلته على الفور.

كان الشاب قد عاد إلى لبنان منذ أسبوعين، فالتقى فتاة أحلامه وعزما على الزواج. وفي ذلك اليوم المشؤوم اصطحب خطيبته لزيارة والديه، فشاء القدر أن يصطحب مشروع سعادته إلى قبره.

ولا تكمن غرابة هذا الحادث اللعين في ذاته. فإن ألوف الحوادث المماثلة تقع كل يوم في جميع بلدان العالم. لكن الغرابة، كل الغرابة - لكي لا أقول الجريمة المنكرة - تكمن في إهمال الدولة أبسط الواجبات المتعلقة بالسلامة العامة، خصوصاً في ما يتعلق بأمن المواطن، أراكباً كان أم راجلاً، على طرقات هذا البلد المنكوب، مع العلم أن التدابير المطلوبة في هذا المجال لا تحتاج إلى مليارات الهبات والقروض الميسرة(*).

فلا خطوط بيضاء على الطرق الدولية تحدد أطر السير لأرتال السيارات المغادرة بيروت أو المتوجهة إليها.

ولا إنارة تقشع الظلمة عن هذه الطرق وجوانبها الغنية بالمطبات.

ولا رقابة على مصابيح السيارات التي يبهر بعضها السائقين في الاتجاه المعاكس، ويسير بعضها الآخر بدون مصابيح، أو يكون أعور تمنعك عينه المبصرة من رؤية عينه المطفأة.

ويقتصر دور شرطة السير، أو يكاد، على استعجال السيارات المتباطئة، بالإشارة اليدوية، وبأسلوب كاريكاتوري يثير الضحك والسخرية أكثر مما ينشط حركة المرور أو يسهل فك الاشتباك بين السيارات المتداخلة في النقاط الحساسة.

أما عندما يتجاوزك وحش من وحوش السرعة، وهو يسير لولبياً كالبهلوان بسرعة تفوق الـ ١٢٠ كيلومتراً في الساعة، بين السيارات والشاحنات والباصات أوان الزحمة القصوى، فإنك



تتمنى لو رأيته طريد فرقة بوليسية دراجة توقفه عند حده وتنزل به أشد العقاب. لكنك مع الأسف لا ترى شيئاً من ذلك، بل تشعر بالمهانة واليتم والذل أمام العنتريات الهستيرية الصادرة من أغرار فجّار معظمهم لا يحمل إجازة سوق، فينتابك أنت أيضاً نوع من الغضب الهستيري وتكيل الشتائم للدولة المتعطلة والبلد السائب.

ثم تتذكر صورة ذلك الشرطي الذي يمشي متثاقلاً مترهلاً وفي يده قلم ودفتر، فيحرر ضبط المخالفات بالسيارات المتوقفة على أرصفة العاصمة ويعلقها بالمسّاحات على الزجاج الأمامي، فيأتي صاحب السيارة الذي يكون أوقفها لابتياع جريدة أو ربطة خبز، فيمزق المحضر مستهتراً ويدوسه بقدميه! فتأسف وتتألم لنظام أصبحت الغرامة فيه مصدر ارتزاق للشرطي من خلال العمولة التي يتقاضاها عن كل محضر يحرره، ومصدر ابتزاز للمواطن من قبل السلطة البلدية التي تمنع وقوف السيارات في معظم الأماكن دون أن تؤمن لها مواقف قادرة على استيعابها، فكأن السيارة علبة سجاير يمكن أن يضعها المواطن في جيبه!

وفي المناسبة أذكر بكثير من الخجل أنني رأيت مرة أحد الشبان قرب مستشفى الجامعة الأميركية وهو يسعف أمه المريضة لإيصالها إلى قسم الطوارئ. لقد أوقف ذلك الشاب سيارته في مكان محظور، ثم أخرج من جيبه ورقة الـ ٢٠ ألف ليرة وعلقها بمسّاحة السيارة. ولما استوضحته متطفلاً سبب هذا التصرف، قال لي مبتسماً: «هذه قيمة محضر المخالفة، تركتها هنا للشرطي!».

قلت: «ألا تخشى أن يخطفها أحد المارة؟».

قال: «لا أظن ذلك، لأن الشرطي قريب... ألا تراه واقفاً هناك وفي يده الدفتر؟».

فهززت رأسي قائلاً: «إنك على حق. ولا عليك. كلنا موضع ابتزاز».

فضحك الرجل وقال: «ابتزاز؟ كلا يا صاحبي! هذا ليس ابتزازاً، بل أصغر بكثير. إنه تسوّل!».

* * *

أعود إلى السيء الحظ الدكتور الياس كرباج الذي رجع إلى الوطن ليسهم في نهضته، فقتله الوطن على الطريق... لقد حاولت خطيبته التي كانت معه، وبعض شهود الحادث الواقفين بالمكان، تسجيل رقم السيارة الجانية، لكنهم أخفقوا. وبصرف النظر عن إخفاق هؤلاء جميعاً في هذا الحادث بالذات، أسائل نفسي من هو البطل المتفوق الذي



يستطيع في أقل من لمح البصر أن يحفظ عدداً مؤلفاً من ستة أرقام أو سبعة؟!

فقد أصبح عدد السيارات المسجلة في لبنان يناهز المليونين، ومع ذلك لم تتبدل طريقة الترقيم عما كانت عليه في العشرينات أو الثلاثينات يوم كان عددها مقتصراً على بضع مئات.

وهنا لا بدّ من التذكير بأن المشترع، عندما قرر إبراز رقم السيارة على واجهتها الأمامية وصندوقها الخلفي، فهو إنما فعل ذلك لتيسير التقاط الرقم المشار إليه وتسهيل حفظه على أي كان بحيث تتمكن قوى الأمن من ملاحقة سائق السيارة وصاحبها إن هي تسببت في حادث ما. ولما كان حفظ العدد الظاهر على لوحتي الترقيم يصبح مستصعباً عندما يتجاوز الأرقام الأربعة، ومستحيلاً عندما يتجاوز الخمسة، فقد لجأت معظم دول العالم إلى الاستعانة بحروف الأبجدية في الترقيم واتبعت الحرف الأبجدي بثلاثة أرقام أو أربعة على الأكثر، كي يظل العدد الظاهر على اللوحة قابلاً للحفظ، فتكون اللوحة مثلاً كالآتي: M-615 أو S-9412 أو AE - 428 أو VX - 813 إلخ... وأتحدى أي إنسان أن يتمكن من حفظ رقم افتراضي مثل ٩٧١٣٨٦ أو ١٦٩٤٣٧٢ وهو ما نجد على غراره مئات الألوف من الأرقام التي تحملها سياراتنا في بلد التعجيز.

أنا لا أعرف الياس كرباج رحمه الله وألهم والديه الصبر على النكبة التي حلت ببيتهما، لكنني أعرف الكثيرين ممن قتلوا بهذه الطريقة عفواً أو عمداً، فأزهقت أرواحهم واستراحت لدى أجهزة الأمن في دفتر منسي تحت عنوان «دعوى على مجهول»، لأن أحداً لم يتمكن من حفظ أرقام السيارة الجانية.

فإلى متى تظل الدولة مصرة على تجهيل القتلة بامتناعها عن تبديل الطريقة الدهرية البدائية في ترقيم السيارات؟

أم أن وراء الأكمة ما وراءها، كما قال لي أحد سماسرة «اللوحات المميزة» التي تحتوي على ثلاثة أرقام أو أربعة... فقد أخبرني هذا العليم الخبير أنّ الأولى تباع حالياً في السوق السوداء بخمسة وعشرين مليون ليرة، فيما تباع الثانية بخمسة عشر مليوناً! وقال لي أيضاً أن لوحة ذات أرقام متسلسلة مثل ٢٣٤٥٦٧، أو متشابهة مثل ٣٣٣٣٣، أو لوحة يتكرر فيها رقمان متشابهان مثل ٤٤٧٧٢٢، أو لوحة يتوارد فيها رقمان متتابعان مثل ٥٠٥٠٥٠، إلخ... كلها لوحات تباع بأسعار خيالية. ولعل أغرب من ذلك وأدعى إلى القرف والاشمئزاز، هو ما أكده لي السمسار المذكور من أن بعض المسؤولين في الأجهزة المختصة يحتكرون لوحات كهذه ويتاجرون بها أو يحجزونها لشخصيات سياسية واجتماعية من أبناء الآلهة في وطن المليون فقير!



وبعد، لو صدف أن وقع أحد قتلة السير في يد القضاء، فهل يتبادر الى الذهن لحظةً أنه سينال العقاب الذي يستحق؟!

إنني أشك في ذلك، لكنني لا أستطيع الجزم. وكل ما أستطيعه هو أن أنصح للمواطنين الراغبين في التعرف إلى حزم السلطات في هذا الموضوع بأن يسألوا عن مصير سائق الشاحنة التي قتلت تسعة أطفال مع معلمتهم في أوتوبيس مدرسي بمحطة بحمدون، وقد ثبت أنه كان في حالة سكر وأنه يتحمل المسؤولية كاملة عن ذلك الحادث!

ليسألوا عن هذا الشريف الهُمام وأمثاله الذين لا عد لهم ولا حصر، ممن يشملهم كل يوم قانون عفو غير مكتوب وضعه بعض الزعماء والمتنفذين لمحاسيبهم من سائقي أساطيل الشحن البري التي يملكون.

اللهم، لا ليقوِّم المواطنون السائلون إعوجاجاً كتب عليهم حتى قيام الساعة، بل لكي تطمئن قلوبهم، ولكي يحترس كل منهم عندما يخرج من بيته، لأنه معرض للموت ميتة الكلاب الشاردة... على قارعة الطريق.

٢٥/ ١٢/ ١٩٩٦

بدون تعليق

وفي ١٩٩٧/١/١٥، وردتني رسالة مغفلة من ضابط في قوى الأمن تجنَّب التصريح عن اسمه، يلومني فيها ويستنكر بعض ما ورد في «مفكرة الأيام» تحت عنوان «الموت على الطريق» من تعريض بأحد أجهزة الشرطة. وأنا أنقل رسالته إلى القارئ بكل أمانة عملاً بمبدأ حرية الرأي الذي نعتبره العنوان الأبرز في رسالتنا الصحفية المقدسة.

تقول الرسالة:

«إنكم معشر الكتّاب والصحافيين تهتمون بالإثارة والتأثير أكثر مما تهتمون بالإصلاح والتنوير، فينطبق عليكم في معظم الأحيان قول الشاعر القديم:

وعينُ الرِضا عن كل عيبٍ كليلةٌ

ولكنّ عينَ السخط تُبدي المَساويا

«لماذا كلّ هذا التحامل يا صاحبي؟!

«الأننا نمشي منذ عشرين عاماً في أرض ملغومة لا يُعرف الذين لغموها، ولا كيف لغموها، وفي أي مكان؟!

«أم لأننا نتعامل مع جيل الحرب الذي فقد معظمه، مع الأسف، روح النظام وفضيلة الاحترام، وهرب من جنة المثل والأخلاق إلى جحيم العنف والإباحية والجريمة، وهو يرفض الحقيقة لأنه ألف الزور؟!

«أم لأننا لا نملك الآلات الالكترونية والتجهيزات المتطورة الحديثة التي تملكها قوى الأمن في الدول العظمى، ولا نستطيع الحصول عليها بين ليلة وضحاها لرد المعتدي قبل اعتدائه والمجرم قبل ارتكابه؟!

«أم لأن العديدين منا قتلوا وهم يمارسون عملهم ويؤدون واجبهم بشرف وتضحية وفداء؟!

«إلى هؤلاء الذين ضحوا بأنفسهم في سبيل أمن المواطن وسلامة المجتمع، لم توجهوا كلمة ثناء، ولم تكتبوا سطراً واحداً يفيهم بعض حقهم المعنوي، فيما الدولة المتثاقلة بأعبائها وديونها عاجزة عن إيفائهم بعض حقوقهم المادية.

«إنكم تسجلون باهتمام رشوة موظف أو إهمال شرطي أو تقاعس ضابط يعجز عن تلبية خمسين نداء



استغاثة وحده في ليلة واحدة، وتغفلون الوقائع اليومية التي تؤكد كشف العصابات وتوقيف المهربين واستئصال المجرمين والعملاء في كل مكان.

«ارجو أن تسجل اعتراضي هذا، مع أسفي واستنكاري، لانني أحترم القلم الذي تحمل واربأ به أن يلوم سيفي إذا نبا مرّة وهو يقطع مرات. لقد صحّ عزمي، وآمل أن تصحّ نظرتك إليّ، فيما أستأنف حكمك الجائر إلى ضميرك».

(*) لا بد لي من التنويه في هذا المجال بأن الأستاذ عدنان عضوم النائب العام التمييزي بادر فور علمه بهذه الحادثة وغيرها من الحوادث المماثلة، إلى إصدار تعميمات رائدة إلى أجهزة الأمن وأصحاب مرائب تصليح السيارات تعتبر الأولى من نوعها في لبنان، ومن شأنها أن تطوّق مفتعل الحادث وتؤدي إلى اكتشاف هويته، وبالتالي اعتقاله حيثما كان على الأراضي اللبنانية. ولكن مبادرة مدعي عام التمييز يجب أن تقترن بتدابير أخرى من جانب وزارتي الداخلية والأشغال العامة للقضاء على هذا الفلتان الخطر.







فهرس الأعلام

حرف الألف





حرف الباء



حرف التاء

حرف الجيم

حرف الحاء



حرف الخاء

حرف الدال

حرف الراء

حرف الزين



حرف السين

حرف الشين

حرف الصاد

حرف الطاء



حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف





حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم



حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو



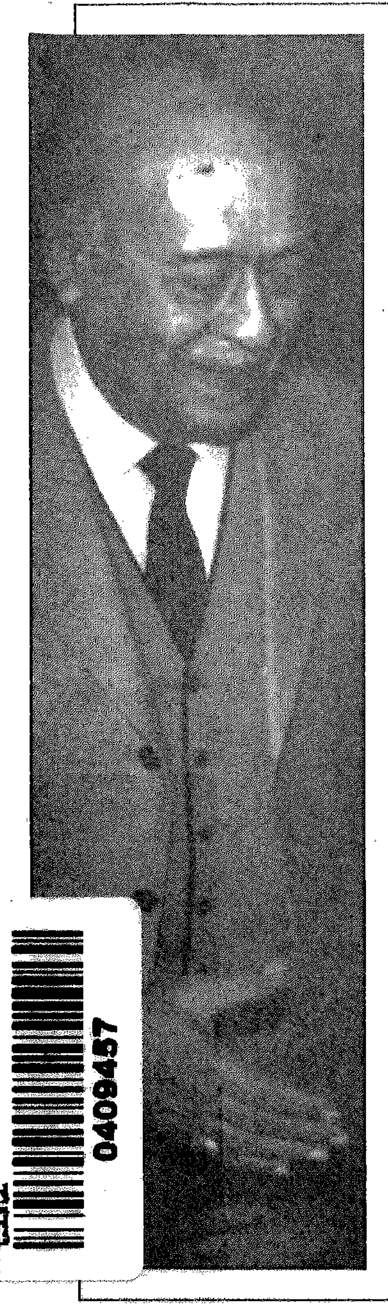


حرف الياء





بعون الله تعالى
تمت طباعة هذا الجزء
من «مفكرة الأيام»
في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٢
الموافق له ٢٧ شوال ١٤٢٣هـ



صاحب المفكّرة

• هو الصحافي الباحث والأديب الشاعر رفيق عيد المعلوف ولد في كفرعقاب (المتن الشمالي - لبنان) سنة ١٩٣١ وامتهن الصحافة فبرز في مضمارها، ناقدا معلقا ومفكرا سياسيا ومناضلا حرا في الميادين الوطنية والقومية.

• شارك في تأسيس عدد من الجرائد والمجلات، وتولّى رئاسة التحرير في صحف لبنانية رائدة ما يزيد على أربعة عقود.

• كتب في صحف ومجلاّت عربية وأوروبية بارزة، وله محاضرات ومناظرات ومؤلفات متنوعة في الأدب والشعر واللغة والتاريخ صدر بعضها، وسيصدر بعضها الآخر تباعاً.

• نشر سنة ٢٠٠٠ الجزء الأول من ديوان شعره «حداء وادي الشجن» في ٥٠٠ صفحة تميّزت بالإبداع الفني والطباعي، وأجمع النقاد على اعتباره المنقذ من ضلال الحداثة الفوضوية، والعائد بالشعر الى أصوله التراثية النابعة من عبقرية اللغة العربية وبيانها المعجز.

رفيق المعلوف

مفكّرة الأيام

كتابات صحفية مختارة

في أدب السياسة وثقافة الرأي والفكر

٥٠ سنة في ٩ أجزاء

١٩٥٢ - ٢٠٠٢

الجزء الأول